BIRZEIT UNIVERSITY
Birzeit, Palestine

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات العربية المعاصرة

المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني
ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية

The Political Participation of Hamas Movement in Palestinian Political System
Between Ideological Adherence and Political Pragmatism

إعداد

مجدي نجم محمد عيسى

إشراف

د. هشام أحمد فرارجة

2007

المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني
ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية

The Political Participation of Hamas Movement in Palestinian Political System
Between Ideological Adherence and Political Pragmatism

رسالة ماجستير مقدمة من

مجدي نجم محمد عيسى

إشراف

د. هشام أحمد فرارجة

تاريخ المناقشة: 26/2/2007

أعضاء لجنة المناقشة:

د. هشام أحمد فرارجة (رئيسا)

د. سمير عوض (عضوا)

د. سميح شبيب (عضوا)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

2007

المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني
ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية

The Political Participation of Hamas Movement in Palestinian Political System Between Ideological Adherence and Political Pragmatism

رسالة ماجستير مقدمة من

مجدي نجم محمد عيسى

إشراف

د. هشام أحمد فرارجة

تاريخ المناقشة: 26/2/2007

أعضاء لجنة المناقشة:

د. هشام أحمد فرارجة (رئيسا) ________________

د. سمير عوض (عضوا) ________________

د. سميح شبيب (عضوا) ________________

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

2007

إهـــداء

إلـــى مـــن أحبهـــم قلبي وعشقهـــم فـــؤادي..
أمـــي وأبـــــــي،
زوجتـــي وأبنائي،
إخواني وأخواتي.

إلـــى باني صـــرح النظام السياسي الفلسطينـــــي،
وقائده ومؤسســـه..
الشهيـــد الراحل ياسر عرفات.

إلـــى القوتيـــن المركزيتيـــن في الساحـــة الفلسطينيـــة،
الأخــــــوة الفرقـــاء..
فتـــح وحمـــــاس.

شكـــر

أحمد الله وأشكر فضله، إذ وفقني لكتابة هذه الدراسة، وإخراجها لحيز الوجود... وبعد،

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتور هشام أحمد فرارجة على إشرافه على هذه الدراسة، وتقديمه النصح والإرشاد والتوجيه الذي ساهم بشكل رئيس في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور سمير عوض والدكتور سميح شبيب على مناقشتهما هذه الدراسة، وإبدائهما الملاحظات الإيجابية القيمة التي كان لها أثر واضح في إثرائها.

وأشكر أيضا جميع من قدموا لي المساعدة في الحصول على المصادر والمراجع لتسهيل إنجاز هـــذه الدراســــــة، وأخص بالذكر الأخوة في مكتبة جامعة بيرزيت، مكتبة بلدية البيرة العامة، مكتبة رام الله، ومكتبة القطان.

وأشكر زوجتي وأبنائي لصبرهم وتحملهم انشغالي عنهم لفترة طويلة، وتوفيرهم الظروف المناسبة لإتمام هذه الدراسة.

وأخيراً.. أشكر كل من تمنى لي التوفيق والنجاح وساهم في إخراج هذا العمل.

الملخص بالعربيـــــة

تسعى هذه الدراسة للبحث في المشاركة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في النظام السياسي الفلسطيني، حيث شكلت تلك المشاركة منعطفا فكريا وسياسيا هاما في تاريخ ذلك النظام، الذي تشكل مع بدايات تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

إن إعلان حركة حماس قرار المشاركة في أواسط العام 2004، شكل تحولا سياسيا هاما على صعيد مواقفها التاريخية والتقليدية من النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما عارضته ورفضت المشاركة في مكوناته. فحماس التي تمتد جذورها في الساحة الفلسطينية إلى ما قبل إعلان تأسيسها عام 1987، بحكم ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين، رفضت الانضمام إلى منظمة التحرير لأسباب أيديولوجية. ونتيجة لذلك، أصبحت حماس أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي في الساحة الفلسطينية.

ولكن موقف حماس من المنظمة كان عرضة للتغير والتبدل المستمر، تبعا للتطورات السياسية المتلاحقة التي مرت بها القضية الفلسطينية. فمن رفضها للمنهج العلماني للمنظمة، واشتراطها تخلي المنظمة عن ذلك المنهج، كشرط ليس بالوحيد لدخولها، تطور موقف حماس لتقبل المشاركة في المنظمة عام 1990 مقابل حصولها على نسبة محددة في المجلس الوطني الفلسطيني. وبذلك، انتقل الخلاف حول مشاركة حماس في المنظمة من الرفض الأيديولوجي إلى النزاع على النسب والحصص داخل المنظمة، الأمر الذي أشار بوضوح إلى تبني حماس للمذهب البراغماتي في عملها السياسي.

وسيتم في هذه الدراسة بحث تطور العلاقة بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني، خلال المراحل التاريخية المختلفة، إضافة إلى التركيز على أبرز نقاط الخلاف بين الجانبين، خاصة بعد تأسيس حماس ومحاولاتها الدائمة عدم المشاركة في أي من أطر أو

مكونات النظام. فحماس رفضت، منذ البداية، المشاركة في إطار القيادة الوطنية الموحدة لانتفاضة عام 1987، في محاولة منها لإثبات نفسها كقوة رئيسة موازية أو بديلة لتلك القيادة.

وعلى صعيد موقفها من عملية السلام، رفضت حماس مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات أوسلو، بسبب تعارضها مع مواقفها المبدئية والعقائدية من الصراع العربي الإسرائيلي. وبالرغم من ذلك، فقد كان لتلك الاتفاقات آثار هامة على صعيد تطور الفكر السياسي لحماس إزاء موضوع الدولة، حيث قدمت طروحات براغماتية قبلت فيها الحل المرحلي للصراع، والذي يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

لقد فرض الواقع السياسي الجديد بعد أوسلو، مرحلة مختلفة من العلاقات بين حماس والنظام السياسي الفلسطيني، إذ اضطرت حماس للتعامل فيه مع الوجود الفعلي للسلطة الفلسطينية بحكم الاحتكاك اليومي المباشر. ولكن حماس لم تقبل المشاركة في تلك السلطة أو الانتخابات الفلسطينية الأولى التي جرت عام 1996، حتى لا تضفي مزيدا من الشرعية على اتفاقات التسوية، لا سيما اتفاقية أوسلو.

وأمام جملة المتغيرات السياسية الكبيرة، التي شهدتها الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية، بدءاً من انهيار عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، ومرورا بوقوع أحداث 11 أيلول 2001 وما نتج عنها من احتلال للعراق، وانتهاءً برحيل الرئيس ياسر عرفات وتغيير النظام السياسي الفلسطيني، تغير موقف حماس لتقبل المشاركة في ذلك النظام.

وبمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، حققت حماس فوزا كاسحا على حركة فتح التي حكمت النظام على مدار أكثر من 35 عاما. وتمكنت حماس بذلك من تشكيل الحكومة الفلسطينية منفردة، وفقا لبرنامجها السياسي الخاص المتباين مع برنامج المنظمة،

والذي لا يعترف بأوسلو كسقف للانتخابات التشريعية، الأمر الذي جعل إسرائيل والولايات المتحدة ومعهم غالبية المجتمع الدولي يفرضون حصارا ماليا وسياسيا على الحكومة الفلسطينية.

وكان من تداعيات ذلك، وجود سلطة برأسين، الرئاسة والحكومة، متباينتين في البرامج والمواقف، ومتنازعتين على الصلاحيات. وبهذا، دخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة سياسية خانقة، هددت جديا بتجاوز الخطوط الحمراء ووقوع الاقتتال الفلسطيني الداخلي.

summary

قائمـــة المحتويـــــات

المقدمة

تبحث هذه الدراسة في موضوع المشاركة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في النظام السياسي الفلسطيني، تلك المشاركة التي أعلنت عنها الحركة, لأول مرة, في أواسط العام 2004. وقد تمثلت تلك المشاركة في استعداد الحركة المشروط للانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف), وموافقتها لاحقا على خوض الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006, ودخولها في الحكومة الفلسطينية القادمة بعيد إجراء تلك الانتخابات.

إن إعلان هذه المشاركة شكل تحولا سياسيا هاما في مواقف حركة حماس التاريخية والتقليدية من النظام السياسي الفلسطيني, الذي طالما عارضته ورفضت المشاركة بمكوناته.

فمنذ إعلان تأسيسها عام 1987, رفضت حماس الانضمام إلى منظمة التحرير لأسباب أيديولوجية, إذ أنها كانت تعارض فكرة قيام الدولة الديمقراطية العلمانية التي تتبناها المنظمة. ولم يكن ذلك الموقف بجديد لحركة حماس, وإنما هو موقف موروث من امتدادها التاريخي في فلسطين عبر حركة الإخوان المسلمين. فحماس ليست حركة جديدة إلا باسمها, ولكنها ليست جديدة بفكرها وأيديولوجيتها, لاسيما وأن الحركة التي تنتمي إليها حماس, حركة الإخوان المسلمين, تمتد جذورها في الساحة الفلسطينية منذ عقود طويلة سبق ظهور النظام السياسي الفلسطيني المعاصر مع تشكيل منظمة التحرير عام 1964.

ولعله من الأهمية بمكان تناول تاريخ وجود حركة الإخوان المسلمين في فلسطين, والإطلاع على طبيعة دورها السياسي في الساحة الفلسطينية, ليتسنى معرفة الأسس والمنطلقات الفكرية التي قامت عليها الحركة, ومن ثم, تأثيرها وانعكاسها على حركة حماس ومسيرتها اللاحقة.

إن تاريخ وجود الإخوان المسلمين في فلسطين يعود إلى عام 1935, عندما أرسل مؤسس الحركة الشيخ حسن البنا وفدا لبث الدعوة فيها. وقد مارس الإخوان في تلك الفترة العمل السياسي والجهادي, مما ساعدهم على الانتشار والتوسع والانفتاح على الحركة السياسية الفلسطينية. وبالرغم من ذلك الوجود المبكر للإخوان في فلسطين, إلا أنهم تأخروا في تأسيس فرع مستقل لتنظيم الإخوان الفلسطيني إلى عام 1943 بسبب تعامل الإخوان في مصر مع الإخوان في فلسطين على أنهم فرع من فروع مصر.

ومع هزيمة عام 1948, توزع تنظيم الإخوان الفلسطيني إلى مصر والأردن. فارتبط الإخوان في قطاع غزة بتوجهات الإخوان في مصر, لتأخذ طابعا عسكريا. في حين, ارتبط الإخوان في الضفة بتوجهات الإخوان في الأردن, لتأخذ طابعا سياسيا دعويا. ولكن وضع الإخوان في غزة اتسم بعدم الاستقرار, وذلك بسبب تقلب الأنظمة الحاكمة في مصر خلال تلك الفترة, إذ كانت علاقتهم بتلك الأنظمة مرتبطة بشكل مباشر بعلاقة الإخوان في مصر بها. فخلال المرحلة الناصرية, عانى الإخوان في مصر وغزة من البطش والاعتقال ليصبحوا حركة سرية مطاردة, فحققوا بذلك انكفاءً تنظيميا أدى إلى تقليص أعداد المنتمين للحركة في غزة, وتراجع شعبيتها.

أما بعد هزيمة عام 1967, فقد انقسمت الحركة السياسية الفلسطينية إلى تيارين: تيار منظمة التحرير الذي اختار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وتيار الإخوان المسلمين الذين رفضوا تبني الكفاح المسلح, حيث تبنوا برنامجا فكريا دعويا هدف إلى إحداث التغيير السياسي عبر التغيير الاجتماعي. وخلال تلك الفترة, حقق الإخوان نجاحات على صعيد الانتشار والتوسع الشعبي بفضل عوامل عديدة, الأمر الذي دفع الجيل الشاب في الإخوان لمطالبة قيادتهم بالخروج عن الأسلوب التربوي والدعوي وإعلان الجهاد, لاسيما في ظل اتهامهم من

قبل منظمة التحرير بالتخاذل وعدم المشاركة في مقاومة الاحتلال. وخوفا من تسرب ذلك الجيل من صفوف الإخوان, اضطرت قيادتهم إلى الانخراط في العمل السياسي وتأسيس تنظيم عسكري في مطلع الثمانينيات, الأمر الذي جعل الحركة تعيش صراعا فكريا حول أولوية تقديم البرنامج الفكري على برنامج المقاومة.

وباندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 بشكل عفوي, حسم الجيل الشاب في صفوف الإخوان السجال الفكري داخل الحركة ليقدم أولوية مقاومة الاحتلال على الإعداد, معلنا بذلك انتهاء مرحلة افتراق الإخوان عن البندقية.

إن تأثير ذلك التحول الفكري الهام لدى الإخوان لم يكن على مستوى برنامج الحركة فحسب, وإنما كان أيضا على مستوى هوية الحركة وتطورها السياسي اللاحق. فقد نتج عن ذلك التحول تأسيس حركة حماس, التي انضوى تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني تحت لوائها, لتعلن بذلك ميلاد مرحلة جديدة من النشاط السياسي للحركة في الساحة الفلسطينية.

وقد حرصت حماس منذ تأسيسها على عدم ارتباطها بأي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني, سواء منظمة التحرير أو القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. فعلى صعيد منظمة التحرير, عبرت حماس عن موقفها منها بالاعتراف المتحفظ, حيث تحفظت في ميثاقها على الفكرة العلمانية التي تبنتها المنظمة, وطالبت بتبني المنهج الإسلامي كشرط للانضمام إليها. وأما بالنسبة لعلاقاتها بالقيادة الموحدة, فقد مارست حماس نشاطها في الانتفاضة بشكل مستقل عن تلك القيادة، ويعود ذلك إلى رغبة الحركة في إثبات نفسها كقوة رئيسة موازية أو بديلة لها. ونتيجة لذلك, فقد أصبحت حماس طرفا أساسيا لا يمكن تجاهله على الساحة الفلسطينية, حيث أحدث نشاطها خللا واضحا في موازين القوى الفلسطينية الداخلية التي كانت قائمة قبل اندلاع الانتفاضة.

ولهذا، اضطرت منظمة التحرير إلى تبني أسلوب احتواء حركة حماس، فأثارت مسألة تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني, فتحول الخلاف بين الطرفين حول النزاع على النسب داخل المنظمة بعد أن كان خلافا أيديولوجيا.

وهكذا, أسقطت حماس أولى العقبات الأيديولوجية التي تمنعها من الانضمام إلى المنظمة, ليصبح موقفها في الخلاف على النسب داخل المنظمة موقفا سياسيا براغماتيا.

إن الدراسة تقف عند المتغيرات السياسية الهامة التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني بعد حرب الخليج الثانية عام 1991, حيث نتج عنها انعقاد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وقد شكل انعقاد ذلك المؤتمر ومشاركة منظمة التحرير فيه تحولا كبيرا في العلاقات الفلسطينية الداخلية, حيث عارضته حركة حماس لأنه يكرس اعتراف المنظمة بإسرائيل. وبموجب ذلك, انتقل موقف حماس من الاعتراف المتحفظ بالمنظمة إلى مزيد من التحفظ, بل وإلى تجاهل أكثر لموضوع الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وبتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993, بين منظمة التحرير وإسرائيل, انتقل موقف حماس من المزيد من التحفظ وتجاهل الاعتراف بالمنظمة إلى اتهام قيادة المنظمة بالتفريط الكامل, ونزع الصفة الشرعية التمثيلية بصورة شبه كاملة عن المنظمة. ليس هذا فحسب, بل راحت حماس تطالب, لأول مرة, بإجراء انتخابات لاختيار قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وفي إطار سعيها لإسقاط ذلك الاتفاق, عملت حماس على تصعيد العمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي ما بين عامي 1993- 1994, حيث ساهمت تلك العمليات في رفع مستوى نفوذ وشعبية الحركة في الشارع الفلسطيني. كما أنها سارعت إلى تشكيل

تحالف مع قوى اليسار الفلسطيني, سواء تلك المنضوية تحت لواء المنظمة أو غيرها, لتقود بذلك فصائل المعارضة على الساحة الفلسطينية تحت مسمى "تحالف الفصائل العشرة".

إن قيادة حماس للمعارضة الفلسطينية واتساع قاعدتها الشعبية, جعل حجم نفوذها يسبق تطورها السياسي, لا سيما في ظل عدم امتلاكها لرؤية واقعية للدولة التي تريدها الحركة بعد التحرير. وبسبب خوف الحركة من انفضاض الجماهير نسبيا من حولها, تقدمت بطرح الحل المرحلي الذي يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967, كمخرج لها من الإشكالية الفكرية التي واجهتها. ويعكس ذلك الطرح تبني الحركة للمنهج السياسي البراغماتي بشكل واضح إزاء موضوع الدولة.

وبالعودة إلى اتفاق أوسلو, فقد شكل ذلك الاتفاق علامة فارقة للنظام السياسي الفلسطيني, إذ أنه تمكن من تغيير وتبديل الأسس والقواعد التي قام عليها ذلك النظام منذ عام 1969. فقد بدأ النظام السياسي الفلسطيني المعاصر تكوين ملامحه مع بدايات تشكيل منظمة التحرير عام 1964. وقد وقفت منظمة التحرير في مركز ذلك النظام على أسس تكنوقراطية تلبي احتياجات ومصالح عربية رسمية. إلا أن المشاركة السياسية لفصائل المقاومة الفلسطينية, لا سيما حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح), في منظمة التحرير عام 1968 مكنها من السيطرة على تلك المنظمة, وتحويل الأسس التي قامت عليها إلى أسس وطنية تلبي الاحتياجات والمصالح الفلسطينية في الدرجة الأساس.

إن المشاركة السياسية لحركة فتح وفصائل المقاومة الوطنية في المنظمة, حولها من مجرد منظمة شكلية إلى إطار لتعبئة الجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين وخارجها. وبذلك, اكتسبت المنظمة الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط العربية

عام 1974, بعد أن تمكنت من تجسيد الشخصية الوطنية الفلسطينية (الكيانية الوطنية الفلسطينية).

وجدير بالذكر أن النظام السياسي الفلسطيني تعرض خلال مسيرته إلى تغيرات جذرية عديدة, وكان من أبرزها: إعلان المنظمة قيام الدولة الفلسطينية عام 1988, واعترافها بقراري 242 و 338, وهو الأمر الذي مثل الاعتراف الضمني بإسرائيل. وعلى أثر تلك التغيرات, ازدادت حدة الشروخ داخل النظام عندما عارضت بعض الفصائل تلك المواقف التي تبنتها المنظمة, لاسيما في ظل تأسيس حركة حماس، وبداية نشاطها على الساحة الفلسطينية. ورغم تلك الشروخ، إلا أن المنظمة بقيت مصدر الشرعية للنظام السياسي.

أما بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية على أثره عام 1994, فقد أصبح الأساس في النظام السياسي الفلسطيني من الناحية الواقعية والفعلية هو السلطة الفلسطينية, حيث انتقل النظام من حقل تسيطر عليه المنظمة إلى حقل تسيطر عليه السلطة.

وعلى أثر ذلك التحول, تلاشى دور معظم المؤسسات الجامعة, وتهمش دور العديد من مؤسسات المنظمة، حيث تم دمجها في أجهزة السلطة. وبموجب ذلك, انتقل الحقل السياسي الفلسطيني من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية قوى سياسية مسلحة, إلى وضع يهمن فيه تنظيم واحد على السلطة, ألا وهو حركة فتح.

إن قيام السلطة الفلسطينية تمخض عنه تغيرات هامة على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية, وتحديدا مع حركة حماس, بسبب وجود سلطة فعلية على الأرض تفرض تعاملا واحتكاكا يوميا مباشرا. ولهذا, اضطر الطرفان, السلطة وحماس, إلى تبني سياسات جديدة لإدارة علاقة كل منهما مع الآخر.

ومن ناحية أخرى, فقد كان من أهم استحقاقات اتفاق أوسلو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية عام 1996, حيث شكلت تلك الانتخابات فرصة جدية لتغيير الأسس والقواعد التي قام عليها النظام السياسي الفلسطيني. إلا أن رفض حركة حماس وبعض الفصائل اليسارية، لا سيما الجبهتان الشعبية والديمقراطية، المشاركة في تلك الانتخابات ساهم في تكريس الأسس السابقة للنظام، لتنعكس وتنسحب كافة افرازاته السلبية على السلطة الفلسطينية. وقد قاد ذلك الرفض البعض للاعتقاد، أن تكريس نهج التفرد بالحكم وصناعة القرار أمر لا تتحمل مسؤوليته حركة فتح وحدها, وإنما يتحمل جزءاً منه حركة حماس والقوى اليسارية الأخرى التي رفضت المشاركة في الانتخابات.

وفي الوقت الذي افترض فيه البعض أن قيادة النظام السياسي الفلسطيني من قبل حركة فتح منفردة, يعود بالفائدة على الحركة ويحقق المكاسب السياسية للنظام، فإن العديد من المحللين والسياسيين رأوا أن تلك القيادة المنفردة أضرت بالنظام من جهة, وأضرت بحركة فتح من جهة أخرى لأنها حملتها المسؤولية التاريخية عن عجز النظام وفساده.

إن هذه الدراسة تقف على جملة المتغيرات السياسية الهامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي, التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني, إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 2000. وقد شكلت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول عام 2000 أحد أهم المتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية, حيث تمكنت من إعادة صياغة العلاقة بين السلطة وإسرائيل من جهة, وكذلك أعادت صياغة العلاقة بين السلطة وحماس من جهة أخرى.

فقد استطاعت انتفاضة الأقصى أن تنسج علاقات فلسطينية داخلية جديدة, قائمة على أساس التوافق الوطني حول تبني برنامج المقاومة, الأمر الذي عزز ما كانت تطرحه حماس حول ذلك البرنامج خلال سنوات أوسلو, والذي كان سببا رئيسا لتوتر العلاقة مع السلطة.

إلا أن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية, لا سيما تفجير برجي التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول 2001، أثرت بشكل كبير على صورة المقاومة الفلسطينية. فقد استغلت الولايات المتحدة تلك الأحداث لتشن حربا على الإرهاب, لاسيما في ظل اتهام تنظيم القاعدة الإسلامي بتنفيذها. وعلى أثر ذلك، أصبحت الولايات المتحدة لا تفرق بين الإرهاب والمقاومة, مستغلة تلك الأحداث لتصبغ المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

وأما على صعيد التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الإسرائيلية, فقد تمثلت بصعود شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل, مما أثر بشكل كبير على الانتفاضة والسلطة معا, حيث اشترط شارون وقف الانتفاضة كشرط لاستئناف العملية السلمية. وفي سبيل مواجهة الانتفاضة, قام شارون بعملية السور الواقي في الضفة الغربية في آذار 2002, والتي استهدفت تدمير البنية التحتية للسلطة وحصار الرئيس عرفات. وكان من أبرز نتائج تلك العملية، إعادة احتلال إسرائيل مدن الضفة الغربية التي انسحبت منها وفقا لاتفاقية أوسلو، وكذلك انطلاق الدعوات الإسرائيلية والأمريكية الصريحة إلى إعادة تشكيل القيادة السياسية الفلسطينية واستبعاد الرئيس عرفات. وقد أدت عملية السور الواقي إلى إضعاف السلطة وإظهار هشاشة أوضاعها أمام الرأي العام الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تمكنت حماس من تثبيت نفسها على الأرض، حيث أصبح برنامجها القائم على المقاومة يحظى بشعبية أكبر من ذلك البرنامج الذي تتبناه السلطة القائم على التسوية السلمية والتفاوض مع إسرائيل.

وعلى أثر تلك المعادلة الجديدة لميزان القوى الفلسطيني الداخلي، بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل تخططان لإدخال حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، ورسم دور سياسي لها فيه، لا سيما في ظل تعثر المشروع الأمريكي في وحل المقاومة العراقية. فالولايات المتحدة تنظر إلى تغيير أنظمة الحكم في العالم العربي لتشمل مشاركة حركات الإسلام السياسي فيها، بهدف مواجهة انتشار الإسلام الأصولي، واستيعاب الحركات الإسلامية المعتدلة التي تتمتع بثقل جماهيري كبير في بلدانها.

إن تلك التطورات والأحداث السياسية الهامة التي شهدتها الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية, كان لها تأثير كبير على المواقف السياسية لحركة حماس، حيث شكلت أداة ضغط مباشر على مواقف الحركة من الاستمرار في نهج المقاومة والمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني. فحماس بدأت تعي حجم المخاطر التي تتعرض لها الحركة في حال رفضها الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة بوقف المقاومة, لاسيما في ظل ما تعرض له قادة الحركة وكوادرها من عمليات اغتيال واعتقال وملاحقة من قبل إسرائيل.

ولذلك، جاءت موافقة حماس على وقف عملياتها الإستشهادية في آذار 2003، بعد حوار فلسطيني معمق جرى مع السلطة الفلسطينية في القاهرة. فأعلنت حماس عن قبولها بالتهدئة مع إسرائيل, ومشاركتها في منظمة التحرير، لأول مرة، بشرط إعادة بنائها على أسس ديمقراطية. فالولايات المتحدة لم تعد تقبل بوجود حركة حماس منفردة خارج النظام السياسي الفلسطيني المرتكز شرعيته من النظام الدولي.

وانسجاما مع المخططات الأمريكية والإسرائيلية، تم التخلص من الرئيس ياسر عرفات في 11 تشرين الثاني 2004 بطريقة غامضة، حيث أشارت تلك الطريقة إلى وجود جريمة سياسية تمثلت باغتياله من قبل إسرائيل. ولعل من نافلة القول التذكير بأن الرئيس

عرفات لم يكن وحده ضحية تلك المخططات، وإنما سبقه الزعيم الروحي لحركة حماس ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين، وقائد الحركة في ما بعد عبد العزيز الرنتيسي.

إن رحيل الرئيس عرفات فرض استحقاقات سياسية هامة على صعيد النظام السياسي الفلسطيني، حيث تقرر إجراء انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية. وعلى أثر ذلك، فاز محمود عباس، أبو مازن، في انتخابات الرئاسة التي عقدت بتاريخ 9 كانون الثاني 2005، حيث قاطعت حركة حماس تلك الانتخابات تصويتا وترشيحا. وما أن جاءت الانتخابات المحلية، التي حققت فيها حماس تقدما كبيرا على حركة فتح، حتى أعلنت حماس في 12 آذار 2005 عن قبولها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على تلك المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والتي جاءت ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية. فقرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، يشكل نقطة تحول سياسي هام في تاريخ الحركة والنظام السياسي الفلسطيني على حد سواء. فقد جاء ذلك القرار بالمشاركة في النظام السياسي بعد ما يقارب العقدين من تأسيس الحركة، الأمر الذي شكل منعطفا تاريخيا وجذريا في الخارطة السياسية الفلسطينية.

لقد شكلت نتائج الانتخابات المحلية بمراحلها المختلفة حالة من الاحتقان السياسي على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، لا سيما بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي جعل من الساحة الفلسطينية مسرحا للصراع الفصائلي وبؤرة توتر قابلة للانفجار.

وفي ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في 25 كانون الثاني 2006، التي حققت حركة حماس فيها فوزا كاسحا على حركة فتح، انتقلت حماس من قيادة المعارضة إلى قيادة

السلطة. وفي المقابل، أصبحت فتح تمثل المعارضة داخل المجلس التشريعي بعد أن كانت تمثل السلطة والنظام على مدار العقود الأربعة الماضية.

لقد ألقت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية بظلالها الواسعة على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية، حيث كان لها تداعيات خطيرة على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني. فعلى أثر تلك النتائج، فرض المجتمع الدولي حصارا ماليا وسياسيا على الحكومة الفلسطينية. كما كان لتلك النتائج تداعيات خطيرة على العلاقات الفلسطينية الداخلية، حيث تسببت في حالة من النزاع على السلطة والصلاحيات بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي أنذر جديا بخطر الانزلاق في براثن الحرب الأهلية، خاصة وأن الساحة الفلسطينية شهدت صدامات دامية بين الطرفين تجاوزت الخطوط الحمراء.

إن أهمية هذه الدراسة تأتي من كونها تتناول المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، تلك المشاركة التي أحدثت تغييرا بنيويا في تركيبة النظام، وأسست قواعد جديدة له وفقا لنتائج الانتخابات التشريعية الثانية. فبموجب فوزها في تلك الانتخابات، شكلت حماس الحكومة الفلسطينية منفردة وفقا لبرنامجها السياسي المختلف عن برنامج الرئيس محمود عباس. وبهذا، بات النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة وجود سلطة برأسين، الرئاسة والحكومة، حيث أصبحت السلطة تعيش حالة من الازدواجية والتناقض في البرامج السياسية لمؤسستي الرئاسة والحكومة، الأمر الذي يترك آثارا خطيرة على النظام ومستقبله.

وتكتسب الدراسة أهمية خاصة من كونها تتعرض لأحد أهم الأحداث الأكثر تفاعلا في الشارع الفلسطيني، ألا وهو المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني. فالساحة الفلسطينية تشهد جدلا واسعا بين شرائح كبيرة من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية،

حول أهداف حماس من تلك المشاركة في هذا التوقيت السياسي، والآثار المترتبة عن تلك المشاركة سواء على صعيد حماس أو النظام السياسي.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسباب التي دفعت حركة حماس إلى قبول المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني. وبالتالي، معرفة مدى قرب أو ابتعاد ذلك القرار من أيديولوجية الحركة أو براغماتيتها السياسية. وكذلك تهدف أيضا إلى معرفة الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة وإسرائيل لقبول تلك المشاركة، لا سيما في ظل إدراجهم لحركة حماس على قوائم المنظمات الإرهابية. كما أن الدراسة تهدف إلى استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وذلك في ضوء فوز حماس الكاسح في الانتخابات التشريعية الثانية.

إن هذه الدراسة تناقش تحولات سياسية هامة على صعيد حركة حماس إثر مشاركتها السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة وكثيرة أمام تساؤلات تمثل إشكالية الدراسة، ومن أهمها: هل المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني تمثل اعترافا وقبولا ضمنيا باتفاقية أوسلو وإفرازاتها؟ وهل تلك المشاركة جاءت نتيجة للضغوط الدولية على حركة حماس؟ وهل تسعى حماس من وراء تلك المشاركة إلى السيطرة على السلطة وفرض برنامجها السياسي الخاص؟ وهل مشاركة حماس في النظام نبعت من خلال تماسك أيديولوجي أم من خلال تحول سياسي براغماتي؟

إن هذه الدراسة تقوم على فرضية رئيسة مفادها، أن المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني جاءت كطوق نجاة وفرصة ثمينة لها، لا سيما في ظل ما تعرضت له الحركة من ضغط دولي إثر التطورات السياسية الهامة التي تشهدها الساحة الدولية. كما أن مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، لا تأتي تحت

سقف اتفاقية أوسلو، حيث أن الحركة لا تعترف بتلك الاتفاقية، وذلك على الرغم من عدم تغير الشروط التي خضعت لها الانتخابات التشريعية الثانية عن تلك الشروط التي قامت على أساسها الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996. ولكن الذي تغير في موقف حماس من الانتخابات هو حجم وقوة الحركة الجماهيرية، إذ أن قوتها الحالية في الانتخابات التشريعية الثانية لا تقارن بقوتها في انتخابات عام 1996.

لقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي كأسلوب لدراسة موضوع البحث، إذ لا يمكن فهم مشاركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني انطلاقا من قرارها عام 2004. فتلك المشاركة تشكل انعطافا تاريخيا هاما على صعيد الحركة والنظام، خاصة في ظل رفض الحركة لتلك المشاركة على مدار عقود سابقة. وبهدف تحديد تلك الأسباب التي دفعت الحركة لذلك القرار، كان لا بد من البحث التاريخي التحليلي لمعرفة تلك الأسباب، والوقوف على أبرز محطات التطور أو التغير السياسي في فكر الحركة. وللوقوف عن كثب على تلك المحطات، استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف التطورات والتغيرات السياسية، التي تعرضت لها مواقف الحركة وطروحاتها المختلفة إزاء النظام السياسي ومكوناته.

وقد استخدم الباحث أيضا أسلوب التحليل والمقارنة في محاولة منه لإغناء الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها. إضافة إلى أن الدراسة قامت بمراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع البحث المتوافرة في المكتبات وغيرها.

وتكمن الصعوبة الأساسية للقيام بهذه الدراسة في قلة وندرة الدراسات والمؤلفات التي تناولت موضوعها، إذ لم يتم تناوله في دراسة شافية وافية متكاملة، حيث لم يتعد كل ما كتب عن مقالات تناولها بعض الباحثين والسياسيين في الصحف والمجلات وصفحات الانترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الأحداث والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية وتفاعلات تلك المشاركة لحركة حماس تتم بتسارع كبير، الأمر الذي خلق نوعا من التعقيد والتشابك حول العديد من المواقف في كثير من الأحيان.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث واجه صعوبة في إجراء المقابلات الشخصية مع معظم القادة السياسيين لحركة حماس، ويعود ذلك إلى اعتقال العديد منهم من قبل سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، وكذلك عدم تمكن الباحث من مقابلة قادة الحركة في قطاع غزة والخارج لصعوبة التنقل والسفر.

وتأتي هذه الدراسة متضمنة مقدمة، وستة فصول، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع. أما المقدمة، فتناولت تحديد تاريخ المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والحديث عن الدور السياسي الذي لعبته الحركة في الساحة الفلسطينية قبيل إعلان تلك المشاركة، ليتسنى للقارئ فهم الأحداث بطريقة مترابطة ومتسلسلة.

ويتناول **الفصل الأول: الجذور التاريخية والمنابع الفكرية لحركة حماس،** فيبحث في الأصول الإخوانية لحماس وتاريخ وجودهم في فلسطين. كما يدرس طبيعة الدور السياسي الذي قام به الإخوان المسلمون في فلسطين للفترة ما بين 1935- 1987، وتأثير التطورات السياسية على توجهاتهم الفكرية وبرامجهم السياسية.

ويناقش **الفصل الثاني: تشكيل الهوية النضالية لحركة حماس،** متناولا اندلاع الانتفاضة عام 1987 وتأسيس حركة حماس، وكذلك دور حماس في الانتفاضة، إضافة إلى استعراض علاقة الحركة مع القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أما **الفصل الثالث** فيتناول **حركة حماس وعملية السلام** من خلال دراسة مواقف الحركة من العملية السلمية والتفاوض مع إسرائيل، ويتطرق إلى موقف الحركة من اتفاقية

أوسلو وإفرازاتها المتمثلة بالسلطة الفلسطينية، وموقفها من الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 1996. ويستعرض هذا الفصل أيضا البرنامج السياسي والعسكري للحركة في ظل عملية السلام، وطبيعة رؤية الحركة للدولة الفلسطينية.

وقد تطرق **الفصل الرابع** إلى النظام السياسي الفلسطيني قبل وبعد اتفاقية أوسلو، وعالج علاقة حماس بالسلطة الفلسطينية، إضافة إلى الحديث عن موقف حماس من الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996. وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان **حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني الناشئ**.

وجاء **الفصل الخامس: حركة حماس والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية** ليوضح بالتفصيل جملة التطورات والأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية، لاسيما انهيار عملية السلام واندلاع انتفاضة الأقصى، وأثر ذلك على علاقة السلطة بإسرائيل من جهة، وعلاقة السلطة بحماس من جهة أخرى. وكذلك يتناول هذا الفصل أحداث 11 أيلول 2001، وتأثيرها على مواقف الولايات المتحدة من انتفاضة الأقصى وتغيير سياساتها الخارجية، لا سيما احتلالها للعراق. كما يتطرق الفصل أيضا إلى دور الحوار بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح مع حركة حماس في قبولها وقف العمليات الاستشهادية والالتزام بالتهدئة مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا الفصل تأثير تلك الأحداث المحلية والإقليمية والدولية على قرار الولايات المتحدة وإسرائيل بإقصاء واستبدال القيادة الفلسطينية، لا سيما الرئيس الراحل ياسر عرفات، وكذلك تأثيرها على تغيير موقف حماس من المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني.

أما **الفصل السادس** والأخير من هذه الدراسة **حركة حماس والتحول البراغماتي نحو السلطة**، فقد ناقش قرار حماس المشاركة في الانتخابات العامة ما بين 2004- 2006،

وكذلك صراع حماس على السلطة في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض هذا الفصل أيضا إلى انتقال حماس من قيادة المعارضة إلى قيادة السلطة إثر فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية، والتداعيات المترتبة على ذلك الفوز على مستوى الحركة، ومن ثم، على مستوى النظام السياسي الفلسطيني، والعلاقات الفلسطينية الداخلية، لا سيما مع حركة فتح.

Abstract

This research aims at discussing *Hamas'* political mergence into the Palestinian Political System. Where that participation is considered to be a mental and political turn in the history of that system which was constituted when the Palestinian Liberation Organization (PLO) was founded in 1964.

Hamas' decision to join the political arena in the midst of 2004 is considered as a great and important turn particularly as far as its traditional and historical attitudes towards the Palestinian Political System. which *Hamas* has denied and refused to join for many years. *Hamas* whose roots extend in the Palestinian arena prior to the date of its foundation, i.e. 1987, and due to its deep-rooted association with *Harakat Al Ikhwan* or "Brotherhood Movement", refused to join the Palestinian Liberation Organization (PLO) for ideological reasons. As a result, this movement became one of the most prominent opposition movements in Palestine.

Hamas' attitude towards the PLO has been subjected to many changes in accordance with the political developments relating to the Palestinian Cause. Its positions relating to its opposition of the secular system and its conditional demand from the PLO to abandon it (i.e. the secular system) in order to join the PLO, were further developed by its insistence to join the PLO in 1990 under the condition that it had to get a limited ratio in the Palestinian National Council.

The disagreement concerning *Hamas'* mergence in the PLO was shifted from the ideological opposition to the dispute over a share of

winnings or profits inside the body of the PLO. This, led *Hamas* to adopt a pragmatic policy in its political effort.

In this study, an attempt is made to study the relationship between *Hamas* Movement and the Palestinian Political System during the different political and historical eras, in addition to emphasizing the prominent disagreement points between the two sides. *Hamas* refused from the beginning to participate in the United National Leadership of the *Intifada* or Uprising in 1987, in an attempt to formulate a major force parallel to the dominating influence of the Leadership.

Regarding its attitude towards the peace process, *Hamas* refused Madrid Conference & Oslo Peace Treaty, due to its ideological opposition to the Arab- Israeli conflict. Despite all of this, these treaties have a great impact on the development of *Hamas'* political thinking pertaining to the establishment of a Palestinian state. Consequently; *Hamas* offered pragmatic solutions by accepting the temporary solution to the current conflict between Israel and the Arabs, which includes the establishment of the Palestinian state in West bank and Gaza strip**.**

The post-Oslo new political circumstances have imposed a new phase of relationship between *Hamas* and the Palestinian Political System, where *Hamas* was forced to deal with the active on-the-ground presence of the Palestinian Authority due to their daily direct contacts. But *Hamas* didn’t agree to participate in the Palestinian elections conducted in the year 1996, under the pretext that its participation gives legitimacy to the prescribed peace agreements, particularly the Oslo Agreement. Due to the many changes, Palestine has observed in

the territorial, international and political arena; starting from the collapse of the peace process; which started out with al- *Aqsa Intifada*; then the September Attacks; the occupation of Iraq; ending with the death of the president Yasser Arafat, and; the change in the Palestinian Political System– due to all these changes, *Hamas* changed its attitude and accepted to participate in the Palestinian Political System.

In its participation in the second legislative elections, *Hamas* has achieved a sweeping victory over *Fateh* Movement, which ruled over thirty- five years, and *Hamas* was able to form the Palestinian Government in accordance with its political system, which is inconsistent with the PLO systems. Its political system does not recognize the Oslo Agreement, and this has led Israel, the United States of America and the international community to impose a financial and political siege on the Palestinian Government. As a result, this has led to the emergence of an authority with two heads, presidency & government, at odds with each other in their political programs, and differing over their powers. Hence, the Palestinian political arena sank in a suffocating political crisis, which fatally threatened the so-called 'red lines' and the breaking out of internal conflicts.

الفصل الأول: الجذور التاريخية والمنابع الفكرية لحركة حماس

مقدمة

قد يكون من الصعب تناول تاريخ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ إعلان تأسيسها مع اندلاع انتفاضة عام 1987، لأن ذلك يتجاوز جزءاً هاما من تاريخ الحركة الذي مرت به قبل إعلان تأسيسها. فحركة حماس تعتبر واحدة من أهم الحركات السياسية النضالية المعاصرة، لا سيما وأن تاريخها مرتبط ارتباطا عضويا بوجود حركة الإخوان المسلمين في فلسطين منذ عام 1935.

ومن الثابت تاريخيا، أن الحركات النضالية لا تولد من فراغ، وإنما تنبثق نتيجة معطيات تاريخية، ومتغيرات سياسية واجتماعية وأيديولوجية. ولذا، كان لا بد من استقصاء جذور هذه الحركة، وبذرتها الأولى التي زرعت في تربة النضال الفلسطيني، ومن ثم نمت، وترعرعت، وبدت أكثر حضورا وأشد تأثيرا.

لقد قامت حركة حماس في أيديولوجيتها وفكرها على النهج الإسلامي، دستورا ومبدأً. ولذلك، كان من الطبيعي أن ترتبط نشأتها وتطورها وعلاقاتها وامتدادها، بأقدم حركة إسلامية سياسية معاصرة في العالم العربي، ألا وهي حركة الإخوان المسلمين.

وفي ضوء ذلك، سنعرض في هذا الفصل من الدراسة المراحل التاريخية والنضالية لهذه الحركة الأم التي سبقت تأسيس حماس، حيث نتوقف على متغيرات فكرها وتوجهاتها، لنقترب من جوهرها النضالي والأيديولوجي، أي ما بين السيف والمصحف على حد تعبير الشيخ حسن البنا.

الأصول الإخوانية لحركة حماس

تؤكد **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)** في أدبياتها السياسية، وخطابها الفكري أنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين".[1] وهي بهذا تمثل أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي[2] في الساحة الفلسطينية؛ فـ "الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها".[3] وبناءً على ذلك، فقد عرفت حماس نفسها بعيد انطلاقتها في 9 كانون أول 1987 بأنها:

> الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وهي حركة مقاومة تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلاصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال، وهي حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وجزء من حركة النهضة الإسلامية تؤمن أن المقاومة مدخل فلسطين من النهر إلى البحر.[4]

ويتضح من ذلك التعريف الذي عرفت به حماس نفسها، أنه يتجاوز مستوى الانتساب العقائدي والانتماء الحركي، إلى تبني منهج حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ حسن البنا في مصر عام 1928.[5] ويكاد التحديد الذاتي لحماس، يتطابق مع عبارات الشيخ البنا في

---

[1] – ______، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين**، الكويت: مكتبة دار البيان، ط 1، 1989، ص 96.

[2] – **الأيديولوجية:** مصطلح لاتيني الأصل استخدمه لأول مرة الفيلسوف الفرنسي دي تراسي في مطلع القرن التاسع عشر، بمعنى "علم الأفكار" وكشيء مقابل للعالم المحسوس، وربما مناقض له. وبالرغم من الاختلافات والإجتهادات حول تعريف الأيديولوجية، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، مما يحدد موقفا فكريا وعمليا معينا لمعتنق هذا النسق، الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين السياسية والأخلاقية والفلسفية. ولا يعني ذلك اتخاذ موقف مطلق وجامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة ومتطورة. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بدون تاريخ نشر)، ج 1، ص 421– 422.

[3] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[4] – "نبذة عن حركة حماس، العمل العسكري في برنامج حماس"، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، **www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm#5**

[5] – ولد حسن البنا في مصر عام 1906، وحصل على دبلوم المعلمين من معهد دمنهور الأزهري. وفي عام 1927، حصل على بكالوريوس دار العلوم، وعمل مدرسا للغة العربية وللدين الإسلامي. وفي عام 1928 قرر مع ستة من رفاقه تأسيس جمعية دينية = جديدة، حملت اسم "جماعة الإخوان المسلمين". عبد القادر ياسين، **حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين**، القاهرة: دار سينا، 1990، ص 14.

تحديد رؤيته لما هو الإسلام، إذ يقول: "الإسلام عبادة وقيادة، دين ودولة، روحانية وعمل، صلاة وجهاد، ومصحف وسيف لا ينفك أحدهما عن الآخر".[6]

وضمن هذا التداخل، اعتبرت حماس أن ولادتها جاءت من رحم حركة الإخوان المسلمين، إذ أنها مرتبطة ارتباطا تاريخيا بتلك الحركة، كما أن نضالات وتضحيات الإخوان المسلمين في فلسطين تشكل عمقا تاريخيا لها، معززة تلك الرؤية بنص في ميثاقها:

> حركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948 والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده.[7]

ولذلك، فإن سمات حركة حماس وتنظيمها وفكرها، وخطابها السياسي، ومختلف خصائصها، تعكس نشأتها التنظيمية، وارتباطها التاريخي بحركة الإخوان المسلمين تحديدا. ونتيجة لهذا الترابط بين الحركتين، تبرز أهمية تناول تفاصيل العلاقة التاريخية والفكرية والتنظيمية بينهما. وبالتالي، فإن البحث في الجذور التاريخية لنشوء حركة حماس يقود بالضرورة إلى دراسة وجود الإخوان المسلمين أنفسهم في فلسطين، لا سيما في النصف الأول من القرن العشرين.

ومن الثابت تاريخيا، أن ولادة حركة الإخوان المسلمين مرت بظروف وعوامل متعددة، ومتداخلة، ومعقدة في الوقت ذاته، سواءً على المستوى العربي والإسلامي، أو على المستوى الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الخارجي، أدت الحرب العالمية الأولى إلى بروز المسألة الشرقية، وما نتج عن ذلك من اتفاقية سايكس بيكو، وما رافق ذلك أيضا من تقسيم

---

[6] – حسن البنا، **مذكرات الدعوة والداعية – عن الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986، ص 151.

[7] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 98.

للدول العربية والإسلامية بين الدول والقوى الاستعمارية الغربية، تحت ذرائع ومسميات تبريرية عديدة. ونتج عن ذلك دخول القيم الغربية بدل القيم العربية الإسلامية، الأمر الذي شكل في مراحل مختلفة أزمة قيم في المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وانتهاء خلافتها عام 1924. فانتهاء الخلافة العثمانية، شكل نقطة تحول كبيرة في أذهان العديد من الرواد الذين ساهموا في إنشاء الحركات الإسلامية، لأنهم اعتقدوا أن قيام الدولة الإسلامية كفيل بقيام الحياة الإسلامية، وانهيارها يعني عكس ذلك تماما.[8]

لقد شكل تداخل العوامل الخارجية السابقة مع العوامل الداخلية، التي كان أبرزها يتمثل في قيام الدولة العربية القطرية، ذات الألوان السياسية المتباينة من الفكر الليبرالي أو العلماني أو اليساري أو الإسلامي التقليدي، بدلا من الفكر الإسلامي الذي نادى به رواد الحركات الإسلامية لبناء الدولة الإسلامية، شكل الأرضية المناسبة لظهور حركة الإخوان المسلمين، على يد الشيخ البنا.

وبذلك، تعتبر حركة الإخوان أقدم حركة إسلامية سياسية معاصرة في الوطن العربي. وبدون شك، فقد واكبت مسيرتها كل مراحل الاستعمار الحديث والاستقلال ونشوء الأحزاب السياسية العربية المعاصرة، وكذلك أيضا، كافة أنماط الحكم في الدول العربية. كما أنها تعتبر تنظيما عالميا، فهي:

> كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في

---

[8] – عبد الله النفيسي، **الإخوان المسلمين التجربة والخطأ**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 1989، ص 95.

السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.[9]

ويرى خالد الحروب، وهو كاتب فلسطيني مقيم في لندن، أن دراسة وجود حركة الإخوان المسلمين وتطورها في فلسطين، تقود بدورها إلى حقيقة أن تأسيس هذه الجماعة في فلسطين، لم يكن سوى التطور الطبيعي لاهتمام الحركة الأم الموجودة في مصر بالقضية الفلسطينية.[10] ويرى الحروب أيضا، أن ذلك التأسيس جاء ليشكل أول اتساع خارج الحدود القطرية المصرية للحركة، مدفوعا بالاهتمام المتميز بقضية فلسطين، ومبقيا الإخوان في فلسطين والمركز الرئيسي في القاهرة على علاقة عضوية ومتينة بينهما.[11] وتذهب الباحثة في الشؤون الفلسطينية، بيان الحوت، إلى توضيح أهمية ومتانة تلك العلاقة بأن الإخوان في مصر لم يعتبروا الإخوان في فلسطين فرعا مستقلا كفرع دمشق مثلا، وإنما كانوا يؤلفون فرعا من فروع مصر. وبالتالي، لا يجوز اعتبارهم في هذه الحالة جمعية من الجمعيات السياسية الفلسطينية.[12]

إن هذه النظرة التي حملها الإخوان المسلمون، تدفع باتجاه تتبع نشوء وتنامي وتطور الاهتمام الأساسي بقضية فلسطين، وصولا إلى تأسيس فروع للحركة في فلسطين، التي شكلت فيما تلا من الأعوام هياكل حماس في الثمانينات من القرن العشرين. إن علاقة الحركة بفلسطين تعود إلى عام 1935، عندما أرسل الشيخ حسن البنا شقيقه عبد الرحمن البنا والأستاذ محمد أسعد الحكيم لزيارة فلسطين، لبث الدعوة فيها. وكانت هذه الزيارة بمثابة الحضور

---

[9] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[10] – خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1996، ص 10.

[11] – المصدر السابق.

[12] – بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917– 1948**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986، ص 504.

الرسمي الأول للإخوان في فلسطين.[13] وقد أنشأ الإخوان أول فروعهم في حيفا عام 1936، ثم في مدينة غزة لتصبح شعبة موازية لشعب الإخوان التي تأسست في كل من يافا والقدس في النصف الثاني من الثلاثينيات.[14] وتواصلت عملية انتشار الشعب الإخوانية في جميع فلسطين، حيث وصل عدد الفروع عام 1947 إلى خمسة وعشرين فرعا. وكانت هذه الفروع تخضع لإشراف قيادة الإخوان المسلمين في القاهرة.[15]

وتشير الدراسات إلى أن اهتمام الإخوان المسلمين بفلسطين كان مبكرا، حيث أنهم كانوا على اتصال وثيق بالقائد الفلسطيني عز الدين القسام، وكانوا يمدونه بالمعونات والمساعدات.[16] ويرجع ذلك الاهتمام إلى تاريخ اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، حيث نشطوا في فترة 1936- 1939 في تقديم الدعم المعنوي والمادي لقضية فلسطين، وذلك عبر مشروع تبرعات أطلق عليه اسم **مشروع قرش فلسطين**. كما أصدروا المنشورات والبيانات التي تهاجم الإنجليز وسياستهم في فلسطين، إضافة إلى قيامهم بالعديد من الأنشطة الأخرى التي أدت إلى اعتقال مؤسس الحركة الشيخ حسن البنا في مصر.[17] كما تتحدث الدراسات عن المشاركة الفعلية المحدودة للإخوان في ثورة 1936، إذ استطاع عدد من شبان الإخوان التسلل إلى فلسطين ومشاركة المجاهدين في جهادهم، وخصوصا في المناطق التي سيطر عليها جماعة القسام.[18]

---

[13] – ريتشارد ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان ومنى أنيس، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 2، 1985، ص 95.

[14] – هالة مصطفى، "التيار الإسلامي في الأرض المحتلة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 113، 1988، ص 77.

[15] – زياد أبو عمرو، "حماس: خلفية تاريخية سياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 85.

[16] – كامل الشريف، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط 1، 1987، ص 43.

[17] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 10-11.

[18] – محسن محمد صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948**، الكويت: مكتبة الفلاح، 1988، ص 42.

لقد شكلت تلك الأنشطة التي قام بها الإخوان ارتياحا وقبولا لدى الفلسطينيين، ولاقت صدى طيبا لدى قادتهم أيضا، مثل المفتي الحاج أمين الحسيني الذي شده الانتباه إلى ما يفعله الإخوان، وأكد لهم أنه "يبارك الجهود المشكورة والأعمال المبرورة التي تقومون بها في سبيل هذه البلاد الإسلامية العربية المقدسة (فلسطين).."[19].

ويعتبر هذا مؤشرا واضحا على بداية تغلغل الحركة ووضع موطئ قدم لها في فلسطين. ويلاحظ أيضا أن تلك الأنشطة ساعدت الحركة على أن تخرج نفسها من شرنكة وجودها في مصر، إلى نشر أفكارها خارجها. وبالتالي، توسيع إطار عملها لتنقلها من مجالها القطري الضيق إلى رحاب النضال القومي الأشمل، الذي قادها للمشاركة الأهم في حرب 1948، والتي تعتبر الصفحة الأكثر إشراقا في سجلهم الجهادي. وبفضل تلك المشاركة، استثناهم الحاج أمين الحسيني من مسؤولية ضياع فلسطين، في الوقت الذي حمل فيه مسؤوليتها للعرب.[20]

ويبدو أن الجهود التي قام بها الإخوان المسلمون في فلسطين قد مكنتهم، بشكل حقيقي، من إقامة تنظيم لهم في فلسطين عام 1943، عندما أسسوا في القدس **جمعية المكارم** التي انضووا تحتها، وأقاموا أول هيكل تنظيمي لهم بالمعنى المعروف. ويؤكد الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية وتاريخ العرب الحديث، محسن صالح، أن تأسيس أول فرع رسمي للإخوان في فلسطين، وبحسب بعض قدامى الإخوان أنفسهم، كان في غزة، بعيد الحرب العالمية الثانية، برئاسة الحاج ظافر الشوا، وهو أحد قادة الإخوان ورئيس مكتبهم الإداري، وكان أيضا يشغل منصب رئيس بلدية غزة بالتعيين.[21] وتجدر الإشارة إلى أن الشوا أصدر

---

[19] – البنا، مصدر سبق ذكره، ص 243– 244.

[20] – Philip Matar, **The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and Palestinian National Movement**, Columbia: Columbia University Press, 1988, P.111.

[21] – صالح، مصدر سبق ذكره، ص 441– 443.

بيانا إثر صدور القرار المصري بحل جماعة الإخوان في مصر عام 1954، أعلن فيه انسحابه من الجماعة، وتأييده لحكومة الثورة في القاهرة ولكل إجراءاتها ضد الإخوان.[22]

ومن المؤكد أن تأسيس تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني، قبيل حرب عام 1948 بأعوام قليلة، قد ساعد وساهم في تنامي الوعي السياسي والوطني لديهم. وبفضل ذلك، أصبح انهماكهم بالقضية السياسية يتجاوز انهماكهم الأولي بقضايا الدعوة والأنشطة الاجتماعية، الأمر الذي مكنهم من ممارسة دور وطني هام على صعيد القضية الفلسطينية، معتمدين على تزايد الاحترام والتقدير الشعبي لمواقف الإخوان في مصر، الداعمة للقضية الفلسطينية. والحق أن الأفكار التي طرحها الإخوان المسلمون، في تلك الفترة، تلتقي بصورة عامة مع الوعي الديني والاجتماعي السائد، فضلا عن أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت ذات سمات دينية واضحة.[23]

ويشار أيضا إلى أن نجاح الإخوان في إقامة تنظيمهم في فلسطين وقيادته وتوجيهه، وفق الرؤية التي كان يعبر عنها الشيخ البنا، زاد من اهتمامهم بقضية فلسطين التي باتت واحدة من قضاياهم الأساسية. وعلى أثر ذلك، تمكنوا من التوسع والانتشار، واكتسبوا مرونة وانفتاحا على بقية فروع الحركة السياسية، مما ساعدهم على الانتقال في وقت مبكر من مستوى الدعوة والتربية الدينية إلى مستوى العمل السياسي والجهادي.

وقبل حرب عام 1948، نشط الإخوان في حملات التعبئة والإعداد الشعبي للجهاد والدعاية ضد اليهود. وقد اعترفت بذلك الرواية الرسمية الإسرائيلية لتلك الحرب، إذ أشارت إلى التحريض في المساجد والمهرجانات والاجتماعات الذي قام به الإخوان المسلمون، حيث

---

[22] – عبد الله أبو عزة، **مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية**، الكويت: دار القلم، 1992، ص 20.

[23] – عوض خليل، "جذور الإسلام السياسي في فلسطين"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 227، 1992، ص 19.

وصفت تلك الحركة بأنها "منظمة دينية قومية متطرفة أصلها في مصر".[24] وخلال نفس الفترة، قام الإخوان بدور مهم في توحيد **منظمتي الفتوة والنجادة**، وهما أكبر منظمتين شبه عسكريتين في فلسطين آنذاك، ليشكلا منظمة واحدة هي **منظمة الشباب العربي**.[25] وقد دللت مثل هذه الخطوة على غلبة الطابع السياسي على نشاط الإخوان، واستجابتهم لدواعي العمل الوطني المشترك.

وفي حرب عام 1948، سجل الإخوان المسلمون صفحة مشرقة من صفحات الجهاد الوطني والقومي، حيث تعاونوا مع جميع المنظمات واللجان القومية قبيل الحرب، إثر القرار الأممي بتقسيم فلسطين عام 1947، متجاوزين بذلك جميع الحساسيات الفكرية. وعندما اندلعت الحرب، شارك الإخوان في المجهود العسكري، سواء على الجبهة المصرية التي كانت بقيادة الإخوان المصريين أساسا، مع انضمام متطوعين فلسطينيين إليهم، أو على الجبهات الداخلية في فلسطين نفسها.[26] كما عرفت تلك الحرب مشاركة كتائب أخرى من الإخوان المسلمين، من سوريا والأردن والعراق، للتصدي للعدوان الصهيوني. وبهذا، يتضح أن "جماعة الإخوان كانت من أولى الحركات السياسية في المنطقة العربية التي بادرت بإرسال فرق من المتطوعين للقتال في حرب عام 1948".[27]

إلا أن تلك الحرب ونتائجها الكارثية تظل تطرح دوما تساؤلا **عما إذا ما كان الجهد الذي بذله الإخوان المسلمون الفلسطينيون في تلك الحرب متلائما مع قدراتهم آنذاك؟** وحول ذلك التساؤل أوضح محسن صالح، أن "حداثة إنشاء تنظيمهم في فلسطين وعدم نموه

---

[24] – أحمد خليفة (ترجمة)، **حرب فلسطين 1947-1948، الرواية الإسرائيلية الرسمية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986، ص 14.

[25] – صالح، مصدر سبق ذكره، ص 450.

[26] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[27] – جواد الحمد وآخرون (تحرير)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، 1996، ص 32.

واستقراره بشكل مناسب وقوي قد جعل مشاركتهم محصورة ضمن قدراتهم المحدودة وامكاناتهم المتواضعة".[28] وأضاف الحروب أن السيرة الجهادية للإخوان المسلمين داخل فلسطين، آنذاك، لا تقارن بسيرة القساميين الذين سبقوهم في ذلك الميدان، ولكن كان يفترض أن يستفيد الإخوان وغيرهم من تلك التجربة ويبنوا عليها، لا أن ينخفض مستوى أدائهم عنها.[29]

الإخوان المسلمون في الضفة والقطاع

بعد هزيمة العرب عام 1948، وهي ما اصطلح على تسميتها بالنكبة، واحتلال إسرائيل الجزء الأكبر من فلسطين، توزعت الأجزاء الباقية من فلسطين تحت الإدارة المصرية في قطاع غزة، والإدارة الأردنية في الضفة الغربية. ومما لا شك فيه، أن ذلك التوزيع أثر تأثيرا كبيرا في بنية الإخوان المسلمين الفلسطينيين وتطورهم اللاحق. فنتيجة لذلك التوزيع، انفصلت العلاقة ما بين تنظيم الإخوان في كل من الضفة والقطاع، بحكم انضمامهم في الضفة إلى الإخوان في الأردن، ليشكلوا بذلك تنظيما موحدا، منفصلين عن الإخوان في مصر. وأما الإخوان في القطاع، فقد استمروا بالاتصال بمركز الإخوان في القاهرة، بحكم قربهم من مصر جغرافيا، وخضوع القطاع للإدارة المصرية كليا، الأمر الذي وفر لهم سهولة الاتصال. ويذكر أن الإخوان في القطاع اتخذ عملهم خلال تلك الفترة طابعا عسكريا، في حين اتخذ الإخوان في الضفة منحى تربويا وسياسيا.[30]

إن الوضع الذي عاشته الضفة الغربية في أعقاب هزيمة عام 1948، من تبعية ووصاية أردنية وقرار بضمها إلى الأردن عام 1950، ليصبح بذلك سكان الضفة مواطنين

---

[28] – صالح، مصدر سبق ذكره، ص 464.

[29] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[30] – ماهر عبد الله، **تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية (ندوة)**، لندن: مركز دراسات المستقبل العربي، 1990.

أردنيين تعريفا، كان له بالغ الأثر على مسلك الإخوان في الضفة، ليصير سياسيا ودعويا وتربويا. وخلت سيرتهم في الخمسينيات، وحتى عام 1968، من أي جهد عسكري حقيقي، متأثرين بعلاقة إخوان الأردن بالملك، وسياستهم المهادنة له التي تتفادى الاصطدام بالنظام.

وفي ظل تلك العلاقة، سمح للإخوان في الضفة بممارسة نشاطاتهم بشكل علني، بعد أن اعترف بهم النظام الأردني كإطار شرعي غير سياسي. وبذلك، فقد استوعب الأردن الإخوان بسبب اقتصار نشاطاتهم، بشكل أساس، على نشر التعاليم وتوزيع الأدبيات والقيام بالنشاطات الاجتماعية. ولعل النظام الأردني كان يهدف من وراء ذلك الاستيعاب، استخدام الإخوان في مواجهة نفوذ الأحزاب السياسية الأخرى، كالشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب والناصريين، الأمر الذي حد من قدرة الإخوان على الانتشار والتوسع، لا سيما في الوسط الفلسطيني، على الرغم مما حظوا به من رعاية وما أتيح لهم من فرص.[31] كما أنهم شاركوا في أغلب الانتخابات البرلمانية الأردنية في الخمسينيات والستينيات، وفازوا بمقاعد عن مدن فلسطينية، كالخليل ونابلس.

وبرر بعض قادة الإخوان موقفهم اللا صدامي من النظام في الخمسينات "بتحمل الملك لهم وعدم معاملتهم بالقسوة التي عاملهم بها عبد الناصر في مصر".[32] وفي ذات السياق، بين أحد قادة الإخوان في الأردن، يوسف العظم، أنه "لم يثر الإخوان على الملك وهادنوه لأنه لم يكن في مقدورهم فتح جبهات مع كافة الأطراف في آن واحد".[33] وأضاف العظم أيضا، "وقفنا مع الملك لأن عبد الناصر لم يكن عقلانيا في هجومه عليه، وكنا نحن نشك في علاقات

---

[31] – فيصل دراج وآخرون (تحرير)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ج 1، ط 2، 2000، ص 380.

[32] – زياد أبو عمرو، **الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الأسوار، ط 1، 1989، ص 23.

[33] – المصدر السابق.

عبد الناصر بأمريكا.. ووقفنا مع الملك لحماية أنفسنا لأنه لو تسنى لعبد الناصر دخول الأردن أو إقامة حكومة موالية له في الأردن لقام بتصفية الإخوان مثلما صفاهم في مصر".[34]

ومع أن المهادنة هي التي غلبت على العلاقة بين الطرفين، إلا أن تلك العلاقة شهدت حالة من التبدل والتوتر والخلاف، لاسيما وأن لموقف الإخوان في فلسطين والأردن صدى لموقف التنظيم الأم في مصر، خاصة بعد أن أحدث فيه سيد قطب[35] انقلابا جذريا على موقف حسن البنا ورؤيته السياسية، متأثرا بأفكار المودودي.[36]

إذن، فإن علاقة الإخوان بالملك حسين شابتها في أحيان قليلة توترات وشكوك متبادلة. فقد عارض الإخوان في الأردن حلف بغداد الذي أيده الملك حسين، وهرب مراقبهم العام محمد عبد الرحمن خليفة إلى دمشق عام 1955 خشية الاعتقال. وتظاهر الإخوان الأردنيون مرارا احتجاجا على وجود ضباط إنجليز كبار في الجيش الأردني عام 1954، وحجب ممثلوهم الثقة عن بعض الحكومات التي كان يعينها الملك.[37] وعليه، فإنه يمكن وصف علاقة الإخوان بالنظام الأردني خلال فترة ما قبل عام 1967 بــالمعارضة الموالية.[38]

---

[34] – المصدر السابق.

[35] – **سيد قطب:** أحد أبرز قادة الإخوان المسلمين في مصر في الخمسينيات والستينيات، وكان معارضا للنظام المصري الناصري، أعتقل في مصر عام 1954 بتهمة التآمر لاغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأطلق سراحه بعد ذلك، إلا أنه عاد إلى السجن بعد سنتين ليحكم عليه بالإعدام، وقد تم إعدامه عام 1956. حمدي عبد العزيز، "سيد قطب.. الأديب والمصلح الاجتماعي"، الموقع الالكتروني لإسلام أون لاين،
www.islam-online.net/Arabic/famous/2000/12/article3.shtm

[36] – **المودودي:** هو أبو الأعلى المودودي، من أصل هندي. وهو مفكر وداعية إسلامي كبير، أسس الجماعة الإسلامية في لاهور عام 1947. من أهم مؤلفاته وأشهرها كتابه "الجهاد في الإسلام"، الذي جاء ردا على مزاعم غاندي التي ادعى فيها أن الإسلام انتشر بحد السيف. كان من أهم المطالبين لتشكيل النظام الباكستاني طبقا للشريعة الإسلامية. أعتقل عدة مرات لدى السلطات الباكستانية بسبب تلك المطالبات، وحكم عليه بالإعدام، إلا أنه لم ينفذ به الحكم نتيجة حدوث ثورة من الغضب الشديد في معظم أنحاء العالم الإسلام. سمير حلبي، "أبو الأعلى المودودي.. داعية فوق السحاب"، الموقع الالكتروني لإسلام أون لاين،
www.islamonline.net/arabic/history/1422/09/article20/shtml

[37] – دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 381.

[38] – Mohammed K. Shadid, **The Muslim Brother hood Movement in the West Bank and Gaza,** Third world Quarterly: April 1988, Vol.10, No.12, P.662.

ومن الناحية العسكرية، أكدت القراءات الاستقرائية التاريخية أنه لم يكن للإخوان أي نشاط عسكري يذكر، باستثناء تعاملهم وتعاونهم مع قوات الحرس الوطني الأردني، "إذ تدربوا على السلاح بين عامي 1955 و 1956 على يد مدربين من الجيش الأردني".[39] وبهذا، يمكن القول أن الإخوان الفلسطينيين في الضفة الغربية في مرحلة ما بين عام 1948- 1967، مثلوا قوة سياسية ذات نفوذ وحضور فاعل، بسبب ارتباطهم بالسياسات العامة لتنظيم الإخوان الأردني بشكل أساس.

وأما في قطاع غزة، فكان الوضع مغايرا تماما لما كان عليه الوضع في الضفة الغربية، حيث اختلف وضع الإخوان المسلمين الفلسطينيين في القطاع عن وضع أشقائهم في الضفة، وذلك بمحافظتهم على مساهمة عالية في الساحة الوطنية المعنية مباشرة بمقاومة الاحتلال. ويعز بعض الباحثين السبب وراء ذلك، لعدم ارتباط الإخوان في غزة ارتباطا عضويا بكل من الإخوان في مصر والأردن.[40] وكذلك أشار بعضهم إلى أن الإخوان في القطاع تمكنوا من أن يصبحوا الظاهرة السياسية الأولى في غزة، حيث استمر ذلك حتى عام 1955.[41]

وقد اتسم وضع الإخوان في القطاع عموما بعدم الاستقرار، لأنه كان من المستحيل أن يكون هناك وضع خاص لهم بعيدا عن الوضع العام للعلاقة بين السلطة المصرية والإخوان المسلمين في مصر. ففي عام 1949، قام نظام الملك فاروق في مصر باضطهاد الإخوان، واعتقال كثير منهم، وأعلن عن حل تنظيمهم. وبذلك، تأثر وضع الإخوان في القطاع بوضع الإخوان في مصر، واضطروا لإغلاق شعبهم هناك، إلى أن جاءت حكومة الوفد عام 1950،

---

[39] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[40] – المصدر السابق.

[41] – ربعي المدهون، "الحركة الإسلامية في فلسطين 1928- 1987"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 187، 1988، ص 22.

حيث سمح للإخوان المصريين بالعمل من جديد. وعندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، كان الإخوان في مصر، وكذلك في القطاع، على علاقة وطيدة معها، واعتبروا حزبا للسلطة.[42] وأكدت مصادر الإخوان أن تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بالثورة كان تنظيما للإخوان أنفسهم، وأن جمال عبد الناصر نفسه كان يعتبر أحد أفراد الإخوان المسلمين.[43]

وبالرغم من ذلك، فقد ساءت علاقة الإخوان في مصر مع عبد الناصر عام 1954، إثر عقده اتفاقية الجلاء التي وقعت مع بريطانيا، والتي اعتبرها الإخوان خضوعا للإنجليز. وعلى أثر ذلك الموقف الذي تبناه الإخوان، تم حظر نشاطهم في مصر والقطاع. وازداد التوتر بين الطرفين، حيث وصلت حدته في نفس العام، إلى درجة اتهامهم بمحاولة اغتيال عبد الناصر.[44] وعلى الفور، انعكس ذلك التصادم المباشر بين إخوان مصر مع عبد الناصر على وضع الإخوان في القطاع، الذي كان أصلا تحت إشراف الإدارة المصرية. فتحول الإخوان في القطاع إلى حركة سرية مطاردة، شأنها في ذلك شأن البعثيين والشيوعيين، بعد أن كانوا حزب السلطة. ونتيجة لذلك، تراجع وانكفأ الوضع التنظيمي للإخوان في القطاع، مما أدى إلى تقليص أعداد المنتمين للتنظيم، وهجرة الكوادر الرئيسة خوفا من الاضطهاد وبحثا عن مصادر الرزق.[45] وأما من تبقوا في القطاع، فلم يكن قد تسنى لهم بعد تشرب الروح الحقيقية لحركة الإخوان، مما أثر على نوعية الكوادر ونوعية النشاطات التي قاموا بها في ما بعد.[46]

---

[42] – زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967**، عكا: دار الأسوار، 1987، ص 69.

[43] – محمد حامد أبو النصر، "مسيرة الجماعة بين حل النقراشي وحل عبد الناصر"، **مجلة لواء الإسلام**، العدد 2، 1987، ص 5.

[44] – إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط 2، 2003، ص 25.

[45] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[46] – أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 74.

وبناءً على ذلك الوضع الصعب الذي عاشه الإخوان في القطاع، في تلك الفترة، فقد لجئوا إلى العمل السري، "إذ قامت الحركة في الفترة ما بين 1954- 1956 بتشكيل عدة مجموعات سرية لممارسة العمل المسلح ضد إسرائيل".[47] وتميزت تلك الفترة بظهور الاتجاهات العلمانية، كحركة القوميين العرب وحزب البعث، ثم الناصرية ممثلة في شخصية عبد الناصر وتأثيره السحري على الشارع الفلسطيني.[48] إلا أن ذلك لم يعن نهاية التأثير الإخواني في الساحة الفلسطينية، إذ ساهموا، بالاشتراك مع قوى فلسطينية بشكل فعال، في إفشال مشروع شمالي سيناء الرامي إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين سنة 1955.[49] كما شاركوا في محاولات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام 1956، وكذلك في جهود إفشال مشروع تدويل القطاع لعام 1957.[50]

ومن الناحية العسكرية، فقد انهمكت مجموعات من الإخوان في القطاع، في مرحلة النصف الأول من عقد الخمسينيات، بتنظيم بعض الخلايا العسكرية. وقد نتج عن ذلك تشكيل مجموعتين سريتين خططتا لممارسة العمل المسلح، هما: **شباب الثأر**، التي كان من أعضائها صلاح خلف، أسعد السفطاوي، سعيد المزين، عمر أبو الخير، إسماعيل سويرجو، ومحمد إسماعيل النونو. وكذلك **كتيبة الحق**، التي كان من أعضائها خليل الوزير، حسن عبد الحميد، عبد أبو مراحيل، وحمد العايدي.[51]

---

[47] – مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 78- 79.

[48] – أحمد بن يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المسير**، شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989، ص 8.

[49] – أبو عمرو، "**حماس: خلفية تاريخية**"، مصدر سبق ذكره، ص 85.

[50] – E.L.M. Burns, **Between Arab and Israel**, London: George G.Harrap & Co.Ltd, PP.253-254.

[51] – شكلت مجموعتا شباب الثأر وكتيبة الحق النواة الأولى لعمل الإخوان المسلمين العسكري في قطاع غزة عام 1957. وكذلك، كانت تلك المجموعتين هما النواة الأولى أيضا لتأسيس حركة فتح بعد رفض قيادة الإخوان في القطاع لتبني الجهاد (الكفاح المسلح). وقد أصبح أعضاء تلك الخليتين في ما بعد، لا سيما خليل الوزير وصلاح خلف، من أبرز قيادات فتح وأعضاء في لجنتها المركزية. أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 78- 79.

وفي تلك المرحلة، اختمرت بين عناصر شباب الثأر وكتيبة الحق فكرة إنشاء تنظيم عسكري يقاوم الاحتلال، متجاوزا الأطر العقائدية والأيديولوجية، ومتلافيا آثار العداء الناصري للإخوان المسلمين، وبالتالي آثار عداء الإخوان لعبد الناصر، ليتمكن من إعادة بناء الموقف السياسي الإخواني تحت شعار **تحرير فلسطين**. وعليه، فقد هدف هذا التوجه إلى إخراج تنظيم الإخوان من المأزق الذي وضع نفسه فيه، جراء موقفه السياسي. وتجسدت فكرة إنشاء ذلك التنظيم العسكري، في مذكرة خطية قدمها خليل الوزير في تموز 1957، إلى قيادة الإخوان في القطاع.

لكن الإخوان الفلسطينيون أهملوا مذكرة الوزير، مما يشير إلى معارضتهم للفكرة. غير أن المجموعة التي تقف وراء الفكرة تابعوا العمل في سبيل تحقيقها، وأخذوا يستقطبون أفراد الإخوان، بدون علم قيادتهم، وإقناعهم بالمشروع. وثابروا على ذلك، فأحدث نشاطهم أقدارا متفاوتة من البلبلة في صفوف الإخوان، شغلتهم ما يزيد على ثلاثة سنوات.[52] وانتهى الأمر بتلك المجموعتين إلى وضع اللبنات الأولى لتأسيس **حركة التحرير الوطني الفلسطيني** "**فتح**"، في الفترة ما بين عام 1958–1959. وتمكنت فتح من استقطاب عددا من الكوادر الإخوانية المرموقة، الذين ظل بعضهم في المرحلة الأولى يظهر ولاءه للإخوان، مثل: سليم الزعنون، صلاح خلف،[53] أسعد السفطاوي، كمال عدوان، أبو يوسف النجار، سعيد المزين، غالب الوزير، وآخرون لم يذع صيتهم.[54]

---

[52] – أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص 73.

[53] – نفى صلاح خلف أية صلة أو علاقة له، سواء حزبية أم تنظيمية، بالإخوان المسلمين، إلا أنه لا يخفي تعاطفه معهم. فؤاد أبو حجلة (تحرير)، **فلسطيني بلا هوية**، عمان: دار الجليل، ط 2، 1996، ص 45– 46. وفي المقابل، يؤكد زياد أبو عمرو تلك العلاقة التنظيمية، بين صلاح خلف والإخوان المسلمين. أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 85.

[54] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 25.

ومن أجل مواجهة رؤية فتح وبرنامجها، صاغ الإخوان في عام 1960–1961 موقفا معارضا من قيام فتح، متخذين قرارا رسميا بعدم تبني مشروعها واعتباره مشروعا يتسم باللاواقعية، وينتظر له الفشل، ومختلفا تماما عن حركة الإخوان. وفي الوقت ذاته، شدد الإخوان، بحسب قرارهم، على عدم معاداة فتح أو الوقوف في طريقها.[55] وبذلك، يمكن القول أنه قد وقع الانشقاق الأول في صفوف الإخوان في غزة، حيث بدأ الإخوان رحلة الافتراق مع البندقية الفلسطينية التي راحت ترفع شعارها حركة فتح.

وبالمقارنة مع الإخوان المسلمين، تمكنت حركة فتح عبر مشروعها وبرنامجها المسلح، أن تجسد معالم الوطنية الفلسطينية القطرية عن طريق فلسطنة الممارسة العسكرية، عازلة الشعارات الكبرى (**التحرير**) إلى الدول العربية، معتبرة تلك الممارسة العسكرية المدخل العملي لإقحام الجيوش العربية في المعركة. وفي المقابل، انكفأ الإخوان في القطاع على العمل لتحقيق الشعارات الكبرى، وتحرير فلسطين عبر تعزيز قوتهم الذاتية. فقادة الإخوان كانوا يرون أن حركتهم حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين، وعندما يأخذ الإخوان أهبتهم للتحرير، فلن يكون الفلسطينيون وحدهم المضطلعين بالمهمة، بل ستشاركهم الأمة الإسلامية في كل أقطارها، وهذه المشاركة "ستكون على سبيل تأدية الواجب المقدس على كل فرد..".[56]

ومن هنا، فقد بدا واضحا تباين الهدف الكبير للإخوان مع أساليب تحقيقه. فتراجعوا من مربع العمل الوطني وصدارة الجماهير، إلى الانهماك بالخصوصيات التنظيمية وبالتربية والإعداد، وكسب الأنصار وصقلهم دينيا ومسلكيا، بهدف إعداد أجيال التحرير. وبالتالي، لم

---

[55] – أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص 86.

[56] – المصدر السابق، ص 85–86.

يكن هناك نشاط إخواني مهم يمكن رصده على مستوى القضية الوطنية، سوى التعليلات الفكرية حتى عام 1967.

الإخوان المسلمون والبناء الفكري لحركة حماس

جاءت حرب عام 1967، لتحتل إسرائيل من خلالها ما تبقى من أرض فلسطين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء. وبذلك، تكون كامل فلسطين قد وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي شكل علامة فارقة في السجال الفكري والنظري، بشأن صلاحية الشعار الناصري الذي خاض الحرب وخسرها.

لقد نظر الإخوان إلى نتائج الحرب باعتبارها "جزاءً إلهيا لاضطهادهم من قبل النظام الناصري، وليس جزاءً تاريخيا لتأخر المجتمع وهشاشة بنى الأمة، ولا سيما الأيديولوجية والسياسية منها، ورأوا أن أسبابها تكمن في ابتعاد المسلمين عن دينهم وليس في تخلف التنظيم الاجتماعي والسياسي".[57] وكذلك اعتبروا تلك الهزيمة "انتقاما إلهيا لما حدث لجماعة الإخوان وتعذيبهم في السجون، واعتبروا بعد الدولة عن الإيمان وعدم تطبيق الشرع الإلهي السبب الأول للهزيمة".[58]

وقد ألقت تلك الهزيمة بظلالها الواسعة على الساحة الفلسطينية، وأثرت بشكل كبير على الحركة السياسية الفلسطينية، إذ قسمتها إلى تيارين: تيار منظمة التحرير الفلسطينية التي اختارت الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، والتيار الإسلامي المتمثل بالإخوان المسلمين، الذين كانوا يرون أن البدء بالكفاح المسلح سيعيد إنتاج أخطاء الماضي. وعليه، كان الإخوان يرون أنه لا بد من أن تبدأ عملية بعث حضاري شامل للأمة في سبيل إحياء الإسلام في نفوسها،

---

[57] – دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 386.

[58] – حسن حنفي، **الأصولية الإسلامية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، (بدون تاريخ)، ص 55.

وبعد ذلك تكون الانطلاقة نحو التحرير.[59] ورأى آخرون ناقدون لطبيعة هذا الفهم إزاء آلية التحرير، أن ذلك الفهم قد يوفر لأصحابه أجواءً من راحة الضمير الوهمية التي لا يعكرها التساؤل المر عن سبب تأجيل الجهاد. ومن وجهة نظر أصحاب هذا الفهم، يعود مرد هذه الراحة إلى أن العمل في سبيل التحرير قائم، وهو مركز في الإعداد للجهاد. وقد وصف أحد الكتاب الوطنيين الفلسطينيين، بكر أبو بكر، موقف الإخوان من ممارسة الكفاح المسلح وفهمهم لآلية التحرير، بأنه موقف سياسي يعبر عن الكمون والسكون التنظيمي، والذي استمر حوالي ثلاثين عاما امتد من عام 1957- 1987.[60]

على أن الفترة التي تلت حرب النكسة عام 1967، شهدت تصعيدا عسكريا كبيرا من قبل حركة فتح، عبر الحدود الأردنية ومناطق الأغوار، التي كان يتمركز فيها مقاتلو فتح وفدائيوها. وهدفوا من وراء ذلك، استعادة المبادرة بعد هزيمة الجيوش العربية والأنظمة الرسمية في الحرب، محاولين بث الأمل من جديد في نفوس الجماهير الفلسطينية والعربية المحبطة. وحول عدد العمليات التي قامت بها حركة فتح، بعيد النكسة، قال خليل الوزير (أبو جهاد): بلغ عدد العمليات العسكرية لحركة فتح عام 1967، حوالي 146 عملية، في حين بلغ عدد تلك العمليات عام 1968، ما يقارب 667 عملية.[61]

إن تلك الزيادة الكبيرة في عدد العمليات ما بين عامي 1967 و 1968، كانت بسبب معركة الكرامة، التي وقعت في منطقة الأغوار في الأردن بتاريخ 21 آذار 1968، حيث خاض المعركة الفدائيون، ومن تمرد من الضباط والجنود الأردنيون على تعليمات قيادتهم. وقد حققوا في تلك المعركة انتصارا كبيرا على الجيش الإسرائيلي، أعاد للعرب هيبتهم

---

[59] – دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 386.

[60] – محمد اشتيه(تحرير)، **الفكر السياسي للحركات الإسلامية– تجربة مصر والأردن وفلسطين**، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ط 1، 2000، ص 156.

[61] – محمد حمزة، **أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله**، القاهرة: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، 1989، ص 332.

وكرامتهم وإيمانهم بالنصر من جديد. إذ تمكنت مجموعة صغيرة من الفدائيين لا يتجاوز عددها خمسمائة مقاتل، يساندهم مجموعة من الجنود الأردنيون، أن يواجهوا سبعة عشر ألف جندي إسرائيلي، تساندهم الطائرات والدبابات، ملحقين بهم هزيمة كبيرة.

وعلى أثر تلك المعركة، اعترف أحد كبار ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي، اشكول، أن الجيش الإسرائيلي اضطر إلى تقييد قادة دباباته بالسلاسل، من أجل أن لا يهربوا وألا يفروا، عندما فوجئوا بسلسلة من الكمائن المتلاحقة في المعركة.[62] وبهذا، استطاع مقاتلو فتح وفدائيوها، ومن قاتل معهم من الجنود الأردنيين، كسر المقولة التي كانت ترددها رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك، جولدا مائير، أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر.

إن تلك التطورات التي صنعتها حركة فتح بنضالها العسكري، لا سيما الانتصار الكبير في معركة الكرامة، دفع بعض عناصر الإخوان في الضفة إلى الانضواء تحت راية فتح في الأردن، بهدف المشاركة في العمل المسلح، وذلك بالرغم من الموقف السلبي الذي حمله الإخوان عموما تجاه العمل العسكري ضد إسرائيل. وقد شكل الإخوان في منطقة الأغوار الأردنية أربع قواعد عسكرية تحت اسم فتح، دون أن تتدخل فتح فعليا في أنشطتهم. وكان قرار المشاركة، المشار إليه، في العمل المسلح عائدا إلى قيادة الإخوان في الدول العربية، وتحديدا في الأردن، بمن فيهم إخوان الضفة باعتبارهم تنظيما واحدا. في حين، تحفظ الإخوان في القطاع على تلك المشاركة، بسبب عدم جدواها حسب رأيهم.[63]

---

[62] – أكرم الشهابي، "معركة الكرامة"، الموقع الالكتروني لمركز الإعلام الفلسطيني، **www.palmedia.ps/aqlam_detailes.asp?pen_no=96**

[63]– أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص 123.

وعمليا، شكلت تلك المشاركة العسكرية للإخوان، الإشارة الوحيدة على صعيد المقاومة المباشرة للاحتلال الإسرائيلي في فترة ما بعد حرب 1967، وذلك بالرغم من قصر عمر تلك التجربة وتواضعها، حيث استمرت تلك المشاركة ما بين عامي 1968 و 1970.

ويرى العديد من الباحثين، أن عناصر الإخوان المشاركين في تلك القواعد قد أبلوا بلاءً حسنا، ونفذوا مجموعة عمليات عسكرية عبر الحدود أثارت الاهتمام والإعجاب، لدرجة أن الرئيس ياسر عرفات كان يكرر أمام رفاقه في الفصائل "أنه يريد عمليات مثل عمليات الشيوخ".[64] وانتهت تلك التجربة من المشاركة في العمل العسكري عبر قواعد فتح خلال فترة قصيرة، كما ذكرنا، لسببين رئيسين من وجهة نظر الإخوان، هما: عدم انسجام عناصرهم مع بقية عناصر المقاومة، نتيجة الأفكار اليسارية التي كانت تسيطر على أجواء فصائل وتنظيمات العمل الفدائي آنذاك، والتي انعكست بمظاهر الاستفزاز كالمجاهرة بالإلحاد أو التهوين بالقيم الدينية، الأمر الذي جعل عناصر الإخوان يشعرون بالعزلة السياسية والفكرية.[65] أضف إلى ذلك وقوع أحداث دامية وصدام مسلح عام 1970، بين فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة، والجيش الأردني من جهة أخرى، والتي عرفت باسم **أحداث أيلول** في الأردن، إذ أعلن الإخوان أمام تلك الأحداث حيادهم ورفضهم توجيه بندقيتهم للجندي الأردني أو الفدائي الفلسطيني.[66]

أما في قطاع غزة، فقد كان الضعف والتشتت هما سيدي الموقف، بسبب ما عاناه الإخوان هناك من ملاحقة واضطهاد تعرضوا له من قبل الإدارة المصرية، إضافة إلى قيام حركة فتح باستقطاب خيرة قيادات وكوادر الإخوان في القطاع. وهذا ما جعل الإخوان بحاجة

---

[64]– ـــــــــــ، **الحقيقة الغائبة– صوت الحق والقوة والحرية**، الأرض المحتلة: 1987، ص 27.

[65]– عبد الله عزام، **حماس: الجذور التاريخية والميثاق**، بيشاور: مكتب خدمات المجاهدين، 1989.

[66]– الحقيقة الغائبة، مصدر سبق ذكره، ص 25.

لوقت طويل لاستجماع قواهم واستنهاض طاقاتهم والعودة إلى الساحة كقوة سياسية رئيسة ومؤثرة.

وبمغادرة فصائل المقاومة الفلسطينية الأردن إلى سوريا ولبنان، إثر صدامات وأحداث أيلول عام 1970، تراجع وضع الإخوان عموما في الضفة والقطاع، مفرزا ذلك التراجع واقعا جديدا، امتد من عام 1967 وحتى تأسيس حركة حماس عام 1987. ويرى العديد من الباحثين والكتاب، أن تلك الفترة شهدت فترة البناء الفكري لحركة حماس من قبل التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين.[67] وفي تلك الفترة، تبنى الإخوان برنامجا فكريا دعويا، يهدف إلى إحداث التغيير السياسي عبر التغيير الاجتماعي أولا، وقد أطلقوا على ذلك البرنامج اسم **التربية والإعداد أو الإعداد والدعوة.**

وانطلاقا من هذا الواقع، شرع الإخوان في الضفة والقطاع بتبني برنامج التربية والإعداد، عبر نظرية التغيير الاجتماعي، التي كانوا يرون فيها وسيلة للتغيير السياسي. إذ أن هذا التغيير كان برأيهم شرطا أساسيا في إنضاج المجتمع الفلسطيني نحو المقاومة الشاملة للاحتلال. وكانوا يرون فيه أيضا، شرطا للاستمرار في مواجهة الاحتلال، لكونه يوفر الأرضية المناسبة للصمود. وبهذا، توافقت الفلسفة الداخلية للحركة القائمة على الرغبة في تغيير جيل المعركة الراهن، مع الأجواء الإقليمية المحيطة والمؤثرة مباشرة في صلب خيارات الحركة، إذ أن أي خيار غير خيار الكمون أو السكون التنظيمي، كان يتطلب إبداع صيغ خلاقة للعمل المباشر، وهو أمر لم يطرح أساسا.[68]

---

[67]– أنظر: الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 35- 38. أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 28- 41. الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 29- 39. دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 385- 390.

[68]– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 29.

إن تبني الإخوان لذلك البرنامج، أمر له علاقة مباشرة بتجربتهم مع الناصريين، إذ أن صدامهم مع التيار الناصري أضعفهم تنظيميا، وجعل الجماهير تنفض من حولهم. **ويطرح هنا تساؤل، حول حقيقة السبب الحاسم لذلك التراجع والضعف والانحسار الذي مر به الإخوان، فهل هو بسبب قمع النظام الناصري لهم بشكل أساس، كما يعتقدون؟ أم أنه بسبب التأييد الشعبي الجارف، الذي كان يحظى به عبد الناصر من قبل الجماهير العربية والفلسطينية، كما يعتقد آخرون كثيرون؟** وعموما، أيا كان السبب، فإن ذلك الموقف الصدامي مع عبد الناصر، أفقد الإخوان القدرة على المبادرة ومعاودة الحضور الفاعل على المسرح السياسي والجهادي تحديدا.

وينتقد الحروب تلك الفترة من تاريخ الإخوان، التي انكفؤا فيها على ذاتهم، وكانوا فيها ساكنين أو سلبيين تجاه مقاومة الاحتلال، قائلا: "كان يجب على الإخوان إبداع صيغ تتجاوز الشروط المسيطرة، أو تلتف عليها للإبقاء على مستوى مقبول من المشاركة في العمل الوطني والمقاومي تحديدا".[69]

إن عملية التغيير الاجتماعي التي قام بها التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين، وفقا لبرنامج **التربية والإعداد**، مرت بمراحل مختلفة. فقد أطلق بعض الباحثين الإسلاميين، على الفترة الممتدة ما بين عام 1967-1976، اسم **مرحلة المساجد**، وهي بمثابة المرحلة الأولى من مراحل التغيير الاجتماعي. وقد هدفت تلك المرحلة إلى بناء المساجد، واستيعاب الجيل وتعبئة ولملمت شتاته، وتأطير توجهه وتركيز عقيدته وتعميقها لمواجهة التيار الصهيوني.[70]

---

[69]– المصدر السابق، ص 38.

[70]– خليل القوقا، **صحيفة الأنباء الكويتية**، 8/10/1988.

ووصفت مرحلة المساجد أيضا، بـــ **مرحلة البناء الهادئ وتمتين الدعائم**، حيث تميزت بخفوت التأثير الإخواني في مسار القضية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والعسكري.[71]

لقد لجأ الإخوان في هذه المرحلة، إلى عملية تحسين صورتهم بعد الضربات الشديدة التي تلقوها في بعض الدول العربية، وتحديدا في مصر، وحملات التشويه والتشكيك التي تعرضوا لها سواءً في الداخل أو الخارج، مستخدمين المساجد كأماكن للعبادة والعمل والتنظيم بعيدا عن أعين أو تدخل سلطات الاحتلال. كما أن هذه المرحلة شهدت تأسيس **المجمع الإسلامي**،[72] والذي أصبح الواجهة الخلفية التي تستطيع توفير الحماية لأنشطة الإخوان في القطاع. وبهذا، يمكن القول أن هذه المرحلة كانت مرحلة بناء ما تهدم جراء الضربات التي تلقاها الإخوان، فضلا عن تمتين دعائم هياكلهم وبنيانهم التنظيمي تحضيرا للمرحلة اللاحقة.[73]

أما المرحلة الثانية، فقد عرفت بـــاسم **مرحلة المؤسسات**، والتي امتدت من عام 1976-1981. وبموجب هذه المرحلة، انتقل الإخوان إلى العمل المؤسسي، فأنشأوا الجمعيات الخيرية والأندية والكتل الطلابية والمراكز الصحية وغيرها، الأمر الذي وفر لهم مراكز لالتقاء مجموعات الشباب الإسلامي، الذين كان يكتفى منهم بعضوية هذه المؤسسات، تمهيدا لتأطيرهم في تنظيم الإخوان بحسب كفاءاتهم ومؤهلاتهم. ومن أبرز المؤسسات التي اعتمد عليها الإخوان في تلك المرحلة، هي المجمع الإسلامي في القطاع.

وفي نهاية السبعينيات، كان المد الإسلامي يشق طريقه وسط الجيل الجديد متأثرا بمجموعة من العوامل، منها ما كان داخليا، كرد فعل على إخفاق الطروحات اليسارية

---

[71]- الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[72]- **المجمع الإسلامي**: تأسس على يد الشيخ أحمد ياسين عام 1973 في قطاع غزة، وكان يضم مسجدا ومستوصفا وملاعب رياضية ورياض أطفال. وكانت تجرى فيه ندوات ومحاضرات وأنشطة مختلفة، حيث كان يمثل المجمع أحد أهم وأبرز مؤسسات الإخوان في الضفة والقطاع على الإطلاق، سيما وأنه مكانا للتخطيط ولانطلاق كافة أنشطتهم. أنظر: دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 388. أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 33- 34.

[73]- الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 36.

والماركسية في تحقيق شعاراتها، ومنها ما كان خارجيا، كأثر الثورة الإسلامية في إيران، واتساع نطاق الصحوة الإسلامية في المنطقة بأسرها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك من يرى أن "تنامي اليمين الليكودي الإسرائيلي أثر في ازدياد قوة التيار الإسلامي الفلسطيني".[74] ولكن الحروب، ومعه آخرون، عارضوا هذا الرأي، حيث أوضح الحروب قائلا: "حتى لو كان الليكود في الساحة الخلفية للسياسة الإسرائيلية، لظل منحى الصحوة الإسلامية الصاعد في الأرض المحتلة في الاتجاه نفسه".[75] ويشار أيضا إلى أن الإخوان استفادوا من الدعم المادي المقدم لهم من مصادر عربية متنوعة رسمية، وغير رسمية، في بناء شبكة مؤسساتية خدمية متشعبة ومتنوعة في مجالات متعددة، كالصحة والتعليم ورياض الأطفال ومراكز الدراسات والأبحاث.. وغيرها.[76]

وبهذا، استطاع الإخوان عبر هذه البنية المؤسسية، توفير بدائل عالية التنظيم والفاعلية مقابل مثيلاتها من المؤسسات الوطنية، بل وتمايزت في نوعية الخدمة المقدمة والمتسمة بقلة التكاليف، والممزوجة بدماثة في خلق العاملين بتلك المؤسسات، وحسن معاملتهم للمواطنين. وبفضل هذه المؤسسات وحسن إدارتهم لها، تمكن الإخوان من اختراق المجتمع الفلسطيني والتأثير في أعرض قطاعاته وشرائحه، مستغلين أيضا تأثيرات الصحوة الإسلامية المتزايدة. وبذلك، بدأ المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال يميل نحو المحافظة، فازداد عدد المساجد والمصلين زيادة طردية.[77]

---

[74]- Emile Sahliyeh, **In of Leadership: West Bank politics since 1967**, Washington: The Brookings Institution, 1988, PP.140-141.

[75]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[76]- دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 388.

[77]- علي الجرباوي، "حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 75.

ومما لا شك فيه، أن التوسع الذي حققه الإخوان في هذه المرحلة قد تم في ظل مهادنة الاحتلال الإسرائيلي، إذ لم تمانع سلطات الاحتلال تأسيس وإنشاء المجمع الإسلامي، بل ومنحته ترخيصا قانونيا عام 1979. ويضاف إلى ذلك، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تعارض أي من أنشطة الإخوان. ويعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى عدم تبني الإخوان للمقاومة المسلحة والجهاد ضد الاحتلال. وكذلك بسبب استثمار إسرائيل للفتاوى الدينية والتعاليم النظرية والأيديولوجية للإخوان، ضد التيارات الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الصدامات الدامية، في العديد من المناسبات مع التيارات الوطنية. وبذلك، ارتبط موقف إسرائيل من الإخوان ونشاطاتهم، بتطور موقف الإخوان من منظمة التحرير الفلسطينية. فساندت إسرائيل الإخوان، وغضت النظر عن نشاطاتهم، عندما كانوا على عداء مع المنظمة، ولاحقتهم وطاردت أفرادهم، عندما كان هذا العداء يتراجع.[78]

كما أن ذلك المد والتوسع الإسلامي تحقق في ظل مناوأة الإخوان لتيار منظمة التحرير ومنافسته في النقابات والجامعات خاصة، مما أثار حول الإخوان كثيرا من علامات الاستفهام التي طرحها أنصار المنظمة، إذ بلغ الأمر أحيانا درجة الاتهام والتشكيك.[79] ويذكر أن ذلك التوسع الإسلامي خلق تناقضا في صفوف الإخوان أنفسهم، حول القوى العددية والتنظيمية والمؤسسية وتوافر شروط الجهاد من جهة، وتأجيل الجهاد من جهة ثانية. وبناءً عليه، يمكن القول أن الإخوان المسلمين حققوا نجاحات كثيرة على صعيد الانتشار والتوسع، خاصة في المساجد و الجامعات، وتحديدا في الجامعة الإسلامية بقطاع غزة. إلا أن هذا التوسع، وتحديدا في صفوف الشباب، أدى في بعض الأحيان إلى الضغط على قيادة الإخوان، لدفعها للخروج عن أسلوبها التربوي والدعوي، وتطويره بإعلان الجهاد، خاصة في ظل

[78] – المدهون، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[79]– ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 46.

منافسة التيارات السياسية الفلسطينية الأخرى، لا سيما حركة فتح، التي تتهم الإخوان دوما بالتخاذل وعدم المشاركة في مواجهة الاحتلال.

ويمكن القول، أن ذلك الاتهام والتشكيك كان يولد حالة من السخط بين القيادات الإخوانية الشابة، الذين كانوا يطالبون قيادة المجمع الإسلامي بالمباشرة في اعتماد الجهاد وسيلة للمواجهة. إلا أن قادة المجمع، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين، كان يتمهل كثيرا، ويدرس الأمور بتأن قبل الإقدام على أي مواجهة، حيث أنه لم يكن مقتنعا بأن الوقت قد حان لتبني الجهاد ومواجهة الاحتلال بعد.[80] وتفيد بعض الدراسات، حول سبب رفض تلك القيادات لإعلان الجهاد أو الصدام مع الإسرائيليين، أن ذلك الرفض جاء "نظرا لأن تلك القيادات مرتبطة بالامتداد الخارجي لحركة الإخوان المسلمين".[81]

وفي هذه المرحلة، استثمرت سلطات الاحتلال الفرصة لتحاول تعميق الهوة بين الإخوان ومنظمة التحرير. فواجهت المنظمة بالقمع والإرهاب والتضييق والإبعاد، بينما تغاضت عن الإخوان مما ساهم في تعزيز الانطباع السائد عنهم في الشارع الوطني. وبسبب ذلك، تسرب العديد من أعضاء وكوادر الإخوان لتنظيمات أخرى، وفي مقدمتها **حركة الجهاد الإسلامي**، التي نشأت في أوائل الثمانينيات، الأمر الذي هدد شعبية الإخوان وعضويتهم في الوقت ذاته. ويبين الحروب أسباب ذلك التسرب، قائلا: "إن تسرب أعضاء تنظيم الإخوان إلى حركة الجهاد الإسلامي، كان بسبب تبنيها للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وتأخر الإخوان في ذلك أو خلافهم عليه في ظل جدلية الحوار بشأن أولوية التربية والإعداد أم الجهاد".[82]

---

[80]- مهيب سلمان النواتي، **حماس من الداخل**، فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 16- 18.

[81]- البرغوثي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[82]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 32.

وفي ظل هذه الأجواء التي خاض فيها الإخوان حوارا حول الأولويات، نشأت المرحلة الثالثة مطلقين عليها اسم **مرحلة استكمال بناء المؤسسات، وبداية الانتقال لأعمال المقاومة،** والتي امتدت من عام 1981-1987.[83] ويعود السبب في انطلاق هذه المرحلة، إلى شعور الإخوان أنهم باتوا مهددين بالتراجع والانحسار، في ظل مواجهة مشروع الجهاد الإسلامي، الذي يطمح إلى اقتحام مجال العمل الوطني، متسلحا بالهوية الإسلامية، جامعا بين البندقية والإسلام، ومنهيا بذلك رحلة الافتراق التي بدأها الإخوان.

وبذلك، استمر الإخوان في تنافسهم مع فصائل منظمة التحرير، التي تفاقمت تناقضاتها وصراعاتها الداخلية، في النقابات والجامعات تحديدا. وهذا ما جعل من الإخوان بالفعل، قوة سياسية منافسة لتيار المنظمة. وبفضل تلك المنافسة التي منحتهم القوة، تمكن الإخوان من التقدم ليتبوءوا موقعا سياسيا هاما في الساحة الفلسطينية. ولضمان المحافظة على هذا الموقع الهام، كان لا بد لهم من الانخراط في العمل السياسي اليومي. وانسجاما مع هذا التوجه الجديد وترجمة له على أرض الواقع، بدأ الإخوان نشاطاتهم في ثلاثة اتجاهات: أولها، التعبئة، لا سيما في صفوف الشباب في الجامعات والنقابات. وثانيها، العمل الجماهيري، المعتمد على المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات السياسية والدعوة إليها. ففي تلك الفترة، استثمر الإخوان التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، والتي كان من أبرزها الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، حيث دعوا للقيام بفعاليات جماهيرية عديدة. فاعتمد الإخوان حينها سياسة تثوير الجماهير، وترتيب الفرصة الملائمة وانتهازها للقيام بعملية النهوض الجماهيري الجماعي لرفض الاحتلال. وثالث تلك الاتجاهات، كان لجوء الإخوان إلى إقامة **تنظيم**

---

[83]- الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 37.

المجاهدين الفلسطينيين الذي أسسه الشيخ أحمد ياسين، واعتقل على أثر ذلك عام 1984، بتهمة تخزين الأسلحة والتخطيط للأعمال العسكرية.[84]

وهكذا، يبدو أن الإخوان كانوا يتجهون، منذ أواسط الثمانينيات، نحو التغيير وإعادة صياغة رؤيتهم وموقفهم السياسي، خاصة على ضوء تطور المسألة الوطنية واحتقانها، واتجاه الجماهير الفلسطينية نحو إشعال انتفاضة عام 1987.

الخلاصة

بات واضحا أن وجود حركة حماس في فلسطين سبق تاريخ إعلان تأسيسها عام 1987. فحماس حركة جديدة باسمها، ولكنها ليست جديدة بفكرها وكوادرها. فالحركة الأم التي تنتمي إليها حماس، ألا وهي حركة الإخوان المسلمين، تمتد جذورها في الساحة الفلسطينية منذ عقود طويلة تسبق قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، الأمر الذي يعكس

---

[84]– الحمد وآخرون، المصدر السابق، ص 38.

اهتمامها الملحوظ بالقضية الفلسطينية منذ البداية. وبالرغم من ذلك الاهتمام، لم ينشأ تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني إلا متأخرا عام 1943، وذلك بسبب عدم تعامل الحركة الأم مع فلسطين كفرع مستقل، وإنما كفرع من فروع مصر.

واللافت للنظر أن التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين حقق تزايدا كبيرا في شعبية الحركة، و يعود ذلك إلى مواقف الإخوان المسلمين في مصر الداعمة للقضية الفلسطينية، وانتقالهم في وقت مبكر من قضايا الدعوة والتربية الدينية إلى العمل السياسي والجهادي.

ولكن، سرعان ما تغير ذلك الوضع في أعقاب هزيمة عام 1948، التي قسمت الحركة في فلسطين إلى قسمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليتبع كل قسم منهما الدولة التي تولت إدارة منطقته، وهما الأردن ومصر. وقد اختلف كل قسم منهما في منهجه وأسلوبه حسب المنهج السائد للحركة في البلدين المذكورين.

وجدير بالذكر هنا أن الإخوان في الضفة أخذ نهجهم منحا سياسيا دعويا خاليا من أية سيرة جهادية، بسبب ارتباطهم مع الإخوان في الأردن، الذين كانت علاقتهم مع النظام والملك توصف بالمعارضة الموالية. في حين، أن الإخوان في غزة أخذ نهجهم طابعا عسكريا بحكم ارتباطهم بالحركة في مصر. ولكن ذلك لم يدم طويلا، بسبب تقلب أنظمة الحكم في مصر وعدم استقرار علاقة الحركة بهم، لا سيما النظام الناصري. ولذلك، تراجع الإخوان في غزة من مربع العمل الوطني وصدارة الجماهير إلى الانهماك بالخصوصيات التنظيمية والإعداد.

وأما بعيد هزيمة عام 1967، فقد انقسمت الساحة الفلسطينية إلى تيارين: تيار منظمة التحرير الفلسطينية الذي تبنى الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، والتيار الإسلامي المتمثل بالإخوان المسلمين، الذي تبنى برنامجا دعويا أطلق عليه العديد من الكتاب والباحثين اسم برنامج التربية والإعداد. وبعبارة أخرى، فقد تبنى الإخوان نظرية التغيير الاجتماعي في

سبيل الوصول إلى التغيير السياسي. وبموجب ذلك، تخلى الإخوان عن المقاومة والجهاد، الأمر الذي أدى إلى تراجع شعبيتهم.

وأمام اتهام فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية للحركة بالتخاذل وعدم مواجهة الاحتلال، مارست عناصر الحركة الشابة ضغطا كبيرا على قيادتها للسماح لها بممارسة الجهاد. وبهذا، تمكنت الحركة من العودة مجددا على الساحة الفلسطينية كقوة سياسية مؤثرة في أواسط الثمانينيات.

ومن هنا، يمكن القول أن حركة الإخوان المسلمين في فلسطين كانت تعيش حالة من المد والجزر المتواصلة، بسبب انقسامها على نفسها ما بين تبني برنامج المقاومة والجهاد، أو برنامج التربية والإعداد. ففي ظل تبني الحركة لبرنامج الجهاد، كانت تحقق تزايدا كبيرا في شعبيتها. وأما في ظل تبنيها لبرنامج التربية والإعداد، فقد حققت الحركة تراجعا وانحسارا في شعبيتها بشكل ملحوظ. ويتضح بذلك، أن معيار ارتفاع أو انخفاض شعبية الحركة مرتبط بشكل أساس بتبنيها أو تخليها عن المقاومة والجهاد.

الفصل الثاني: الهوية النضالية لحركة حماس

مقدمة

لم تكن ولادة حركة حماس من رحم الإخوان المسلمين تلك الولادة المستحيلة، وذلك على الرغم من مواجهتها لصعوبات وإعاقات داخلية كبيرة. فتنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني، الذي كان يسيطر عليه تيار من القيادة التاريخية المرتبطة بسياسات وبرامج حركة الإخوان عالميا، لم يكن مهيئا لتجاوز تلك البرامج التقليدية التي تنتهجها الحركة في سبيل إعداد الأمة استعدادا لمعركة التحرير.

وبالرغم من ذلك، فقد كان في ثنايا تلك الحركة جيل شاب ترعرع في ظل الاحتلال، وتشرب الأفكار والمبادئ الإسلامية من وعاء الحركة، وتنامى وعيه السياسي بفضل تفاعله واحتكاكه بالحركة الوطنية الفلسطينية على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي. وما أن جاءت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 لتعبر عن رفض الشعب الفلسطيني لواقع الاحتلال، حتى نهض ذلك الجيل الشاب من داخل الحركة ليمسك بزمام المبادرة معلنا انتهاء مرحلة افتراق الإخوان عن البندقية، وانقلابه على ذلك البرنامج التقليدي للحركة وتقديمه لأولوية مقاومة الاحتلال على التربية والإعداد.

إن انقلاب الجيل الشاب لحركة الإخوان في فلسطين على ذلك البرنامج، لم يؤثر على فكر الحركة فحسب؛ وإنما كان تأثيره أيضا على هوية الحركة وممارستها وتطورها السياسي اللاحق، بل وأكثر من ذلك على ميزان القوى الداخلي في الساحة الفلسطينية.

عن أسباب ذلك الانقلاب الفكري الهام، وقدرته على بلورة وصقل هوية الحركة ورسم دورها النضالي، وأثر ذلك على علاقة الحركة بمكونات النظام السياسي الفلسطيني، سيتحدث هذا الفصل.

اندلاع انتفاضة عام 1987 وتأسيس حركة حماس

شهدت فترة بداية الثمانينيات على صعيد النضال الفلسطيني العام تراجعا سلبيا، نتج عن خروج الثورة الفلسطينية (فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديدا حركة فتح) من بيروت عام 1982 أثر الاجتياح الإسرائيلي لها، وذلك بخسارة موقع هام من مواقع النضال المسلح المباشر ضد الاحتلال من الخارج. وقد أعقب ذلك المنعطف الهام على صعيد الثورة والقضية الفلسطينية، توجه منظمة التحرير باتجاهين هما: اتجاه نحو الخيارات السياسية السلمية، واتجاه آخر نحو نقل القواعد والخلايا العسكرية من الخارج إلى الداخل (الأرض المحتلة). وقد ترجم الاتجاه الأخير خليل الوزير (أبو جهاد)، والذي شغل موقع نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، عبر تنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية النوعية التي قامت بها خلايا من حركة فتح. وقد كان أبرزها تلك العملية الفدائية الجريئة التي وقعت في 7 آذار 1988، والتي عرفت باسم عملية ديمونا، حيث كانت سببا مباشرا في قيام إسرائيل باغتيال الوزير في 16 نيسان 1988، باعتباره تجاوز الخطوط الحمراء عندما استهدف المفاعل النووي الإسرائيلي وخبرائه النوويين.[1]

أما المشهد السياسي العربي، فلم يكن أفضل حالا. فقد عبر ذلك المشهد عن صورة قاتمة بسبب ما خلفه مؤتمر القمة العربي بعمان في تشرين الثاني 1987 من مرارة فلسطينية. ففي ذلك المؤتمر، تراجع مستوى الاهتمام الرسمي العربي بقضية فلسطين، حيث سيطرت

---

[1] – محمد حمزة، **أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله**، القاهرة: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، 1989، ص 73.

أجواء الحرب العراقية الإيرانية على قرارات القمة وتوجهاتها، مغذية الشعور باليأس من الخارج العربي والإسلامي، لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ولا سيما لدى أجيال الداخل الشابة التي ولدت وترعرعت تحت الاحتلال.[2]

وعلى صعيد الحركة الإسلامية، فقد شهدت الفترة ذاتها تنامي الاقتناع لدى الأغلبية بضرورة الانتقال من الصفوف الخلفية إلى الواجهة السياسية، من خلال العمل المقاوم ضد الاحتلال. وقد ترسخ هذا الاقتناع مع تجربة التنظيم العسكري، الذي شكله الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانينيات، كما ذكرنا سابقا، وكذلك مع بروز الجهد العسكري لتنظيم الجهاد الإسلامي منذ أواسط الثمانينيات، إذ أن ذلك الجهد أدى إلى إحراج الإخوان، وخاصة في قطاع غزة.

وعلى المستوى الإسلامي الحركي أيضا، فقد ساهمت جهود الحركة الإسلامية في تفعيل الحوار والنقاش الإيجابي داخل الإخوان؛ بشأن تبديل الأولويات لمصلحة برنامج المقاومة. وقد لاقت العمليات العسكرية الجهادية المتواضعة للإخوان في تلك الفترة ترحابا جماهيريا واسعا، الأمر الذي أعتبر دليلا على رجاحة خيار تقديم المقاومة على أولوية التربية والإعداد، أو على الأقل، وضع الأوليتين على قدم المساواة والأهمية. ويذكر أنه بالاقتراب المتدرج من انتفاضة عام 1987، كان الإخوان يصدرون بيانات موقعة تحمل نفسا جديدا للمقاومة، وغالبا ما كانت تحمل تواقيع مختلفة مثل **حركة الكفاح الإسلامي** أو **المرابطون على أرض الإسراء** أو **حركة المقاومة الإسلامية**.[3]

---

[2]– خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1996، ص 41.

[3]– Ze' ev Schiff and Ya' ari, **Intifada: The Palestinian Uprising Israel s Third Front**, New York: Simon and Schuster, 1989, P.221.

وبالرغم من ذلك، فإنه لا يمكن القول أن التطور الداخلي في فكر الحركة الإسلامية في فلسطين، ونزوع الإخوان نحو استخدام القوة المباشرة للاحتلال، كانا في حد ذاتيهما مفجري الانتفاضة، بل يمكن القول إن ذلك كان عاملا مساعدا، إلى جانب السياقات الاجتماعية والسياسية الأخرى. وكذلك شكلت جهود الحركة الوطنية الفلسطينية وإفرازاتها، وضغوط الاحتلال وسياساته التي اتصفت بالصلف والغطرسة والتعالي، إضافة إلى واقع اقتصادي بالغ التدهور والسوء عاشه الفلسطينيون، شكلت عوامل هامة على صعيد تفجير الانتفاضة والتي لم تكن بحاجة إلا إلى الشرارة التي تشعلها.[4]

وفي عام 1987، تطورت الأجواء الانتفاضية بالتدريج، حيث نجح ستة أعضاء من الجهاد الإسلامي في شهر أيار بالهروب من سجن غزة المركزي، الذي كان يخضع لإدارة سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقاموا بعدة عمليات بالغة الجرأة، ضد دوريات الجيش الإسرائيلي، وأستشهد أربعة منهم في كمين إسرائيلي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع درجة الغليان الجماهيري، وخصوصا بعد اقتحام الجيش الإسرائيلي لحرم الجامعة الإسلامية في غزة، التي تجمع فيها آلاف الطلاب لتأدية صلاة الغائب على أرواح الشهداء الأربعة، وقيام جنود الاحتلال بإطلاق النار عليهم وإصابة العشرات منهم.[5]

وفي السادس من كانون الأول عام 1987، قتل أحد أفراد الجهاد الإسلامي مستوطنا إسرائيليا طعنا بالسكين في الميدان الرئيسي لمدينة غزة. وأعقب تلك الحادثة حالة هيجان وهستيريا في الأوساط الإسرائيلية. وحدث في مناخ ذلك الهيجان أن قامت شاحنة إسرائيلية في الثامن من كانون الأول عام 1987، بدهس عمال فلسطينيين من قطاع غزة في أثناء عودتهم من أماكن عملهم، الأمر الذي أسفر عن استشهاد أربعة منهم وجرح آخرين. وعلى أثر تلك

[4]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[5]- المصدر السابق، ص 43- 44.

الحادثة، اندلعت التظاهرات في منطقة جباليا التي ينتمي إليها ثلاثة من الشهداء الأربعة، وانتقلت الشرارة إلى المناطق الأخرى في بقية قطاع غزة والضفة الغربية. فلامست تلك الشرارة الغليان والحالة الشعبية المحتقنة منذ أشهر. وبهذا، التقت تلك العوامل مجتمعة ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى اندلاع الانتفاضة في 9 كانون الأول 1987.[6]

وقد لخص رئيس بلدية غزة آنذاك، رشاد الشوا، بإيجاز ودقة أسباب انطلاق شرارة الانتفاضة في حديث له مع الإذاعة الإسرائيلية، في ثالث أيام الانتفاضة بقوله:

> على المرء أن يتوقع حدوث مثل هذه الأمور بعد 20 سنة من الاحتلال المضني، فالناس فقدوا الأمل وهم محبطون لا يعرفون ماذا يعملون، وقد التجأوا للاتجاه الأصولي على أنه الأمل الأخير، إذ فقدوا الأمل بأن تعطيهم إسرائيل حقوقهم، كما أن الدول العربية لا تستطيع تحقيق شيء، وشعروا بأن منظمة التحرير التي اعتبروها ممثلهم فشلت هي أيضا في تحقيق أي شيء.[7]

في مساء اليوم التالي لحادثة استشهاد الفلسطينيين الأربعة، بتاريخ 9 كانون الأول من عام 1987، اجتمع المكتب السياسي للإخوان المسلمين في غزة، واعتبر الحادثة وردة الفعل الجماهيرية عليها اللحظة المطلوبة والمنتظرة لتجسيد القناعة بالانخراط عمليا في الصدام ضد الاحتلال وتقديمه كأولوية.[8] وحول ذات الاجتماع، يبين الباحث الفلسطيني زياد أبو عمرو: "إن النقاش في هذا الاجتماع دار حول ضرورة وكيفية استغلال هذه الحادثة كعامل مساعد لإثارة المشاعر الدينية والوطنية والقيام باحتجاجات جماهيرية".[9]

وفي ذلك الاجتماع، صيغ البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية، وأعتبر ذلك الاجتماع في ما بعد بمثابة اللقاء التأسيسي **لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، كما أعتبر

---

[6]- أحمد بن يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المسير**، شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989، ص 23- 24.

[7]- Aryeh Shalev, **The Intifada, Causes and Effects**, Tel Aviv, London: West View Press, 1991, P.13.

[8]- عبد العزيز الرنتيسي، **مجلة فلسطين المسلمة**، 1990.

[9]- زياد أبو عمرو، "حماس: خلفية تاريخية سياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 87.

الحاضرون فيه مؤسسي الحركة وهم: الشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، ومحمد شمعة، وعيسى الشنار، وعبد الفتاح دخان، وإبراهيم اليازوري.[10] وتم توزيع بيان حركة المقاومة الإسلامية الأول في 14 كانون الأول 1987، وأطلق البيان تسمية الانتفاضة على التظاهرات الجماهيرية، ودعا البيان إلى الوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي.[11] وقد اعتبرت حركة حماس في ما بعد، وبأثر رجعي، هذا البيان بمثابة النداء الأول الصادر عن حركة المقاومة الإسلامية.[12]

وتجدر الإشارة إلى أنه عند توزيع بيان حركة حماس كان بتوقيع حركة المقاومة الإسلامية دون كلمة حماس. ففي ذلك الحين، لم تكن قيادة الإخوان قد توصلت إلى الاسم المختصر الذي ستطلقه على الحركة الوليدة. وقد تم تحديد الاسم المختصر فيما بعد، من خلال مداولات جرت بين الداخل والخارج، حيث تم الاتفاق على استعمال كلمة حماس كاختصار لاسم الحركة.[13]

ومع استمرار الإضرابات والتظاهرات والمواجهات مع قوات الاحتلال في قطاع غزة، وامتدادها إلى الضفة الغربية بشكل سريع، قام الشيخ ياسين في كانون الثاني 1988 بتكليف جميل حمامي، والذي كان أحد قادة الإخوان في الضفة، بالعمل مع زملائه لإنشاء فرع لحركة حماس في الضفة الغربية. وبذلك، شكل حمامي عقب هذا التكليف، حلقة وصل بين الشيخ ياسين وقيادة حماس في الضفة، وكذلك بين الشيخ أحمد ياسين وقيادة الإخوان المسلمين في الأردن الذين كانوا يوفرون الدعم المالي للانتفاضة.[14]

---

[10]– بن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[11]– حركة المقاومة الإسلامية، **بيان رقم 1**، 14/12/1987.

[12]– أبو عمرو، "**حماس: خلفية تاريخية**"، مدر سبق ذكره، ص 87.

[13]– خالد مشعل، **صحيفة الحياة**، 5/12/2003.

[14]– أحمد ياسين، **صحيفة البيارق**، 25/12/1992، ص 12.

من هنا، نجد أن تأسيس حركة حماس جاء كردة فعل مباشرة على اندلاع الانتفاضة واستجابة لها. ويرى أبو عمرو أن ذلك التأسيس لحركة حماس جاء على خلفية البحث عن كيفية التعامل مع الانتفاضة والمشاركة فيها.[15] في حين يصف الكاتب الفلسطيني خالد الحروب العلاقة بين تأسيس حماس واندلاع الانتفاضة بـــأنها علاقة متداخلة ومتبادلة ومتوازية في آن واحد، حيث يقول:

> إن توازي مجموعة الأوضاع الخاصة بتراكم الوعي المقاومي عند الحركة الإسلامية الفلسطينية مع مجموعة الأوضاع الخاصة بتراكم الوضع الانتفاضي الفلسطيني، كما أن تطور كل مجموعة على حده كان لصيقا بتطور المجموعة الأخرى، وذا تأثير متبادل معه، الأمر الذي ولد نموا متوازيا مع الوعي المقاومي الإسلامي ومع الوضع الانتفاضي العام في آن واحد، وهو التوازي الذي قاد بالضرورة إلى تلازم تأسيس حماس مع انطلاقة الانتفاضة.[16]

بناءً على ذلك، يمكن القول بأن تناول موضوعي تأسيس حركة حماس واندلاع انتفاضة 1987 معا وبشكل مشترك، يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما. إلا أن هذا الموضوع سجل بداية الجدل السياسي على الساحة الفلسطينية بين التيارين الوطني والإسلامي، حيث يدعي الإخوان المسلمون بأنهم المسؤولون عن تفجر الانتفاضة، أكان ذلك عن طريق التهيئة ووضع المقدمات لها، أم بالفعل المباشر.[17] في حين، يرى أنصار التيار الوطني أن تأسيس حماس جاء استجابة للانتفاضة، وليس العكس.

ويعلق المفكر فيصل دراج على الموضوع بقوله: " لقد استطاعت الانتفاضة أن تفرض منطقها على الأحزاب السياسية؛ حتى بات التحاق هذه الأحزاب والمنظمات بالانتفاضة

---

[15]- أبو عمرو، "**حماس: خلفية تاريخية**"، مصدر سبق ذكره، ص 86.

[16]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[17]- زياد أبو عمرو، **الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الأسوار، ط 1، 1989، ص 88.

هو معيار شرعيتها".[18] ووفقا لهذا الفهم، قرر الإخوان اللحاق بالانتفاضة والمشاركة بها، حيث جاء تأسيس حركة حماس بصورة متدرجة، لا نتيجة قرار سبق الانتفاضة. إن هذا الفهم للعلاقة بين اندلاع الانتفاضة وتأسيس حماس، لا يعني بالضرورة تأخر الإخوان أو تلكؤهم في المشاركة في الانتفاضة، كما يدعي بعضهم، إلى ما بعد صدور ميثاق حركة حماس في 18 آب 1988. إذ يشير الحروب إلى أن بعض الدراسات المتعلقة بالانتفاضة ودور الإسلاميين فيها، لا ينصف حماس والإخوان، بل تحاول تأكيد تأخر مشاركة الإسلاميين والتأريخ لانطلاق حماس بصدور ميثاقها.[19]

ويعلق أبو عمرو على تلك الدراسات قائلا: "أنه بغض النظر عما يشاع عن تأخر جماعة الإخوان المسلمين في المشاركة في الانتفاضة، وأن مثل هذه المشاركة فرضت عليهم فرضا، فإن مشاركة الإخوان كانت واسعة وفعالة".[20] ويضيف أبو عمرو مفسرا ذلك الاتهام للإخوان من قبل بعض الدراسات أيضا بقوله: "يلاحظ أن مؤسسي حركة حماس في الضفة الغربية هم من القيادات الإسلامية الشابة التي كانت تحبذ الانخراط في الانتفاضة والمشاركة في مقاومة الاحتلال من دون تردد، وذلك خلافا للقيادات الإخوانية التقليدية التي اتسمت مواقفها في بداية الانتفاضة بالحيطة والحذر".[21] ولعل هذا التمايز في المواقف والآراء بين القيادتين التقليدية والشابة لدى الإخوان، والذي تحدث عنه أبو عمرو، هو الذي جعل بعض الدراسات تشير إلى تأخر مشاركة الإخوان في الانتفاضة. وبالرغم من هذا، وخاصة بعد أن أصبحت الانتفاضة حقيقة واقعة، وتأسست مشاركة الإخوان فيها من خلال حركة حماس، زال

---

18 – فيصل دراج وآخرون (تحرير)، **الأحزاب والحركات والجماعات الفلسطينية**، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ج 1، ط 2، 2000، ص 391.

19– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 45.

20– أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 92.

21– أبو عمرو، "**حماس: خلفية تاريخية**"، مصدر سبق ذكره، ص 88.

كل تفاوت في المواقف تجاه قرار المشاركة في الانتفاضة بين الجيلين من القيادة لدى الإخوان.

ويتساءل الكثيرون حول الأسباب التي دفعت الإخوان المسلمين للمشاركة في الانتفاضة باسم حركة المقاومة الإسلامية، حماس، وليس باسمهم الرسمي الذي طالما عملوا من خلاله في السنوات السابقة، الإخوان المسلمون؟! وفي إطار ذلك التساؤل، يوضح أبو عمرو أن الإخوان كانوا بحاجة إلى إيجاد صيغة لمشاركتهم في الانتفاضة دون أن يعرضوا حركتهم الأم الإخوان المسلمين للخطر. فهم لا يستطيعون الوقوف جانبا وعدم المشاركة في الانتفاضة، لأنهم كانوا قد بدأوا بدخول منافسة جدية مع فصائل منظمة التحرير. وكذلك، لم يكن من السهل عليهم تبرير مشاركتهم العملية في مواجهة الاحتلال بالانخراط المفاجئ بالانتفاضة على أسس حركية، في ضوء المواقف السابقة لهم من المقاومة والجهاد. وعليه، يمكن افتراض أن تشكيل حركة حماس جاء ليوفر إطارا يتحمل مسؤولية مثل هذا التغيير في المواقف. فإن فشلت الانتفاضة؛ فإن الإخوان سيتنصلون من المسؤولية ويحملونها لحركة حماس. وإذا استمرت الانتفاضة؛ فإنه بإمكانهم تجيير إنجازات حماس لمصلحتهم.[22] وهذا ما حصل فعلا عندما أعلن ميثاق حماس أن حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين.

ولا شك أن مشاركة الإخوان في الانتفاضة عبر حركة حماس؛ أضاف إلى حلقات الكفاح الفلسطيني الطويل، حلقة جديدة ذات مذاق خاص وإشكالات خاصة. فقد أصبحت حماس بهذه المشاركة تحظى بصدقية كبيرة، وأصبح اسمها الأكثر تداولا عند الإشارة إلى حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، التي كانت بحاجة إلى مثل هذه الصدقية بعد حملات

---

[22]– المصدر السابق.

الاتهام والتشكيك التي تعرضت لها، من قبل كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، جراء عدم مشاركتها في المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967. ومع مرور الوقت، أصبحت حركتا حماس والإخوان المسلمين تشيران إلى الشيء ذاته، مع أن حماس تضم في صفوفها اليوم أعضاء ليسوا بالضرورة أعضاء في الإخوان المسلمين.

دور حماس في الانتفاضة

جاءت الانتفاضة لتحسم أي تردد في صفوف الإخوان تجاه تعاملهم المستقبلي مع الاحتلال. ولم يكن بإمكانهم أن ينتظروا أكثر لتقرير ذلك؛ بعد أن تبين لديهم الزخم الجماهيري والتنظيمي والإعلامي للانتفاضة. وبهذا، يبدو أن تأسيس حماس كان ضروريا للانتقال من برنامج التربية والإعداد، إلى إعلان الجهاد والانخراط في الكفاح الوطني الفلسطيني والانفتاح على الحركة الشعبية والأحزاب السياسية.

وقد أعادت حركة حماس بعد تأسيسها بناء الأجهزة والمؤسسات القديمة للإخوان؛ لتكيفها وفق أسلوب العمل الجهادي الجديد. ومن أهم هذه المؤسسات والأجهزة الجهاز الأمني **(مجد)**، والذي أسس عام 1983، وأوكلت إليه مهام أمنية وعسكرية، منها تصفية الجواسيس والعملاء، وتحضير العبوات الناسفة. وكذلك كان جهاز العمل الجماهيري، الذي يعنى بتنظيم التظاهرات والفعاليات الانتفاضية. ويضاف إلى تلك الأجهزة أيضا، الجهاز العسكري، الذي كان معروفا باسم **المجاهدين الفلسطينيين** قبل إنشاء **كتائب عز الدين القسام**. وأخيرا، كان هناك الجهاز الإعلامي. ومع أن بعض هذه المؤسسات كان موجودا قبل الانتفاضة، وبالتالي قبل تأسيس حماس، فإن النشاط الانتفاضي والإستراتيجية الجهادية أضفيا عليها طابعا جديدا نابعا من وظيفتها.[23]

---

[23] – دراج وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 393.

ومن الملاحظ أن اللحظة التي انطلقت فيها الانتفاضة كانت صدفة، حيث اتخذ شكلها الأولي طابع العفوية، وذلك بالرغم من أن مقاومة الاحتلال بحد ذاتها تتخذ طابعا موضوعيا عادة. وعلى هذا الأساس، تدرج أنصار حماس في تصعيد طابع مشاركتهم في الانتفاضة من الأدنى إلى الأرقى، من حيث الحدة. ويلاحظ أن حركة حماس ابتعدت منذ البداية عن الطابع الجماهيري في النضال، كالمظاهرات والإعتصامات الحاشدة. في حين ركز الجانب الوطني في بداية الانتفاضة على ذلك الطابع.[24]

وحول أساليب حركة حماس في مقاومة الاحتلال في بداية الانتفاضة، يذكر بأنها تميزت بتجنب الصراع المباشر مع الإسرائيليين، حيث كانت الحركة تدعو في مخيم عين بيت الماء قرب نابلس، على سبيل المثال لا الحصر، السكان إلى ترديد شعارات **(الله أكبر)** و **(خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود)** من على أسطح المنازل. كما دعت الحركة للاعتصام فوق أسطح المنازل، في نابلس ومخيماتها أكثر من مرة، ودعت إلى الصوم عدة مرات أيضا.[25]

إلا أن تلك المظاهر من أشكال المقاومة لم تدم طويلا. فسرعان ما انتقلت الحركة وأعضاؤها للعمل المسلح، والذي كانت أشكاله متعددة، كاختطاف جنود الاحتلال وقتلهم، ووضع عبوات ناسفة وإلقاء الزجاجات الحارقة، واغتيال العملاء أو المنحرفين عن التقيد بأصول الدين. وقد تم كشف تلك الأعمال بداية عن طريق حملات الاعتقال التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقيادة حماس.[26]

---

[24] – إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط 2، 2003، ص 94.

[25] – المصدر السابق.

[26] – **صحيفة الفجر**، 29 أيلول 1989.

لقد انتشرت حركة حماس بسرعة كبيرة، ووصلت إلى كافة المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في الأماكن الأكثر تدينا في قطاع غزة وشمال الضفة وجنوبها، لكونها المناطق الأكثر ملاءمة لتواجد مريح لأنصار حماس بحكم قوة تواجد الإخوان فيها قبل تأسيس حماس.

ويبدو أن إسرائيل لم تعر نشاط حماس في البداية أهمية كبيرة، حيث أنها راهنت على حدوث أو إحداث خلاف بينها وبين الفصائل الوطنية الأخرى، وتحديدا حركة فتح. إلا أن اتساع نشاط الحركة، واتخاذها في ما بعد طابعا عنيفا، جعل إسرائيل، في أيلول 1989، تعلن رسميا حظر نشاط الحركة، وذلك بعد اعتقال قادتها وأهم نشطائها في قطاع غزة، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين. وقد أعلنت إسرائيل إثر ذلك التحول، أن حركة حماس "تعتبر الحركة الإسلامية المركزية في المناطق، وأنها الجناح العنيف لحركة الإخوان المسلمين".[27]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حملات الاعتقال التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في صفوف قيادات الحركة، قد أثرت لفترة محدودة وبسيطة على مستوى أداء الحركة سلبا. إلا أنها حملت وجها إيجابيا بأن أعادت التوازن في ثقل الحركة وتواجدها، حيث ساهمت في ازدياد تأثير الحركة في الضفة الغربية بعد أن كان الثقل حاسما في قطاع غزة.

وضمن نشاطاتها في الانتفاضة، قامت حركة حماس بإصدار بياناتها المستقلة عن بيانات **القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م)**، فأصدرت حماس ما معدله بيانين في الشهر. واختلفت بيانات حماس من حيث المضمون عن نداءات القيادة الوطنية الموحدة. فقد عكست بيانات حماس أهدافها ومواقفها السياسية المختلفة عن أهداف ومواقف القيادة الوطنية الموحدة. كما اشتملت تلك البيانات على آراء حماس في المشاكل اليومية والقضايا الرئيسة التي تواجه

---

27 – المصدر السابق.

الفلسطينيين. ويذكر أن تلك البيانات تميزت باحتوائها على برامج حماس اليومية لتصعيد الانتفاضة وقيادتها، حيث استغلت المناسبات الدينية والتاريخية من أجل عملية التصعيد.[28]

وبخصوص بيانات حماس، يقول أبو عمرو: إن معظم بيانات حماس كانت بعكس نداءات القيادة الوطنية الموحدة، إذ أنها خلت من خطة عمل متكاملة لفترة زمنية محددة من حيث الفعاليات والدعوة لتصعيد الانتفاضة، وخاصة في المراحل الأولى للانتفاضة.[29] وعموما، تطرقت بيانات حماس إلى مهاجمة الاحتلال وسياساته، وكذلك الحكام العرب، والإشارة إلى مسؤوليتهم عن الهزائم وضياع فلسطين.[30]

وقد صدرت نشرة لحماس في قطاع غزة هاجمت، لأول مرة، بالاسم الملك حسين وأشارت إلى دوره التآمري.[31] ومن المؤكد أن ذلك الموقف تجاه الملك حسين يعتبر موقفا غريبا من القيادات التقليدية للإخوان المسلمين في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث احتفظت هذه القيادات بعلاقات غير صدامية مع النظام الأردني. ولعل أحد التفسيرات الهامة التي تكاد تكون منطقية حول الموقف المتناقض تجاه الملك حسين، هو صدور تلك النشرة عن قيادات شابة، غير القيادات التقليدية للجماعة، مما يوحي بوجود تمايز في المواقف داخل صفوف الإخوان، ظهر على السطح تحديدا بعد إنشاء حركة حماس.

كذلك قامت حركة حماس بكتابة الشعارات على الجدران التي عبرت فيها عن مواقفها السياسية. وكان من هذه الشعارات: "**لا للكيان الصهيوني**"، "**الإسلام هو الحل**"، "**نعم للانتفاضة المباركة، نعم لحركة المقاومة الإسلامية**"، "**القرآن هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب**

---

[28] – البرغوثي، **الأسلمة والسياسة**، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[29] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية** ، مصدر سبق ذكره، ص 101.

[30] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان**، يناير 1988.

[31] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **نشرة إعلامية غير دورية**، العدد الأول، مارس 1988، ص 11.

الفلسطيني"، "**إن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي حرام شرعا التفريط فيها أو المساومة عليها**"... وغير ذلك من الشعارات.[32]

وفي 18 آب 1988، أصدرت حركة حماس ميثاقها الذي وضعت فيه فلسفتها ومبرر وجودها، ومواقفها من القضايا المختلفة. ويستمد هذا الميثاق مبادءه من فكر الإخوان المسلمين. وفي ذات السياق، يقول زياد أبو غنيمة، وهو أحد رموز الإخوان في الأردن، أن "حماس ليست حركة جديدة إلا باسمها، ولكنها ليست جديدة بفكرها وكوادرها. فالحركة الأم التي تنتمي إليها حماس، حركة الإخوان المسلمين، تمتد جذورها في الساحة الفلسطينية منذ عقود طويلة تسبق قيام الكيان الصهيوني المغتصب".[33]

وبدراسة ميثاق حماس وتفحصه، يتبين أنه بالرغم من ذلك البعد والامتداد التاريخي الذي يتمتع به، إلا أن البعض لا يعتبره يمثل برنامجا أيديولوجيا وسياسيا متكاملا أو متماسكا، وذلك بالمقارنة مع برامج الأحزاب والحركات السياسية الأخرى، سواء في إطار برامج فصائل منظمة التحرير أو غيرها. إلا أن إصدار ذلك الميثاق أعتبر مؤشرا هاما وأساسيا على صعيد اعتبار حماس حركة مؤسسة، حيث أنه جاء ليحدد من جديد المواقف الأيديولوجية والسياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأرض المحتلة تجاه عدد من القضايا المطروحة.

وفي إطار سعيها لتفعيل الانتفاضة والحفاظ على إستمراريتها، قامت حركة حماس بتطوير هياكل الحركة التنظيمية والسياسية لتتناسب مع حجم مسؤولياتها، ودورها النضالي الجديد، حيث مرت البنية التنظيمية لحركة حماس بمرحلتي بناء: المرحلة الأولى امتدت من اندلاع الانتفاضة وتأسيس الحركة، واستمرت حتى شهر أيار عام 1989. وفي تلك المرحلة، انقسم الهيكل التنظيمي إلى ثلاثة قطاعات عمل هي: الجناح السياسي، الذي يهتم بإصدار

[32] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 102.

[33] – زياد أبو غنيمة، "فلسطين الإسلامية.. هي فلسطين المحررة"، **مجلة لواء الإسلام**، العدد 10، 1989، ص 25.

البيانات والنشرات والتحليلات. وقد عرف من قياداته الشيخ أحمد ياسين ومجدي عقيل. وكذلك برز الجناح الأمني المسمى **مجد**، والذي يقوم بجمع المعلومات عن الاحتلال وعن العملاء وتجار المخدرات وغيرهم. وقد عرف من قياداته روحي مشتهى ويحيى السنوار. وأخيرا، شكل الجناح العسكري الذي كان يعمل تحت مسمى **المجاهدين الفلسطينيين**، والذي يقوم بتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الاحتلال. وقد نسبت قيادته إلى الشيخ صلاح شحادة.[34]

وفي أيار عام 1989، تمكنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من كشف البنية التنظيمية لحركة حماس. وقد قامت على أثرها بحملة اعتقالات واسعة في صفوف كوادر وقيادات الحركة.[35] وبالرغم من تلك الاعتقالات، إلا أن سلطات الاحتلال لم تنجح في تدمير التنظيم وأجهزة العمل لدى الحركة، إذ عمدت حماس إلى استراتيجية عمل جديدة، حيث مثلت تلك الاستراتيجية بداية المرحلة الثانية من بناء التنظيم للحركة. وفي تلك المرحلة، تبنت الحركة فيها سياسة الاستقلال الوظيفي على صعيد الأجهزة والإدارات الفنية المتخصصة، وعلى الأخص، فيما يتعلق بالفصل بين البنية السياسية والإعلامية والتنظيمية من جهة، وبين البنية العسكرية والأمنية للحركة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة عملت في تلك المرحلة من خلال ثلاثة أجهزة معروفة هي: المكتب السياسي للحركة، المكتب الإعلامي، والجناح العسكري المتمثل بكتائب الشهيد عز الدين القسام.[36]

إلا أنه وبشكل فعلي، أصبحت هيكلية الحركة، وآليـــة اتخاذ القرارات الدقيقة فيها مجهولة، وإن كانت هناك العديد من الهياكل المفترضة. وربما كان ذلك من أسباب امتلاك

---

[34] – جواد الحمد وآخرون (تحرير)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، 1996، ص 45–46.

[35] – المصدر السابق، ص 46.

[36] – المصدر السابق، ص 47.

الحركة المستمر لخيارات مفتوحة في التعامل مع الظروف المتغيرة سياسيا وأمنيا. وتصديقا لذلك، أثبتت الدراسات الأمنية الإسرائيلية أن البنية التنظيمية الجديدة لحماس حققت نجاحا وتفوقا نوعيا، وذلك بالرغم من حملات الاعتقال الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال ضد الحركة. ولعل من أبرزها كانت تلك الحملة التي تمت في نهاية عام 1990 وبداية عام 1991، إذ تم اعتقال 1700 نشيطا من حماس تقريبا.[37]

وكان رد حركة حماس على تلك الحملات عنيفا وقويا، حيث ظهرت في هذه الفترة بعض العمليات العسكرية النوعية، والتي أدت إلى قيام إسرائيل بإبعاد حوالي 415 نشيطا من الحركة ومؤيديها، وكذلك أيضا 18 نشيطا من حركة الجهاد الإسلامي، إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، وذلك في كانون الأول 1991. وبالرغم من أن عملية الإبعاد شملت عددا من قيادات الصف الأول والثاني للحركة، إلا أن نشاط الحركة وفعاليتها في الانتفاضة لم تتوقف، الأمر الذي يثبت ويؤكد نجاح البنية التنظيمية للحركة بشقيها العسكري والسياسي، من حيث قدرتها على التكيف السريع مع الضربات الموجهة لها، وإعادة ترتيب صفوفها وترميم هياكلها في مدة قصيرة.

لقد رأت حماس أن دورها في الانتفاضة كان من أهم عوامل استمرارها، بسبب اتساع قاعدة الحركة الجماهيرية وقدرتها على العمل بفعاليات متنوعة.[38] فقد أثبتت خلال أعوام الانتفاضة قدرتها على إجراء التحولات التكتيكية في ضوء المتغيرات والمستجدات في الساحة الفلسطينية، وجاء عملها السياسي متوافقا مع منطلقاتها العقائدية،[39] مما جعلها تتمتع بالمصداقية أمام الرأي العام الفلسطيني.

---

[37] – المصدر السابق، ص 46.

[38] – أبو عمرو، "**حماس: خلفية تاريخية**"، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[39] – علي الجرباوي، "حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 78.

علاقة حماس مع القيادة الوطنية الموحدة

لقد نشأت حركة حماس والقيادة الوطنية الموحدة، كلاعبين في الساحة الفلسطينية، في الوقت ذاته تقريبا، وذلك بعيد اندلاع الانتفاضة عام 1987. والواقع أن هذين اللاعبين، قد تميزت علاقتهما الجدلية منذ البداية بالوحدة من جهة، والصراع من جهة أخرى. فالوحدة تتمثل في مواجهة الاحتلال ومقاومته، وأما الصراع فيتمثل في الخلاف الأيديولوجي والتنافس على كسب ثقة الجماهير وقيادتها.

وبمرور الوقت، وتواصل الانتفاضة وتصاعدها، أدرك التياران الديني والوطني في الساحة الفلسطينية أن سبب نجاحهما في استمرار الانتفاضة يعود إلى التنسيق بين فعاليتهما الميدانية، وإن لم يكن بنفس المستوى بالنسبة للقيادات السياسية. ويذكر الباحث أبو عمرو حول علاقة الطرفين، أنه في بدايات الانتفاضة "التزمت حماس بما جاء في بيانات القيادة الوطنية الموحدة من حيث مراعاة الإضرابات والفعاليات المطلوبة، كما تأثر أنصار م.ت.ف بنداءات حماس".[40] وبهذا، أصبح دور حماس التي تجتذب فئات كبيرة من المتدينين مكملا في معظم الأحيان لدور الحركة الوطنية ككل.[41]

لقد جسدت الانتفاضة واقعا نحو وجود علاقات طبيعية بين حماس والقيادة الوطنية الموحدة، حيث اعتبرت حماس منظمة التحرير من أقرب المقربين إليها؛ ففيها الأب أو الأخ أو القريب..الخ.[42] كما كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يؤكد أن الحركات الإسلامية في الأراضي المحتلة تشكل أحد تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن لها ممثلين داخل المجلس الوطني الفلسطيني، وقد أقام معها علاقات منذ البداية.[43]

---

[40] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 92.

[41] – إياد البرغوثي، "م. ت. ف، حماس.. والانتفاضة"، **مجلة الفكر الجديد**، العدد 1، 1989، ص 31.

[42] – ______، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين**، الكويت: مكتبة دار البيان، ط 1، 1989، ص 111.

[43] – ربعي المدهون، "الحركة الإسلامية في فلسطين 1928- 1987"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 187، 1988، ص 30.

وبالرغم من ذلك، لم تستطع وحدة الميدان أن تزيل نقاط الخلاف الكثيرة بين الطرفين، ولم تقض كليا على جو المنافسة بينهما، وإن كان ذلك يتراوح بين المد والجزر سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المناطق. ومن المؤكد أن ذلك كان يرتبط ارتباطا وثيقا بقوة كل منهما في كل منطقة.

ويشير الباحث في الشؤون الفلسطينية والإسلامية، إياد البرغوثي، إلى أن الحركات الوطنية الفلسطينية، ومعها الكثير من الجماهير الفلسطينية العادية، لم تكن استوعبت مسألة انتقال الإخوان المسلمين، بعيد اندلاع الانتفاضة مباشرة، نحو الانخراط في الانتفاضة ومقاومة الاحتلال، حيث أنشأ الإخوان المسلمون حركة حماس؛ بينما كانوا في السابق بعيدين كليا عن مواجهة الاحتلال. ونتيجة لذلك، شككت القوى الوطنية بإمكانية أن تكون حركة حماس حركة صادقة، حيث كانت المسألة بحاجة إلى مزيد من الوقت؛ حتى تقبل تلك القوى الوطنية ومعها القيادة الوطنية بوجود حركة حماس، وتسلم بوجود هامش أو مساحة خاصة بها تستطيع من خلالها العمل بمفردها.[44]

وفي ذات السياق، يقول أبو عمرو إن حركة حماس حاولت التأكيد على سلطتها ونفوذها في مواجهة سلطة ونفوذ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ ففي أكثر من مرة قامت حماس بالدعوة إلى الإضراب الشامل في أيام لم تحددها القيادة الوطنية الموحدة، كأيام إضراب شامل، حين كانت تصادف تلك الأيام ذكرى مناسبات دينية.[45]

ونتيجة لمواقف حماس المنفردة ومحاولاتها الدؤوبة لتأكيد سلطتها، وتحديد أيام إضراب خاصة بها، تعرضت للنقد علانية من قبل القيادة الوطنية الموحدة، حيث اعتبرت تلك القيادة أن محاولات حماس لفرض سيطرتها على الشارع الوطني، وتمرير الإضرابات التي

---

[44] – البرغوثي، **الأسلمة والسياسة**، مصدر سبق ذكره، ص 97.

[45] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 92-93.

تدعو إليها، إنما هي خطوات تتناقض مع البرنامج الوطني الذي أقرته قيادة الانتفاضة. فعلى سبيل المثال، أصدرت القيادة الوطنية بيانا ردت فيه على إحدى دعوات حماس المنفردة لإضراب شامل في 21 آب 1988، حيث حذرت القيادة الوطنية في ذلك البيان حركة حماس من المس بوحدة الصف الوطني، والذي يعني تقديم خدمة جليلة للعدو لتمكينه من ضرب الانتفاضة. كما أكدت القيادة الوطنية على أنها تمد يدها لكل قوة تريد الإسهام في العمل الوطني، وأشارت إلى حركة حماس بالذات في هذا الإطار، داعية إياها إلى تعزيز وحدة الموقف وعدم خرق الإجماع الوطني.[46]

ولكن حماس تمكنت من إثبات حقها في الدعوة إلى اضرابات خاصة بها، واستمرت بالعمل بمفردها، دون التنسيق مع القيادة الوطنية الموحدة. وهذا ما يعزز اعتقادا مفاده، أن حماس سعت إلى عدم الانضواء تحت القيادة الوطنية حتى تتمكن من إثبات نفسها كقوة رئيسة موازية أو بديلة لتلك القيادة، خاصة وأنه في حال مشاركتها في القيادة الوطنية، فإنها لن تتمكن من أن تبرز ككيان مستقل قادر على المنافسة والقيادة. ومن وجهة نظر أخرى، فإن الباحث إياد البرغوثي يرى أن المسألة الأساسية في علاقة حركة حماس بالقيادة الوطنية الموحدة، ومن ورائها منظمة التحرير الفلسطينية، هي علاقة تهديد حماس لوحدانية تمثيل المنظمة للفلسطينيين، ذلك التمثيل الذي يعتبر أهم إنجازات المنظمة خلال مسيرتها الطويلة، والذي حصلت عليه بعد مسيرة سياسية وقتالية طويلة على كافة الأصعدة.[47]

إن غياب التنسيق بين حماس والقيادة الموحدة، وتصميم حماس على العمل بمفردها، أظهر مؤشرا سياسيا هاما في الساحة الفلسطينية، وهو أن الانتفاضة أحدثت خللا واضحا في موازين القوى الفلسطينية الداخلية التي كانت قائمة قبل اندلاع الانتفاضة، حيث أصبحت

---

[46] – القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، **نداء رقم 25**، 6/9/1988.

[47] – البرغوثي، **الأسلمة والسياسة**، مصدر سبق ذكره، ص 97.

الحركة الإسلامية طرفا أساسيا لا يمكن تجاهله، وأصبحت هذه الحركة تنازع الاتجاه الوطني على قيادة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. ويوضح أبو عمرو أنه برزت مؤشرات هامة تؤكد أن حركة حماس تتمتع بسلطة فعلية وأدبية في قطاع غزة مثلا، حيث تتردد أعداد كبيرة من المواطنين على قادة الحركة طلبا للمساعدة في حل مشاكلهم المختلفة. والجدير بالذكر أن تردد المواطنين على قيادة حماس، يأتي على خلفية الاعتقاد بأن لدى هذه القيادة القدرة على البت في القضايا الاجتماعية وإصدار الأحكام الشرعية، وبأنها تملك القدرة على تنفيذها، إضافة إلى أن هؤلاء القادة يقومون بذلك بدون مقابل مادي.[48]

إن الخلاف الحاصل بين حماس والقيادة الموحدة تجلى في عدم انضمام حماس لتلك القيادة، وقيام حماس بأنشطة وفعاليات، خاصة أيام الإضرابات التي أعلنت عنها في أيام عديدة، الأمر الذي جعل الجماهير في حيرة من أمرها في بعض الأمور، وتحديدا في الأشهر الأولى للانتفاضة. كما تجلى ذلك الخلاف في ما بعد في الموقف من التعليم، حيث طالبت القيادة الوطنية الجميع بمن فيهم طلبة المدارس والمعلمين الالتزام بالإضراب العام، في حين طالبت حماس بالالتزام بالدوام في أيام الإضراب التي تعلن عنها.[49]

إن حركة حماس لم تتطرق إلى أسباب ابتعادها عن القيادة الوطنية الموحدة أو عدم التنسيق معها، سواءً في ميثاقها أو في بياناتها الرسمية. فحركة حماس لها وجه نظر خاصة، تتعلق بإمكانية وشروط التعاون والتنسيق مع القيادة الموحدة. وموقف حماس في هذا الشأن ينسجم مع موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك الموقف الذي يقول بأن التزام المنظمة بالمنهج الإسلامي يشكل الأساس لأي تنسيق جدي أو تحالف مع الحركة الإسلامية. وتجدر

---

[48] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 93- 94.

[49] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 21**، 25 تموز 1989.

الإشارة إلى أنه سيتم التطرق إلى موقف وعلاقة حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية بالتفصيل أدناه في هذه الدراسة.

وترى حماس في إطار الحديث عن تطوير العلاقة مع القيادة الموحدة والمشاركة فيها "أن الخير كل الخير بأن يجمعنا كتاب ربنا ومنهجه وتصوره، فإن أبوا فإن المصلحة تقتضي أن يعمل كل طرف برؤيته دون تعريض أو تشهير أو افتراء".[50] ولكن يبدو أن الاقتراب من الإسلام ليس سببا كافيا للتعاون بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، تعتمد حركة الجهاد الإسلامي الإسلام منهجا ومرجعا تماما مثل حركة حماس، ولكنه لم يحدث أي تقارب يذكر بينهما أو تنسيق في المواقف والبيانات والفعاليات، كما كان حاصلا بين القوى الوطنية في إطار القيادة الوطنية الموحدة.

وبالرغم من ذلك، كان هناك قدر محدود من التنسيق والتعاون بين القيادة الموحدة وحماس. وفي هذا الصدد، قال الشيخ الراحل أحمد ياسين: "هناك قدر محدود من التعاون وفي قضايا محددة، وأن العلاقة بين الطرفين يكتنفها حالة من المد والجزر وأنها تتغير من فترة لأخرى".[51] في حين، ذكرت بعض مصادر حماس في الضفة الغربية أن التنسيق مع القيادة الوطنية الموحدة لم يكن قائما عمليا.[52]

علاقة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية

لعل أحد أبرز المعضلات التي واجهت حركة حماس منذ تاريخ انطلاقتها، هو موضوع العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ظلت تلك العلاقة ذات طابع ضبابي ومتغير، وذلك وفقا للتطورات السياسية في المراحل المختلفة. فمنذ نشأة حماس، ظهرت عدة

---

[50]– بن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 58.

[51] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[52]– المصدر السابق.

مؤشرات تؤكد أنها تمثل لونا أيديولوجيا وسياسيا مغايرا للمنظمة. فهي لم ترفض المشاركة في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فحسب، بل وخالفتها أيضا في دعواتها ومواعيد فعالياتها، ووضعت لنفسها فعاليات ومواعيد خاصة تعبر عن لون خاص بها. وأتبعت تلك الخطوات بإصدار ميثاقها بعد ثمانية أشهر من تأسيسها، وحددت هويتها الإسلامية حين قالت بأنها: "حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين".[53]

ومن المؤكد أن شكل العلاقة بين حماس والمنظمة لم يحدد بعيد تأسيس حماس بشكل مستقل عن الفترة السابقة؛ إذ أنها امتداد للعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين. فقد كان للإخوان تجربة طويلة مع المنظمة؛ امتدت لأكثر من عشرين عاما، شهدت خلالها تلك العلاقة مراحل من المد والجزر، والتنافس والصدام، الأمر الذي يبرز ضرورة الإشارة إلى أهم المحطات في تلك العلاقة بشكل موجز. وذلك لمحاولة فهم وقراءة موقف حماس الموروث من جماعة الإخوان إزاء المنظمة وتطوره.

لقد سيطر على شكل العلاقة بين الإخوان المسلمين ومنظمة التحرير منذ عام 1967 وحتى اندلاع الانتفاضة عام 1987، سمة أساسية تمثلت في حالة من الشك والتناقض والاتهامات المتبادلة، كما تخللها العديد من حالات المواجهة والصدام المباشر. ولعل ذلك يعود بشكل رئيس إلى الخلاف الأيديولوجي في وجهات النظر، بشأن القضية الفلسطينية وكيفية حلها.

وعليه، فقد عارض الإخوان المسلمون منظمة التحرير لقناعتهم بأنها من صنع الأنظمة العربية،[54] وعارضوها أيضا لأنها تدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية في

---

[53] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 97.

[54] – ________، "م. ت. ف من محنة إلى محنة"، **مجلة المنطلق**، العدد 16، 1986، ص 6.

فلسطين، ولأنها تتبنى البرنامج المرحلي القاضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره بالكفاح المسلح أو المفاوضات. كما عارض الإخوان سعي المنظمة للتوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية. ولهذا، فهم يرفضون إجراء مفاوضات أو عقد صلح مع إسرائيل، أو إجراء أي حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففلسطين، من وجهة نظر الإخوان، هي بلد إسلامي يجب أن تقوم فيها دولة إسلامية. ويلخص الشيخ أحمد ياسين موقف الإخوان من منظمة التحرير بقوله: "لأن منظمة التحرير الفلسطينية علمانية لا يمكن القبول بها كممثل إلا إذا أصبحت إسلامية".[55]

ويوضح الكاتب الفلسطيني مهيب النواتي، طبيعة الخلاف بين الإخوان والمنظمة من حيث المنهج والوسيلة، فيقول: "إن الطرفين خضعا في علاقتهما إلى الفلسفة التي انتهجاها وهي فلسفة متباينة ومختلفة في طبيعتها الفكرية والعملية، حيث تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية واتخذت الكفاح المسلح وسيلة لمواجهة الاحتلال، بينما تبنى الإخوان المنهج الإسلامي كفكرة، واعتمدوا التربية والإعداد وسيلة".[56]

وبهذا، فقد عارض الإخوان المسلمون الاتجاه الوطني عموما إزاء موقفهم من قضية فلسطين، وكانت علاقتهم بالفصائل اليسارية تحديدا سيئة وسلبية للغاية. وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن علاقتهم بحركة فتح كانت ودية أو ايجابية أو أفضل حالا مما كانت عليه العلاقة مع الفصائل اليسارية. وفي هذا الخصوص، يقول أبو عمرو: "رغم أن فتح ظلت أقرب الفصائل الوطنية إلى الحركة الإسلامية، إلا أن الخلافات استمرت بينهما، وأخذت في مناسبات عديدة أشكالا عنيفة فاقت في حدتها أي مواجهة بين الإخوان وأي فصيل يساري".[57] وحول

---

[55] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[56] – مهيب النواتي، **حماس من الداخل**، غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 167- 168.

[57] – أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948- 1967**، عكا: دار الأسوار، 1987، ص 87.

رؤية الإخوان لحركة فتح، يقول أبو عمرو أيضا: "إن الإخوان لا يزالون يشعرون بأسى لخروج مؤسسي فتح عن جماعة الإخوان فهم يرونهم ابنا شرعيا لهم، لكنهم – فتح– ابتعدوا عن أيديولوجيتهم".[58]

إن تلك النظرة التي يقيم بها الإخوان المسلمون المنظمة والتيار الوطني بصفة عامة، لم تختلف حماس عنها كثيرا عند تأسيسها؛ فهي جزء من موروثها الفكري والسياسي. وبالرغم من ذلك، أصبحت حماس منذ انطلاقتها أمام مرحلة سياسية جديدة، تطور فيها الفكر السياسي للإخوان، ولم يعد يوجد أمام حماس سوى خيارات محدودة لصياغة العلاقة مع المنظمة. وقد تحدث الكاتب خالد الحروب حول تلك الخيارات، والتي لا تخرج في جوهرها عن ثلاثة خيارات وهي؛ خيار دخول المنظمة والعمل من داخلها ووراثتها بالتدريج، وخيار العمل خارج المنظمة سعيا للحلول مكانها كبديل محتمل، وخيار استمرار الشد والجذب، وهو يقع بين الخيارين المذكورين، حيث تبقى حماس وفق هذا الخيار خارج المنظمة، وفي الوقت عينه لا تطرح نفسها بديلا لها.[59]

وفي ضوء تحليل موقف حماس من المنظمة وتطوره، وكذلك تحليل موقف المنظمة من حماس وتطوره أيضا عبر المراحل المتلاحقة، فإنه سيتبين الدور والحجم الذي شغله كل خيار من الخيارات المذكورة في سياسة حماس وتعاملها مع المنظمة. وتجدر الإشارة هنا في إطار تحليل العلاقة بين حماس والمنظمة، إلى أن جزءاً كبيرا من ذلك التحليل ينطبق على تحليل العلاقة بين حماس وفتح أيضا، خاصة وأن حركة فتح تشكل العمود الفقري للمنظمة وتسيطر على كافة مؤسساتها بشكل تام. وبالتالي، فإن جميع مواقف المنظمة التي سيتم التطرق إليها هي حقيقة تعبر عن مواقف حركة فتح بصورة أو بأخرى.

---

[58] – أبو عمرو، **الحركات الإسلامية**، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[59] – الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 99.

لقد تدرجت نظرة حماس إلى المنظمة من الاعتراف المتحفظ الذي يتضمنه ميثاقها، إلى التحفظ الكامل والتجاهل لموضوع الاعتراف، وذلك مع انعقاد مؤتمر مدريد، ومن ثم الاتهام بالتفريط والتنازل الكلي والإعلان عن أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، بعد توقيع اتفاقات أوسلو والقاهرة. وهنا يقصد بالتمثيل قيادة المنظمة، والتي غالبا ما كان يشار إليها بـــ **القيادة المتنفذة**، وليس للمنظمة ككل، حيث كانت حماس تميز بين المنظمة كإطار وطني وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة.[60]

ففي المرحلة الأولى وبعيد تأسيس حماس، حددت علاقتها بالمنظمة عبر ميثاقها الذي صدر في 18 آب 1988، حيث جاء في الميثاق:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثرا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الإستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال. تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية، مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف، والتصرفات وتتخذ القرارات.

ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه– وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خسره... ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء، فإلى أن يتم ذلك – ونسأل الله أن يكون

---

[60]– عزيز كايد، "حماس: الفكر والممارسة السياسية"، **مجلة السياسة الفلسطينية**، العدد 15/16، 1997، ص 175.

قريبا- فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.[61]

وعلى الرغم من هذا الحديث الإيجابي عن المنظمة، إلا أن ميثاق حماس لم يقدم موقفا واضحا حول إقرار الحركة بشرعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أثار مخاوف المنظمة من أن تشكل حماس منافسا حقيقيا لها، أو أن تطرح نفسها مستقبلا بديلا أيديولوجيا أو سياسيا.[62]

وبالتالي، يمكن الاستنتاج من ميثاق حماس حول علاقتها بالمنظمة، في إطار الموقف الرسمي والنظري، أنها تعترف بالمنظمة ولكن بتحفظ. وقد عبرت الحركة بصورة أدق عن ذلك الموقف بعد إصدار ميثاقها، حيث قالت: ينبغي التفريق بين المنظمة كإطار وطني وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فالمنظمة كإطار وطني يستوعب كافة أفراد الشعب الفلسطيني بمختلف اتجاهاته ويقودهم نحو التحرير الكامل لفلسطين، حسب الميثاق الوطني الفلسطيني، فهي موضع احترام الجميع بمن فيهم حركة حماس. أما المنظمة كتوجه سياسي وبما تعلنه صراحة عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل؛ مقابل السماح لها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين؛ فهذا موضع رفض من حماس.[63]

وفي تلك المرحلة، تجاهلت قيادة منظمة التحرير حركة حماس، ومن ثم اتهمتها بالعمل خارج أطر الشرعية. وبالتالي، فهي، من وجهة نظر قيادة المنظمة، تخدم الاحتلال بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لا شك فيه، أن رفض حماس المشاركة في القيادة

---

[61]- القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 111.

[62]- الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 265.

[63]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 101.

الوطنية الموحدة للانتفاضة، وإعلانها عن مواعيد فعاليات خاصة بها خارج إطار تلك القيادة، أسهم في تعزيز ذلك الاتهام. إلا أن نجاح حماس في قيادة فعاليات خاصة بها في الانتفاضة، ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي وخاصة في السنة الثانية للانتفاضة، إضافة إلى ازدياد امتداد الحركة الجماهيري، فرض ذلك كله على قيادة المنظمة أن تتعاطى وتتعامل مع الحركة بمنطق آخر. ووفقا لذلك، تبنت المنظمة أسلوبا جديدا في التعامل مع الحركة يقوم على احتوائها. فأثارت بشكل أساسي مسألة تمثيل حماس في المجلس الوطني الفلسطيني.

ونظرا للإلحاح المتكرر من قبل قيادة المنظمة لانضمام حركة حماس لها، فقد وجهت حماس مذكرة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، الشيخ عبد الحميد السائح، وذلك في نيسان 1990، وضعت فيها شروطا لهذا الانضمام: أن يتم فرز أعضاء المجلس على أساس الانتخاب، لا التعيين. وإذا تعذر إجراء الانتخابات؛ فينبغي أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة بأعداد تتناسب وأحجامها. ولذلك، طالبت الحركة بأن يتراوح تمثيلها في المجلس بين 40-50% من مجموع أعضائه، وبأن تحصل كذلك على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة، وأجهزتها. وبأن يتخلى المجلس عن الاعتراف بإسرائيل، وقبول قرار 242 و 338.[64]

إلا أن قيادة المنظمة رفضت تلك الشروط، مع شعورها بأن هناك تقدما إيجابيا طرأ على موقف حماس السياسي من منظمة التحرير، وذلك بموافقتها على دخول المجلس الوطني وحديثها عن حجم تمثيلها.

ومن هنا، فقد أصبح مفهوم النزاع على النسب داخل المنظمة محور جدل هام بالنسبة لحركة حماس، وكذلك الخلاف حول البرنامج السياسي للمنظمة الذي اعترف بإسرائيل

64- الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 266.

وبالقرارين 242 و 338. إلا أن حماس هنا تخلت عن مطلب ثابت في ميثاقها وهو الذي يشترط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، بدليل عدم تضمينه في مذكرة الشروط للانضمام إلى منظمة التحرير والمجلس الوطني. وبهذا، تكون حركة حماس قد تجاوزت شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، متبنية بذلك تحولا سياسيا براغماتيا[65] هاما. ويبرر الحروب ذلك التحول، قائلا:

> إن التطور اللاحق في فكر الحركة السياسية، وتراكم خبرتها، اتجها إلى التركيز على برنامج المنظمة السياسي واستحقاقاته. وأقرت ضمنا بأن التزام الديمقراطية والتعددية الفكرية الذي أعلنته مرارا، يتطلب عمليا تجاوز شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، وهو تجاوز لم يتم صوغه قولا أو كتابة.[66]

وإزاء ذلك التحول، يرى آخرون متشددون مثل الشيخ محمود جودة، أمير جماعة المسلمين **(التكفير والهجرة)**،[67] أن موقف حماس تجاه المشاركة في المنظمة، وتخليها عن شرط تخلي المنظمة عن المنهج العلماني، يعتبر ولاءً للعلمانيين، وهو "الكفر بعينه والعلمانية بذاتها".[68]

---

[65] – **البراغماتية**: نشأت الفلسفة البراغماتية أو الذرائعية وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكان أول من عرضها بوضوح الفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس، ومن ثم، ويليام جيمس وجون ديوي. وتعرف بأنها مذهب فلسفي– سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة. فالسياسي البراغماتي يدعي دائما أنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره. وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محددة بل من خلال أخذه بعين الإعتبار للنتيجة العملية المنشودة. ومن هنا، فإن البراغماتية ترفض كل = الأيديولوجيات الكلية التي يحركها هدف أعلى محدد سلفا. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، ص 767– 768.

[66]– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 107.

[67]– جماعة المسلمين (التكفير والهجرة): انتشرت أفكار هذه الجماعة في الضفة والقطاع، قبيل انتفاضة عام 1987، وبعد اندلاع الانتفاضة اتجه معظم أعضاء هذه الجماعة للانضمام إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. ويعتبر الشيخ محمود جودة أمير الجماعة في غزة. إياد البرغوثي، **الإسلام السياسي في فلسطين.. ما وراء السياسية**، رام الله: مركز القدس للإعلام والاتصال، 2000، ص 37.

[68]– المصدر السابق، ص 38.

ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وقبول قيادة المنظمة المشاركة به، انتقل موقف حركة حماس من الاعتراف المتحفظ إلى إعلان مزيد من التحفظ، بل وإلى تجاهل أكثر لموضوع الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. إن تبني حماس لذلك الموقف المتشدد إزاء المنظمة، لم يأت من فراغ؛ وإنما جاء في ضوء قرار قيادة المنظمة بالمشاركة في مؤتمر مدريد، والذي اتخذ في دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين، والتي عقدت بالجزائر في أيلول 1991. ومن هنا، لم تكتف حماس برفض تلك المشاركة، وتجاهل الاعتراف بالمنظمة؛ وإنما شككت أيضا بشرعية المجلس الوطني الفلسطيني وأهليته لاتخاذ قرارات مصيرية، حيث أصدرت بيانا في هذا الصدد، جاء فيه:

> إننا في حماس نعتبر أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية؛ لم يكن مؤهلا لاتخاذ قرار مصيري يعبر عن ضمير شعبنا الفلسطيني البطل، في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ قضيتنا، وإن أي وفد يشكل على أساس هذه القرارات هو وفد غير شرعي ولا يمثل الشعب الفلسطيني.[69]

ووفقا لهذه التطورات في العلاقة بين الطرفين، أصبحت مسألة دخول حماس في المجلس الوطني والمنظمة أمرا غير مطروح، كما أن حماس تبنت سياسات جديدة أكثر وضوحا في تعاطيها مع المنظمة، بعكس المرحلة السابقة التي لم تعلن فيها موقفا واضحا من المنظمة. وعليه، أصبحت المنظمة في نظر حركة حماس إطارا من أطر العمل الوطني الفلسطيني، وهي بهذا ليست كيانا وطنيا فلسطينيا أو وطنا معنويا للفلسطينيين، كما كان أنصار المنظمة يصفونها. وبالتالي، فقد أصبح هذا الإطار في نظر حماس لا يعد مقدسا، كما أن

---

[69]– حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 79**، 7/10/1991.

الخروج عنه ليس خروجا عن الصف الوطني. ومن ثم، أعلنت حماس صراحة أن المنظمة لا تمثل كل الشعب الفلسطيني، وإنما تمثل فئة معينة منه.[70]

وبالرجوع إلى جدول أعمال اللقاءات التي تمت بين حماس والمنظمة بعد مؤتمر مدريد، يتبين أنه كانت تتصدرها مسألة الوحدة الوطنية والتقريب في وجهات النظر والمواقف السياسية بين الطرفين، بعد أن كانت الإشكالية قبل مدريد مسألة تمثيل حماس في المجلس الوطني والاعتراف بالقرارين 242 و 338.

وبالرغم من ذلك، فقد شكلت حادثة إبعاد 415 مواطنا فلسطينيا من الأراضي المحتلة إلى مرج الزهور، في كانون الأول 1991، ينتمي معظمهم إلى حركة حماس، لحظة اقتراب بين الطرفين، إذ امتنع الوفد الفلسطيني، إثر تلك الحادثة، عن حضور جلسات المفاوضات، وأعلنت المنظمة تعليقها للمشاركة في المفاوضات، ودعت حماس للاجتماع مع قيادتها في تونس. إلا أن تلك الاجتماعات فشلت في تحقيق أي تقارب حقيقي بين الطرفين، إذ طالبت حماس المنظمة بالانسحاب الفوري من المفاوضات، واعتماد الكفاح المسلح خيارا وحيدا للمواجهة، والدعوة إلى حوار وطني شامل للقوى الفلسطينية كافة من أجل إنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية.[71] ولكن المنظمة رفضت ذلك، ومن ثم، عادت لاستئناف المفاوضات قبل أن تحل مشكلة المبعدين، "مما أثار حنق حركة حماس، الأمر الذي زاد الهوة بين الطرفين".[72]

وفي لقاء عقد بالخرطوم في كانون الثاني من عام 1993، جمع بين حماس والمنظمة، برعاية الشيخ حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر الشعبي السوداني آنذاك، وذلك بهدف تقريب

70– الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 267.

71– نبيل حيدري، "منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس.. الصراع بشأن النفوذ"، **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 126.

72– الحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 268.

وجهة نظر الطرفين، لم يتمكن الطرفان من جسر الهوة بينهما. وبذلك، تطور موقف حماس من عدم الاعتراف بشرعية الوفد المفاوض إلى التحفظ على شرعية تمثيل المنظمة ذاتها. وكان ذلك التحفظ من جانب حماس أحد أسباب تفجر اللقاء وفشله.[73]

وبتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل اتفاق إعلان المبادئ **(اتفاق أوسلو)** في 13 أيلول 1993، انتقل موقف حماس من المزيد من التحفظ وتجاهل الاعتراف بالمنظمة إلى اتهام قيادة المنظمة بالتفريط الكامل، ونزع الشرعية التمثيلية بصورة شبه كاملة عن المنظمة، وهو ما ترتب عليه نفي مشروعية الاتفاق الذي وقعته قيادة المنظمة مع إسرائيل. بل إن حماس أخذت تدعو، لأول مرة، لانتخاب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.[74]

وبهذا، تكون نظرة المنظمة إلى حماس قد تدرجت أيضا عبر مواقف متعددة، بدءً من الإهمال الكلي في المرحلة الأولى من انطلاقتها التي رافقت اندلاع الانتفاضة، إلى الاتهام بأنها تعمل خارج أطر الشرعية، إلى الاعتراف الصريح والمباشر بقوتها، ودعوتها رسميا إلى الانضمام إلى المنظمة والمجلس الوطني، ثم وصولا إلى محاولة احتوائها وإضعافها عن طريق شقها وتوجيه الضربات لها.[75]

وبناءً على هذا التحليل لطبيعة العلاقة بين حماس والمنظمة، واستعراض موقف كل منهما تجاه الآخر، أصبح من الممكن التعرف على كيفية تعامل حركة حماس مع الخيارات الثلاثة؛ لمحاولة صياغة علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية. فخيار دخول المنظمة والعمل من داخلها ووراثتها بالتدريج، يقوم على إمكانية تكرار تجربة دخول حركة فتح إلى المنظمة بعد

---

[73]- الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 102.

[74]- حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان خاص بعنوان: الإصلاح الوطني الشامل هو الحل**، 28/3/1993.

[75]- كايد، مصدر سبق ذكره، ص 176.

حرب عام 1967، وتغيير وجهتها من منظمة رسمية دبلوماسية إلى منظمة فدائية جماهيرية. إلا أن حركة حماس لم تتمكن من المضي بهذا الخيار، وذلك لوجود عائقين هما: المواقف المبدئية للحركة، والتي تتعارض مع التوجهات السياسية للمنظمة، وكذلك الإمكانيات العملية لدخول المنظمة. فحماس تطالب أن تكون آلية التمثيل في المجلس الوطني عبر الانتخابات، أو أن يكون التشكيل يعبر عن أوزان القوى السياسية بأعداد حقيقية تتناسب وأحجام تلك القوى، في الوقت الذي عرضت فيه المنظمة على حماس "عددا من المقاعد يتراوح ما بين 17 إلى 25 مقعدا، باعتبارها التنظيم الثاني بعد فتح".[76]

أما بالنسبة للخيار الثاني، وهو العمل خارج المنظمة سعيا للحلول مكانها كبديل محتمل، فإن حماس لم تستطع أن تحسم موقفها باتجاه الاستبدال الكلي بإعلان نفسها البديل، وإن ظهرت بعض الإشارات المترددة في ثنايا الممارسة والخطاب الذي تتبناه حماس. فقد كان من الواضح أن الأوضاع الدولية والإقليمية، فضلا عن تعقيدات الوضع الفلسطيني التحالفي، أقنعت حماس أنه ليس من السهل السير في هذا الطريق. ويقول إبراهيم غوشة في ذلك إن "شرعية المنظمة تستمد من الاعتراف الدولي بها، أكثر من استمدادها من الشعب الفلسطيني، وبعد استجابة المنظمة للشروط الأمريكية في التسوية، أصبح وجودها ضرورة دولية تقتضيها موازين القوى والمصالح الدولية".[77]

وأما بالنسبة للخيار الثالث، الذي يقع بين الخيارين السابقين، والذي يتمثل في استمرار حالة الشد والجذب. فقد تعاملت حماس مع هذا الخيار، بحيث حسمت رأيها في عدم الانضمام إلى المنظمة ولم تحسم رأيها في إعلان نفسها بديلا لها. وأمضت حماس السنوات الأولى من عمرها تمارس عمليا خيار المنطقة الوسطى، وكان لهذا الخيار ايجابيات وسلبيات. فمن

---

[76]– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 104.

[77]– المصدر السابق، ص 115.

إيجابياته، أنه أبقى للحركة درجة عالية من المرونة والحرية في اتخاذ الموقف السياسي والتعبير عنه. ومن سلبياته، أنه لم يضف لتجربة الحركة السياسية أي خبرة سياسية جديدة. وهكذا، كان الوضع أقرب إلى الثبات والجمود، بينما كانت المنظمة تتقدم في برنامج التسوية، محققة على الأرض تغييرا جديدا متراكما لصالح برنامجها.[78]

الخلاصة

مما سبق، يمكن القول أن انطلاقة حركة حماس لم تكن محض صدفة تاريخية، وإنما جاءت نتيجة تطور طبيعي لفكر الحركة وممارستها، لا سيما في ظل تفاعل الأحداث والتطورات السياسية الفلسطينية، سواء على صعيد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان عام 1982، أو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 بشكل عفوي.

وبهذه الانطلاقة، تمكنت حماس من بلورة هويتها السياسية والنضالية، لأول مرة، وذلك بالرغم من إرثها الثقيل لموروث الإخوان المسلمين في فلسطين، على مدار العقود الخمسة الماضية. فتلك الانطلاقة أحدثت تغييرا كبيرا لصورة الحركة الإسلامية عموما في فلسطين، وبدلت بشكل ملحوظ ميزان القوى الداخلي على الساحة الفلسطينية. فأصبحت حماس بفضل دورها النضالي المميز في الانتفاضة، تحظى بشعبية واسعة أعادت لها هيبتها ومكانتها من جديد.

إن سعي حماس وحرصها على العمل في الانتفاضة بمفردها، يعود إلى رغبتها في إثبات نفسها كقوة رئيسة موازية أو بديلة للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، الأمر الذي ميزها

---

[78]- المصدر السابق، ص 115- 117.

منذ البداية لدرجة أن تنامت شعبيتها في الشارع الفلسطيني. وبهذا، أصبحت حماس طرفا أساسيا لا يمكن تجاهله في الساحة الفلسطينية.

وعلى صعيد علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد تراجعت حماس عن شرط تخلي المنظمة عن تبني الدولة العلمانية، لتطرح مسألة المحاصصة في المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي أشار بوضوح إلى تخلي حماس عن مواقفها الأيديولوجية تجاه المنظمة لصالح المواقف البراغماتية.

ومن هنا، يمكن القول أن علاقة حماس بالمنظمة لم تعد محكومة بالنظرة الأيديولوجية، وإنما بالمواقف السياسية. ولذلك، تبنت حماس في تعاملها مع المنظمة سياسة البقاء خارجها، ولكنها تجنبت في الوقت ذاته طرح نفسها كبديل لها. ونتيجة لذلك، فقد تدرجت نظرة حماس للمنظمة وفقا للتطورات السياسية من الاعتراف المتحفظ الذي جاء في ميثاقها، إلى التحفظ الكامل والتجاهل لموضوع الاعتراف بالمنظمة إثر مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ومن ثم، إلى الاتهام بالتفريط والتنازل الكلي، وإعلانها أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني بعيد توقيعها اتفاقات أوسلو عام 1993. وهذا ما دفع بالمنظمة إلى التعامل مع الحركة ليس بمستوى واحد، وإنما بمستويات مختلفة وفقا لقوتها ونفوذها وتأثيرها في الساحة الفلسطينية.

الفصل الثالث: حركة حماس وعملية السلام

مقدمة

شهدت فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي سلسلة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية الهامة، التي أثرت على مجمل الصراع العربي الإسرائيلي. وبموجب تلك التطورات، فرضت الولايات المتحدة وإسرائيل على العرب والفلسطينيين تسوية سلمية لذلك الصراع، عبر مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

وبالرغم من عدم مشاركتها أو قبولها لتلك التسوية، فقد وقعت حركة حماس تحت التأثير المباشر لتلك التسوية، بحكم حجمها ونفوذها ودورها الذي خطته لنفسها في الساحة الفلسطينية. فحماس باتت قائدة المعارضة الفلسطينية، حيث تعززت تلك المكانة مع بدء مسيرة التسوية في مدريد وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993.

لقد تميز موقف حماس من عملية السلام بالثبات من جهة، والتغير من جهة أخرى. فالموقف الأيديولوجي الذي تتكئ عليه الحركة جعلها في موقف حازم وحاسم في التعامل مع الكيان الصهيوني، باعتباره كيانا مغتصبا يجب التخلص منه عندما تحين الظروف وتتوفر الشروط. ولكن ذلك الموقف الأيديولوجي تعرض للتغير والتبدل تبعا للتطورات السياسية المتلاحقة، الأمر الذي دفع الحركة إلى أن تتقدم بطروحات براغماتية وعملية.

في هذا الفصل، سنتناول بالتفصيل هذه المواقف والطروحات، والأسباب التي دفعت الحركة في أن تقف موقف المعارضة المبدئية من اتفاق أوسلو، وكذلك أسباب رفضها اللجوء إلى الأساليب والطروحات التي اتخذتها فصائل يسارية أخرى.

كما سنتطرق أيضا إلى تأثيرات وانعكاسات موقف الحركة الرافض لاتفاقية أوسلو وسبل مواجهتها، سواء على مستوى الحركة أو منظمة التحرير الفلسطينية.

انعقاد مؤتمر مدريد وتصعيد حماس للعمل العسكري

وضعت حرب الخليج الثانية عام 1991 العالم على عتبات حقبة جديدة، وأعادت ترتيب وتوزيع موازين القوى في العالم. ولعل أبرز المشاهد التي تزامنت مع تلك الحرب كان انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية، فضلا عن تربع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسة مهيمنة على العالم. فآنذاك، حققت الولايات المتحدة انتصارين حاسمين: تمثل الأول في السيطرة المطلقة على منطقة الخليج، بينما تجلى الثاني في انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان بمثابة القوة العظمى المنافسة لها على مدى خمسين عاما. فبانهيار الاتحاد السوفيتي، انتهت الحرب الباردة، وظهرت الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم.

وبهذه المستجدات على الساحة الدولية، دفع العرب فاتورة حرب الخليج مضاعفة، إذ تكبدوا ثمن الدخول العسكري الأمريكي الباهظ من ناحية، وتضرروا جراء خروجهم من الحرب في حالة شديدة من الانقسام من ناحية ثانية. وكان نتيجة ذلك أن تكرست القطيعة العربية – العربية، وتم الإجهاز تماما على العمل العربي المشترك.[1]

ووسط هذه الأجواء، اشتدت معاناة الشعب الفلسطيني داخل فلسطين، إذ تعرض لحصار إسرائيلي مرير طوال فترة حرب الخليج، أثر عليه اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا. أما خارج فلسطين، فقد تعرض الشعب الفلسطيني لموجة جديدة من التهجير شملت مئات الآلاف من الفلسطينيين من دول الخليج العربي.

---

[1] – أحمد عبد العزيز، **القضية الفلسطينية في نصف قرن، قراءة في مشروع التسوية السلمية 1991–1998**، لندن: منشورات فلسطين المسلمة، ط 1، 1999، ص 221.

ولهذا، لم يكن بمقدور الفلسطينيين والعرب الحديث عن مبادرات سلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. فسعى الأمريكيون والإسرائيليون لاستثمار الظروف المستجدة التي تكرست بفعل حرب الخليج، لجر العرب إلى الدخول في مشروع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وبذلك، استغلت هذه الأطراف حالة الانقسام العربي الحاد من جهة، والوضع الفلسطيني البائس من جهة أخرى.

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق هذا الهدف من خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي عقد في 30 تشرين الأول 1991. وقد استطاعت الولايات المتحدة استثمار الطروحات السياسية التي عرضت قبل حرب الخليج، كبرنامج السلام الذي أطلقته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988. ففي 15 تشرين الثاني من ذلك العام، أثناء انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، أعلنت المنظمة عبر وثيقة الاستقلال قبولها بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، واستعدادها للتوصل إلى تسوية سلمية مع الإسرائيليين.[2]

وعليه، يمكن القول إن الاستعداد الفلسطيني والعربي للتفاوض مع الإسرائيليين كان متوفرا قبل حرب الخليج، لكن افرازات تلك الحرب جعلت القبول العربي والفلسطيني بأسلوب المفاوضات خيارا حتميا لا بديل عنه. والأهم من ذلك، أن ذلك القبول تم بشروط الآخر، حيث ظهر ذلك من خلال الطريقة التي تم فيها اختيار الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد. فقد اشترط الإسرائيليون لعقد مؤتمر مدريد استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين في ذلك المؤتمر، وأصروا على أن تكون المشاركة الفلسطينية من خلال وفد أردني– فلسطيني مشترك، وبرئاسة أردنية.[3]

---

[2] – خالد الحسن (تقديم وإشراف)، **حول اتفاق غزة– أريحا أولا (وثائق ودراسات)**، عمان: دار الشروق، 1995، ص 72.

[3] – عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 222– 223.

وقد وافقت منظمة التحرير على تلك الشروط للمشاركة في المؤتمر، بعد أن تلقت "رسالة تطمينات أمريكية".[4] إلا أن حركة حماس عبرت عن موقفها الرافض لمؤتمر مدريد وشروط انعقاده في بيان لها، جاء فيه: "إننا نستهجن تدليس وخداع الرسميين في منظمة التحرير وبعض الدول العربية لشعوبهم... فأين القدس؟ وأين تقرير المصير؟ وأين الدولة الفلسطينية المستقلة؟ وأين حق العودة؟ وأين الوفد المستقل؟ وأين تلك الأسس والثوابت التي ادعوها في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني".[5]

ورغم أن حركة حماس اعتبرت مشاركة الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد يحقق اختراقا في الرأي العام العالمي، إلا أنها في نفس الوقت شددت على أن ذلك الاختراق يأتي مقابل اعتراف المنظمة بشرعية إسرائيل. ولذلك، فقد عارضت حماس المؤتمر، لأنها كانت ترى فيه أنه لن يجلب للفلسطينيين سوى اليأس والإحباط والحكم الذاتي.[6] ورأت حركة حماس أن مبررات منظمة التحرير للمشاركة في المؤتمر ما هي إلا حجج واهية، لاسيما ما تعلق منها بالمتغيرات الدولية المرتبطة بنتائج حرب الخليج الثانية، وتفكك المنظومة الاشتراكية بقيادة الإتحاد السوفيتي.[7]

ووسط هذه التطورات السياسية المتسارعة، تواصلت المشاركة الفاعلة لحركة حماس في المواجهات الجماهيرية للانتفاضة. وجاءت النقلة النوعية في عمل الحركة العسكري، حيث أسست **كتائب عز الدين القسام** كذراع عسكري لها في كانون الثاني 1992. وتدشينا لذلك التأسيس، فقد قامت كتائب عز الدين القسام خلال عام 1992 بتنفيذ ست عشرة عملية، تركزت معظمها في مستوطنات قطاع غزة. وأتبعت حماس تلك العمليات بسلسلة كبيرة منها

---

[4] – الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 72.

[5] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 80**، 29/10/1991.

[6]– إبراهيم غوشة، "المؤتمر مفترق طرق بين المجاهدين والمتعبين"، **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 8، 1991، ص 112.

[7]– المصدر السابق، ص 112 – 113.

عام 1993، إذ بلغت مجموعها في ذلك العام وحده حوالي تسع وخمسين عملية.[8] وقد بدا واضحا أثر تلك العمليات على الصعيدين الإسرائيلي والفلسطيني. فمن جهة، أوقعت تلك العمليات العشرات من القتلى والجرحى الإسرائيليين. ومن جهة أخرى، ساهمت في رفع مستوى نفوذ الحركة وشعبيتها في الشارع الفلسطيني.

إن تصعيد حركة حماس للعمل العسكري، ورفضها لمؤتمر مدريد وتداعياته، أمر يتفق مع ما جاء في ميثاقها الذي أصدرته في آب 1988، حيث أكد في المادة الثالثة عشر على أنه: "لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت".[9]

ومن هنا، يتضح أن الحركة شددت على مركزية العمل العسكري في مشروع تحرير فلسطين منذ إعلان ميثاقها. فالجهاد، من وجهة نظر الحركة، هو الحل الوحيد للتحرير. ولعل هذا الموقف الذي تتبناه الحركة تجاه الجهاد (الكفاح المسلح)، يذكر بموقف منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تتحول عن مركزية الكفاح المسلح إلى حصرية العمل السياسي.

وفي ذات السياق، يمكن القول أن العمل العسكري في نهج حركة حماس أصبح أحد مصادر الشرعية الشعبية والسياسية للحركة، كما كان عليه الوضع في منظمة التحرير.

ومع هذا، فإن تصعيد حماس للعمل العسكري في ظل الانتفاضة على حساب الفعاليات الشعبية، أمر يتعارض عمليا مع رؤيتها السابقة لها، حيث أنها كانت تدعم الطابع الجماهيري للانتفاضة ولا تؤيد عسكرتها بشكل كامل. فالحركة كانت ترى أن العمل العسكري يجب أن يقف بموازاة الانتفاضة بفعالياتها الشعبية وليس بديلا لها، لأنه في حال هيمنة العمل

---

[8] – "سجل المجد، عمليات حماس"، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/glory/glory.htm

[9] – ______، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين**، الكويت: مكتبة دار البيان، ط 1، 1989، ص 102.

العسكري على الانتفاضة، كما كانت ترى، فإن ذلك سيؤثر سلبا على طابعها الجماهيري وفعالياتها الشعبية.

وخلافا لرؤيتها بخصوص ضرورة توازي الطابعين الجماهيري والعسكري للانتفاضة، فقد ركزت حماس على العمليات الإستشهادية (ذات الطابع الفردي)، نظرا لقدرة تلك العمليات على التأثير في الإسرائيليين بشكل واضح، الأمر الذي دفع بالكثير من الجماهير للتقليل من أهمية الفعاليات الشعبية.

لذلك، فقد كان لممارسة حماس للعمليات الإستشهادية، أثر سلبي على الطابع الجماهيري للانتفاضة، حيث بدأت تتراجع الفعاليات الشعبية تدريجيا.[10]

وبالرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار العمليات الإستشهادية التي نفذتها حماس بأنها السبب الرئيس في وقف الانتفاضة. فمعظم الفصائل الفلسطينية مارست المظاهر السلبية في الانتفاضة، وكان لهذه المظاهر دور سلبي واضح أيضا في عزوف الكثير من الجماهير الفلسطينية عن المشاركة في فعالياتها. ومن أبرز تلك المظاهر السلبية: ظاهرة التلثيم، وأساليب محاسبة وتصفية العملاء، والصدامات بين الفصائل، وعسكرة الانتفاضة.

وبهذه الممارسات السلبية، انحسرت فعاليات الانتفاضة في التنظيمات الفلسطينية، في حين تقلص دور تلك التنظيمات كليا بالتحاق منظمة التحرير الفلسطينية بمسيرة التسوية المدشنة في مدريد.

وجدير بالذكر أنه بانعقاد مؤتمر مدريد وبدء مفاوضاته، ساد الشارع الفلسطيني حالة من الترقب والانتظار لما هو قادم؛ الأمر الذي دفع بالانتفاضة نحو الركود. ولعل ذلك كان من أبرز الأسباب التي دفعت حركة حماس إلى تصعيد المقاومة بما يتناسب مع الحدث الجديد

---

[10] – جواد الحمد، "الانتفاضة الفلسطينية نقطة تحول تاريخي في البداية والنهاية"، **صحيفة الدستور الأردنية**، 6/12/1995.

(التفاوض بين المنظمة وإسرائيل)، إذ اعتبرت حماس تلك المفاوضات "تفريطا بحقوق الشعب الفلسطيني واستسلاما وإذعانا للإسرائيليين".[11]

من هنا، يتبين أن تحول حركة حماس باتجاه تصعيد العمل العسكري بشكل رئيس، جاء بالتزامن والترابط مع بدء مؤتمر مدريد، وشروع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالمفاوضات السلمية. فبرنامج حماس ورؤيتها السياسية والأيديولوجية، تتعارض مع الحلول السلمية، وتقتضي مواجهة مؤتمر مدريد ومفاوضاته. وفي سبيل تحقيق ذلك، لجأت حماس إلى عسكرة الانتفاضة، بهدف مواجهة وإفشال مسيرة التسوية. وفي ذات الصدد، يبين الباحث زياد أبو عمرو أهداف حماس من ذلك التصعيد العسكري لفعاليات الانتفاضة بالقول:

> لم يكن هدف حماس من الاستمرار في فعاليات الانتفاضة، ومحاولة تصعيدها ضرب الاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل إحراج الأطراف المشاركة في المفاوضات أيضا، ولفت الأنظار إلى وجود قوة فلسطينية لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن القيام من وراء ظهرها أو على الرغم منها بالتوصل إلى اتفاقات مع إسرائيل.[12]

إلا أن حركة حماس ترى الأمر بشكل مغاير. ففي معرض توضيحها للجوئها إلى تصعيد العمل العسكري في تلك الفترة، قالت: "إن المقاومة ليست مرتبطة بعملية السلام في المنطقة، كما تزعم الدولة العبرية وأنصار التسوية السياسية الجارية... فالمقاومة بدأت قبل انعقاد مؤتمر مدريد".[13]

وعليه، ترى حركة حماس أن وقف الانتفاضة كان بسبب انطلاق عملية السلام، وليس بسبب تصعيدها للعمل العسكري. ويشير محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحركة حماس

---

[11] – جواد الحمد آخرون (تحرير)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، 1996، ص 92.

[12] – زياد أبو عمرو، "حماس: خلفية تاريخية سياسية"، **مجلة الدراسات فلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 96.

[13] – نبذة عن حركة حماس، العمل العسكري في برنامج حماس، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، **http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz**

في الخارج، إلى أنه كان من الممكن أن تستمر الانتفاضة رغم اختلاف التيارات السياسية المشاركة فيها وتباين أهدافها. إلا أن رغبة قيادة المنظمة في تحقيق تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، جعل الانتفاضة بالنسبة لها معبرا ليس إلا للتفاوض مع إسرائيل، وإعطائها الوعود بإيقاف الانتفاضة كاستحقاق لذلك.[14]

وبهذا، فإن قيادة حركة حماس توجه الاتهام بشكل مباشر إلى قيادة المنظمة، وتحملها مسؤولية وقف الانتفاضة، بسبب رغبتها في تحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل.

إن الاختلاف والتباين السياسي الذي نشب بين المنظمة وحماس، إبان مشاركة المنظمة في عملية السلام، عبر مؤتمر مدريد، كان بسبب رؤية كل منهما لمستقبل الانتفاضة. فقد نظرت حماس إلى الانتفاضة باعتبارها مشروع تحرر شامل، بينما كانت المنظمة تتطلع إلى قطف ثمارها السياسية مبكرا، عبر الدخول في تسوية سلمية، مما ساهم في تعميق الهوة بين الطرفين، وحدوث بعض الصدامات الداخلية بين أنصارهما.

لقد سعت حركة حماس إلى إبعاد الانتفاضة عن أي صفقات سياسية، وقامت بتصعيدها لحين تهيؤ الظروف المناسبة لخوض حرب التحرير الشعبية الشاملة من داخل فلسطين وخارجها. إلا أن التباين السياسي مع المنظمة على واقع الانتفاضة، وحدوث صدامات بين الطرفين، أعطى صورة سلبية عن الانتفاضة. ويوضح محمد نزال أن تلك الصورة السلبية التي حملتها الانتفاضة، ساهمت في "ظهور أصوات ظاهرها حق وباطنها باطل، تطالب بإيقاف الانتفاضة؛ لأنها خرجت عن مسارها الصحيح، وتحولت إلى اقتتال فلسطيني– فلسطيني، وقسمت الشعب الفلسطيني إلى فصائل وفئات متناحرة".[15]

---

[14] – محمد نزال، **الانتفاضة الفلسطينية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، 1990، ص 42.

[15] – المصدر السابق.

والجدير بالذكر أن الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير في تلك الفترة كان صعبا للغاية، إذ تم قطع الدعم المالي عنهم من دول الخليج العربي، بسبب ما اعتبر موقفا داعما من قبلهم للعراق في حرب الخليج الثانية. وبناءً على ذلك، جاء خيار غالبية الجماهير الفلسطينية لتؤيد خيار التسوية، باعتباره يشكل فرصة للراحة من ظروف الانتفاضة الاقتصادية الصعبة.

وعليه، فقد تعددت الأسباب التي أدت إلى انحسار الانتفاضة وتوقفها، بحيث لا يمكن تحميل جهة محددة بعينها مسؤولية وقفها. فالمنظمة أسهمت في تلك النتيجة عبر انخراطها في العملية السلمية. وأما حماس، فقد كان لها دور لا يقل أهمية في ذلك، حيث قامت بعسكرة الانتفاضة كرد فعل على انطلاق عملية التسوية.[16]

حماس والتسوية السلمية

تنظر حركة حماس إلى أرض فلسطين على أنها "أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها أو بجزء منها".[17] وبالاستناد إلى هذا التفسير الإسلامي، فإن حركة حماس تعارض أية مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلا عن أي جزء من أرض فلسطين لإسرائيل.

إن الحلول السلمية تتعارض مع عقيدة حركة حماس التي ترى أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد. فهي تنظر إلى القضية الفلسطينية كقضية دينية بالدرجة الأساس.

---

[16] – الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 71.

[17] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 100.

ولذلك، فإن حماس لا تبني موقفها على معطيات متغيرة أو متجددة، وإنما تنطلق من معطيات ثابتة، حددتها عقيدة الإسلام، وأثبتها القرآن، ورسمها الرسول (ص).[18]

وترى حركة حماس أن الصراع مع اليهود في فلسطين صراع حضاري مصيري، لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال أسبابه، المتمثلة في الاستيطان الصهيوني في فلسطين، واغتصاب أرضها، وطرد سكانها. وتمتلك حماس رؤية شمولية للمشروع الصهيوني. فهي تعتبره مشروع الاستعمار الحديث، الهادف للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها، ومنع قيام وحدة بين أقطارها.[19]

وعليه، ترى حماس أن خير وسيلة لإدارة الصراع مع إسرائيل تتمثل في ضرورة حشد طاقات الشعب الفلسطيني؛ لحمل راية الجهاد، والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكافة السبل المتاحة. وبذلك، تبقى جذوة الصراع مشتعلة إلى حين استكمال شروط حسم المعركة مع إسرائيل، من نهوض الأمة العربية والإسلامية، وامتلاك أسباب القوة وحشد طاقاتها وامكاناتها، وتوحيد إرادتها، وقرارها السياسي.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإن حماس ترى أنه لا يجوز تحت أية حجة أو ذريعة التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لها.[20]

ورغم أن مواقف حركة حماس الرافضة للتسوية السلمية مع إسرائيل تتسم بالمبدئية والعقائدية، إلا أنها ليست ضد السلام. فقد أكدت الحركة على أنها مع السلام، وتدعو له

---

[18] – أحمد بن يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المسير**، شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989 ص 41.

[19] – خالد أبو العمرين، **حركة المقاومة الإسلامية حماس**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2000، ص 323.

[20] – الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 288– 289.

وتسعى لتحقيقه، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والاستقلال، والعودة وتقرير المصير.[21]

ولذلك، رفضت حركة حماس جميع المشاريع السلمية التي قدمت لحل القضية الفلسطينية، بعيد انتفاضة عام 1987، بدءاً بمشروع السلام الفلسطيني، ومرورا بخطة شولتز وبيكر، ونقاط مبارك العشر، وخطة شامير، وانتهاءً بمسيرة مؤتمر مدريد. ورأت حماس أن هذه المشاريع تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، وأنها مشاريع غير عادلة لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع.

وبالرغم من ذلك، فإن المتتبع لمواقف حركة حماس من المشاريع السلمية المختلفة، يلاحظ وجود تناقضا واضحا بين أدبيات الحركة من جهة، وتصريحات قادتها ورموزها لوسائل الإعلام من جهة أخرى. فأدبيات الحركة تعتمد على الرؤية الإسلامية التاريخية، الرافضة لأية تسوية تنتقص من إسلامية فلسطين. بينما ترك قادة الحركة الباب مفتوحا أمام إمكانية عودة حماس إلى المشاركة في بعض المشاريع السياسية المطروحة، خاصة "**مشروع شامير**".[22]

فردا على ذلك المشروع، أعلن الشيخ أحمد ياسين تأييده لإجراء الانتخابات المطروحة في مشروع شامير، ووصفها بأنها "الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب".[23] وأما الدكتور محمود الزهار، أحد قادة الحركة في القطاع، فهو الآخر أعرب عن استعداد الحركة للمشاركة في الانتخابات المطروحة، وكذلك الدخول في مفاوضات بشأن منح الفلسطينيين

---

[21] – نبذة عن حركة حماس، مصدر سبق ذكره.

[22] – أطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق شامير مشروعه للتسوية مع الفلسطينيين عام 1989، والذي تضمن إجراء انتخابات محلية في الضفة والقطاع، وكذلك إجراء مفاوضات بين الممثلين الفلسطينيين المنتخبين والإسرائيليين. إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط 2، 2003، ص 106.

[23] – أحمد ياسين، **التلفزيون الإسرائيلي**، 30/1/1989.

حكما ذاتيا. ولكن الزهار اشترط في سبيل تحقيق ذلك الحصول على إجابات من الجانب الإسرائيلي على مجموعة من الأسئلة، مثل نشر الجيش الإسرائيلي، وحق تشكيل أحزاب سياسية، والسيطرة على شؤون الأمن الداخلي، ونوع الانتخابات.[24]

ولا شك أن تلك التصريحات تعبر عن نوع من التناقض في موقف حركة حماس إزاء مشاريع التسوية السلمية. وبهدف تجاوز ذلك التناقض، أصدرت الحركة بيانا دعت فيه إلى عدم النظر لتصريحات قادتها في فلسطين (الأرض المحتلة) على أنها تعبر عن وجهة نظرها الرسمية إزاء التسوية، وأن مواقفها السياسية، آنذاك، تؤخذ فقط من بياناتها الرسمية، وأن لا أحد يمثلها داخل فلسطين بشكل علني.[25]

وعليه، فقد بدا واضحا أن موقف حركة حماس من التسوية شهد تطورات عديدة، حيث رفضت في ميثاقها الحلول السلمية ومشاريع التسوية رفضا مبدئيا. ومن ثم، تطور ذلك الموقف ليقبل بالمفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي. وعليه، أخذت الحركة تشارك في تقديم تصورات تقييمية لإشكالات مسيرة التسوية، لتتوج بقبولها فكرة الحل المرحلي (دون تفريط)، حيث أشار محمد نزال في نيسان 1993 إلى قبول الحركة بأي حل مرحلي، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل، أو بوجودها، أو بكيانها.[26] ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد أبدت حماس مرونة سياسية كبيرة عندما أعلن الشيخ أحمد ياسين من سجنه قبوله بمبدأ الهدنة في تشرين الأول 1993، إذ قال: "ممكن أن نوقع على اتفاق هدنة لعشر سنين أو عشرين شرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة والقطاع والقدس إلى حدود 67 بدون شرط، وتترك للشعب الفلسطيني الحرية الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله".[27]

---

[24] – **صحيفة القدس**، 7 كانون الأول 1989.

[25] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 51**.

[26] – محمد نزال، **مجلة فلسطين المسلمة**، نيسان 1993.

[27] – أحمد ياسين، "رسائل الشيخ أحمد ياسين من السجن إلى قيادة الحركة وأبنائها"، **مجلة الوسط**، العدد 92، 11/11/1993.

إن ذلك التطور في موقف حركة حماس إزاء التسوية السلمية مع إسرائيل، كان يخضع لجملة من العوامل الهامة والمؤثرة. ويحدد أحمد عبد العزيز، الباحث في الشؤون الإسلامية، تلك العوامل المؤثرة في موقف الحركة بثلاثة عوامل رئيسة هي: موقف الحركة الأيديولوجي المبدئي العقائدي، ومكونات المشروع المطروح ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني، والظروف الدولية التي يطرح في ظلها المشروع.[28]

موقف حماس من اتفاقية أوسلو

كان من أهم نتائج انطلاق مسيرة التسوية في الشرق الأوسط، المدشنة في مؤتمر مدريد عام 1991، توقيع اتفاق أوسلو التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في البيت الأبيض بواشنطن في 13 أيلول 1993. وقد تم التوصل إلى ذلك الاتفاق بعد أربع عشرة جلسة مفاوضات سرية، جرت بين الجانبين، تنقلت بين عدة عواصم عالمية. وبهذا، فإن مفاوضات أوسلو السرية تجاوزت قنوات التفاوض العلنية في واشنطن، وأنجزت اتفاق أوسلو، الذي يعتبر أولى ثمرات النهج التفاوضي الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ورغم أن البعض يشير إلى اتفاق أوسلو بـــ **إعلان المبادئ**، أو **اتفاق غزة – أريحا أولا**. إلا أن حركة حماس، ومعها قوى المعارضة الفلسطينية، تطلق عليه اسم **اتفاق الحكم الذاتي**، حيث نظرت إليه باعتباره اتفاقا سياسيا محدودا بسقف الحكم الذاتي.

ومن جانبها، فقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية على أهمية اتفاق أوسلو، نافية السقف الذي تتحدث به حماس عن الاتفاق. ويبين حسن عصفور، أحد المفاوضين الفلسطينيين في مفاوضات أوسلو السرية، الأهمية السياسية للاتفاق بقوله:

---

[28] – عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 224.

إن الوصول إلى اتفاق (إعلان المبادئ) بين منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل الشعب الفلسطيني، وحكومة إسرائيل، يشكل خطوة سياسية نوعية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وخصوصا أن مواقف الحكومات السابقة في إسرائيل أنكرت وجود التمثيل الشرعي الفلسطيني، وكانت تبني سياساتها على أساس عدم الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني أو على أساس التعامل السياسي مع جزء منه (الموجود) في الداخل، باعتباره الطرف المؤهل للتفاوض سياسيا مع إسرائيل.[29]

وبالرغم من تلك الأهمية السياسية لاتفاق أوسلو، التي يطرحها المفاوض عصفور، إلا أن حركة حماس اعتبرت هذا الاتفاق من أخطر مشاريع التسوية التي طرحت، خاصة وأنه تضمن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة. ولعل ما تمخض عن اتفاق أوسلو من اتفاقات جزئية، كاتفاق باريس الاقتصادي، واتفاق القاهرة الذي تم بموجبه تنفيذ المرحلة الأولى من الحكم الذاتي (غزة – أريحا أولا)، واتفاق طابا وغيرها، ساهمت في توضيح مخاطر ذلك الاتفاق وسلبياته.

وقد رأت حركة حماس أن الخطورة في اتفاقات أوسلو، لا تكمن فقط في مضمونها المقر بشرعية السيادة الإسرائيلية على كل فلسطين، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية فحسب؛ وإنما في رضا وموافقة طرف فلسطيني عليها. وعلى أثر ذلك، اعتبرت الحركة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ليس كاملا؛ لأن المنظمة بتوقيعها ذلك الاتفاق، تكون قد حرمت الشعب من حق المطالبة بحقوقه الوطنية الشرعية، أو استخدامه للوسائل المشروعة للحصول عليها.[30]

ولهذا، فقد رفضت حركة حماس اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، إذ أعلنت بوضوح لا لبس فيه، معارضتها الشديدة له ولكل ما سبقه من مفاوضات وما رافقه من اعترافات.

---

[29] – حسن عصفور، "رؤية لاتفاق إعلان المبادئ"، **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 16، 1993، ص 19.

[30] – الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 228- 229.

وبهذا، انسجم موقف الحركة من اتفاق أوسلو مع مبادئها وشعاراتها بشأن حرمة التفريط بأي جزء من فلسطين التي هي وقف لأجيال المسلمين بعامة، وليست ملكا لجيل من الأجيال يحق له التصرف فيها.[31]

وفي إطار سعي حركة حماس لمحاربة الاتفاق، فقد دعت الشعب الفلسطيني والأمة العربية إلى التعبير عن موقفهم برفض مؤامرة اتفاق أوسلو، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل.[32] ورأت الحركة في الاتفاق خطرا على حقوق الشعب الفلسطيني، حيث وصفته في أكثر من مناسبة بالخيانة الكبرى، وسعت إلى إسقاطه. إلا أنها لم تلجأ في سبيل تحقيق ذلك لاستخدام العنف والسلاح. وهنا، يمكن للمرء أن يتساءل، **لماذا لم تستخدم حماس كافة الوسائل المتاحة لها ضد من وقعوا الاتفاق، خاصة وأنها تمتلك القدرة على ذلك؟!**

من المؤكد أن هذا التساؤل يقود بالضرورة إلى البحث في منهجية صناعة القرار لدى حماس، ليتسنى معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم استخدام الحركة للعنف والسلاح كخيار لمواجهة اتفاق أوسلو.

وللوقوف على تفاصيل وخلفيات هذا الموقف لدى حركة حماس، أوضح الكاتب الفلسطيني خالد الحروب أن منهجية صناعة القرار لدى الحركة تعتمد على أسلوب خاص تمتلكه في إدارة الصراع وقيادة المعارضة. فهي ترسم مسارها بدقة وبطء، ومن ثم تفرضه على أرض الواقع بدون تردد. وأضاف الحروب أن تلك المنهجية تتأثر بثلاثة اعتبارات رئيسة هي:[33]

---

[31] – نبذة عن حركة حماس، مصدر سبق ذكره.

[32] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 100.

[33] – خالد الحروب، "حماس واتفاق غزة – أريحا أولا، الموقف والممارسة"، **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 16، 1993، ص 27– 31.

الاعتبار الأول وهو فقه المرحلة أو المعركة؛ إذ أن حماس كانت تعمل على العودة إلى تفسير كل حدث تاريخي يتم على الساحة الفلسطينية ضمن أصوله العقائدية. وبالتالي، فإن تفسيرها لما حدث في اتفاق أوسلو يقع ضمن مفهوم زمني تاريخي يمتد مستقبلا حتى تحرير كامل فلسطين. وعليه، فحماس ترفض الاتفاق، لأنها تؤمن بالانتصار في النهاية على اليهود، حيث يكفل ذلك الانتصار بالبشائر والتعهدات النبوية من خلال الأحاديث النبوية الشريفة.[34]

أما الاعتبار الثاني، فهو مبدئية الموقف؛ إذ أن حماس، كتنظيم سياسي عقائدي، تلتزم بأيديولوجيا دينية سياسية، وهو الأمر الذي يفرض عليها أن تنسجم مواقفها السياسية مع منطلقاتها الفكرية، التي أعطتها النفوذ الشعبي والزخم الجماهيري.

وأما الاعتبار الثالث، فيتمثل في سعي حماس أن لا يصب قرارها أو موقفها في مصلحة إسرائيل بصورة أو بأخرى، وهو الاعتبار الرئيس الذي كان وراء عدم لجوء حماس إلى العنف لإفشال الاتفاق. فحماس تدرك أن المستفيد الأول من ذلك سيكون إسرائيل، التي تراهن على وقوع الاقتتال الفلسطيني الداخلي. فإسرائيل طالما سعت لهذا الاقتتال، لتثبت للعالم من جهة عدم أهلية الفلسطينيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم، وكذلك لتؤثر من جهة أخرى في المزاج الشعبي الفلسطيني بهدف دفعه للمطالبة بعودة الاحتلال، هربا من شبح الحرب الأهلية.

وعليه، لجأت حماس إلى تركيز جهودها وامكاناتها لضرب الاحتلال بصورة مباشرة. فقامت بتصعيد المقاومة عبر جناحها العسكري، كتائب عز الدين القسام، الذي نفذ سلسلة من العمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي، في الفترة الواقعة بين عامي 1994- 1996.[35]

---

[34] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 91**.

[35] – نفذت كتائب عز الدين القسام خلال عام 1994- 1996 أربعة عشر عملية استشهادية في العمق الإسرائيلي. وقد أوقعت تلك العمليات خسائر كبيرة في صفوف الإسرائيليين، إذ بلغت خسائرهم أكثر من 120 قتيل ومئات الجرحى. "سجل المجد، عمليات حماس"، مصدر سبق ذكره.

لقد مارست حركة حماس في معارضتها لاتفاق أوسلو سياسة الامتصاص داخل الساحة الفلسطينية، حيث أنها لم تبادر إلى اعتماد نهج الصدام، بل لم ترد في كثير من الأحيان بالمستوى ذاته من العنف الذي عوملت به. وانسجاما مع تلك السياسة، فقد حرمت الحركة الاقتتال الداخلي، عند تطبيق اتفاق غزة – أريحا أولا، وكذلك حرمت الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية، وذلك عبر دعوتها لممارسة المعارضة بأقصى درجات ضبط النفس.[36]

ولذلك، فقد وصفت السياسة التي تبنتها حركة حماس في تعاملها مع اتفاق أوسلو بالحضارية أو المهادنة، حيث نهجت الحركة أساليب المعارضة السلمية ورفضت اللجوء إلى العنف. وبالرغم من تلك السياسة المهادنة، إلا أن الحركة وضعت خطوطا حمراء أمام السلطة الفلسطينية، تمثلت في عدم الاعتداء على وجود الحركة ومؤسساتها. وقد لوح الشيخ أحمد ياسين باستخدام الحركة للعنف في حال الاعتداء على مؤسساتها عندما قال: "نحن أعلنا رفضنا للحكم الذاتي بطرق حضارية وبغير عنف، إذن، فنحن معارضة (مشروعة) ومن حقها أن تمتلك مؤسساتها الخاصة ولا يصح أن يعتدى عليها. وفي حالة الاعتداء أرى أن لا يتم ذلك بسهولة ويجب مقاومته مقاومة عنيفة".[37]

وبذلك، فقد رسمت حماس آلية ممارستها لمعارضة اتفاق أوسلو من داخل فلسطين، وحددتها بالمواجهة السياسية والإعلامية والإقناع الجماهيري. إلا أن تلك الآلية لم تكن الوحيدة التي واجهت بها حماس الاتفاق، إذ عمدت أيضا إلى تدعيم وإنشاء تحالف من قوى المعارضة الوطنية والإسلامية، بهدف مواجهة الاتفاق سياسيا من خارج فلسطين وداخلها.

حماس وتحالف الفصائل العشرة

---

[36] – الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 197.

[37] – الحروب، "**حماس واتفاق غزة– أريحا أولا**"، مصدر سبق ذكره، ص 32.

يعتبر الإعلان عن جبهة الفصائل العشرة،[38] قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول 1991، المفصل التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين حركة حماس والفصائل الفلسطينية اليسارية. فقد كان الموقف السياسي المعارض لمؤتمر مدريد هو القاسم المشترك بين تلك الفصائل، وهو الموقف الذي شكل جوهر بيانها الأول. وجدير بالذكر أنه لم يكن لهذا التجمع التنسيقي أي شكل تنظيمي أو هيكلية قيادية. وظل الأمر كذلك مدة طويلة، إلى أن جاء اتفاق أوسلو، حيث قدمت حماس مشروعا لتطوير ذلك التجمع سياسيا في صيغة أطلقت عليها تحالف القوى الفلسطينية.

وبالرغم من ذلك التحالف السياسي بين حماس والقوى الوطنية المعارضة لاتفاق أوسلو، إلا أن هذا التحالف لم يكن صلبا بما فيه الكفاية ليصمد أمام التباين في أسباب معارضة الاتفاق. فحماس عارضت التسوية لأسباب عقائدية مبدئية، فيما عارضت القوى الوطنية الشروط والآلية التي تمت العملية التفاوضية وفقها وبموجبها، ولم ترفض المبدأ ذاته.[39]

وعليه، فإن تحالف حركة حماس مع تلك القوى اليسارية الرافضة للاتفاق، إنما هو تحالف مبني على موقف سياسي براغماتي، لما يمثله ذلك التحالف من تناقض مع مواقف حماس العقائدية أيضا.[40]

---

[38] – تألفت "الفصائل العشرة" عند تشكلها الأولي في طهران من الفصائل التالية: حركة حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية، حركة الجهاد الإسلامي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح/ الانتفاضة، الجبهة الشعبية– القيادة العامة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح/ المجلس الثوري، طلائع حزب التحرير الشعبية– الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري. وفي فترة لاحقة، حلت جبهة التحرير الفلسطينية مكان حركة فتح– المجلس الثوري. ويذكر أن الإعلان الرسمي لميلاد صيغة تحالف الفصائل العشرة تأخر حتى تاريخ 29 أيلول 1992، وذلك بالرغم من أن البيان الأول لهذه الفصائل صدر في 24 تشرين الأول 1991، ودعا إلى إعلان الإضراب الشامل في يوم 30 تشرين الأول 1991 بمناسبة انعقاد مؤتمر مدريد. الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 135– 136.

[39] – المصدر السابق، ص 136.

[40] – علي الجرباوي، "حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 78.

إلا أن ذلك التحالف كان ضروريا لحركة حماس في تلك الفترة، إذ حاولت الحركة فيها كسب الشرعية السياسية من جهة، وقيادة المعارضة ضد التسوية ومؤتمر مدريد من جهة أخرى. وقد ازدادت أهمية هذا التحالف بعيد توقيع اتفاق أوسلو، حيث عمدت حركة حماس إلى مواجهة الاتفاق ومعارضته من خلال صيغة تحالف الفصائل العشرة، داعية إلى تطوير ذلك التحالف ليأخذ شكل تحالف عريض يقوم على برنامج سياسي موحد.

ويبدو هنا أن حماس قد فاتها في دعوتها لتبني برنامج سياسي موحد، التباين السياسي والفكري والعقائدي بين القوى المشكلة للتحالف. فقد كانت نقطة الالتقاء المركزية بينهم هي معارضة مسيرة مدريد واتفاق أوسلو، وذلك لأسباب مختلفة تتراوح بين الرفض المبدئي والرفض الشرطي والكيفي للتسوية. وبذلك، شهد التحالف تباينا كبيرا حول البرنامج السياسي الموحد للفصائل المنضوية تحت لوائه، حيث برزت ثلاثة مشاريع رئيسة في هذا الإطار هي:

المشروع الأول؛ طرحته الجبهتان الشعبية والديمقراطية العضوان في منظمة التحرير. وتضمن هذا المشروع المحافظة على المنظمة هيكلا وإنجازا وطنيا، والتخلص من قيادتها التي انحرفت عن البرنامج الوطني للمنظمة. وبهذا، فإن عنوان هذا المشروع هو إعلان قيادة بديلة لقيادة المنظمة.

أما المشروع الثاني؛ فقد تقدمت به فصائل المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق تحديدا، وجبهة الرفض غير المنضوية تحت لواء المنظمة. ويتضمن هذا المشروع إعلان منظمة بديلة لا علاقة لها بالمنظمة القائمة حاليا، على أن تعتمد المنظمة الجديدة برامج الإجماع الوطني الفلسطيني.

وأما المشروع الثالث؛ فهو المشروع الذي قدمته حركة حماس، والذي دعا إلى إنشاء جبهة أو تحالف وطني إسلامي عريض ذي برنامج سياسي موحد، يضم في عضويته فصائل ومستقلين من مختلف الاتجاهات، ويسعى إلى إسقاط الاتفاق بالمواجهة السياسية والإعلامية.[41]

وباستعراض المشاريع الثلاثة السابقة، يبدو أن مشروع حماس كان أكثر واقعية وعملية من المشروعين الآخرين، إذ أنه لا يعلن الحرب صراحة على شرعية منظمة التحرير، ولا يناصبها العداء. وبهذا، يظهر أن حركة حماس استفادت من تجربة ومسيرة القوى الوطنية الرافضة للتسوية، حيث دأبت تلك القوى على رفع شعارات الحد الأقصى، والتي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع؛ الأمر الذي جعل الجماهير لاحقا تنفض من حولها.

إن المشروع الذي طرحته حركة حماس كبرنامج أو خطة عمل لمواجهة اتفاق أوسلو يعبر عن نظرة واقعية وفهم عميق لإدارة الصراع من جهة، وقيادة المعارضة دون التضحية بالنفس من جهة أخرى. فحماس تدرك أن النمو والتطور التدريجي الذي طرحته عبر مشروعها، والهادف إلى اكتساب الشرعية، يتطلب تجاوز المشاريع التي قد تؤدي بها إلى القفز في الهواء وحرق المراحل، لأن اكتساب الشرعية لا يتم بالإعلان عن اكتسابها، وإنما تكتسب بالتطور الطبيعي والتدريجي.

ويضاف إلى ذلك أن حماس تنظر إلى إعلان منظمة بديلة في تلك الفترة على أنه أمر مرتبط بظروف محلية وإقليمية ودولية، وهي ظروف غير مواتية في نظرها بعد. والأهم من ذلك كله، هو أن الإعلان عن منظمة بديلة يعني عمليا الدخول في صدام مع حركة فتح، وهو ما ترفضه حركة حماس؛ لأنه سوف يستنزف جهودها في معركة ليست مع العدو، كما

---

[41] – المصدر السابق، ص 80.

أنه أمر ستتحمل تبعاته الحركة بشكل أساس، بسبب وجودها وحجمها الكبير في فلسطين، مقارنة مع بقية قوى التحالف.[42]

وبناءً على هذا الفهم العميق لقيادة حماس، اختارت الحركة ما يرسخ أقدامها جيدا فوق كل أرض جديدة تكسبها، بدلا من أن تنتقل إلى مواقع جديدة غير آمنة. فسعت حماس عمليا إلى استثمار عامل الزمن، واستثمار كل فشل متوقع، سواء للاتفاق برمته، أو لأي جانب من جوانبه. وبهذا، فإن حماس هيأت نفسها لتتقدم على كل جبهة يفشل فيها الاتفاق أو تخفق فيها قيادة المنظمة. وفي الوقت نفسه، عرضت حماس برنامجها البديل بطريقة حضارية، دون أن تستخدم العنف في مواجهتها للاتفاق أو للسلطة الفلسطينية.

ومن هنا، يمكن القول أن حركة حماس عمدت إلى تصعيد المقاومة ضد الاحتلال، لتكون بذلك العمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي إحدى وسائل مواجهة الاتفاق وإسقاطه، خاصة في ظل فشل صيغة تحالف الفصائل العشرة، ورفض الحركة لاستخدام العنف الداخلي كوسيلة لمواجهة الاتفاق.

تطور رؤية حماس لطبيعة الدولة الفلسطينية

سعت حركة حماس بشكل دؤوب إلى بناء نظام إسلامي، ينسجم ومنطلقاتها الأيديولوجية ونظرتها للكون والإنسان والحياة، حيث أكد ميثاقها على أنها تهدف إلى قيام دولة الإسلام.[43]

---

[42] – الحروب، "**حماس واتفاق غزة– أريحا أولا**"، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[43] – القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مصدر سبق ذكره، ص 99.

وترى الحركة أن قيام الدولة مرتبط ارتباطا عضويا بإنجاز هدف التحرير، حيث تؤمن الحركة بأن التحرير والدولة خطان متلازمان لا افتراق بينهما، يؤدي الأول بالضرورة للوصول إلى الثاني.

وبالرغم من العلاقة الجدلية بين هدفي التحرير والدولة، إلا أن حركة حماس تطرح أولوية التحرير على الدولة، إذ لا يمكن إقامة الدولة قبل إنجاز التحرير. وفي هذا الصدد، يوضح موسى أبو مرزوق: "إن إقامة الدولة الفلسطينية أمر سابق لأوانه – في المنظور القريب– فحركة حماس حركة مقاومة، وإذا ما أتيح لهذه المقاومة تحقيق هدفها وهو تحرير فلسطين، فبعد مرحلة التحرير تأتي مرحلة إقامة الدولة".[44]

وفي ضوء التركيز على التحرير بهدف الوصول إلى الدولة، عاشت الحركة إشكالية الصراع الفكري بين الحل التاريخي والحل المرحلي للقضية الفلسطينية. فالحل التاريخي يعني العمل على تحرير فلسطين بحدودها التاريخية المعروفة، من النهر إلى البحر. أما الحل المرحلي، فيعني العمل على إقامة دولة فلسطينية، أو عربية، أو إسلامية ذات سيادة على أجزاء من أرض فلسطين التاريخية، وذلك إلى جانب وجود دولة إسرائيلية ذات سيادة على الأجزاء الأخرى من فلسطين. ويتحقق ذلك الحل إما عن طريق الحرب أو عن طريق السلم.

إن الحل التاريخي للقضية الفلسطينية وضع حركة حماس أمام مأزق التساؤل التقليدي حول مصير الوجود اليهودي الاستيطاني في فلسطين. ولا شك في أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب وجود نظرية سياسية إسلامية تعالج إشكالية الصراع مع إسرائيل، وأزمة وجودها في فلسطين. إلا أن مثل هذه النظرية ما زالت غائبة حتى هذه اللحظة. فقد حاول الشيخ أحمد ياسين الإجابة على ذلك التساؤل بالقول: "نفترض أن الجميع يجب أن يعيشوا في

---

[44] – الحمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 61.

فلسطين، ويحكموا بحسب رأي الأغلبية، وذلك بعد عودة جميع من هجر وهاجر من الفلسطينيين".[45]

إلا أن هذا الطرح الذي قدمه الشيخ ياسين، لا يشكل نظرية متماسكة تستطيع الرد على الإعلام الصهيوني، الذي يروج بشكل دائم أن هدف العرب وحركة حماس هو تدمير إسرائيل. ولهذا، قدمت حركة حماس طرحا أكثر تطورا للإجابة على ذلك التساؤل، تمثل في اقتراح "إقامة الدولة الإسلامية الكبرى في المنطقة، وهي الدولة التي من المفترض أن تقوم لاحقا ويعيش فيها اليهود كمواطنين لا ككيان ذي سيادة".[46]

وتعليقا على هذا التصور الذي قدمته الحركة، أشار الحروب إلى أن هذا الطرح يشبه أو يقارب طرح الدولة الديمقراطية العلمانية الذي تقدمت به حركة فتح في أوائل السبعينيات. وبين الحروب أن هذا الطرح أجاب عن تساؤل إسلامي مستقبلي، بشأن الموقف إزاء اليهود في وضعهم الجديد، أكثر مما أجاب عن تساؤل حالي ذي علاقة بقوانين السياسة المعاصرة المبنية على مفهوم الدولة القطرية ذات الحدود الواضحة.[47]

ومن زاوية ثانية، فإنه يمكن القول أيضا أن اتساع شعبية حركة حماس في فلسطين وتصاعد قوتها وخاصة العسكرية، وضعها أمام إشكالية حقيقية، إذ أن قوتها الجماهيرية وحجم نفوذها سبق تطورها السياسي. فبتأخر الطروحات السياسية المتطورة للحركة، والتي من المفترض أن تقدم حلولا للإشكالات الفكرية والسياسية للصراع، ظهرت هوة واضحة بين حجم التأييد الجماهيري للحركة وقدرتها السياسية. وعليه، فإن الحركة لم تستطع استيعاب وتوظيف حجم التأييد الجماهيري الذي حصلت عليه من خلال القدرات السياسية المتواضعة

---

[45] – **صحيفة النهار المقدسية**، 30/4/1989.

[46] – الحركة الإسلامية في أراضي عام 1948، **صحيفة صوت الحق والحرية**، 5/1/1990.

[47] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 75.

المتوافرة لديها. وقد بات واضحا أن الحركة خشيت جديا انفضاض الجماهير نسبيا من حولها، إذا ما اتسعت الفجوة بن التأييد الجماهيري وقدرتها السياسية.

إن ذلك التهديد الذي خشيت منه حركة حماس بتراجع التأييد الجماهيري لها، دفعها لتقديم طروحات سياسية أكثر تطورا من موقفها التقليدي القائم على الحل التاريخي للصراع. وعليه، قدمت الحركة رؤيتها للدولة (التحرير) في ثلاثة تصورات رئيسة هي: الحل التاريخي الذي يتضمن تحرير كامل فلسطين، والحل المرحلي الذي يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، والحل المرحلي الذي يتضمن الهدنة.[48]

وظهرت هذه التصورات منذ بداية انطلاق الحركة، واستمرت حتى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول 1993. وجدير بالذكر أنه لم يطغ أي من التصورات الثلاثة على غيره طيلة تلك الفترة، إذ أن السياق الزمني لتطور الموقف السياسي عند حماس كان متشابكا تداخلت فيه تلك التصورات، ليتقدم الواحد منها على الآخر تبعا للمستجدات والظروف السياسية التي تفرض نفسها على الشارع الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك، فقد سعت حركة حماس إلى تبني الحل التاريخي كهدف استراتيجي لها، لما يضمنه ذلك الحل من تحرير كامل لأرض فلسطين. فقد ورد في المذكرة التعريفية للحركة أنها تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر.[49]

واستخدمت حركة حماس موقف الحل التاريخي بشكل رئيس لمواجهة سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، المتمثلة في قبول التسوية التي تسلم بوجود إسرائيل، واستخدمته أيضا في خطابها العام الموجه للخارج ببعديه العربي والإسلامي. ومما لا ريب فيه، أن حماس كانت تلجأ إلى ذلك الحل التاريخي للدفاع عن نفسها في حال اتهامها بالتراجع عنه، لا سيما بعيد

[48] – المصدر السابق، ص 75-76.

[49] – المصدر السابق، ص 311.

طرح مبادرة المكتب السياسي للحركة في نيسان 1994، والتي دعت إلى انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون قيد أو شرط، وتفكيك وإزالة المستوطنات منها أيضا، وكذلك إجراء انتخابات تشريعية حرة وعامة للشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، لاختيار قيادته وممثليه المخولين وحدهم بالتعبير عن الخطوات اللاحقة في الصراع مع المحتلين.[50]

وعلى أثر تلك المبادرة، أتهمت الحركة أنها تجاوزت موقف الحل التاريخي لصالح الحل المرحلي؛ مما جعلها تصدر بيانا أوضحت فيه أنها "لا تزال تعتقد أن فلسطين من البحر إلى النهر هي حق للشعب الفلسطيني، وأن الجهاد هو السبيل لاستردادها، وأن التفاوض مع العدو مرفوض كليا".[51]

إن هذا الالتزام من قبل حماس بالحل التاريخي ظل ملازما للتطور السياسي للحركة، لأنه شكل مميزا أساسيا لها في مواجهة البرنامج السياسي والفكري لمنظمة التحرير، التي تبنت بدورها الحل المرحلي منذ العام 1974.

أما التصور الثاني للحركة، فقد تمثل بقبول الحل المرحلي الهادف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. ولعل هذا الموقف شكل تطورا هاما في رؤية الحركة للدولة، خاصة وأن خطابها السياسي تضمن مقولة أصبحت شائعة في أدبياتها السياسية وهي **الدولة الفلسطينية المستقلة**، مما يشير إلى تطور في الرؤية السياسية للحركة، وتغير في فكرها الإستراتيجي.

وفي إطار ذلك التطور، طرحت الحركة قبولها بالدولة الديمقراطية، إذ ذكر الشيخ أحمد ياسين في عام 1989، أنه يرغب في إقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة

---

[50] – المكتب السياسي لحركة حماس، **بيان خاص**، 16/4/1994.

[51] – المكتب السياسي لحركة حماس، **بيان خاص**، 21/4/1994.

فيها لمن يفوز في الانتخابات.[52] وفي ذات الصدد، أكد في عام 1994، خالد مشعل، عضو المكتب السياسي للحركة آنذاك، أنه من حق الشعب الفلسطيني أن يعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي يعتمد على الشورى، ويقوم على التعددية السياسية؛ مما يحفظ له كرامته وحقوقه وحريته.[53]

وأشار الحروب إلى أن هذا التصور بالذات ظهر منذ الأشهر الأولى لانطلاق انتفاضة عام 1987، حيث شابه الكثير من التردد وعدم الوضوح على عكس التصور الأول. ولعل السبب في عدم الوضوح يعود بشكل أساس إلى ما واجهه قادة الحركة من مآزق كبيرة في فلسطين (الأرض المحتلة)، جراء إعلان مواقفهم بشكل علني في ظل وجود الاحتلال، الأمر الذي كان يعرضهم للاعتقال. فلجأ قادة الحركة، مضطرين، إلى التركيز في أحاديثهم وتصريحاتهم على طرد الاحتلال والتخلص منه، متجاوزين الدعوة إلى تدمير إسرائيل، وتحرير كامل فلسطين، تلافيا للاعتقال وغيره.[54]

وبالرغم مما يطرحه الحروب كتبرير لتطور موقف ورؤية حركة حماس للدولة، إلا أن الحركة تحدثت بشكل واضح وصريح عن دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، من خلال ما جاء في مشروع الدكتور محمود الزهار، الذي عرضه في آذار 1988 على وزير خارجية إسرائيل آنذاك، شمعون بيرس، بعد استدعائه من قبل الأخير لمناقشة دوافع الانتفاضة.

واشتمل مشروع الزهار على حلين: أحدهما معجل والآخر مؤجل. فالحل المعجل اشترط أن يتضمن إعلان إسرائيل نيتها الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس، على أن توضع تلك الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة. وبناءً على

---

[52] – **صحيفة النهار المقدسية**، مصدر سبق ذكره.

[53] – خالد مشعل، **انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، 1994، ص 93.

[54] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 80.

ذلك، يسمي الشعب الفلسطيني ممثليه من داخل فلسطين وخارجها، دون أن يكون لإسرائيل حق الاعتراض. وبعد ذلك، يتم التفاوض بين الطرفين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة في الوقت الذي يحددانه. وأما الحل المؤجل، فيتضمن رؤية طويلة الأمد تعمل من خلالها الحركة على ربط القضية الفلسطينية بالشعوب المسلمة ربطا عقائديا.[55]

وفي ذات الصدد، أعرب محمد نزال، أحد قياديي حماس في الخارج، عن استعداد الحركة للقبول بحل سلمي مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، بشرط عدم الاعتراف بإسرائيل.[56]

وعليه، يمكن القول أن ذلك التصور قد ظهر بالفعل منذ السنوات الأولى من عمر الحركة، ويعود ذلك لعدة عوامل ضاغطة أثرت على موقف الحركة، وساهمت في تبنيها لهذا التصور بشكل جدي، ومنها: إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988، خلال دورته العشرين في الجزائر، قيام الدولة الفلسطينية؛ اعتراف منظمة التحرير الضمني بوجود إسرائيل وفقا لقبولها بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338؛ وكذلك نشوب حرب الخليج الثانية، وما ولدته من إحباط وخيبة أمل فلسطينية وعربية. وبالإضافة إلى هذه العوامل، كان هناك عامل داخلي، تمثل في حملات الاعتقال المتتابعة التي شنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد كوادر وقيادات حماس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موقف حماس من إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988، تميز بالتردد والتشكيك، حيث أصدرت حماس بيانا جاء فيه: "إن الدولة الفلسطينية

---

[55] – زكريا إبراهيم، **مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 حتى نهاية عام 1991**، غزة: (بدون ناشر)، 1991، ص 109- 110.

[56] – **صحيفة الرأي الأردنية**، 31/1/1993.

ليست كلمة تقال في خطبة سياسية، أو في نشرة توزع أو مناصب تقسم؛ إنما هي ثمرة جهاد طويل وتضحيات لا حدود لها".[57]

وأما الشيخ أحمد ياسين، فقد كان موقفه من إعلان الدولة أكثر اعتدالا وحيادية عندما ذكر أن:

> الانتفاضة جعلت العالم ينظر إلى قضيتنا على أنها قضية شعب يريد الحرية ويريد العيش على أرضه حرا عزيزا... ولقد شجع هذا التعاطف والتأييد المنظمة على إعلان الدولة الفلسطينية، وحصلت بذلك على اعتراف ما يزيد عن ثمانين دولة؛ مما أدى إلى إقصاء إسرائيل، الأمر الذي دفع بأنصارها في العالم ليهبوا لإنقاذها من الوحل الذي صارت إليه، فجاءت المبادرات الأمريكية لوقف الانتفاضة.[58]

وفي إطار الحديث عن الحل المرحلي، تجدر الإشارة إلى أن حركة حماس تناولت موضوع الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، لا سيما وأن ذلك ينسجم مع تحفظها على قرار فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن. فالحركة تؤمن بالوحدة بين البلدان العربية والإسلامية، خاصة بين الأردن وفلسطين، لما بينهما من روابط تاريخية واجتماعية متميزة. وبالرغم من ذلك، ترى حماس أن تلك الوحدة مع الأردن يجب أن لا تتم قبل حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله، وذلك حتى لا تخدم تلك الوحدة مسيرة التسوية المدشنة في مدريد وواشنطن.[59]

وأما التصور الثالث للحركة، فقد تمثل بقبول فكرة الهدنة كحل مرحلي، ووضع اشتراطات لها. وبهذا، فإن هذا التصور ينهي حالة التردد في التصور السابق (الحل المرحلي

---

[57] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 28**، 18/8/1988.

[58] – ياسين، "**رسائل الشيخ أحمد ياسين** "، مصدر سبق ذكره.

[59] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 85.

المتضمن إقامة الدولة في الضفة والقطاع)، كون هذا التصور يضع اشتراطات مقبولة للحركة، والتي لعل من أبرزها الهدنة.

إن هذا التصور كان يطرح في العديد من المناسبات ويتقدم أحيانا على التصورين المذكورين أعلاه طيلة فترة انتفاضة عام 1987. فقد رافق كل عرض لهذا التصور قدمته الحركة ضجة إعلامية، وسياسية، وتساؤلات، وتحليلات تذهب إلى حد الاستنتاج بأن حماس بدلت قناعاتها وغيرت مواقفها.

إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن الحركة شهدت مرحلة سياسية جديدة، فرضتها مرحلة ما بعد مدريد وأوسلو، والتي جعلتها تقدم تصور إعلان الحل المرحلي باشتراط الهدنة على التصورين الآخرين. ولذلك، فقد أصبح هذا الموقف سائدا في مرحلة ما بعد أوسلو على الموقفين الآخرين. ويرى الحروب أن تبني الحركة لذلك التصور، إنما يعبر عن تملص طبيعي للحركة من تراكم الضغوط عليها من كافة الجوانب.[60] ويرى بعض المراقبين أن الطرح المرحلي المشروط بالهدنة، كان يبرز بقوة لدى حماس في أعقاب العمليات العسكرية التي تقوم بها، وذلك في إطار محاولتها لامتصاص ردات الفعل الإسرائيلية الساخطة عليها.[61]

وفي إطار تبنيها لتصور الحل المرحلي، سعت حركة حماس إلى وضع إضافات جديدة لفكرها وممارستها؛ بهدف نقض المقارنة بين قبولها بفكرة الحل المرحلي وقبول منظمة التحرير بالفكرة ذاتها. ويحدد أبو مرزوق تلك الإضافات الجديدة التي وضعتها حماس لتميز موقفها عن موقف المنظمة إزاء قبولها بالحل المرحلي بالنقاط الرئيسة الخمسة التالية:[62]

---

[60] – المصدر السابق، ص 88.

[61] – موسى زيد الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين**، عمان: مؤسسة الرسالة، 1995، ص 202.

[62] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 87.

أولا: قبول الحل المرحلي من حيث المبدأ: حيث تفيد أدبيات الحركة الصادرة في العام الأول من عمرها، وكذلك تصريحات قادتها ورموزها، بأن تلك الفكرة كانت مقبولة من الأساس وليست وليدة مرحلة ما بعد مدريد وأوسلو. ففي مقابلة في تشرين الأول عام 1988، أجاب الشيخ أحمد ياسين عن سؤال وجهه له صحفي إسرائيلي بخصوص رأيه في إعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل، الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 قائلا: "لا جدوى من اتخاذ خطوات كهذه ما لم نحرر أي جزء من فلسطين، ينبغي على إسرائيل أن تعيد الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني – الأرض – وبعدها يمكن التحدث معها".[63] وفي حديث آخر، أضاف الشيخ ياسين: "نقبل بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع كمرحلة أولى، أو على أي شبر من فلسطين نحرره... ولكن دون أن نتنازل عن باقي حقوقنا".[64]

ثانيا: اشتراط عدم الاعتراف بإسرائيل: يعد هذا الشرط من ثوابت القبول بفكرة الحل المرحلي، وقد لازمها بشكل أساس، حيث شددت البيانات الرسمية للحركة على هذا الأمر بوضوح. وأما رموز الحركة وقادتها، فقد عبروا عن الموقف ذاته بأساليب مختلفة. فمن جهة، اعتمد الشيخ أحمد ياسين على أسلوبين في التعامل مع هذا الشرط: فقبل اعتقاله في عام 1988، كان الشيخ ياسين يتهرب من الإجابة المباشرة عن أي سؤال بشأن الاعتراف بإسرائيل. وأما بعد اعتقاله، فكان أكثر وضوحا في عدم الاعتراف بإسرائيل. وفي مقابلة أجرتها التلفزة الإسرائيلية مع الشيخ ياسين أثناء محاكمته في 10/9/1988، أجاب على سؤال للمراسل الإسرائيلي عما إذا كان يعتبر فلسطين إسلامية ومن البحر إلى النهر، فقال: "هذه

---

[63] – **صحيفة النهار المقدسية**، مصدر سبق ذكره.

[64] – المصدر السابق.

عقيدة والعقيدة لا تتجزأ وهذا نص القرآن [سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله]".[65]

ثالثا: انسحاب الجيش الإسرائيلي: وهذا يعني أنه سيتحدد موقف حماس من إسرائيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، سواء كان الانسحاب بفعل المقاومة، أو بسبب اتفاق سياسي، أو لأي سبب آخر. وبالرغم من ذلك، فقد حددت حماس الوسيلة الأنجع لإجبار الاحتلال على الانسحاب، وهي تبني خيار المقاومة المسلحة، حيث عبرت عن ذلك في بيان لها في كانون الأول 1993 جاء فيه: "إن استخدام منطق القوة هي لغة التفاهم الوحيدة مع العدو، فهي التي اضطرته بعد سنوات الانتفاضة لأن يفكر بالانسحاب من أرضنا التي نقاتل عليها".[66] وفي ذات البيان، اتهمت حماس قيادة منظمة التحرير بالاستسلام، وحملتها المسؤولية عن تأخير انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، بسبب قبولها بمسيرة التسوية. واتهمتها أيضا، بإضاعة الجهد والمال، الذي، كما طرحت حماس، لو صب باتجاه المقاومة، لأجبر الاحتلال على الانسحاب بشكل فعلي.[67]

رابعا: الهدنة: ويعتبر هذا المفهوم حديث العهد بالنسبة لحماس، ولم يكن موجودا في بداية تأسيس الحركة، وإنما جاء تطوره لديها في وقت لاحق. وقد نص مفهوم الهدنة لدى الحركة على إمكانية توقيعها مع إسرائيل لفترة زمنية محددة، كأن تكون عشرة أعوام أو عشرين عاما، حيث في هذه الفترة، يلتزم كل طرف بعدم الاعتداء على الطرف الآخر.

وهنا، يثار تساؤل هام حول **سبب قبول حماس بمفهوم الهدنة مع إسرائيل، في حين رفضت مفهوم معاهدة السلام؟!** إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب بالضرورة تحديد رؤية

---

[65] – أحمد ياسين، "مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي"، **مجلة المجتمع الكويتية**، 17/2/1990.

[66] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان خاص**، 7/12/1993.

[67] – المصدر السابق..

حماس للمفهومين وتفسيرها لهما. فبنظر حماس، هناك فارق جوهري بين مفهومي الهدنة ومعاهدة السلام. فالمعاهدة غير محددة بسقف زمني، بل هي مطلقة ومفتوحة. وأما الهدنة، فهي محددة بسقف زمني معين، وتعترف بالأمر الواقع، إلا أنها توفر فرصة زمنية لتغيير ميزان القوى بهدف تعديل الوضع.[68]

إن الحديث عن قبول حماس لفكرة الهدنة لا يخلو من الجدل والتحفظ؛ لأن العديد من الباحثين والسياسيين لا يرون اختلافا شاسعا بين الهدنة والمعاهدة. فإذا كان المدافعون عن فكرة الهدنة يؤكدون أنها محددة بفترة معينة، ويمكن إبرامها إلى حين زوال حالة الضعف، فإن المدافعين عن فكرة المعاهدة يملكون أيضا الحجة ذاتها في أن أية معاهدة سلام هي انعكاس لموازين القوى. وبالتالي، فإن أي تغيير في هذه الموازين سينعكس على المعاهدة إما تعديلا أو إلغاءً. ومن هنا، يمكن القول إن الاختلاف بين المفهومين لا يكاد يتعدى أن يكون شكليا، على الرغم من الظلال الدينية والتاريخية التي تحملها لفظة هدنة، والتي لا تتمتع بها عبارة معاهدة السلام.[69]

خامسا: الاستفتاء الشعبي: لازمت هذه الفكرة الطرح المرحلي الذي تؤمن به حركة حماس، وذلك كونها الآلية الوحيدة التي تراها الحركة معقولة، للوصول إلى إجماع أو شبه إجماع وطني، بشأن الخيارات المصيرية للشعب الفلسطيني. وقد لجأ قادة الحركة إلى هذه الفكرة لحماية رؤاهم الفكرية والسياسية، وعدم التنازل عنها، متعهدين باحترام ما يخالفها إن حاز على رأي الأغلبية.

ففي أعقاب فشل جولات واشنطن التفاوضية التي أعقبت مؤتمر مدريد في أواخر عام 1991، أصدرت حماس بيانا وجهت فيه الدعوة للتعرف على إرادة الشعب الفلسطيني إزاء

---

[68] – أحمد ياسين، **مجلة فلسطين المسلمة**، آذار 1995.

[69] – خالد الحروب، **الإسلاميون في فلسطين– قراءات، مواقف، وقضايا أخرى**، عمان: دار البشير، 1994، ص 40.

تلك المفاوضات، عبر إجراء استفتاء شعبي عام داخل فلسطين وخارجها. فقد رأت الحركة أن إجراء الاستفتاء يمكن الشعب الفلسطيني من تحديد مصيره، ومصير الأجيال القادمة.[70]

إن استعراض رؤية حركة حماس لطبيعة الدولة الفلسطينية يظهر حالة القلق لديها، والتي برزت من خلال تعدد وتغير تصوراتها، تبعا للتطورات السياسية المتلاحقة. فتراكم الخبرة السياسية للحركة، التي اكتسبتها عبر التجربة والزمن، كانت سببا رئيسا في تعدد وتغير تصوراتها السياسية. فقد عبرت الحركة بذلك التغيير عن تبنيها بوضوح للفكر السياسي البراغماتي، حيث أن أسلوب تعاطي الحركة السياسي مع معظم القضايا المطروحة أشار إلى "قدرتها على إيجاد توازن بين المبادئ والمصالح الخاصة بالحركة".[71] وبالرغم من ذلك، فقد كان القلق الفكري والسياسي لدى الحركة هو الأكثر وضوحا في الخطاب والممارسة، وفي إيجاد التوازن بين تلك المبادئ والمصالح.

---

[70] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 90**، 5/9/1992.

[71] – Ali Jarbawi, **Hamas Bid to Lead the Palestinian People**, Virginia: United Association for Studies and Research, 1994, P.15.

الخلاصة

إن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية السلمية، وأساليب مواجهة ذلك المشروع من قبل حركة حماس، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الانتفاضة الفلسطينية وانحسار فعالياتها الشعبية، ومن ثم توقفها. وقد لجأت حماس في سبيل مواجهة مشروع التسوية، إلى تصعيد المقاومة العسكرية ضد الاحتلال عبر تشكيل جناحها العسكري، الذي أطلقت عليه اسم كتائب عز الدين القسام. فقد أخذت تلك الكتائب على عاتقها القيام بالعمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي، ليس فقط من أجل ضرب الاحتلال، وإنما أيضا بهدف إفشال مشروع التسوية وإحراج المفاوض الفلسطيني.

وبالرغم من معارضة حماس لمشاريع التسوية، إلا أن المتتبع لمواقفها قبيل مؤتمر مدريد يلاحظ وجود تناقض واضح بين ما تطرحه الحركة، وبين تصريحات قادتها الذين كانوا

يتركون الباب مفتوحا أمام المشاركة في بعض المشاريع السياسية المطروحة، لا سيما مشروع شامير عام 1989.

ومن هنا، يمكن القول أن مواقف حماس من التسوية شهدت تطورات عدة، حيث رفضت في ميثاقها الحلول السلمية ومشاريع التسوية رفضا مبدئيا، ومن ثم، تطور ذلك الموقف لتقبل بالمفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي. ونتيجة لذلك، أخذت الحركة تشارك في تقديم تصورات تقييمية لإشكالات مسيرة التسوية، لتتوج بقبولها بفكرة الحل المرحلي.

إن المتتبع لموقف حماس من طبيعة الدولة، يجد أن الحركة طرحت في ميثاقها وأدبياتها السياسية فكرة الحل التاريخي للصراع. ولكنها أمام مأزق التساؤل التقليدي حول مصير الوجود اليهودي في فلسطين، اضطرت إلى تقديم طروحات جديدة أساسها الحل المرحلي للصراع. ولعل السبب في تقديم الحركة تلك الطروحات السياسية المتطورة، يعود إلى خشيتها من انفضاض الجماهير نسبيا من حولها، بعد اتساع شعبية الحركة وتنامي نفوذها، في الوقت الذي كانت فيه طروحاتها السياسية غير قادرة على حل الإشكالية الفكرية لطبيعة الدولة التي تطرحها.

ويتضح بذلك، أن معيار قبول الحركة بالحل المرحلي خضع لمعادلة القوة الجماهيرية للحركة، إذ أنها في سبيل المحافظة على شعبيتها ونفوذها تخلت عن مواقفها الأيديولوجية، لتقدم طروحات عبرت بشكل واضح عن تغير في فكرها الإستراتيجي.

وعليه، فإن تبني حماس لفكرة الحل المرحلي، وإن تم اشتراطها بالهدنة وعدم التفريط، يظهر أن الحركة تعاملت مع التطورات السياسية من منظور المصلحة، وليس من منظور المبادئ والأيديولوجيا، الأمر الذي يشير إلى تبني الحركة للمنهج البراغماتي.

الفصل الرابع: حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني الناشئ

مقدمة

تعرض النظام السياسي الفلسطيني لسلسلة من التطورات على طريق بلورة المشروع الوطني الفلسطيني، حيث بدأ ذلك النظام بالتشكل مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، التي عكست حينئذ الرغبة العربية الرسمية في كيانية فلسطينية ما. ولكن ذلك لم يستمر طويلا، إذ استطاعت فصائل المقاومة آنذاك، لا سيما حركة فتح، أن تسيطر على تلك المنظمة وتعدل من ميثاقها وهيكليتها وأهدافها ووسائلها.

لقد جسدت المنظمة بذلك التعديل الشخصية الوطنية الفلسطينية (الكيانية الوطنية الفلسطينية) المعبرة عن آمال الشعب الفلسطيني وأهدافه. وبذلك، تمكنت من كسب الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ولكن هذه المنظمة اضطرت خلال مسيرتها إلى أن تواجه عددا من المتغيرات السياسية الهامة، الأمر الذي فرض عليها أن تطور أو تغير في برامجها. ولعل أبرز تلك التغيرات تمثل في اتفاق أوسلو، الذي تم بموجبه قيام السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير كبير في بنية النظام السياسي الفلسطيني ومصادر شرعيته. وقد واجهت المنظمة أيضا تنامي قوة حركة حماس غير المنضوية تحت لوائها.

ولهذا، كان لزاما على هذه المنظمة أن تستوعب أو تحاور أو تتعامل مع حركة حماس، لأن أي موقف غير ذلك، سيعرض المنظمة إلى أن تكون ممثلا غير وحيد للفلسطينيين. وفي المقابل، فقد فرض واقع السلطة الجديد على حماس أشكالا جديدة للعمل

السياسي، خاصة وأن معارضتها لسلطة قائمة لها مؤسساتها وأجهزتها تختلف عن معارضتها لمواقف التنظيم الذي كان يسيطر على المنظمة، كما كان عليه الوضع في السابق.

في هذا الفصل، محاولة لرصد ابتعاد أو اقتراب حركة حماس من النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته الجديدة، لا سيما السلطة الفلسطينية، ومدى تغير أو تأثر كل طرف بهذه العملية التي لا تلعب الأيديولوجيا فيها الدور الأكبر.

النظام السياسي الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو

ترافق تبلور المشروع الوطني الفلسطيني مع التصادم بالمشروع الصهيوني منذ بداياته. وقد استندت مقدمات المشروع الوطني، إلى ضرورة المحافظة على الهوية القومية التي تبلورت في إطار المشروع النهضوي العربي في منتصف القرن التاسع عشر. وعليه، فإن الصراع مع المشروع الصهيوني شكل تخوم الحقل السياسي الفلسطيني المستند إلى مجتمع قائم له لغته، وثقافته، وتاريخه الطويل المتداخل مع تاريخ المنطقة.[1]

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ما بين عامي 1919 – 1948، هيمنت على نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية المتشكلة السمة الاحتجاجية التي تفتقر إلى استراتيجية شمولية واضحة المعالم والمراحل. ولذلك، فقد غلبت ردات الفعل على نشاطات تلك الحركة آنذاك. كما بقيت قيادة تلك الحركة مغتربة عن المجتمع الفلسطيني الذي شهد تململات من شرائح اجتماعية واسعة. والأهم من ذلك في تلك الفترة، إن قيادة الحركة الوطنية ظلت عاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية. كما أنها فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل.[2]

---

[1]– تيسير محيسن، "التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني"، الموقع الالكتروني لصيد الفوائد، **http://saaid.net/Anshatah/dole/66.htm**

[2]– المصدر السابق.

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الإطار الوحيد الذي برز ككيان تمثيلي للشعب الفلسطيني في تلك الفترة، كان الهيئة العربية[3] التي أنشأها الرؤساء والملوك العرب في 11 حزيران 1946،[4] برئاسة الحاج أمين الحسيني. وقد شجع الحاج الحسيني إعلان قيام حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي،[5] حيث حصلت تلك الحكومة على مقعد مراقب في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، كممثلة لفلسطين.

وأما بعد احتلال فلسطين من قبل الصهاينة عام 1948، فقد تعرض الشعب الفلسطيني للتبعثر في المنافي والشتات بسبب التهجير، الأمر الذي أنذر بذوبان الهوية الوطنية الفلسطينية. ومن هنا، برزت أهمية وجود إطار سياسي فلسطيني يستطيع مواجهة المشروع الصهيوني، وحماية الشخصية الوطنية الفلسطينية من خطر المخططات الصهيونية الهادفة إلى تفكيكها.

وفي عام 1964، جاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لتشكل عاملا أساسيا في صيانة الهوية الوطنية الفلسطينية، ولتوفر منبرا موحدا لبلورة الخطاب السياسي الفلسطيني.

ورغم أن تشكيل المنظمة جاء بقرار عربي ووصاية عربية، إلا أن العنوان السياسي الفلسطيني بدأ يتشكل مع إنشاء منظمة التحرير في عام 1964.[6] وجدير بالذكر أنه طرأ على المنظمة تحول هام مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، حيث فرض هذا التحول لاحقا دخول فصائل المقاومة الفلسطينية، وبخاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إلى صفوف المنظمة.

---

[3] – أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص 32.

[4] – جميل هلال، **تكوين النخبة الفلسطينية**، رام الله: مؤسسة نادية للطباعة والنشر، ط 1، 2002، ص 19.

[5] – منير شفيق، **آراء حول الثورة الفلسطينية**، بيروت: دار تشرين للنشر، ط 1، 1977، ص 27.

[6] – قيس عبد الكريم أبو ليلى، "النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة"، 29 آب 2004، الموقع الإلكتروني للحرية، **http://www.mafhoum.com/press7/204p6.htm**

وفي عام 1969، تمكنت حركة فتح من السيطرة على المنظمة، وتولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية فيها، الأمر الذي ساهم في تحويل المنظمة من مجرد منظمة شكلية، إلى إطار لتعبئة الجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين وخارجها.[7] وبهذا، أصبحت المنظمة تجسد الشخصية أو الكيانية الوطنية الفلسطينية.

إن الحدث الحاسم الذي أدى إلى نقل منظمة التحرير من منظمة فلسطينية شكلية تابعة، إلى مؤسسة وطنية تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة، كان بشكل أساس هزيمة العرب في حرب حزيران عام 1967. ويوضح الباحث الفلسطيني، جميل هلال، أن هذه الهزيمة كانت تجسيدا لفشل الشعار الناصري الذي نادى بأن "طريق الوحدة العربية هو الطريق لتحرير فلسطين".[8] فجاءت حركة فتح، وهي كبرى فصائل المقاومة الفلسطينية، لتستبدل الشعار القومي الناصري بشعار وطني قدم تحرير فلسطين كأولوية على هدف الوحدة العربية. فرفعت فتح شعار "تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية".[9]

إن هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام 1967، والأجواء الفلسطينية والعربية المتولدة عنها، دفعت بالمقاومة الفلسطينية إلى تكثيف العمل الفدائي المسلح، الأمر الذي حظي بتأييد شعبي فلسطيني واسع. ولعل الانتصار الذي حققته الثورة الفلسطينية في معركة الكرامة في 21 آذار 1968، شكل منعطفا هاما في تاريخ المقاومة الفلسطينية والعربية، حيث أظهرت قدرة فصائل المقاومة على التعبئة العالية. وبهذا، فقد مكنت هذه الظروف المستجدة حركة المقاومة من إعادة تشكيل منظمة التحرير، رافعة شعار الكفاح المسلح وسيلة للتحرير.

7- المصدر السابق.

8 – جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط 1، 1998، ص 52.

9- المصدر السابق.

ويبين الباحث الفلسطيني، يزيد صايغ، أن سيطرة فصائل المقاومة على منظمة التحرير في العامين 1968 و 1969، أدت إلى إعادة تنظيم هيكليتها، وبلورة مجموعة من المهام أكثر اتساعا وحداثة. فمن المعروف أن أحمد الشقيري، أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كان لا يخفي معارضته لوجود الأحزاب والتنظيمات السياسية في المنظمة.[10] ومن دلائل ذلك، ما نص عليه الميثاق الأول للمنظمة: "إن المذاهب العقائدية، سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم... ".[11] وجاء الميثاق المعدل ليسقط صيغة العداء للتعددية التي أظهرها الميثاق الأول، كما فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، وأقر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة من المجلس الوطني مباشرة، بعد أن كانوا يعينون من قبل الرئيس.[12]

وبمرور الوقت، وتصعيد فصائل المقاومة للعمل العسكري، نجحت المنظمة في اكتساب، بل وانتزاع، الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ويعزي صايغ ذلك النجاح، ليس فقط للتضحيات والمقاومة، وإنما إلى نجاح استراتيجية حركة فتح في تحويل المنظمة إلى مؤسسة مركزية فاعلة. وبذلك، تمكنت المنظمة من تعبئة ما يكفي من التأييد الدولي لمطالبها بوصفها حركة تحرر وطني.[13]

ويوضح الباحث هلال بأنه يجوز الحديث عن تشكل حقل سياسي فلسطيني معاصر مع قيام منظمة التحرير في عام 1964، وإعادة تشكيلها في عام 1969، كائتلاف بين فصائل

---

[10] – محيسن، مصدر سبق ذكره.

[11] – ورد هذا النص في الميثاق الوطني الفلسطيني الأول في المادة التاسعة، حيث تم تعديله عام 1969. محيسن، المصدر السابق.

[12] – Helena Cobban, **The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics**, Cambridge: Cambrige University Press, 1984.

[13] – محيسن، مصدر سبق ذكره.

المقاومة الفلسطينية، هدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حق المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.[14]

وعليه، فقد تشكلت معالم النظام السياسي الفلسطيني المستقل في عام 1969، حيث كانت في مركزه منظمة التحرير الفلسطينية، جامعة الفصائل والفعاليات الفلسطينية في بوتقة نضالية واحدة. وبهذا، تمكنت المنظمة من اكتساب شرعيتها عبر الإجماع الوطني الفلسطيني على الأهداف والوسائل الواجب إتباعها لتحرير فلسطين، وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني المعدل عام 1969.[15]

إلا أن النظام السياسي الفلسطيني تعرض منذ ولادته وحتى منتصف التسعينيات إلى تغيرات جذرية عديدة، حيث ارتبطت هذه التغيرات بأحداث كانت منظمة التحرير أحد أطرافها، أو من الأطراف المتأثرة بها. وكان من أبرز هذه الأحداث: إعلان منظمة التحرير قيام الدولة الفلسطينية عام 1988، واعترافها بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، وهو الأمر الذي مثل الاعتراف الضمني بإسرائيل.

وبتغير موقف المنظمة من إسرائيل، ونبذها للعنف، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح حوار مع المنظمة، لأول مرة وبشكل علني، في عام 1988، حيث أوضح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج شولتز، أسباب فتح ذلك الحوار بالقول: "إن منظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بيانا قبلت بموجبه القرارات 242 و 338، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان، ونبذ العنف، كذلك تعلن الولايات المتحدة استعدادها لحوار جوهري مع ممثلي المنظمة".[16]

---

14 – هلال، **النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص 51.

15 – فتحي خميس الجعبري، **الحوار الوطني الفلسطيني الواقع والطموح**، الخليل: دار المستقبل، (بدون تاريخ)، ص 26.

16– علاء فوزي أبو طه، "النظام السياسي الفلسطيني ومراحل تكريس التسوية السياسية"، 9 شباط 2006، الموقع الإلكتروني لدنيا الوطن،

إن تلك التطورات السياسية الهامة التي شهدها الموقف الفلسطيني إزاء إسرائيل، أظهرت وجود بعض الشروخ الخطيرة في بنية النظام السياسي الفلسطيني. فقد عارضت بعض الفعاليات والفصائل الفلسطينية ذلك الموقف، ولم تعترف بما أقدمت عليه المنظمة، وتحفظت إزاءه بشدة، الأمر الذي أنذر باتساع خطورة تلك الشروخ مع تقدم الزمن.

وبتأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في كانون الأول 1987 كإحدى افرازات الانتفاضة، أظهرت حماس قدرة عالية على الانتشار والتوسع في الشارع الفلسطيني، مما أدى إلى تنامي دورها السياسي والعسكري في الحقل السياسي الفلسطيني. وعليه، ازدادت حدة الشروخ في النظام السياسي الفلسطيني، لا سيما في ظل رفض حماس الانضمام لمنظمة التحرير. فقد اشترطت حماس انضمامها للمنظمة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني العلماني، ليصبح ميثاقا إسلاميا كشرط أساس، وليس بالوحيد، لانضمامها للمنظمة. وبالرغم من ذلك، فقد بقيت منظمة التحرير الفلسطينية مصدر الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني، وإن كانت قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة قد تراجعت.[17]

وبتطور موقف المنظمة باتجاه المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، زادت الهوة بين فصائل المقاومة الوطنية في المنظمة، الأمر الذي أدى إلى اصطفاف جزء من تلك الفصائل مع حركة حماس. وقد أدى ذلك الاصطفاف إلى تشكيل صيغة الفصائل العشرة المعارضة لمؤتمر مدريد وأسس التسوية فيه. وفي تلك الفترة، تزعمت حركة حماس المعارضة، وذلك نظرا لحجمها وتأثيرها الفعلي في ساحة المواجهة (الأرض المحتلة).[18]

النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو

---

http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit/php?go=show&id=37131

[17]- الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[18]- خالد الحروب، **حماس والفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1996، ص 135 - 138.

بتوقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993، وبقيام السلطة الفلسطينية في عام 1994، أصبح الأساس في النظام السياسي الفلسطيني عمليا هو السلطة الفلسطينية. وبهذا التغيير الجوهري في النظام السياسي، دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد ومرحلة جديدة. فاتفاق أوسلو فرض وقائع ومناخات جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، حيث قامت السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية قبل رسم حدود الدولة أو تشكلها، وأيضا قبل تنفيذ الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967. فتلاشى من الناحية العملية دور المؤسسات الوطنية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى ترسخ تقاليد اتخاذ القرارات خارج المؤسسات الوطنية. وترتب على ذلك دمج مؤسسات منظمة التحرير في أجهزة السلطة الفلسطينية، ومن ثم، تهميشها.

كما أنه نتج عن ذلك الاتفاق أيضا، إجراء أول انتخابات تشريعية لمواطني الضفة والقطاع والقدس الشرقية، الأمر الذي وفر إمكانية إدخال تعديل جدي في بنية النظام السياسي الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد برزت بعض مظاهر الانفضاض عن التشكيلات السياسية القائمة (فصائل منظمة التحرير)، دون أن تظهر تشكيلات سياسية جديدة.[19]

إذن، لقد شهد النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو تطورا هاما، وذلك بقيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي مع إسرائيل يتمحور حول حدود إقليم السلطة، ونوع السيادة الوطنية عليه. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التغييرات التي دخلت على الحقل السياسي الفلسطيني، بعد قيام السلطة الفلسطينية، أوجدت صناعة هيمنة جديدة في الحقل السياسي، وكذلك أبرزت معالم جديدة للنظام السياسي الناشئ.[20]

---

[19]– هلال، **النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص 73– 74.

[20]– المصدر السابق، ص 80– 94.

ويقصد بصناعة الهيمنة الجديدة في الحقل السياسي الفلسطيني انتقال الهيمنة من إطار منظمة التحرير إلى إطار السلطة الفلسطينية الجديدة، التي سعت للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. ولذا، فقد باشرت السلطة الفلسطينية فور قيامها بمنح نفسها رموز وشكل دولة حديثة، في المجالات المتاحة لها، وفق اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات.[21]

وبرصد التحولات الأساسية التي طرأت على الحقل السياسي الفلسطيني، نتيجة لقيام السلطة الفلسطينية، يتبين أن النظام السياسي الفلسطيني انتقل من حقل تسيطر عليه منظمة التحرير، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية. فقبيل قيام السلطة الفلسطينية، كان النظام السياسي الفلسطيني يقيم ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية، وبدرجة عالية من التسييس الجماهيري، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني. أما بعيد قيام السلطة الفلسطينية، فقد أصبح النظام السياسي الفلسطيني يحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لسلطته، التي تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام في إقليمها الخاص، وتتولى عملية تفاوض مع إسرائيل حول حدود إقليمها وصلاحياتها. وعليه، فقد انتقل الحقل السياسي الفلسطيني من وضع تشترك في رسم معالمه، وعلاقاته الداخلية ومكوناته، قوى سياسية مسلحة متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية، إلى وضع يهيمن فيه تنظيم واحد على السلطة، ألا وهو حركة فتح.[22]

ونتيجة لذلك، تراجع بشكل ملحوظ النظام الفصائلي الذي مثلته منظمة التحرير لأكثر من عقدين ونصف، على الرغم من أن ذلك النظام لا يزال يترك بعضا من آثاره حتى اليوم. وبهذا الخصوص، يبين الباحث هلال أنه لم تعد منظمة التحرير تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، بل أن هناك سلطة جديدة تحتكر شرعية "العنف" الداخلي وصناعة القرار السياسي.

[21] – المصدر السابق، ص 80.

[22] – المصدر السابق.

ومن هنا، بات يحكم سلوك السلطة الفلسطينية اعتباران أساسيان: الأول، فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في مناطق الضفة الغربية والقطاع، والثاني، توسيع رقعة هذا الإقليم، وتوسيع مجالات صلاحياتها، لتأخذ شكل دولة حديثة عبر قنوات التفاوض الثنائي، بإشراف أمريكي.[23]

ويحدد هلال الأساليب والوسائط والبنى التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية لفرض سلطتها على إقليمها: بناء قوة أمنية؛ الاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية؛ استخدام الصراع المستمر مع إسرائيل لتوطيد شرعيتها؛ استمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي، والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية وتقليص استقلاليتها.[24] كما أن هلال يحدد المعالم الجديدة للنظام الفلسطيني الناشئ بتشكل سلطة وطنية على إقليمها؛ ودخول الحركة الإسلامية في الحقل السياسي الفلسطيني؛ وإعادة إنتاج خطاب "الحوار الوطني والوحدة الوطنية"؛ وتراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي الفلسطيني.[25]

وبالرغم من تلك التغيرات الهامة على صعيد النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية، إلا أن حركة حماس لم تتحول إلى تنظيم هامشي، وإن لوحظت مؤشرات على تراجع نسبي في حجم تأييدها الجماهيري. فالحركة بقيت تنظيما له قاعدته الجماهيرية التي تتفوق على أي من التنظيمات السياسية العلمانية المعارضة، أو مجموعها، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ولكن التغيرات المستجدة على الساحة الفلسطينية أصبحت تفرض معايير جديدة لاتساع أو ضيق نفوذ حركة حماس في الأراضي الفلسطينية. وكان من

---

[23]– المصدر السابق، ص 81.

[24]– المصدر السابق.

[25]– المصدر السابق، ص 80 – 102.

أبرز تلك المعايير ما تعلق بعلاقة حماس مع السلطة خلال الفترة الانتقالية، وطبيعة الحل الذي سينتج عن مفاوضات الحل النهائي بين السلطة وإسرائيل.[26]

إن جميع تلك التغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني، لم تمنع أو تلغ احتمالات قيام مواجهات ساخنة مع إسرائيل. ولعل أحداث انتفاضة النفق في أيلول 1996، وكذلك اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، أشارت بقوة إلى أن احتمالات المواجهة مع إسرائيل مفتوحة. وبهذا، يظهر جليا أنه ما دامت حدود الإقليم الفلسطيني لم تحدد، وعلاقاته مع محيطه الإقليمي هلامية وفي حالة توتر، وقضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات غامضة ومعلقة؛ فإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيبقى قائما.

علاقة حماس بالسلطة الفلسطينية

هيأ اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني. كان من أبرز تلك التحولات تراجع دور منظمة التحرير، وتولي السلطة الفلسطينية لذلك الدور المحوري في ترتيب الأوضاع الداخلية.

إن قيام السلطة الفلسطينية على جزء من إقليمها الفلسطيني، في غزة وأريحا في أيار 1994، تمخض عنه تغيرات في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وتحديدا مع حركة حماس. فبدأت حماس تشكل عاملا مؤثرا في القرار السياسي الفلسطيني وفي بنية النظام الفلسطيني، وذلك على الرغم من كونها خارج إطار المنظمة.[27] ونتيجة لذلك، فقد أصبح لا مفر للسلطة إلا أن تتعامل بجدية مع الوجود الملموس لحماس.

ومن جانبها، تأثرت حركة حماس بوجود السلطة الفلسطينية، الأمر الذي تطلب منها اعتماد أشكال جديدة للعمل السياسي، تختلف عن أشكال المعارضة لمفاوضات مدريد واتفاق

---

[26]– المصدر السابق، ص 100.

[27] – أبو ليلى، مصدر سبق ذكره.

أوسلو. ففي المرحلة التي سبقت إقامة السلطة الفلسطينية، كانت معارضة حماس للمفاوضات تمثل عمليا معارضة لمواقف التنظيم الفلسطيني المسيطر على المنظمة، حركة فتح. وأما بعد قيام السلطة، فقد أصبحت معارضتها تأخذ شكل معارضة لسلطة رسمية قائمة بأجهزتها ومؤسساتها. فالسلطة ومؤسساتها تستند على شرعية انتخابية ديمقراطية، وهي سلطة مقيدة باتفاقات والتزامات مع إسرائيل، ولا تزال في حالة مواجهة مع إسرائيل كدولة محتلة.[28]

وبناءً على تلك المستجدات، فقد فرض على الطرفين، حماس والسلطة، تبني سياسات جديدة لإدارة العلاقة لكل منهم مع الآخر، وذلك بسبب الواقع الجديد الذي نشأ بعد قيام السلطة الفلسطينية وما تطلبه من تعامل يومي واحتكاك مباشر.

وفي إطار تحديد السياسة التي انتهجتها حماس في تعاملها مع السلطة، وتحديدا منذ قيام السلطة وحتى إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى في كانون الثاني 1996، فقد حصر الكاتب خالد الحروب تلك السياسة في ثلاثة خطوط رئيسة هي:[29]

الخط الأول ويمثل الموقف العنيف لفظيا، واللين عمليا. وهو الخط البارز في علاقة حماس بالسلطة وتعاملها معها، في العام الأول من عمر السلطة. وقد صرح قادة حماس في داخل فلسطين وخارجها بأن الحركة لن تمارس العنف ضد السلطة، وإنما ستعارضها بطرق سلمية، وستوجه جهدها العسكري ضد إسرائيل. إلا أن حدة التوتر بين حماس والسلطة ازدادت، وتحديدا في أعقاب العمليات العسكرية التي نفذتها كتائب عز الدين القسام ضد الأهداف الإسرائيلية، انطلاقا من قطاع غزة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى أثر ذلك، قامت السلطة الفلسطينية بحملات اعتقال واسعة في صفوف حماس، ليبلغ بذلك التوتر بين الطرفين مداه.

---

[28]– هلال، مصدر سبق ذكره، ص 99.

[29]– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 118– 120.

أما الخط الثاني، فإنه يرتبط بالفترة الأولى لدخول الشرطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، حيث رحبت حماس بأفراد الشرطة واستقبلتهم استقبالا حسنا، وذلك خلافا لتصريحات الحركة السابقة إزاء الشرطة وأفرادها. فبعيد توقيع اتفاق أوسلو، اعتبرت حماس أن دور الشرطة الفلسطينية يتمثل في خدمة الاحتلال وقمع المجاهدين والمقاومة، لا سيما وأنه كان من المتوقع أن تكون المهمة الأولى لقوات الشرطة هي مواجهة نشاطات حماس العسكرية. إلا أنه عندما أصبح تنفيذ اتفاق غزة – أريحا أولا واقعا حتميا، بعد مفاوضات القاهرة، اتبعت حماس سياسة جديدة في تعاملها مع الشرطة الفلسطينية، أصبحت من خلالها تفرق بين الشرطة كأفراد والشرطة كمؤسسة وقيادات. فحماس أدركت بأنها لا تستطيع معاداة قوات الشرطة. فعمدت إلى محاولة الفصل بين أفراد الشرطة وقيادتها، آملة أن تشكل تلك السياسة التفافا على قوات الشرطة بهدف تحييدها في حال وقوع أية مواجهة في المستقبل.

وأما الخط الثالث، فقد ارتبط بالاتصال بالسلطة رسميا من أجل حل الإشكالات الميدانية الكثيرة التي تقع بين السلطة وحماس. وكانت حماس حريصة في البداية على تأكيد أن تلك الاتصالات والحوارات، والتي شملت الرئيس عرفات أحيانا، ليست سياسية؛ وإنما هي اتصالات لتنفيس التوترات الميدانية خاصة في قطاع غزة، وحل العالق منها.[30]

ولكن ما تجدر ملاحظته هو أن حماس استمرت في تنفيذها للعمليات العسكرية ضد إسرائيل، مما أدى إلى اختلاط الخطوط الثلاثة في تعامل حماس مع السلطة. وبدورها، مارست إسرائيل ضغوطها على السلطة لتنفيذ التزاماتها الأمنية تجاه حماس، ومنعها من شن هجمات على إسرائيل، واعتقال نشطائها وقادتها.

---

[30]– عقد لقاء بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الفترة ما بين 21/9 –22/9/1994. وقد حضر ذلك اللقاء الدكتور محمود الزهار وإسماعيل هنية من حماس، والرئيس عرفات وعبد الله الإفرنجي والطيب عبد الرحيم وزكريا الآغا ومحمد دحلان من جانب السلطة. الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 119– 120.

وعليه، واجهت السلطة الفلسطينية إشكالية خطيرة في علاقتها مع حركة حماس بسبب الضغوطات الإسرائيلية التي تعرضت لها، مما أجبرها على التسريع في إجراء حوار سياسي مع حماس، يهدف إلى وضع أسس لعلاقة محددة بين الحركة والسلطة. وعلى أثر ذلك، أعلنت حماس استعدادها لإجراء حوار شامل وبأجندة مفتوحة مع السلطة الفلسطينية.[31]

وانسجاما مع تلك التوجهات، التقى قادة حماس مع ممثلي السلطة في القاهرة للحوار في كانون الأول عام 1995. ومن جانبها، سعت السلطة في ذلك الحوار إلى إقناع حماس بوقف نشاطاتها العسكرية أو تجميدها، والمشاركة في الانتخابات الفلسطينية المقررة آنذاك في كانون الثاني 1996. وأما حركة حماس، فقد كانت تأمل أن يشكل ذلك الحوار بداية لعلاقة سليمة مع السلطة على قاعدة صيانة وحماية حقوق الشعب الفلسطيني.[32]

وفي ختام ذلك اللقاء، أعلن الطرفان في بيان مشترك عن اتفاقهما على "ترسيخ الوحدة الوطنية... وتهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة والتعاون، وبذل الجهود من أجل إطلاق سراح المعتقلين في سجون الاحتلال، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة".[33]

وفي الواقع، لم يكن ما اتفق عليه الطرفان في ذلك اللقاء يرقى إلى مستوى طموحهم، إذ وعدت السلطة بالإفراج عن معتقلين حماس، وتخفيف الضغط عنها واعتماد الحوار كوسيلة للتفاهم. وأما حماس، فقد وعدت بأن لا تدعو أحدا إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، وأكدت أنها لا تستهدف إحراج السلطة، الأمر الذي فسرته السلطة على أنه تعهد بتجميد العمل العسكري ولو بصورة مؤقتة على الأقل.

---

[31]– إبراهيم غوشة، **صحيفة الدستور الأردنية**، 23/4/1995.

[32]– حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان خاص حول الحوار مع السلطة**، 12/12/1995.

[33]– البيان الختامي لحوار السلطة وحماس في القاهرة بعنوان "**بيان صحفي مشترك**"، 21/12/1995.

وقبيل إجراء الانتخابات الفلسطينية عام 1996 بأسبوعين، أقدمت إسرائيل على اغتيال قائد الجناح العسكري لحركة حماس يحيى عياش.[34] وبالرغم من ذلك، فقد حافظت حماس على ضبط النفس، ولم تمارس العمل العسكري قبيل الانتخابات وخلالها، وإنما اكتفت في تلك الفترة الحرجة بالتهديد بالثأر لاغتيال قائد جناحها العسكري يحيى عياش. وبعيد الانتخابات بأيام قليلة، نفذت حماس تهديداتها بالثأر، وقامت بسلسلة عمليات استشهادية في قلب القدس وعسقلان وتل أبيب، الأمر الذي أعاد العلاقة بين حماس والسلطة إلى المربع الأول من جديد.[35]

لقد نظرت السلطة الفلسطينية إلى تلك العمليات على أنها تساعد إسرائيل على تحقيق أهدافها في التنصل أو التملص من تطبيق بنود الاتفاقات. وطرحت السلطة أن هذه العمليات تكسب إسرائيل الوقت الذي يمكنها من خلق وقائع جديدة على الأرض، مثل: توسيع الاستيطان؛ تهويد القدس؛ التطبيع الإقليمي... الخ.[36] وأما من جانب حركة حماس، فقد كانت ثمة قناعة دائمة لديها بأن عملياتها المسلحة لن تحرر فلسطين، ولكنها تهدف إلى مواصلة المقاومة وحمل رايتها ليس إلا، ريثما تتحول موازين القوى ويعود هدف التحرير ليحتل صدارة اهتمام العرب والمسلمين.[37]

ونتيجة لذلك التباين في الرأي حول العمليات العسكرية، أشار الحروب إلى أن السلطة، في سبيل إضعاف حماس، لجأت إلى محاولة شقها. فقامت بتشجيع بعض العناصر في الحركة على إقامة حزب سياسي إسلامي مستقل، ليقوم باستقطاب المتدينين سواء من حماس

---

[34] – قامت إسرائيل باغتيال مهندس العمليات الإستشهادية في 5 كانون الثاني 1996، حيث أنه كان مطاردا من قبل قوات الاحتلال لمدة ثلاث سنوات بسبب العمليات التي خطط لها المهندس عياش في العمق الإسرائيلي، وتحديدا في الفترة من 1994- 1996. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/leaders/yahya.htm

[35]– الحروب، مصدر سبق ذكره، ص 122.

[36]– خالد الحروب، "خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة"، **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 42، 2000، ص 37.

[37]– المصدر السابق، ص 38.

نفسها، أو من محيطها المناصر. وأوضح الحروب بأن محاولات السلطة لإنشاء ذلك الحزب هدفت إلى ضمه إلى الأطر والمؤسسات القيادية الفلسطينية، ومشاركته في الانتخابات الفلسطينية عام 1996.[38]

وعلق إبراهيم غوشة، أحد قادة حماس والناطق باسمها في الأردن آنذاك، على تلك السياسة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في إطار محاولاتها إضعاف حماس بالقول:

> إن هذا الأسلوب يحاوله عرفات مع حماس كما حاوله مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، في تاريخه المعروف سواء في الأردن أو في لبنان، حيث يجتهد لشق التنظيم المنافس، وسيفشل بشكل مؤكد في حالة حماس، لسبب بسيط هو أن تركيبة حماس أعمق بكثير مما يتصور، وذلك العمق هو الذي ظل راسخا رغم انشقاق الإخوة في الجهاد مثلا، عن التنظيم الأم حماس، ورغم أن ذلك الانشقاق كان يحمل شعارات هامة، لا تقارن معها أية شعارات يمكن أن يحملها أي انشقاق جديد يوالي السلطة، ويوالي برنامج اعترافها بإسرائيل.[39]

وفي ذات السياق، أوضح عماد الفالوجي، أحد قادة حماس السابقين في القطاع،[40] أنه تم تأسيس حزبين إسلاميين في غزة بمباركة السلطة الفلسطينية كونهما قريبين منها. وأشار الفالوجي إلى أن هذين الحزبين كانا: **حزب المسار الإسلامي** الذي أسسه محمود أبو دان،[41] و**حزب الاتحاد الوطني الإسلامي** الذي أسسه خضر محجز.[42]

---

[38]– خالد الحروب، "حماس: لا مفر من الحزب السياسي في النهاية"، **صحيفة الحياة اللندنية**، 28/6/1995.

[39]– الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 124.

[40]– صدر بيان عن حركة حماس بفصل عماد الفالوجي في 10/12/1995، جاء فيه أن قرار الفصل وقع إثر تجاوزات متتالية.. وبعد تنبيه أكثر من مرة لكي يحترم قرارات الحركة ويلتزم بنهجها ورفضه المتتالي لذلك. الحروب، المصدر السابق، ص 120.

[41] – يعتبر محمود أبو دان مؤسس حزب المسار الإسلامي من كوادر حركة حماس الذين التحقوا بالسلطة الفلسطينية عند قيامها، وعمل كضابط أمن في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية. عماد الفالوجي، "**درب الأشواك: حماس.. الانتفاضة.. السلطة**"، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 396– 401.

[42] – يعتبر خضر محجز مؤسس حزب الاتحاد الوطني الإسلامي من مؤسسي حركة حماس في القطاع ومن أبرز قادتها، وأحد مبعدي مرج الزهور. الفالوجي، المصدر السابق، ص 396– 401.

وبالرغم من ذلك، أكد الفالوجي بأن فكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي لم تكن نتاج سياسة السلطة الهادفة لشق الحركة فقط، وإنما كانت نتيجة حراك سياسي داخل الحركة، إذ أن هذه الفكرة كانت تناقش بقوة داخل حماس. وبين الفالوجي أنه كان في صفوف حماس تيار قوي وفعال يحمل عبء العمل السياسي الإسلامي، وينادي بضرورة أن يكون هناك جسم سياسي يحمل فكر الحركة، ويتحرك بحرية أكبر من حماس.[43]

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الفالوجي أن ذلك التيار تمكن من فرض فكرته على غير المقتنعين بها، بفضل الواقع المتغير وترسيخ وجود السلطة الفلسطينية، الأمر الذي تطلب ضرورة إيجاد جسم سياسي مستقل عن الحركة إلى حد ما.[44] وبهذا، تمكن أنصار هذا التيار من إنشاء حزب سياسي جديد من رحم الحركة، أطلقوا عليه اسم **حزب الخلاص الوطني الإسلامي**، ليكون الجسم الذي يتعامل مع الواقع السياسي بعيدا عن اسم الحركة الأم حماس.[45]

ونتيجة لتلك التطورات التي شهدتها حماس، بدأ الخلاف بين السلطة وحماس يتزايد ليأخذ بعدا آخر. وفي ذات الوقت، أصبحت السلطة تتعرض لضغوط إسرائيلية وأمريكية كبيرة تطالبها بالعمل على وقف هجمات حماس العسكرية، واعتقال أفرادها وقادتها. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، حيث أخذت تلك الضغوط شكلا آخر عندما أتهمت السلطة بالتقصير والموافقة على أعمال حركة حماس.

واستجابة لتلك الضغوط، لجأت السلطة الفلسطينية إلى القيام بحملات اعتقال في صفوف كوادر وقيادات حماس، وخاصة نشطائها العسكريين. وعلى أثر ذلك، اتهمت حماس السلطة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، وتقديم معلومات استخبارية لها حول أنشطتها، وتسليم

---

43 – المصدر السابق، ص 402.

44 – المصدر السابق، ص 403.

45 – تأسس حزب الخلاص الوطني الإسلامي في شهر تشرين الثاني 1995 بقطاع غزة، وترأس المكتب السياسي للحزب أحمد الساعاتي، وهو أحد قادة حماس البارزين في القطاع. الفالوجي، المصدر السابق، ص 403.

بعض كوادرها لسلطات الاحتلال. وقد بدت تلك الاتهامات واضحة إثر اعتقال خلية صوريف التابعة لحماس من قبل إسرائيل في عام 1998، أثناء نقل أعضاء تلك الخلية من سجن الخليل إلى سجن نابلس. وبناءً على ذلك، اتهمت حماس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، الذي قام بنقل أعضاء تلك الخلية، بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل لتسليم أعضائها.[46]

وحول أثر ذلك التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل على حركة حماس، من حيث قدرتها على شن هجمات ضد إسرائيل، علق الحروب:

> إن الضربات الأمنية التي تعرض لها جهاز كتائب عز الدين القسام في الأعوام الثلاثة الأخيرة، بسبب التعاون الأمني الفلسطيني الإسرائيلي، قد شلت، فعلا، قدرة هذه الكتائب على القيام بعمليات مؤثرة كما في السابق، حيث بدت عملياتها في الآونة الأخيرة متعثرة وعشوائية وأقرب إلى أفعال الهواة.[47]

لقد أدت تلك التطورات في العلاقة بين السلطة وحماس إلى زيادة التوتر واتساع الهوة بين الطرفين، ليتدرج رد فعل حماس من الخطاب الإعلامي المنتقد للسلطة، ولسياسة الاعتقالات تحديدا، إلى وقوع بعض الاشتباكات المحدودة. إلا أن تلك الاشتباكات كانت تحاصر من قبل الطرفين، وذلك بفعل ضغوطات محلية وعربية، وخصوصا وساطة الطرف المصري.[48]

وعليه، بدأت علاقة حماس بالسلطة تأخذ منحى جديدا، وذلك بالاستناد إلى حقيقة وضع السلطة المحكومة باتفاقات مع إسرائيل. فالاتفاقات الموقعة ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي شددت جميعها على تفكيك البنية التحتية للمقاومة. وفي هذا الصدد، تشير رسائل

---

[46]- اعتقال غنيمات يغلق ملف أشهر خلايا المقاومة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني لجريدة الرسالة، **http://www.alresalah.info/alresalah/report/2005/9-11/10.htm**

[47]- الحروب، "**خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة**"، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[48]- محمد عبدان، "تطور العلاقة بين السلطة وحركة حماس"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 24، 2003، ص 101.

الاعتراف المتبادل بين الطرفين إلى تعهد الرئيس الراحل ياسر عرفات بتفكيك بنى المقاومة وكل ما يمس بأمن إسرائيل.[49]

بيد أن العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية دخلت مرحلة أكثر حدة وشدة من سابقتها، وذلك في أعقاب توقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي اتفاق واي بلانتيشن (واي ريفر) في البيت الأبيض بواشنطن في 23 تشرين الأول 1998. وجدير بالذكر أن ذلك الاتفاق اتخذ صبغة أمنية محضة، حيث شدد على: وقف التحريض ضد إسرائيل، ونزع الأسلحة من أفراد المقاومة، وتفكيك البنى التحتية لها، ووسم كل عمل مقاوم بالإرهاب.

وبناءً على ذلك الاتفاق، التزمت السلطة بتطبيق الاستحقاقات المترتبة عليها. فأصدر الرئيس عرفات لمدير عام الشرطة الفلسطينية آنذاك غازي الجبالي، مرسوما يقضي بوقف التحريض، ونزع الأسلحة غير المشروعة. كما قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف كوادر وقيادات حماس، الأمر الذي أثار حفيظة الحركة، ليدخل بذلك خطابها في حالة احتراب إعلامي ضد السلطة وأجهزتها الأمنية على وجه الخصوص.[50]

ومن جانبه، أعلن الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة في السلطة الفلسطينية، في أعقاب اجتماع قيادة السلطة، في 31 تشرين الأول 1998، أن الجانب الفلسطيني قدم للجانب الأمريكي خطة أمنية وفقا لما نص عليه اتفاق واي بلانتيشن. وتضمنت تلك الخطة تنفيذ السلطة لالتزاماتها المتمثلة في محاربة الإرهاب، والعنف، واعتقال المشتبه في ضلوعهم في تنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين. وأشار عبد الرحيم إلى أن السلطة الفلسطينية فرضت الإقامة

---

[49]– ــــــــــــ، **قراءة تحليلية لإعلان المبادئ الفلسطيني**، منشورات جامعة بير زيت، 1994.

[50]– قيس عبد الكريم، **من أوسلو إلى واي ريفر**، دمشق: دار الشجرة، ط 1، 2001، ص 88.

الجبرية على الشيخ أحمد ياسين، داعيا إياه إلى أن يتوقف عن الدعوة إلى استخدام العنف والقوة لإسقاط ذلك الاتفاق.[51]

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، حيث اشترط اتفاق واي بلانتيشن على الفلسطينيين أيضا تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، لا سيما تلك التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، وذلك بعد شهرين من بدء تنفيذ الاتفاق.

وتنفيذا لذلك الاشتراط، عقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسة خاصة لتعديل الميثاق، في قطاع غزة في 12 كانون الأول 1998. وتمت تلك الجلسة بحضور الرئيس عرفات والرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، حيث صوت أكثر من ألف شخص من القيادات الفلسطينية المشاركة في تلك الجلسة، على إلغاء المواد الداعية لتدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني. وقد أعلن الرئيس عرفات في نهاية تلك الجلسة عن تبني الفلسطينيين للسلام، واعدا بعدم التساهل مع أولئك الذين يهددون أمن أي من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.[52]

وبهذا، وقعت حركة حماس بين شقي الرحى، أو بمعنى آخر بين مطرقة السلطة وسندان إسرائيل. فمن جهة، حملت إسرائيل والسلطة مسؤولية تعثر مسيرة السلام لحماس. ومن جهة أخرى، حملتها أيضا المسؤولية عن أية مشاكل داخلية، سواء لإسرائيل أو للسلطة. فحزب العمل الإسرائيلي حمل حماس مسؤولية فوز حزب الليكود في الانتخابات بزعامة بنيامين نتنياهو في عام 1996، كنتيجة للعمليات الإستشهادية. وأما السلطة، فقد اعتبرت أعمال حماس تمثل عائقا لها في تنفيذ مهامها، مما قد يؤدي لفشلها.

---

[51]– رجاء عبد الملك، **القضية الفلسطينية في عقد التسعينيات**، القاهرة: مطابع دار أخبار اليوم، 2006، ص 237.

[52]– المصدر السابق، ص 245.

إلا أن تحميل حركة حماس مسؤولية تعطيل عملية السلام، لم يستمر طويلا. فقد شهدت مسيرة التسوية تراجعا خطيرا بسبب الرفض والتعنت الإسرائيلي أولا، ولاءات رئيس وزراء إسرائيل السابق، بنيامين نتنياهو، المستمرة والرافضة لتنفيذ الالتزامات الإسرائيلية ثانيا.[53]

ومن هنا، فقد رفضت السلطة الفلسطينية الضغوط المفروضة عليها من إسرائيل والولايات المتحدة لإجراء المزيد من حملات الاعتقال في صفوف حركة حماس. وبينت الباحثة عبير ياسين، أن سبب ذلك الرفض يعود إلى إدراك السلطة بأن الهدف الأساس من هذه الضغوط يتمثل في تفتيت أي إجماع فلسطيني داخلي، وهو الأمر الذي لا يسعى أي من الطرفين، السلطة وحماس، إلى ترسيخه. ففي رأي ياسين، فإن السلطة ليست أداة لتنفيذ الأهداف الإسرائيلية. وحتى وإن قامت في السابق بالرضوخ للضغوط واعتقال قادة وكوادر حماس، فذلك مرده لأنها كانت مقتنعة بأن هذا يصب في مصلحة مشروعها. وأما حماس، فكما قالت ياسين، فهي لا تسعى بدورها إلى إحراج السلطة، حيث أثبتت ذلك بالتزامها بعدم قيامها بأي عمليات داخل أراضي السلطة.[54]

وبالرغم من ذلك، يمكن القول أن الخلاف في وجهات النظر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، لم يتعارض مع وجود قاعدة مشتركة بين الطرفين نابعة من الهدف المشترك في إقامة دولة فلسطينية. فالدولة التي تسعى إليها السلطة، من خلال الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، هي بالنسبة لحماس دولة مرحلية نحو تحقيق دولة فلسطين، من البحر إلى النهر، كهدف نهائي للحركة.[55]

---

[53]– عبير محمد ياسين، "حماس والعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، 1998، ص 186.

[54]– المصدر السابق.

[55]– المصدر السابق، ص 185.

وبالإضافة إلى الاختلاف بين الطرفين على شكل الدولة، فقد كان الأسلوب المتبع نحو تحقيق هدف الدولة، هو أحد نقاط الخلاف بينهما أيضا. فقد "كان اختلاف الأسلوب المتبع ما بين السلطة وحماس، وسيرهما في اتجاهين مختلفين هو السبب الرئيس في الخلاف بينهما، حيث تنظر السلطة إلى حماس على أنها تؤسس لقدرة سياسية وقيادية بديلة أو موازية لها".[56]

موقف حماس من الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996

تحتل الانتخابات موقعا متميزا في الفكر السياسي لحركة حماس واهتمامها وممارستها، بل حتى في تكوينها التاريخي. فحماس خاضت تجربة الانتخابات في فلسطين وخارجها خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تحت إطار الحركة الإسلامية الفلسطينية. وبفضل تلك التجربة، أصبح بمقدور حماس أن تميز بن نوعين من الانتخابات، لكل نوع طبيعة خاصة ومنفصلة، يترتب عليها موقف خاص ومنفصل أيضا. ويذكر أن النوع الأول من تلك الانتخابات هو الانتخابات الطلابية، والنقابية، والبلدية. وأما النوع الثاني، فهو الانتخابات العامة والسياسية المرتبطة بمشاريع التسوية، كاتفاق أوسلو على سبيل المثال.

فبالنسبة للانتخابات الطلابية والنقابية، شاركت حماس في معظمها تحت لافتة الكتلة الإسلامية، محققة تقدما ملموسا وكبيرا على حساب قوى اليسار الفلسطيني بالدرجة الأولى، وعلى حساب سيطرة حركة فتح التقليدية بدرجة أقل.[57]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة حماس أيدت دوما إجراء الانتخابات البلدية باعتبارها انتخابات غير سياسية، وإنما خدمية. وقد عبرت حماس عن رفضها لمبدأ التعيين في تلك البلديات، سواء لرؤساء البلديات أو أعضاء مجالسها. ففي أعقاب قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، أدانت حماس في بيان لها الطريقة التي استخدمتها السلطة في تشكيل

---

[56]– المصدر السابق.

[57]– الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 240.

المجالس البلدية في غزة ونابلس والخليل، واتهمتها بترتيب تلك البلديات وفق أسس فئوية وديكتاتورية دون الأخذ برأي الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة. وفي ذات البيان، أكدت حماس على "أن الانتخابات الحرة النزيهة هي الطريق السليم لقيام مجالس بلدية تحظى باحترام شعبنا".[58]

وأما بالنسبة للانتخابات العامة والسياسية، فقد عبرت حركة حماس عن مواقف متضاربة إزاء إجراء تلك الانتخابات. فالمتتبع لمواقف حماس وتصريحات قادتها يلاحظ أن لها موقفين متضاربين في موضوع الانتخابات. فقبيل التسوية المدشنة في مدريد عام 1991، عبرت حماس عن قبولها لفكرة إجراء الانتخابات كونها السبيل لفرز القيادات السياسية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مشروع القيادي في حماس محمود الزهار عام 1988، والذي قبل فيه إجراء انتخابات سياسية عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وأما بعيد بدء التسوية في مؤتمر مدريد عام 1991، ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وإقرار إجراء انتخابات فلسطينية عامة عام 1996 في الضفة والقطاع والقدس الشرقية كاستحقاق لذلك الاتفاق، فقد واجهت حماس أعقد وأصعب قرار سياسي، منذ نشأتها، حول مشاركتها أو عدمها في تلك الانتخابات.[59]

وعلى الرغم من أهمية تلك الانتخابات للشعب الفلسطيني في الداخل، كونها كانت الانتخابات السياسية الأولى في تاريخهم المعاصر، إلا أنها لم تحظ بالإجماع الفلسطيني الوطني والإسلامي، حيث عارضتها حركة حماس، ومعها كافة القوى الوطنية والإسلامية المعارضة لاتفاق أوسلو.

---

[58]– حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان رقم 114**، 6/8/1994.

[59]– الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 248.

ومن الأهمية بمكان أن يتم التذكير بأن موقف حماس من المشاركة في الانتخابات المرتبطة بالتسوية جاء سريعا، حيث أعلنت في أيلول عام 1992 موقفها الرافض لها والداعي لمقاطعتها. فالحركة حرصت على عدم المشاركة في أية انتخابات مرتبطة بمشروع مدريد – أوسلو، بوصفها طريقا لتطبيق اتفاق الحكم الذاتي. ويبين موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك، سبب رفض حماس للانتخابات تحت سقف أوسلو بقوله: "إننا غير معنيين بهذه الانتخابات لأنها غير نابعة من الشرعية الفلسطينية، وإنما من الاحتلال الصهيوني، حيث أن السلطة الفلسطينية سلطة تابعة للاحتلال بنص الاتفاق الذي أنشأها".[60]

وفي ذات الصدد، أضاف محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس في الخارج، سببا آخر دعا الحركة لرفض المشاركة في تلك الانتخابات قائلا: "إن المشاركة في السلطة ستكون على حساب مشروع المقاومة وستؤثر على مصداقية المعارضة السياسية للاتفاق".[61]

ومن جانبه، أكد إبراهيم غوشة، عضو المكتب السياسي للحركة والناطق باسمها في الأردن، على أن حماس رفضت تلك الانتخابات "لأنها تأتي تنفيذا لاتفاقية أوسلو للحكم الذاتي، ولأن الاحتلال الصهيوني سيكون المرجع للمجلس الفلسطيني المنتخب".[62]

وبهذا، فإن حركة حماس حسمت موقفها النهائي من الانتخابات عبر تصريحات قادتها المتتالية. وتجسيدا لذلك الموقف، فقد أصدرت الحركة بيانا مشتركا مع الفصائل العشرة في كانون الأول 1995، بينوا فيه أسباب رفضهم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي المنعقدة في 20 كانون الثاني 1996. وكان من تلك الأسباب التي ذكرها البيان:

---

[60]– موسى أبو مرزوق، **مجلة فلسطين المسلمة**، حزيران 1994.

[61]– جواد الحمد وآخرون (تحرير)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، 1996، ص 184.

[62]– إبراهيم غوشة، **صحيفة القدس العربي**، 13/10/1995.

أن العدو الصهيوني يسعى إلى تحقيق أهداف تدحض كل المصالح الوطنية التي تنادي بها سلطة الحكم الذاتي، من خلال إفراز مجلس ضعيف يمنح التسوية الظالمة والاتفاقات المجحفة الشرعية المطلوبة، وأن الانتخابات ستجري تحت سقف اتفاقات أوسلو وطابا التي تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني، وأن صلاحيات المجلس الذي سينتخب وآليات عمله ما تزال رهينة لسلطات الاحتلال التي تملك النقض بموجب الاتفاقات، وأن المشاركة في الانتخابات تنحصر في أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة في حين تلغي حق أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات، ما يجعلها مقدمة للقضاء على حق هؤلاء في العودة، وأن اقتراع الفلسطينيين في القدس المحتلة بواسطة مكاتب البريد يعتبر إقرارا بأنهم أجانب يقيمون في أرض أجنبية ما يكرس ضم القدس إلى قبضة الاحتلال.[63]

ومن هنا، يظهر جليا من خلال البيان السابق وتصريحات قادة حركة حماس، وتحديدا في الخارج، أن أحد أهم أسباب رفض الحركة للمشاركة في الانتخابات تمثل في كونها تجري تحت مظلة واشتراطات اتفاق أوسلو. وبالتالي، فقد هدفت الحركة من وراء عدم المشاركة إلى محاولة عدم إضفاء الشرعية على الاتفاق ومحاصرته وإسقاطه.

وبالرغم من تلك المعارضة للاتفاق وإفرازاته، إلا أن حماس تعاملت في ما بعد مع اتفاق أوسلو وما نتج عنه كأمر واقع. وكان قد أقر بذلك التعامل مع السلطة الفلسطينية إسماعيل أبو شنب، أحد قادة حماس في القطاع، بقوله:

إن حركة حماس التي عارضت اتفاق أوسلو منذ البداية، وما زالت تعتبره خطأ تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية... ويقبل بوجود الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية، وفي نفس الوقت يتخلى عن خيار المقاومة. وبالرغم من ذلك، لنتجنب الخوض في بعض معطيات هذا الاتفاق – لاسيما – وأنه أوجد واقعا فلسطينيا هو السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الوطن الفلسطيني.[64]

---

[63]– بيان مشترك لحركة حماس مع الفصائل العشرة، **صحيفة الحياة اللندنية**، 20/11/1995.

[64]– إسماعيل أبو شنب، "حماس والرابع من أيار"، **صحيفة الحياة اللندنية**، 18/4/1999.

وبهذا، يمكن القول أن تعامل حركة حماس مع السلطة الفلسطينية ونتائج الانتخابات كأمر واقع، أشار إلى أن أسلوبها السابق لم يكن الأسلوب الأنجع والوحيد للتعبير عن رفض الاتفاق وإفرازاته.

وفي هذا الصدد، أكد أستاذ العلوم السياسية علي الجرباوي، على أهمية تلك الانتخابات وإمكانية تأثيرها على اتفاق أوسلو وإفرازاته قائلا: "إن موضوع الانتخابات الفلسطينية العامة يشكل المنفذ الرئيسي، وربما الوحيد، لإمكانية اختراق الفلسطينيين سقف إعلان المبادئ من داخله، أي عن طريق الإصرار الفلسطيني على استكمال تطبيقه وفقا لتفسير ليبرالي للنصوص الفضفاضة المتضمنة به والمتعلقة بالانتخابات".[65] وأضاف الجرباوي حول أهمية تلك الانتخابات، أنها شكلت مدخلا استراتيجيا مكن الفلسطينيين من تحقيق هدفين أساسيين هما: مواجهة إسرائيل في الصراع المستتر والدائر في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو من حيث الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكذلك إعادة تنظيم الشؤون الفلسطينية الداخلية بعد قيام السلطة الفلسطينية.[66]

وعليه، يمكن القول أن قرار حركة حماس بعدم المشاركة في الانتخابات ومقاطعتها قد يكون خاضعا لحسابات تنظيمية خاصة بالحركة. ففي تلك الفترة، كان الثقل الجماهيري للحركة في الساحة الفلسطينية لا يؤهلها للحصول على النسبة التي كانت تطالب بها وهي 40 – 50% في المجلس الوطني الفلسطيني.

---

[65] – علي الجرباوي، **الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994، ص 4– 12.

[66]– المصدر السابق.

ولعل ما يؤكد ذلك نتائج الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) عام 1996، والتي أكدت ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية، حيث بلغت في الانتخابات الرئاسية حوالي 71%،[67] بينما بلغت في الانتخابات التشريعية حوالي 75%.[68] وجدير بالذكر أن تلك المشاركة الشعبية الواسعة تحققت بالرغم من عدم مشاركة حماس في تلك الانتخابات، بل ودعوتها الشعب الفلسطيني لمقاطعتها أيضا.[69]

وعلى الرغم من ذلك، فقد أشار عماد الفالوجي، أحد قادة حماس السابقين في القطاع، إلى أن النتائج التي كانت حركة حماس ستحققها في حال مشاركتها في انتخابات عام 1996 بـــ "أنها أكبر مما كنا نتوقع، فنتائج الانتخابات دلت على أن فتح تعاني من أزمة داخلية عميقة، فقد فشلت قوائم كاملة لفتح في بيت لحم وفي مدينة غزة، ولم ينجح منها إلا أربعة أشخاص من أصل أربعة عشر، فاز مقابلهم أربعة إسلاميين مستقلين".[70]

ومع ذلك، فإن موضوع الانتخابات الفلسطينية عام 1996 خضع لاجتهادات سياسية عديدة قبيل إجرائها، وذلك بسبب النصوص الفضفاضة التي وردت في اتفاق إعلان المبادئ واتفاق القاهرة. فتلك النصوص جعلت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية تفسر نوعية وشكل تلك الانتخابات وفقا لفهمها السياسي والأيديولوجي، وهو الأمر الذي ظهر واضحا في حديث الشيخ جميل حمامي، أحد قادة حماس السابقين في الضفة، حول تلك الانتخابات:

> إسرائيل تريد انتخابات إدارية فقط، بحيث يسمح للشعب الفلسطيني أن ينتخب عددا معينا من الأشخاص لإدارة الحكم الذاتي بصلاحيات محدودة ومجزوءة... وإسرائيل صرحت، في أكثر من مناسبة، بأنها لن تسمح للمعارضة، وبالذات للحركة الإسلامية، بخوض

---

[67]– لجنة الانتخابات المركزية، "**الديمقراطية في فلسطين. الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي 1996**"، فلسطين: (بدون ناشر)، 1997، ص 49.

[68]– المصدر السابق، ص 56.

[69]– حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان**، 16/1/1996.

[70]– الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 251– 252.

الانتخابات، وحتى لو سمح للمعارضة بدخول الانتخابات ونجحت، فإن إسرائيل ستتحلل من هذا الاتفاق.[71]

وبتفسير ذلك الحديث للشيخ حمامي، يتبين أنه ركز على الرؤية الإسرائيلية لتلك الانتخابات، دون أن ينظر إلى الموقف الفلسطيني الرافض لها، حيث أثبتت تلك الانتخابات بأنها سياسية وليست إدارية. فقد تمتع المجلس التشريعي الفلسطيني بموجبها بسلطات تشريعية واسعة.

كما أن ذلك التفسير للشيخ حمامي يدفع للتساؤل **لماذا لم تشارك حماس في الانتخابات طالما أن تلك المشاركة ستدفع إسرائيل إلى التحلل من الاتفاقات؟! ولماذا لم تسع حماس عبر تلك المشاركة لإسقاط الاتفاق، لا سيما وأنه لم تكن هناك شروط خاصة تمنع حماس أو غيرها من المشاركة في تلك الانتخابات؟!**

فقد كانت مشاركة حماس وقوى المعارضة في الانتخابات مطلبا ملحا للسلطة الفلسطينية، لما ستمنحه تلك المشاركة من شرعية إضافية للانتخابات وللوضع السياسي الفلسطيني العام الذي أفرزه اتفاق أوسلو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة حماس كانت رغبة إسرائيلية أمريكية أيضا، وذلك بالرغم من الموقف الذي اتخذته إسرائيل في مفاوضات القاهرة بشأن منع حماس والمعارضة الفلسطينية لأوسلو من المشاركة في الانتخابات.[72] ولعل ذلك الموقف الإسرائيلي يمثل وسيلة ضغط على حماس للقبول بالتسوية ليس إلا، لا سيما وأن الرغبة الإسرائيلية الأمريكية في مشاركة حماس تعود لنفس الأسباب التي تأملتها السلطة، من حيث الزج بالحركة في مربعات العمل السياسي الذي يجردها من قناعاتها في العمل العسكري.

---

[71]– خليل الشقاقي (تحرير)، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995، ص 107– 108.

[72] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 247 و 252.

كما أن إجراء تلك الانتخابات تم بإشراف ورقابة دولية، ودون قانون يمنع مشاركة فئة معينة فيها، الأمر الذي أشار إلى أن هذه الانتخابات سياسية وليست إدارية كما ادعى العديد من قادة حماس. وفي هذا الصدد، أوضح صائب عريقات وزير الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية سابقا، أن تلك الانتخابات:

ليست محصورة على فئة معينة، ولن تكون انتخابات عادية لأنها ستكون، دائما، تحت المجهر، حيث ستجري في الإطار الدولي، فالاتحاد الأوروبي هو شريك ثالث في الانتخابات. وستكون هناك مراقبة دولية شاملة... وستكون هناك مراقبة داخلية من كل الجهات والأحزاب التي ستشترك في الانتخابات.[73]

وبالرغم من ذلك كله، لم تشارك حركة حماس في تلك الانتخابات، بل ودعت لمقاطعتها. إلا أن ذلك لم يمنع من وجود آراء داخل الحركة كانت تؤيد المشاركة في الانتخابات، إذ أكد عماد الفالوجي، على وجود ثلاثة تيارات داخل الحركة تعاطت بشكل مختلف مع موضوع الانتخابات وهي:

التيار الأول، وهو التيار المتشدد الذي رفض المشاركة السياسية إلى جانب السلطة في أية قضية ومنها الانتخابات، بحجة أنها تأتي تحت سقف اتفاق أوسلو. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التيار كان يتمثل في قيادة حماس في الخارج، وأقلية في الداخل. ولكنه كان الصوت الأقوى والأبرز.[74]

وفي سياق متصل، أشار الفالوجي إلى أنه عندما تم ترتيب عقد لقاء للحوار بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الخرطوم عام 1995، بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين، فقد كان وفد حماس من غزة المشارك في ذلك المؤتمر، يحمل أفكارا ايجابية حول

---

[73] – الشقاقي، مصدر سبق ذكره، ص 102.

[74] – الفالوجي، مصدر سبق ذكره، ص 414.

المشاركة في الانتخابات، أو بالسماح لعناصر مستقلة من حماس بخوضها، وعدم دعوة الجماهير لمقاطعتها. إلا أن ذلك لم يحدث أثناء الحوار، حيث هيمنت قيادة حماس في الخارج على قضايا الحوار، وأبدت المواقف النهائية السلبية إزاء موضوع المشاركة في الانتخابات تحديدا.[75]

وأما التيار الثاني، فهو التيار الذي دعا إلى ضرورة المشاركة في الانتخابات، من منطلق أنها قد تكون فرصة نادرة، ليس من السهل أن تتكرر، لدخول الحركة للمؤسسة الرسمية للسلطة الفلسطينية عبر انتخابات شعبية، وليس عبر الاتفاقات.[76] ودافع إسماعيل هنية، أحد أبرز قيادات حماس في القطاع المؤيدة للمشاركة في الانتخابات آنذاك، عن ذلك الرأي بوصف المشاركة في الانتخابات "وسيلة من وسائل الحضور السياسي وتفعيله في الساحة الفلسطينية، ولا يمكن أن تمس هذه المشاركة من مصداقية موقف الحركة من الاتفاق، خاصة أن بامكانها خوض العملية الانتخابية وهي تعلن موقفها الواضح من الاتفاق، الذي يصل إلى حد رفع شعار إسقاط اتفاق أوسلو".[77]

وانسجاما مع ذلك الرأي، فقد ترشح عدد من قادة حماس في القطاع للانتخابات التشريعية عام 1996 بصفة مستقلين. وردا على ذلك، أصدرت حماس بيانا أوضحت فيه أن هناك مجموعة من قادة حماس قد رشحوا أنفسهم فعلا للانتخابات بصفة مستقلين، ومنهم: إسماعيل هنية، وخالد الهندي، وسعيد النمروطي. وقد جاء في البيان "أن ترشيح هؤلاء الرموز للانتخابات هو قرار ذاتي لا يمثل حركة حماس".[78] وفي ذات السياق، أوضح الفالوجي أن الحركة ردت على ترشيح بعض قادتها في القطاع لانتخابات عام 1996 بصفة مستقلين،

---

[75] – المصدر السابق، ص 418 – 419.

[76] – المصدر السابق، ص 415.

[77] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 250.

[78] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان**، 31/12/1995.

بإصدار بيان قاس للغاية بعنوان **كشف اللثام عن وجوه اللئام**، ووصفتهم فيه بصفات نابية، وهم: إسماعيل هنية، وسعيد النمروطي، وعبد الله مهنا، وخالد الهندي. فاضطروا إلى سحب ترشيحاتهم بفعل ضغوطات الحركة عليهم، كي لا تؤدي مشاركتهم إلى التباس شعبي، وإلى إضعاف الموقف الرسمي للحركة.[79]

وأما التيار الثالث، فهو التيار التوفيقي الذي كان يدعو إلى خوض الانتخابات ولكن ضمن شخصيات مستقلة، أو عبر حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وليس باسم حركة حماس بشكل مباشر. ووفقا لدعاة هذا التيار، تبقى حركة حماس تمثل الطموح السياسي الإسلامي، حيث يتم بذلك تقليد تجربة الحركة الإسلامية في الأردن، التي تخوض الانتخابات البرلمانية هناك تحت اسم **جبهة العمل الإسلامي**.[80]

ولتحليل الموقف الرافض الذي اتخذته حركة حماس إزاء المشاركة في تلك الانتخابات، أوضح الشيخ جمال سليم،[81] أحد قادة حماس في الضفة، أن حماس عندما تنظر إلى موضوع المشاركة في الانتخابات، أو أية قضية أخرى، فإنها تنظر إليها:

> من زاوية شرعية، ثم بعد ذلك من زاوية المصلحة. فإذا بت فيها من الناحية الشرعية، ننتقل إلى المصلحة. فإذا كانت هناك مصلحة في أية قضية من القضايا، فإن حماس ترجحها، فإذا ما رجحت المصلحة، شاركت، وإذا لم ترجح المصلحة قاطعت واتخذت موقفا يتلاءم مع الحكم والشرع.[82]

---

[79] – الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مصدر سبق ذكره، ص 249.

[80] – الفالوجي، مصدر سبق ذكره، ص 415.

[81] – هو أحد أبرز القادة السياسيين لحركة حماس في الضفة الغربية، ونائب رئيس رابطة علماء فلسطين. وقد اغتالته قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام الأول لاندلاع انتفاضة الأقصى مع أحد قادة الحركة أيضا الشيخ جمال منصور في نابلس بتاريخ 31 تموز 2001. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/shuhda/jamalsalem1.htm

[82] – الشقاقي، مصدر سبق ذكره، ص 109.

وأضاف الشيخ سليم أن الانتخابات المقترحة ليست تشريعية كما هو مفروض، ولكنها انتخابات لاختيار مجلس تنفيذي لتطبيق اتفاقات أوسلو. وكما أكد الشيخ سليم، فإن حركة حماس ترى أن مقاطعة الانتخابات واجب وطني، ولا بد من حشد كل القوى والشخصيات الوطنية والمؤسسات في جبهة واحدة قوية واسعة لإسقاط ذلك الخيار.[83]

وعليه، يتضح من خلال تناول مواقف حركة حماس وقادتها إزاء المشاركة في الانتخابات الفلسطينية عام 1996 أن السبب في رفض تلك المشاركة يعود لمعارضتها المبدئية لاتفاقات أوسلو بشكل أساس. على الرغم من أنه كان بإمكان الحركة المشاركة في الانتخابات حتى في ظل رفضها لتلك الاتفاقات، إلا أنه ظهر جليا خشية الحركة من أن تضفي مشاركتها في الانتخابات الصبغة الشرعية الإضافية إلى اتفاقات أوسلو، التي تسعى لإسقاطها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت استطلاعات عديدة للرأي أجريت قبيل انتخابات عام 1996 تفوق حركة فتح على حركة حماس بفارق كبير، بسبب التأييد الشعبي الكبير الذي حظيت به فتح جراء توقيعها اتفاقات أوسلو وبدء تنفيذها.

وبذلك، فقد ساهمت تلك العوامل في دفع موقف حماس باتجاه رفض المشاركة في الانتخابات، بل والدعوة إلى مقاطعتها، وذلك حفاظا على تميزها السياسي في الساحة الفلسطينية.

ومن هنا، يمكن القول أن حركة حماس حسمت حدود نشاطها السياسي خلال المرحلة التي تلت الانتخابات الفلسطينية عام 1996، لتبقى في قيادة المعارضة للنظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقات أوسلو. وقد كان لذلك الموقف الذي اتخذته حماس إزاء الانتخابات أثر كبير في استمرار القواعد القديمة التي حكمت النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بالرغم من اعتماد

---

[83]– المصدر السابق، ص 111– 112.

النظام الناشئ على الشرعية الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات، بعد أن كان النظام القديم يعتمد على الشرعية الثورية المتمثلة في الكفاح المسلح.

الخلاصة

مما تقدم، يمكن القول أن من أهم نتائج قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 إثر اتفاق أوسلو، انتقال النظام السياسي الفلسطيني من حقل تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية، إلى حقل تسيطر عليه السلطة. وبموجب ذلك، انتقل الحقل السياسي الفلسطيني من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية ومكوناته قوى سياسية مسلحة متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية، إلى وضع يهيمن فيه تنظيم واحد على السلطة، ألا وهو حركة فتح.

وبالرغم من ذلك، اتضح أن تلك التغيرات الهامة التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني، لم تحول حركة حماس إلى تنظيم هامشي، وإن لوحظت مؤشرات على تراجع نسبي في حجم تأييدها الجماهيري. فقيام السلطة تمخض عنه ظهور تغيرات في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وتحديدا مع حركة حماس. ومن هنا، بدأت حماس تشكل عاملا مؤثرا في القرار السياسي الفلسطيني وفي بنية النظام السياسي رغم وجودها خارج المنظمة، مما دفع بالسلطة، مضطرة، للتعامل معها.

وأما على صعيد الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، فقد رفضت حماس المشاركة فيها، وذلك لعدم إضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو ومحاصرته وإسقاطه. وتجدر

الإشارة هنا إلى وجود تيارات داخل حماس، كانت ترى ضرورة المشاركة في تلك الانتخابات عن طريق أشخاص مستقلين أو أحزاب أخرى. إلا أن التيار المتشدد في الحركة، لا سيما قيادة الخارج، فرض مقاطعة الانتخابات بشكل كامل. ومع ذلك، فإن قرار حماس بعدم المشاركة في الانتخابات قد يكون خاضعا لحسابات تنظيمية لها علاقة بالثقل الجماهيري للحركة في الساحة الفلسطينية.

فحماس، قبيل بدء التسوية في مدريد عام 1991، قبلت فكرة إجراء الانتخابات واعتبرتها السبيل الوحيد لفرز القيادات السياسية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مشروع القيادي في الحركة محمود الزهار عام 1988، الذي قبل فيه إجراء انتخابات سياسية عامة في الأراضي المحتلة عام 1967. وبهذا، يتضح أن حماس قدمت موقفين متضاربين حول موضوع الانتخابات، لا سيما قبيل التسوية في مدريد وبعدها.

وأخيرا، فقد كان نتيجة تصعيد حماس للعمل العسكري، وتنفيذها للعديد من العمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي، أن وضعت بين مطرقة السلطة وسندان إسرائيل، خاصة في ظل تحميل الطرفين للحركة مسؤولية تعثر عملية السلام.

الفصل الخامس: حركة حماس والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

مقدمة

تراجعت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بشكل ملحوظ، منذ صعود زعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، إلى سدة الحكم في إسرائيل عام 1996. فنتنياهو تنكر لكافة الالتزامات الإسرائيلية المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو، الأمر الذي أدى إلى تسرب الشك والريبة لنفوس الفلسطينيين من الطرف الإسرائيلي والتسوية السلمية معه.

وبمجيء إيهود باراك للحكم في إسرائيل عام 1999، تجدد الأمل لدى الفلسطينيين بعملية السلام. ولكن سرعان ما بدد باراك ذلك الأمل بتمنعه عن تنفيذ التزامات سلفه نتنياهو بالتخلي عن مناطق جديدة للسلطة الفلسطينية.

وأمام تلك المواقف الإسرائيلية المعادية للعملية السلمية، والمتنكرة للحقوق الفلسطينية، عاشت الساحة الفلسطينية حالة من الاحتقان السياسي الشديد، إلى أن جاءت الشرارة التي لامست حالة الغليان والرفض الشعبي لفشل عملية السلام، ليشعل الفلسطينيون بذلك انتفاضتهم الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى.

ليس هذا فحسب، وإنما شهدت أيضا الساحتان العربية والدولية جملة من التغيرات السياسية الكبرى لتشكل تداخلا محليا وإقليميا ودوليا، أسفر عن حدوث تغيرات كبيرة على صعيد النظام السياسي الفلسطيني وحركة حماس.

يستعرض هذا الفصل تلك التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ويبحث في تأثيرها على السلطة الفلسطينية من جهة، وحركة حماس من جهة أخرى.

انهيار عملية السلام واندلاع انتفاضة الأقصى

دخلت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية مرحلة جديدة، وذلك إثر فوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، وتسلم بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في حزيران 1996. فنجاح نتنياهو في الانتخابات وإمساكه بسدة الحكم في إسرائيل اعتبره العديد من المراقبين والمحللين نكسة لعملية السلام وتراجعا لها. فقد عمل نتنياهو منذ استلامه الحكم على تكريس بناء المستوطنات، وتجميد عملية السلام، وتصعيد العنف والقتل والاغتيال ضد الفلسطينيين، وتجريف ومصادرة أراضيهم وهدم منازلهم. كما استمر أيضا في سياسة تهويد القدس، وذلك بموافقته على بناء المزيد من المستوطنات مثل مستوطنة جبل أبو غنيم وغيرها.[1]

وعليه، فقد التزم نتنياهو خلال فترة حكمه بتنفيذ "لاءاته الستة" التي أعلنها في حملته الانتخابية، وهي: لا لقيام دولة فلسطينية، لا لوقف الاستيطان، لا للانسحاب من القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، لا لمبدأ الأرض مقابل السلام، لا للانسحاب من الجولان، وأخيرا، لا للانسحاب من نهر الأردن باعتباره الحدود الشرقية لإسرائيل.[2]

إن تلك المواقف والسياسات التي اختارها نتنياهو للتعامل مع الفلسطينيين لم تكن مستغربة، لا سيما وأنه ينسب إلى جناح الصقور في حزب الليكود المعروف برفضه للتسوية السلمية مع الفلسطينيين. وفي إطار سعيه لتأكيد ذلك، فقد وصف أرييل شارون، أحد صقور حزب الليكود ومهندس عمليات الاستيطان في حينه، فوز نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية عام 1996 أنه بمثابة تصويت بسحب الثقة من اتفاقات أوسلو المبرمة عام 1993.[3]

---

[1] – رجاء عبد الملك، **القضية الفلسطينية في عقد التسعينيات**، القاهرة: دار أخبار اليوم، 2006، ص 185.

[2] – المصدر السابق، ص 186.

[3] – المصدر السابق، ص 187.

ومن جانبه، وصف الرئيس الراحل ياسر عرفات مواقف نتنياهو بأنها إعلان حرب على الفلسطينيين، إذ توحي بأنه لم يعد للفلسطينيين شريك في عملية السلام. وبالرغم من ذلك، لم يكن أمام السلطة الفلسطينية سوى خيار واحد يتمثل بالاستمرار في العملية التفاوضية.

لقد أدت سياسات نتنياهو تجاه الشعب الفلسطيني إلى ظهور ردات فعل من الفلسطينيين. ففي 30 تموز 1997، نفذت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عمليتين استشهاديتين في القدس الغربية، الأمر الذي أدى إلى مقتل 12 إسرائيليا وإصابة 170 آخرين. وفي أعقاب العملية التي قامت بها حماس، أصدرت بيانا طالبت فيه إسرائيل بالإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين.[4] وردا على ذلك، قامت إسرائيل بفرض عقاب جماعي ضد الشعب الفلسطيني، وعزلت مناطق الحكم الذاتي عن العالم، وهدد نتنياهو باقتحام الجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية.

وإزاء ذلك، بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا كبيرة في سبيل إحياء عملية السلام، وذلك بإطلاقها العديد من المبادرات. فقامت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، مادلين أولبرايت، بجولات عديدة في المنطقة، بهدف تنشيط عملية السلام ورأب الصدع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. واستجابة لتلك الجهود الأمريكية، انطلقت العديد من لقاءات التفاوض بين الطرفين، وذلك بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون شخصيا في بعض اللقاءات.

وبالرغم من ذلك، لم تنجح تلك المبادرات والمفاوضات في إقناع نتنياهو بالسير قدما في عملية السلام، وتنفيذ الالتزامات السياسية الإسرائيلية.

---

[4] – حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **بيان**، 30/7/1997.

وفي تلك الفترة، يجدر التأكيد أن حماس لم تكن غائبة عن تلك التطورات السياسية، حيث قام الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، بعرض هدنة على إسرائيل بشرط إيقافها عمليات الاستيطان، وانسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما اشترط ياسين إيقاف إسرائيل إجراءاتها العقابية ضد المدنيين الفلسطينيين، واعترافها بدولة فلسطينية عاصمتها القدس.[5]

ومع اقتراب موعد انتهاء فترة الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية، أي في شهر أيار 1999، كما نصت على ذلك اتفاقية أوسلو، صرح الرئيس ياسر عرفات أنه يعتزم إعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار من ذلك العام.[6] وعلى أثر تلك التصريحات، هدد نتنياهو بأن إسرائيل ستنسحب من اتفاقات السلام في حال اتخاذ مثل هذا الإجراء من جانب واحد. ومن جانبها، عارضت الولايات المتحدة أيضا هذا الاتجاه من قبل السلطة الفلسطينية.

وأما حركة حماس، فقد كانت لا ترى ضرورة في التسرع لإعلان الدولة الفلسطينية، حيث تساءلت عن جدوى ذلك الإعلان وقيمته، وشككت في جدواه ومردوده. وانسجاما مع ذلك، فقد صرح الشيخ أحمد ياسين قائلا:

> يتم الحديث عن الدولة بالرغم من أنه تم الإعلان عن هذه الدولة في الجزائر، وأصبحت لهذه الدولة سفارات عديدة، وعندما تعلن الدولة في الرابع من مايو المقبل.. ماذا بإمكان دول العالم والدول العربية أن تعمل؟ فإذا اعترفت بنا مصر مثلا، فهل باستطاعتها أن تفتح الحدود معنا؟ وكذلك الأردن، مادامت إسرائيل هي المسيطرة على هذه الحدود، وبالنسبة لدول العالم ماذا يمكن أن تقدم السلطة أكثر من الاعتراف الذي هو أصلا موجود.[7]

---

[5] – عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص 215.

[6] – "حقيقة الموقف الأمريكي من إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة"، الموقع الإلكتروني لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **http://www.fateh.net/editor/99/6.htm**

[7] – أحمد ياسين، **صحيفة السبيل الأردنية**، العدد 266، 5/1/1999، ص 20.

إن تلويح الرئيس ياسر عرفات بإعلان الدولة في أيار 1999، لم يكن سوى وسيلة ضغط على حكومة نتنياهو والولايات المتحدة. فالرئيس عرفات كان يعلم أنه من المستحيل إعلان الدولة في ظل تلك الظروف التي تمر بها العملية السلمية، إلا أنه هدف من ذلك الضغط إلى استئناف عملية السلام، والدفع باتجاه إجراء مفاوضات الحل النهائي التي طالما تهرب نتنياهو منها.

ولعله من نافلة القول هنا وصف الفترة التي حكم بها نتنياهو إسرائيل، والتي امتدت من حزيران 1996 وحتى أيار 1999، بأنها شكلت نكسة حقيقية لعملية السلام. فعملية السلام لم تشهد طيلة تلك الفترة سوى عملية انسحاب واحدة من الخليل عام 1997. وأما بقية الالتزامات الإسرائيلية المنصوص عليها في الاتفاقات بين الطرفين، سواء تلك التي وقعها نتنياهو أو أسلافه، فقد تم التنكر لها بالكامل في عهده. وكان من أبرز نتائج ذلك الوضع أن تسرب إلى نفوس الفلسطينيين المؤيدين لعملية السلام الشك والريبة من الطرف الإسرائيلي والتسوية السياسية معه. ولكن، سرعان ما تبددت تلك الشكوك، وذلك بصعود الزعيم الجديد لحزب العمل الإسرائيلي، إيهود باراك، إلى سدة الحكم في إسرائيل في حزيران 1999.

لقد استقبلت القيادة الفلسطينية فوز باراك بالرضا، إلا أنه أكد في أول تصريح له، عقب فوزه، على النقاط الأربع التي كان قد أعلن عنها في حملته الانتخابية والمتعلقة بعملية السلام: لا عودة لحدود 1967، ولا لوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن، والإبقاء على المستوطنات الكبرى في الأراضي الفلسطينية، والإبقاء على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.[8]

---

[8] – مصطفى عبد الواحد الولي، "أمن إسرائيل الجوهر والأبعاد"، **http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/amnis.ht**

وردا على هذه التصريحات، حاول صائب عريقات، الذي أصبح كبير المفاوضين الفلسطينيين آنذاك، لفت انتباه المفاوضين الإسرائيليين الجدد إلى الحالة الفلسطينية بالقول: "إننا في نهاية أيار 1999. وبعد ثلاث سنوات أمضاها في السلطة خسر السيد بنيامين نتنياهو المعركة أمام إيهود باراك والحزب العمالي... لم نعد نملك هامشا للمناورة، فقد المجتمع الفلسطيني أي أمل بالسلام بعدما تعرض طوال السنوات الماضية للخنق والإذلال".[9]

وبالرغم من تلك الإشارات والتصريحات الفلسطينية، فقد تمنع باراك عن تنفيذ تعهدات سلفه نتنياهو بالتخلي عن مناطق جديدة للسلطة الفلسطينية. وتحت وطأة ضغوط الالتزامات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ذهب باراك إلى إهمال الملف الفلسطيني طوال أشهر لصالح التفاوض مع سوريا.

وبعبارة أخرى، فقد حاول باراك التلاعب بالمسارين السوري والفلسطيني. وقد نتج عن ذلك خلق حالة من الريبة في العلاقة مع الفلسطينيين، حيث وصف ممدوح نوفل، عضو المجلس الأعلى للأمن القومي الفلسطيني، باراك بقوله: "امتاز الجنرال إيهود باراك عن سواه من رؤساء وزراء إسرائيل الذين استهلكتهم عملية السلام منذ مدريد وحتى الآن – شامير ورابين وبيريس ونتنياهو – بالعناد والغرور بقدرته الخارقة على تحقيق ما يرى".[10]

ولكن المفاوضات التي أجراها باراك مع سوريا، لم تدم لفترة طويلة. فقد فشلت تلك المفاوضات في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وحول السبب في فشل تلك المفاوضات، أوضح دينس روس، المنسق الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط آنذاك، قائلا: "كان السوريون يتقدمون في جميع المسائل بينما السيد باراك لم يتزحزح".[11]

---

[9] – الان غريش، "الوجه الحقيقي لايهود باراك"، تموز 2002، الموقع الإلكتروني لمفهوم، **http://www.mondiploar.com/july02/articles/gresh.htm**

[10] – ممدوح نوفل، **الانتفاضة: انفجار عملية السلام**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 15.

[11] – غريش، مصدر سبق ذكره.

وبعد فشل مفاوضاته مع سوريا، اضطر باراك للعودة إلى التفاوض مع الفلسطينيين في ربيع عام 2000. وقد تزامنت تلك العودة مع موعد الاستحقاق الجديد لإعلان الدولة الفلسطينية في أيار 2000. وعلى إثر ذلك، تشبث باراك بفكرة عقد قمة تبحث جميع الملفات العالقة لقضايا الوضع النهائي والانتقالي مع الفلسطينيين كرزمة واحدة. وتمكن باراك من إقناع الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، الذي كانت ولايته الثانية تشارف على نهايتها، بأهمية عقد تلك القمة، خاصة وأنها تساعد الرئيس كلينتون على أن يحقق إنجازا تاريخيا يختم به رئاسته، وذلك بإنجازه السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونتيجة لذلك، قام الرئيس كلينتون بدعوة الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى عقد قمة في كامب ديفيد بواشنطن في أيلول 2000. ومن جانبه، أبدى الرئيس عرفات تحفظه الشديد إزاء تلك القمة، معتبرا أنه لن يكون بالإمكان حل صراع عمره نحو قرن في أيام عدة. لكن الرئيس عرفات رضخ في النهاية للضغوط وتوجه إلى كامب ديفيد قبل أشهر قليلة من انتهاء ولاية الرئيس كلينتون.[12]

وحول مبررات وأسباب ذلك الرضوخ من قبل القيادة الفلسطينية، تحدث محمود عباس، أبو مازن، مهندس اتفاق أوسلو وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، قائلا:

> إن لدى الأمريكان حساباتهم وأنهم يريدون الذهاب فورا للقمة وبأي ثمن وأصبحنا أمام خيارين، إما أن نوافق ونحن نعرف مسبقا أن الفشل سيكون حليف هذه القمة، وربما حملنا الأمريكان نتائج هذا الفشل، وإما أن نرفض فنتهم بتعطيل المفاوضات وعرقلة عملية السلام. وفضلنا الخيار الأول.[13]

---

[12]– جزرف بدوي، "إسرائيل، فلسطين، حقائق حول نزاع"، 16 كانون الثاني 2003، الموقع الإلكتروني لمعابر، **http://maaber.50megs.com/issue_march04/books_6.htm**

[13] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 67.

وبعيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، الذي نفذه باراك في 20 أيار 2000، عقدت قمة كامب ديفيد الثانية في الفترة ما بين 11- 25 تموز 2000، في ولاية ميريلاند الأمريكية، وذلك بحضور ومشاركة الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون. وقد هدفت تلك القمة إلى إتمام التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول قضايا الوضع الانتقالي والنهائي، وذلك على الرغم من عدم التحضير الكافي لها في نظر الفلسطينيين والعديد من المراقبين والمحللين.

وقد مورست في تلك القمة ضغوط خانقة على الرئيس ياسر عرفات لتقديم تنازلات تنهي القضية الفلسطينية.[14] والجدير بالذكر أن باراك رفض الاجتماع بالرئيس عرفات وجها لوجه على إنفراد طوال فترة المفاوضات التي استمرت أسبوعين.

وبالرغم من تلك الضغوط، فقد رفض الرئيس عرفات التنازل عن الثوابت الفلسطينية في تلك القمة. ونتيجة لذلك، تراجع باراك عن جميع التفاهمات التي تم التوصل إليها مع المفاوضين الفلسطينيين، وأصدر بيانا صحفيا في نهاية القمة جاء فيه: "تعتبر الأفكار ووجهات النظر وحتى المواقف التي وردت في سياق القمة باطلة المفعول من حيث اعتبارها مواقف افتتاحية حين أو في حال العودة إلى المفاوضات، وهي باطلة ولاغ مفعولها".[15]

وبناءً على فشل القمة، فقد يأس باراك من التفاوض مع الفلسطينيين، ومضى في شن حملة إعلامية، على الصعيدين الإسرائيلي والدولي، هدفت إلى تحميل السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات، مسؤولية فشل المفاوضات التي استمرت سبعة أعوام.[16] وراح باراك يعلن أن الفلسطينيين رفضوا عرضا سخيا، وفوتوا، مرة أخرى، فرصة تاريخية كانت متاحة أمامهم.

---

[14] – روبرت مالي وحسين آغا، "كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أمريكا وإسرائيل"، **صحيفة الحياة**، 20/7/2001، ص 10-11.

[15] – البيان الثلاثي الأمريكي الفلسطيني الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد، 25 تموز 2000، الموقع الالكتروني لرغم الحدود، **http://www.acrossborders.ps/portal/ar/SubCat.cfm?MCatID=4&SubID=28&DocID=64**

[16] – محمود سويد (تحرير)، **الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 2002، ص XVIII.

وإزاء تلك الاتهامات، لزم الفلسطينيون الصمت فترة طويلة، إلى أن تسربت معلومات حول ما حصل في كامب ديفيد، ليتضح أن العرض الإسرائيلي كان جائرا ومجحفا للغاية، وهو أبعد ما يكون عن السخاء.[17]

وقد أكد ذلك اعتراف باراك الشخصي بمسؤوليته عن فشل مفاوضات كامب ديفيد، حين ألقى خطابا سريا في وزارة الدفاع الإسرائيلية وتسرب لاحقا لوسائل الإعلام. وقد وجه باراك في ذلك الخطاب انتقادا لسلفه نتنياهو، واتهمه بالتنازل لصالح الفلسطينيين. وحول مواقفه المتشددة في كامب ديفيد، قال باراك نفسه: "هناك في كامب ديفيد بعت ظاهريا كل شئ فأنا الذي رفض بشدة وحزم تطبيق اتفاقية واي ريفر".[18]

إذن، لقد فشلت قمة كامب ديفيد الثانية بسبب سياسة باراك ونواياه وحساباته المسبقة، حيث عرض في القمة صفقة متكاملة، إما أن يرفضها الفلسطينيون بالكامل أو يقبلوها بالكامل. ولم تكن شروط تلك الصفقة مقبولة للطرف الفلسطيني، لأنها ستعطي إسرائيل 9% من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، ليتم معادلتها ومبادلتها بـــ 1% في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لصالح الفلسطينيين. والأهم من ذلك، أن تلك الصفقة تجاوزت قرارات الشرعية الدولية بخصوص حل قضية اللاجئين، ورفضت التعامل مع القدس الشرقية كعاصمة سياسية للدولة الفلسطينية. [19]

لقد كان لمجريات مفاوضات كامب ديفيد أثرها البالغ على الفلسطينيين، إذ أشارت إحدى نتائج استطلاعات الرأي العام الفلسطيني والتي أجريت عقب قمة كامب ديفيد، أن 65.5% من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع لم يتوقعوا أن تصل القمة إلى هذه النتيجة.

---

[17] – غريش، مصدر سبق ذكره.

[18] – **صحيفة الحياة الجديدة**، 6/1/2001.

[19] ـ أكرم عطا الله، "الانتفاضة في سياقها الموضوعي"، شباط 2006، الموقع الالكتروني لمجلة رؤية
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/16/page6.html

وفي ذات الاستطلاع، أعرب 79% من الفلسطينيين أنهم راضون عن النتيجة التي وصلت إليها هذه القمة، لا سيما وأن الوفد الفلسطيني رفض التنازل عن الثوابت الفلسطينية فيها.[20]

وبهذا، يظهر جليا أن مفاوضات كامب ديفيد عمقت شكوك الفلسطينيين بنزاهة الراعي الأمريكي من جهة، وأضعفت ثقتهم بقدرة عملية السلام على تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال وزوال الاحتلال من جهة أخرى.

ومن جانبها، فقد ثمنت حركة حماس موقف الرئيس ياسر عرفات وصموده في قمة كامب ديفيد، ودعته إلى وقف المفاوضات والاتصالات والتنسيق الأمني مع إسرائيل، وإلى إطلاق سراح كوادر حماس المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية.

وفي تلك الأجواء المشحونة التي أعقبت مفاوضات كامب ديفيد الثانية، نشرت وسائل الإعلام المحلية والأجنبية تفاصيل أطماع إسرائيل في القدس الشرقية والمسجد الأقصى. وكشفت أيضا عن محاولات إسرائيل، المدعومة أمريكيا، للمشاركة في السيادة على القدس الشرقية، وتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود على غرار ما حصل في المسجد الإبراهيمي في الخليل. وعلى ضوء ذلك، ارتفعت أصوات شعبية وحزبية فلسطينية قوية، دعت إلى الإقتداء بنهج المقاومة الذي اتبعه حزب الله في استرداد الحقوق والأراضي اللبنانية، وطرد الاحتلال من جنوب لبنان.[21]

ومن هنا، يمكن القول أن الوضع في الساحة الفلسطينية أصبح محتقنا بشكل شديد، وذلك بسبب فشل مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد الثانية، وتنكر الحكومات الإسرائيلية سواء الليكودية أو العمالية للحقوق الفلسطينية، ومماطلة إسرائيل في تنفيذ

---

[20] – نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول فشل قمة كامب ديفيد من 29– 31/7/2000، الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإستعلامات،

http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/kema-7-2000.html

[21] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 64 – 65.

الاتفاقات، ومواصلتها بناء المستوطنات.. وغيرها. وقد رافق ذلك كله تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ووجود الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بانتظار إطلاق سراحهم منذ سنوات بموجب الاتفاقات الموقعة.

ففي تلك الفترة، عانى الفلسطينيون من الإحباط الشديد، وأنذر الوضع باندلاع انتفاضة فلسطينية باتت تلوح بالأفق، لا سيما وأنه لم تكن هناك أية مقاومة فلسطينية ضد الإسرائيليين خلال السنوات الثلاثة السابقة لمفاوضات كامب ديفيد. وفي هذا الصدد، أشار الصحفي الإسرائيلي، داني روبنشتاين، إلى أن الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين قد توقفت في السنوات الثلاثة السابقة لقمة كامب ديفيد، باستثناء بعض العمليات المحدودة لحركة حماس.[22]

فجاءت الزيارة المسمومة لزعيم حزب الليكود أرييل شارون للحرم القدسي الشريف يوم 28 أيلول 2000، لتشعل الانتفاضة الفلسطينية العارمة، ولتفجر غضب الفلسطينيين على سنوات التفاوض السبعة العجاف. وسرعان ما انتقلت الانتفاضة من ساحات المسجد الأقصى إلى جميع الأراضي المحتلة، بما فيها الأراضي المحتلة عام 1948.

إن تلك الزيارة التي قام بها شارون للحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى، والمجزرة التي ارتكبها جنود الاحتلال في اليوم التالي، كانت بمثابة الشرارة التي تسببت في إشعال الانتفاضة. فالعملية السلمية التي راهن الفلسطينيون عليها، معتقدين بأنها ستعيد لهم حقوقهم المنقوصة، أثبتت عدم جدواها. وكذلك أثبت الشريك الإسرائيلي فيها عدم صدقه وسوء نيته، بينما أكد الراعي الأول لهذه العملية، الولايات المتحدة، فقدان نزاهته وانحيازه المكشوف لصالح الغطرسة الإسرائيلية.

---

[22] – غوليا غولان، "من بدأ النزاع الحالي، فشل إسرائيلي أم خطأ فلسطيني"، الليمون المر، 27 كانون الأول 2004، **http://arabic.tharwaproject.com/node/59**

وبهذا، فقد جاءت انتفاضة الأقصى لتسجل علامة فارقة لصورة إسرائيل أمام العالم. فأعادت الانتفاضة إسرائيل إلى صورتها كمحتل، تلك الصورة التي كاد العالم أن ينساها بعد سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو.

انتفاضة الأقصى وإعادة صياغة العلاقة مع إسرائيل

ساد الاعتقاد لدى كثيرين في الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى بأن هذه الانتفاضة لن تدوم طويلا، وأنها، بذلك، قد تشكل مخرجا للقيادتين، الفلسطينية والإسرائيلية، من الحالة المتردية التي وصلت إليها عملية السلام.

وعلى العكس من ذلك الاعتقاد، فإن انتفاضة الأقصى استمرت لفترة طويلة فاقت معظم التوقعات. فالسياسات الإسرائيلية خلال السبع سنوات السابقة لتلك الانتفاضة زادت من حجم الغضب الفلسطيني المتراكم، وفقدان الأمل في التحرر من الاحتلال، مما وفر لها وقودا يجعلها تستمر لفترة طويلة.

وحول النظرة إلى انتفاضة الأقصى، أوضح أستاذ العلوم السياسية هشام أحمد أنه في بداية اندلاع تلك الانتفاضة، تطورت مدرستان فكريتان في الساحة الفلسطينية، رأت فيها الأولى بأنها أداة لدفع المفاوضات إلى الأمام، حيث كان من بين من رأوا ذلك من الإسرائيليين باراك نفسه. وأما المدرسة الثانية، فقد نظرت إلى انتفاضة الأقصى بوصفها عملية تحرير وطنية لإنهاء الاحتلال.[23]

لقد اعتقد باراك أن انتفاضة الأقصى فرصة لهزيمة الشعب الفلسطيني وقيادته التي رفضت شروطه في كامب ديفيد الثانية. وبناءً على ذلك، قرر باراك دفع الأمور باتجاه إشعال الانتفاضة، حيث صرح في اجتماع سري، تم الكشف عنه لاحقا في وسائل الإعلام، في 25

[23] – هشام أحمد، "من بدأ النزاع الحالي، العنف حتمي ما دام الاحتلال مستمر"، الليمون المر، 27 كانون الأول 2004، **http://arabic.tharwaproject.com/node/59**

تشرين الأول عام 2000 بأن: "الحل الوحيد الذي لاح في الأفق كان دفع الوضع إلى الانفجار".[24] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيارة التي قام بها شارون إلى الحرم القدسي والمسجد الأقصى في 28 أيلول 2000، كان قد تم التفاهم حولها مسبقا بين باراك وشارون. وكان الهدف من ذلك التفاهم، التأكيد على السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي، وتوجيه رسالة إلى السلطة الفلسطينية مفادها أن السلطة والمعارضة في إسرائيل مجمعون على التمسك بالسيادة على القدس، مهما كلف ذلك من ثمن.[25]

وعليه، فقد تواصلت انتفاضة الأقصى وتصاعدت بفضل عوامل عديدة. إلا أنه كان واضحا، ومنذ بداية اندلاعها، أنها لم تكن موحدة الرؤيا والهدف. فرؤية الفلسطينيين للانتفاضة انقسمت إلى اتجاهات مختلفة: الجمهور الفلسطيني، غير المنتمي إلى تنظيمات سياسية، والغاضب من المفاوضات التي لم تحقق له أية مكاسب سياسية أو اقتصادية، عبر عن غضبه في تلك الانتفاضة، وأطلق عليها **الانتفاضة الثانية**. وأما القوى السياسية، فكانت منقسمة بين قوى دينية وقوى علمانية. ومن جانبها، رأت القوى الدينية في الانتفاضة طريقا إلى طرح خطها السياسي والأيديولوجي الرافض للتسوية السلمية مع إسرائيل، فأطلقت عليها **انتفاضة الأقصى**. وأما القوى العلمانية، فقد انقسمت هي الأخرى إلى من يرى في الانتفاضة بأنها وسيلة لتحسين شروط التفاوض، ومن يرى بأنها يمكن أن تحقق زوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد أطلقت تلك القوى العلمانية عليها **انتفاضة الاستقلال**.[26]

---

[24] – محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مصر: مركز الإعلام العربي، ط 1، 2003، ص 329.

[25] – "انتفاضة الأقصى.. بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية"، 23/10/2000، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2000/23_10_00.htm

[26] – سويد، مصدر سبق ذكره، ص.XXII

وعموما، فقد أصبح الاسم الأكثر شيوعا لتلك الانتفاضة في مختلف المحافل، الرسمية والشعبية، هو **انتفاضة الأقصى**.

وبهذا، فقد بدت انتفاضة الأقصى مشتتة الرؤى والأهداف، موزعة القيادات. وقد مارست تلك القيادات أساليب الانتفاضة واستخدمت وسائلها بالتشتت نفسه. وبالرغم من ذلك، إلا أن تلك الانتفاضة حققت إنجازا فلسطينيا هاما تمثل في إعادة الوحدة الميدانية إلى الشارع الفلسطيني بقواه السياسية الرئيسة، لا سيما حركتي فتح وحماس. وانسجاما مع ذلك، فقد تبنت السلطة الفلسطينية وحركة حماس خطابا إعلاميا يميل إلى المهادنة والتكامل في ما بينهما، ومن ثم إعادة الثقل للوحدة الوطنية الفلسطينية، وتأكيدهما على أن الجميع، سلطة ومعارضة، في خندق واحد.

لقد عززت تلك الصورة (الخندق الواحد) للسلطة والمعارضة اجتماعات الفصائل الفلسطينية في الضفة والقطاع. فتداعت تلك الفصائل للقاءات عاجلة بهدف وضع برنامج وطني لمواجهة التحديات التي رافقت اندلاع انتفاضة الأقصى، وأكدت على وحدة الصف الوطني. وبفضل ذلك، تمكنت الفصائل الفلسطينية من تشكيل إطار لقيادة تلك الانتفاضة أطلق عليه **القوى الوطنية والإسلامية**، وشاركت فيه، لأول مرة، حركتا حماس والجهاد الإسلامي.[27]

إن مشاركة حركة حماس في إطار القوى الوطنية والإسلامية لقيادة انتفاضة الأقصى، يبدو أنه قد جاء نتاج استخلاصات لقيادة حماس حول ظروف وميزان القوى الفلسطيني الداخلي الجديد. فهم اعتقدوا أنه من غير المعقول مقارنة ظروف انتفاضة الأقصى بانتفاضة عام 1987، حيث أن وجود السلطة ألغى قدرة حماس على العمل خارج التوجه الوطني العام،

---

[27] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 82 – 83.

أو إمكانية أخذها لدور شبيه بدورها المتميز في الانتفاضة السابقة دون الدخول في صدام مع السلطة وتنظيمها الرئيس، حركة فتح.[28]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من مشاركة حماس في إطار القوى الوطنية والإسلامية، إلا أن تلك المشاركة اقتصرت فقط على حضور الاجتماعات، وإصدار البيانات المشتركة بالرغم من محافظة حماس على إصدار بياناتها الخاصة خلال الانتفاضة. فجهود الفصائل الفلسطينية لم تفلح في تشكيل قيادة وطنية موحدة لانتفاضة الأقصى على غرار تلك التي شكلت في انتفاضة عام 1987. ولعل السبب في ذلك الإخفاق يعود بشكل رئيس إلى التباين بين الفصائل حول الموقف من عملية التسوية السلمية، ومشاريع الحلول المطروحة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك أساليب النضال ضد الاحتلال.[29]

وبهذا، فقد ظلت انتفاضة الأقصى دون قيادة مركزية موحدة تحدد التوجهات وتنظم التحركات الشعبية اليومية. وعمدت حماس منذ بداية الانتفاضة إلى تمييز نفسها بالرايات والهتافات في المسيرات، شأنها في ذلك شأن القوى الوطنية والإسلامية الأخرى. كما كرست حماس تقليد إصدار بيانات مستقلة بجانب البيانات المشتركة للقوى الوطنية والإسلامية، عرضت فيها مواقفها من الأحداث السياسية، وحددت مفهومها للانتفاضة وأهدافها ورؤيتها لفعالياتها اليومية. وكان مضمون خطاب حماس السياسي ولغته تكرارا لمواقفها السابقة من قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأسس وسبل حله القائمة – في نظرها – على المقاومة والجهاد، لا المفاوضات.

وعلى صعيد آخر، واجه باراك انتفاضة الأقصى بحزم شديد، مستخدما كافة الأساليب لقمع الشعب الفلسطيني في انتفاضته السلمية. ففي الأشهر الثلاثة الأولى لتلك الانتفاضة، فقد

---

[28] – المصدر السابق، ص 91.

[29] – المصدر السابق، ص 98– 109.

الشعب الفلسطيني عددا كبيرا من الشهداء وسقط العديد من الجرحى،[30] قبل أن يلجأ إلى استخدام السلاح والابتعاد عن الطابع الشعبي والسلمي لها. وقد عزز جيش الاحتلال من انتشاره في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث أقام الجنود الإسرائيليون حواجز عسكرية عند مداخل المدن الرئيسة المتمتعة بالحكم الذاتي. كما هددت إسرائيل بإعادة احتلال الضفة وغزة في حال استمرار الانتفاضة، وشددت من إجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين.

وفي تطور خطير على صعيد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، اعتبرت إسرائيل نفسها أنها في حالة حرب مع السلطة الفلسطينية، وبدأت تصور المواجهات الدائرة مع الجماهير الفلسطينية على اعتبار أنها تقع بين جيشين مسلحين. وعليه، فقد أجازت إسرائيل لنفسها استخدام كافة الإمكانيات العسكرية المتاحة لها في مواجهة الجماهير الفلسطينية. فقامت إسرائيل بشن حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني بمختلف الأسلحة، بدءاً من 12 تشرين الأول 2000، حيث أقدمت على سابقة خطيرة حين أغارت الطائرات الإسرائيلية على مقر إقامة الرئيس عرفات في غزة وقصفته بالصواريخ. كما قصفت الطائرات الإسرائيلية معظم مراكز السلطة الفلسطينية.[31]

وفي إطار مواجهة العدوان الإسرائيلي، فعلت حركة حماس من نشاط جناحها العسكري، كتائب عز الدين القسام. وقامت بتنفيذ 12 عملية استشهادية خلال السنة الأولى لانتفاضة الأقصى والتي زعزعت الأمن في إسرائيل، وأدت إلى مقتل 61 إسرائيليا على الأقل. ويذكر أن معظم تلك العمليات قد نفذت في العمق الإسرائيلي.[32]

---

[30] – استشهد 204 فلسطينيا بينهم 76 شخصا دون السابعة عشر من عمرهم، و 24 من رجال الشرطة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى من بداية اندلاع الانتفاضة. وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة الفلسطينية لم تشارك في أي عمل مسلح طوال الأشهر الخمسة الأولى للانتفاضة. سويد ، مصدر سبق ذكره، ص XXII - XXIII.

[31] – عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص 303.

[32] – صالح، مصدر سبق ذكره، 332.

لقد أحدثت انتفاضة الأقصى هزة في النظام السياسي الإسرائيلي، إذ وقف باراك عاجزا أمام الانتفاضة غير قادر على قمعها وتحقيق الأمن للإسرائيليين. كما أنه أصبح غير قادر على التقدم بالعملية السلمية لأن الوقت لم يكن في صالحه، خاصة وأن موعد إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية بات وشيكا في تشرين الثاني عام 2000، مما اضطر باراك إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل.

وفي 6 شباط 2001، انتخب الإسرائيليون أريل شارون رئيسا جديدا للوزراء، وذلك خلفا لــ باراك الذي هزم أمام شارون هزيمة كبيرة. وبهذا الانتخاب، يظهر أن الإسرائيليين قد اختاروا الشخص الأكثر تطرفا في إسرائيل، معلقين آمالهم عليه، لا سيما وأنهم يعتبرونه الشخص المؤهل دون غيره لإخراجهم من أزمتهم، نظرا لتاريخه الدموي مع الفلسطينيين.[33]

ويرى المحللون السياسيون الإسرائيليون أن اختيار الشارع الإسرائيلي لــ شارون كان دافعه المجيء برجل يضمن لإسرائيل أمنها في مواجهة الانتفاضة. فمعظم التوقعات، إن لم تكن جميعها، اتفقت على أن شارون سيتبنى سياسة عسكرية هجومية ضد الفلسطينيين، باعتبارها المعركة التمهيدية والفاصلة في آن واحد، التي توضح أسس وقواعد المرحلة التفاوضية المقبلة.[34]

لم ينجح باراك أمام شارون في الانتخابات الإسرائيلية، لكنه نجح في إثارة الشكوك الإسرائيلية بقوة حول السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات، في أن تكون شريكا للسلام مع إسرائيل. وبذلك، ساهم باراك في نجاح الدعاية اليمينية المضادة التي استخدمها شارون في

---

[33] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد)، **انتفاضة الاستقلال.. العام I**، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2002، ص 14.

[34] – المصدر السابق، ص 19 – 20.

حملته الانتخابية، والتي قامت على أساس تكريس مقولة أن السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات وكر للإرهاب، وأن هدفها الوحيد القضاء على إسرائيل.[35]

وفي هذه الأجواء الفلسطينية الإسرائيلية المحمومة، وقبيل انتخاب شارون، فاز الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش (الابن) في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي عقدت في 6 تشرين الثاني 2000. وعلى أثر ذلك الفوز، تشكلت الإدارة الأمريكية الجديدة التي تميزت بسيطرة تيار المحافظين الجدد عليها.[36]

وبهذا، فقد وقفت انتفاضة الأقصى أمام استراتيجية إسرائيلية جديدة، وضعها وأدارها شارون، اختلط فيها السياسي بالعسكري. فــشارون يملك رؤية واضحة لما يريد، ويرفض استئناف العملية السلمية أو إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين قبل وقفهم الانتفاضة. وكذلك، فقد وقفت انتفاضة الأقصى أمام إدارة أمريكية جديدة، منحازة بشكل صارخ لإسرائيل، وتوفر لجميع جرائمها غطاءً سياسيا.

إن صعود شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل، وكذلك بوش الابن كرئيس للولايات المتحدة ساهم، بشكل كبير، في وقف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. فعملية السلام لم تعد لها مكانتها في الأجندة الجديدة للحكومتين، الإسرائيلية والأمريكية، كما كانت عليه في فترة حكم الرئيس الأمريكي كلينتون والحكومة الإسرائيلية العمالية السابقة. فمنذ تشكيل شارون لحكومته، رفض لقاء الرئيس عرفات، واشترط لتحقيق ذلك قيام عرفات بتوجيه دعوة علنية

---

[35] – التقرير الإستراتيجي العربي، "إسرائيل والانتفاضة.. معادلة الأمن المطلق"، الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB9.HTM

[36] – تيار المحافظين الجدد هو تيار يميني متطرف في الولايات المتحدة، منحاز بشكل فاضح لإسرائيل، وله أهداف تتعلق بإعادة رسم الخارطة السياسية للعالم في ظل الهيمنة الأمريكية المطلقة عليه. داليا عبد اللقادر عبد الوهاب، "فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد"، أكتوبر 2006، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية،

http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa/Index.asp?CurFN=roaa1.htm&DID=8991

وصريحة لوقف المقاومة (الإرهاب). كما أعلن شارون أنه لن يستأنف المفاوضات على المسار الفلسطيني قبل وقف انتفاضة الأقصى. وأما الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بوش الابن، فقد تعاملت مع الرئيس عرفات بشكل مختلف عن الإدارة السابقة، حيث طلب وزير الخارجية الأمريكي حينها، كولن باول، من الرئيس عرفات في لقائهما الأول برام الله، أن يأمر بوقف العنف صراحة وبوضوح. ومن اللافت في ذلك اللقاء أن الوزير باول لم يتحدث عن العنف الإسرائيلي، مما أثار غضب الرئيس عرفات ودفعه للرد على باول قائلا: "تطلب من الضحية ما لا تطلبه من القاتل".[37] وبناءً على تلك المواقف، لم يوجه باول دعوة للرئيس عرفات لزيارة البيت الأبيض في واشنطن أسوة بالدعوة التي وجهها لــ شارون، الأمر الذي فسر من قبل المفاوضين الفلسطينيين بدخول العلاقات الفلسطينية الأمريكية مرحلة جديدة، مختلفة تماما عن تلك المرحلة التي سادت في عهد الرئيس الأمريكي السابق كلينتون.[38]

ومن هنا، يمكن القول إن تراجع وانهيار العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واشتراط شارون وقف الانتفاضة كشرط أساسي لاستئناف عملية السلام والتفاوض مع الفلسطينيين، وكذلك استمرار العدوان الإسرائيلي وتصاعده بشكل يومي على الشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته، ودعم الإدارة الأمريكية لسياسات شارون، وفر ذلك كله الأرضية المناسبة لصالح تعزيز برنامج حماس القائم على المقاومة، وفتح له آفاقا هامة على الصعيد الفلسطيني.

لقد وضعت انتفاضة الأقصى الساحة الفلسطينية أمام مرحلة جديدة أعادت فيها رسم العلاقة ما بين السلطة وإسرائيل من جهة، لتأخذ طابع المواجهة العسكرية. كما أعادت رسم العلاقة ما بين السلطة وحماس من جهة أخرى، لتزول الشوائب وخطر المواجهة العسكرية

---

[37] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 218.

[38] – المصدر السابق، ص 228.

بين الطرفين، وذلك بسبب انهيار عملية السلام، واستهداف شارون للسلطة وحماس على حد سواء.

وبناءً على تلك التطورات، أدرك الفلسطينيون، جماهيرا وسلطة وقوى وطنية وإسلامية، أن لا خيار أمامهم في ظل اعتلاء شارون سدة الحكم في إسرائيل، وقيادة الولايات المتحدة من قبل إدارة يمينية متطرفة بزعامة بوش الابن، سوى تصعيد انتفاضة الأقصى.

وانسجاما مع تلك القناعة، أصدرت القوى الوطنية والإسلامية، ومعها حركة حماس، العديد من البيانات التي دعت الشعب الفلسطيني إلى تصعيد المواجهة مع الاحتلال، باعتبارها الخيار الوحيد للرد على العدوان الإسرائيلي ونيل الحقوق الوطنية المغتصبة.[39]

واستجابة لتلك الدعوات، قامت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية، وذلك بتنفيذ عملية استشهادية في نتانيا في 18 أيار 2001. وردا على تلك العملية، رفع شارون درجة اعتداءاته على المؤسسات الفلسطينية، لتقصف طائراته الحربية سجون السلطة الفلسطينية، مستهدفة نشطاء المقاومة المعتقلين لدى السلطة.

وعلى أثر تلك الاعتداءات الإسرائيلية، أصدرت السلطة الفلسطينية تعليمات لأجهزة أمنها بإطلاق سراح كافة المعتقلين في سجونها، سواء أكانوا معتقلين سياسيين أم جنائيين، وذلك حرصا على حياتهم.[40]

وفي إطار تصعيده لعدوانه على الشعب الفلسطيني، بدأ شارون حرب الاغتيالات ضد القيادات السياسية الفلسطينية. ففي 31 تموز 2001، اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي

---

[39] – يمكن مراجعة تلك البيانات على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/statement/factions/factions_2001.html**

[40] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 261.

الشيخين جمال منصور وجمال سليم، وهما من القادة السياسيين لحركة حماس في الضفة.[41] وجدير بالذكر أن أركان الإدارة الأمريكية، ولا سيما، ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، برر قيام إسرائيل بعمليات الاغتيال تلك بأنه حق لها بهدف حماية مواطنيها، وأنه يتعين عليها ضرب الإرهابيين قبل ارتكاب جرائمهم.[42]

لقد فتحت اعتداءات شارون، وحربه المتواصلة ضد الفلسطينيين واستهدافه القادة السياسيين لمختلف الفصائل، وخاصة حركة حماس، باب المواجهة على مصراعيه، حيث ازداد بذلك الصراع شراسة وعنفا. ونتيجة لذلك، صعدت **الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية**[43] من مقاومتها للاحتلال بصور وآليات مختلفة. وفي هذا السياق، يذكر أن حركة حماس صعدت من عملياتها الإستشهادية في العمق الإسرائيلي، مستهدفة الإسرائيليين المدنيين والعسكريين على حد سواء، وذلك في إطار رد الفعل على عدوان شارون الذي لم يستثن أحدا من الشعب الفلسطيني.

انتفاضة الأقصى وأحداث 11 أيلول 2001

وقعت تفجيرات 11 أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، في غمرة تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد شكلت تلك الأحداث محطة بارزة في تاريخ السياسة الأمريكية، إذ أخذت الإدارة الأمريكية منها دافعا وذريعة كي تعتمد سياسة جديدة عنوانها **الحرب على الإرهاب**. وفي هذا الصدد، دعت الولايات المتحدة إلى

---

[41] – قامت إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى باغتيال العديد من القادة الميدانيين لمختلف الفصائل الفلسطينية، لا سيما حركة حماس، إلا أن اغتيال الشيخين جمال منصور وجمال سليم كان أول اغتيال لقادة سياسيين من حركة حماس خلال انتفاضة الأقصى.

[42] – نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 275 – 276.

[43] – بالإضافة إلى كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، فقد أسست معظم الفصائل الفلسطينية أجنحة عسكرية خلال انتفاضة الأقصى، منها: كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، وألوية الناصر صلاح الدين التابعة لكتائب المقاومة الشعبية، وكتائب الشهيد أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية.. وغيرها.

إنشاء تحالف دولي لخوض هذه المعركة تحت شعار "**من ليس معنا فهو ضدنا**"،[44] الأمر الذي دفع بالسلطة الفلسطينية إلى إعلان انضمامها إلى ذلك التحالف الدولي ضد الإرهاب. وقد حاولت السلطة من وراء ذلك الإعلان، بشكل يائس، استثمار تلك الأحداث للتقرب من الولايات المتحدة، ومنع إسرائيل من استغلالها وصبغ المقاومة الفلسطينية بصبغة الإرهاب.

وعلى الرغم من ذلك الإعلان، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تفلح في تجنيب الشعب الفلسطيني وسلطته من استغلال شارون لتلك الأحداث. وقد استفاد شارون في هذا الشأن من رفض الولايات المتحدة وضع تعريف دقيق ومتفق عليه دوليا لمفهوم الإرهاب، ورفضها أيضا التمييز بين الإرهاب الحقيقي وبين المقاومة المشروعة للشعوب في الدفاع عن حريتها واستقلالها.

ومن هنا، فقد بدا واضحا أن السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سوف تشهد تغيرات هامة، خاصة وأن الحديث عن الإرهاب اتجه بشكل واضح نحو الشعوب العربية والإسلامية بشكل خاص، وذلك بسبب اتهام تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن بتنفيذ تفجيرات 11 أيلول.[45]

لقد نظر المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية إلى تلك الأحداث على أنها تشكل فرصة نادرة لإعادة ترتيب العالم من جديد وفقا للمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية

---

[44] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد)، **انتفاضة الاستقلال.. العام II**، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2003، ص 7.

[45] - يعود أصل اسم تنظيم القاعدة إلى عام 1988 ابان تدفق الشباب العربي للمشاركة في الجهاد الأفغاني ضد القوات السوفيتية، حيث لاحظ زعيم التنظيم أسامة بن لادن (سعودي الأصل) عدم وجود سجل عن حركة المجاهدين القادمين، مما كان يوقعه في مشاكل مع عائلاتهم. فقرر ترتيب سجلات لتشمل تفاصيل عن كل من وصل أفغانستان وتاريخ قدومه والتحاقه بالأنصار .. وغيرها، واتفق على تسمية تلك السجلات بـ "القاعدة". وبعد وقوع تفجيرات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة، حملت الإدارة الأمريكية مسؤولية تلك التفجيرات إلى تنظيم القاعدة.

http://arabic.cnn.com/Resources/qaida.info/index.html

للولايات المتحدة، لا سيما وأنها باتت القوة العظمى الوحيدة التي تهيمن على العالم. ومع بدء الحرب الأمريكية على أفغانستان في عام 2001، لاقتلاع نظام طالبان الذي يدعمه تنظيم القاعدة، أخذت ملامح السياسة الأمريكية تصبح أكثر وضوحا، بما في ذلك سياساتها إزاء الشرق الأوسط عامة، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة.[46]

ومن ناحيتها، استغلت حكومة شارون أحداث 11 أيلول وتداعياتها لتبرر حملاتها الدموية ضد الشعب الفلسطيني، باعتبارها تندرج في إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب. ليس هذا فحسب، بل شكلت تلك الأحداث فرصة تاريخية لمحاولات شارون تحقيق أهدافه السياسية، التي طالما سعى لتحقيقها منذ اعتلائه سدة الحكم في إسرائيل. وكان من بين تلك الأهداف: إلغاء اتفاق أوسلو، وإنهاء السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، وتدمير المؤسسات الفلسطينية ومظاهر العمران، خاصة تلك التي أنشأها الفلسطينيون في العقد الذي قامت فيه السلطة الفلسطينية، لضمان عدم قيام أي كيان فلسطيني على أرض فلسطين.[47]

وأما على صعيد عملية السلام، فقد تجاهل شارون **مبادرة السلام العربية**،[48] التي أقرها القادة العرب في قمة بيروت في 28 آذار 2002، حيث عرضت تلك المبادرة على إسرائيل السلام العربي الكامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وراح شارون يمعن في تنفيذ مخططاته باجتياح شامل للضفة الغربية في عملية أطلق عليها اسم **السور الواقي** في 29 آذار 2002، متذرعا بالعملية الإستشهادية التي

---

[46] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال.. العام II**، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[47] – أنظر: Victor Cygielman (correspondent), ***Le nouvel observateur***, no .1964, 27 juin – 3 – juillet .2002, pp. 38 – 39.

[48] – تقدمت السعودية بمبادرة سلام مع إسرائيل في قمة بيروت العربية في 28 آذار 2002. وقد وافقت القمة العربية على تلك المبادرة السعودية بالإجماع، فأصبح يطلق عليها مبادرة السلام العربية. ودعت تلك المبادرة إسرائيل إلى الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وذلك مقابل إقامة العرب علاقات طبيعية مع إسرائيل. "القمة العربية تتبنى مبادرة السلام العربية"، 29 آذار 2002، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشعب اليومية،
http://arabic.peopledaily.com.cn/200203/29/ara20020329_52013.html

نفذتها كتائب عز الدين القسام في نتانيا، والتي أسفرت عن مقتل 21 إسرائيليا في آذار عام 2002.

وهكذا، فقد مضى الجيش الإسرائيلي في تنفيذ عملية السور الواقي، التي تضمنت أعمال القتل والاعتقال والتدمير والحصار في مختلف أنحاء الضفة والقطاع. كما تضمنت تلك العملية عزل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض بجدران الاسمنت والخنادق والأسلاك والحواجز، بما شكل نظام فصل عنصري أبارتيد.[49] وبالإضافة إلى ذلك، فقد شملت تلك العملية محاصرة الرئيس عرفات وشل السلطة، وحصار كنيسة المهد في بيت لحم، وعزل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة، والمضي في تنفيذ مشروع تهويد القدس وطرد المواطنين العرب منها، وذلك بدعم أمريكي، وإذعان دولي، وصمت عربي.

وقبيل تنفيذها لعملية السور الواقي، أعلنت حكومة شارون أهدافها من تلك العملية بوضوح: إجتثاث المقاومة (الإرهاب)، وإعلان عرفات عدوا والعمل على عزله، وإجراء إصلاحات أمنية واقتصادية وسياسية في السلطة الفلسطينية.[50] وقد بدا واضحا أن تلك الأهداف الإسرائيلية هي أهداف أمريكية أيضا، من خلال التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، في اليوم الأول لبدء تنفيذ تلك العملية. فقد ظهر في تلك التصريحات أن الإدارة الأمريكية على علم بعملية السور الواقي وتفصيلاتها، وهي بذلك متبنية لأهدافها.[51] وقد أكد الرئيس عرفات ذلك الأمر وهو محاصر في مقر إقامته برام الله (المقاطعة)، حيث قال:

---

[49] – **أبارتيد:** مصطلح يرمز إلى سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصري كما كانت تطبقه جمهورية جنوب أفريقيا، وهي الدولة الوحيدة (بالإضافة إلى إسرائيل) في العالم التي كانت تعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياها، وتبنيها سياسة تمييزية ضد 80 بالمائة من السكان، ولا تعترف بالوثائق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، ص 16- 17.

[50] – تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون، 29/3/2002، الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، **www.israel-mfa.il/mfa/go.asp?mfah0ldy0**

[51] – تصريح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، حول موقف الولايات المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية، **www.usinfo.state.gov/arabic/meppar/0329pwel.htm**

"ليكن معروفا للعالم أجمع أن إسرائيل لا تتحرك ولا تستطيع أن تتحرك دون موافقة أمريكية".[52]

وعليه، فقد شكلت عملية السور الواقي منعطفا خطيرا في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث قامت القوات الإسرائيلية بإعادة احتلال الضفة الغربية كاملة، وباتت جميع المناطق الفلسطينية تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية المباشرة. وبهذا، فقد مزق شارون اتفاقية أوسلو كما وعد قبل توليه سدة الحكم. ويذكر أيضا أن تلك العملية شكلت المنعطف ذاته على صعيد العلاقات الفلسطينية الأمريكية، إذ أنها تمت بالتنسيق المسبق بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، حيث عزلت الإدارة الأمريكية الرئيس عرفات، ورفضت لقاءه أو التعامل معه.

لقد تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأهداف المعلنة لعملية السور الواقي، لتطال بعدوانها الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها الحكومية كافة. ومن هنا، يمكن القول أن شارون كان يهدف من وراء ذلك التجاوز تقويض البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، وليس فقط لفصائل المقاومة الفلسطينية، كما كان يعلن.

إن ذلك العدوان الإسرائيلي الجديد، شكلا ومضمونا، الذي لم يعتد الفلسطينيون على مشاهدته، خاصة في ظل السنوات التي امتدت بعيد توقيع اتفاقية أوسلو، أربك السلطة الفلسطينية وأظهر هشاشة أوضاعها أمام الرأي العام الفلسطيني. ونتيجة لذلك، فقدت شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني ثقتها بالسلطة الفلسطينية. وباتت القناعة تترسخ لدى هذه الشرائح بضرورة إحداث إصلاحات في أطر السلطة الفلسطينية وأجهزتها من جهة، وإعادة النظر في العملية السلمية التي لم تجلب لهم الدولة، من جهة أخرى.

---

[52] – ياسر عرفات، **قناة أبو ظبي الفضائية**، 29/3/2002.

إن ذلك الوضع الجديد الذي عاشته السلطة مكن حركة حماس من تثبيت نفسها على الأرض، وذلك بعد أن أصبح برنامج حماس القائم على المقاومة يحظى بشعبية أكبر من تلك البرامج التي تتحدث عن التسوية السلمية والتفاوض مع إسرائيل. ففي ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، ازدادت قوة حماس وشعبيتها، وتنامى حضورها ودورها في الشارع الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة. وعلى إثر ذلك، أصبح أعضاء كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، يجوبون شوارع غزة وأحيائها بكامل أسلحتهم، ويطلقون منها **صواريخ القسام** (بدائية الصنع) باتجاه المواقع الإسرائيلية القريبة من القطاع.[53] وبذلك، بدا واضحا للجميع وكأن هناك سلطة برأسين، الأمر الذي يعني تراجع قدرة السلطة على ضبط الأوضاع الداخلية والسيطرة على الشارع الفلسطيني.

وبالعودة إلى عملية السور الواقي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاستحقاق السياسي الأخطر الذي واجهته السلطة الفلسطينية إثر تلك العملية، تمثل في الدعوات الأمريكية والإسرائيلية الصريحة إلى إعادة تشكيل القيادة السياسية الفلسطينية. وعليه، فقد طالبت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية باستبعاد الرئيس عرفات، والمجيء بقيادة بديلة تحقق رؤية الرئيس بوش الابن القائمة على **حل الدولتين**.[54]

---

[53] – صواريخ القسام هي صواريخ مدفعية بدائية، تصنع يدويا ويقدر مداها بـــ 8– 12 كم. ويطلقها الجناح العسكري لحركة حماس "كتائب الشهيد عز الدين القسام" على المستوطنات والمدن الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة. نهى سلامه، "أبطال الانتفاضة.. من الحجارة إلى القسام"، 10/4/2002، الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين،
http://www.islamonline.net/Arabic/Science/2002/04/article04.shtml

[54] – دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24/6/2002 في خطاب له إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وذلك في إطار حل سلمي للصراع بين الجانبين، مشترطا في الوقت نفسه استبعاد القيادة السياسية الفلسطينية آنذاك ممثلة بالرئيس ياسر عرفات، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ليصبح مؤهلا لاستحقاقات الحل الذي تدعو له الولايات المتحدة. المركز الإعلامي الألماني، "خارطة الطريق"، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الألماني،
info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Nahosten/Roadmap__Seite.html

وفي اجتماع اللجنة الرباعية في 15 تموز 2002، اقترح الأوروبيون إجراء تعديلات على رؤية بوش تجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتضمن ذلك الاقتراح تنفيذ خطة متدرجة تعتمد مقياس الأمن الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني، كشرط مسبق لحل سياسي مفاده إقامة دولة فلسطينية في غضون ثلاث سنوات. وقد عرفت تلك الخطة بـــ **خطة خارطة الطريق**،[55] وتبنت اللجنة الرباعية تلك الخطة في 19 آب 2002. إلا أن الولايات المتحدة خفضت سقف الخطة الأوروبية وقدمتها إلى الفلسطينيين والإسرائيليين منفردة في 17 تشرين الأول 2002.

وبالرغم من إجحاف خطة خارطة الطريق الأمريكية تجاه الحقوق الفلسطينية، إلا أن السلطة الفلسطينية أعلنت عن قبولها بتلك الخطة، في حين قدم شارون أربعة عشر تحفظا عليها.[56]

انتفاضة الأقصى ما بين انطلاق الحوار الفلسطيني واحتلال العراق

بعيد النتائج المدمرة لعملية السور الواقي وتداعياتها الأمنية والسياسية، تبين أن الصيغ القديمة التي حكمت العلاقات الفلسطينية الداخلية، وشكل التعاون والتنسيق القائم بينهما والمقتصر على الوحدة الميدانية، لم يعد يفي بالغرض لتلبية الحاجة الوطنية. ونتيجة لذلك، تداعت القوى الوطنية والإسلامية إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتنظيم الصفوف لمواجهة استحقاقات التحولات والتطورات السياسية، خاصة تلك القادمة إلى الحالة الفلسطينية عبر اللجنة الرباعية، ورؤية الرئيس بوش الابن، وخطة خارطة الطريق.

---

[55] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال.. العام II**، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[56] – أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 25/5/2003 موافقتها على المسودة الثالثة لخطة خارطة الطريق، وذلك بعدما أدخلت على المسودتين الأولى والثانية عشرات التعديلات. ورغم هذه التعديلات، لم توافق حكومة شارون على الصيغة النهائية للخطة إلا بعدما أخذت تعهدا من الحكومة الأمريكية بتبني 14 تحفظا إسرائيليا سجلتها على تلك الخطة. "التحفظات الإسرائيلية الـــ 14 على خارطة الطريق"، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm

لقد بات واضحا إلى جميع الأطراف في الساحة الفلسطينية، سلطة ومعارضة، أن الوحدة الميدانية لوحدها لا تستطيع مواجهة التطورات المحلية والدولية. ولهذا، فإن المطلوب لتدعيم الصفوف ورصها والمحافظة على الوحدة الوطنية هو الاتجاه نحو الوحدة السياسية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بإطلاق حوار وطني فلسطيني، متداركين بذلك خطر الانزلاق في وحل الاقتتال الداخلي لحل الخلافات.

وانطلاقا من هذا الفهم، بدأت جولات الحوار الوطني الفلسطيني في غزة في آب 2002، ووصلت الحوارات التي تمت بمشاركة مختلف القوى الوطنية والإسلامية إلى ورقة مشتركة عرفت باسم **وثيقة آب**. وقد تضمنت تلك الوثيقة كافة النقاط البرامجية التي تم التوافق عليها بين القوى المتحاورة. إلا أن حركة حماس تراجعت عن تلك الوثيقة في اللحظة الأخيرة، متذرعة بأنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لدراستها، وذلك على الرغم من مشاركة حماس في صياغتها، بل وحتى إدخال تعديلاتها على نصها الأصلي.[57]

إن فشل الحوار في غزة بعد تراجع حماس عن وثيقة آب، انعكس سلبا على العلاقات الفلسطينية الداخلية، لتشهد بذلك تلك العلاقات توترا كبيرا. وقد انفجر ذلك التوتر في صراع دموي بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية ممثلة بتنظيمها الرئيس حركة فتح، وذلك عندما أقدمت مجموعة من حماس في غزة على اختطاف العقيد راجح أبو لحية، أحد مدراء الشرطة الفلسطينية، وقتله في 7 كانون الأول 2002.[58]

---

[57] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال.. العام II**، مصدر سبق ذكره، ص 15– 16.

[58] – إن حادثة قتل العقيد أبو لحية جاءت على خلفية الثأر لمقتل أحد الأفراد المحسوبين على حركة حماس من أبناء عائلة عقل في غزة، وذلك قبل عام من مقتل العقيد أبو لحية على يد الشرطة الفلسطينية أثناء قمعها لتظاهرة نظمتها حماس ضد الحرب الأمريكية على أفغانستان. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد)، **انتفاضة الاستقلال.. العام III**، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والنشر، ط 1، 2004، ص 9.

لم يستطع أحد في الساحة الفلسطينية وقف ذلك التوتر الكبير الذي هدد بإمكانية اندلاع اقتتال فلسطيني داخلي، وكان الأمر بحاجة إلى تدخل جهة تتمتع بثقل ونفوذ في الساحة الفلسطينية. وعلى الفور، تدخلت مصر بنفوذها الإقليمي المعروف لتضع حدا لهذا النزاع. وفي 9 كانون الأول 2002، قامت مصر برعاية حوار بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس لنزع فتيل الأزمة بين الطرفين، وذلك تمهيدا لعقد جولة جديدة من الحوار الفلسطيني الشامل في القاهرة، بهدف الوصول إلى صيغ وطنية فلسطينية مشتركة، تضمن إزالة التوتر القائم في الساحة الفلسطينية.

وفي تلك الفترة، كانت الساحة الفلسطينية تقع تحت تأثير وضغط دعوات الولايات المتحدة المتكررة لسحب صلاحيات الرئيس ياسر عرفات بهدف استبعاده، وتشكيل قيادة فلسطينية بديلة، تثق بها واشنطن. وقد اعتبرت الولايات المتحدة التغيير المطلوب على صعيد القيادة الفلسطينية، شرطا أساسيا ومسبقا للدفع باتجاه تنفيذ رؤية الرئيس بوش وخطة خارطة الطريق.

وبهذا، تجلت أزمة النظام السياسي الفلسطيني الذي لم تكن تجربته، في تلك الفترة بالتحديد، ترى في الدعوات الملحة للإصلاح بمختلف أبعاده بأنه يأتي في سبيل إدامة الصمود الفلسطيني أمام المخططات الإسرائيلية، وإنما يأتي لفرض أجندة سياسة خارجية على الشعب الفلسطيني وقيادته. وبالرغم من ذلك، فقد استجاب الرئيس عرفات لتلك الدعوات بعد طول تمنع. وفي 12 شباط 2003، أعلن عرفات رسميا عن استحداث منصب رئيس للحكومة الفلسطينية منفصل عن منصب رئيس السلطة الذي كان يشغله آنذاك، بادئا بذلك مرحلة جديدة من النزاع على النفوذ والصلاحيات داخل السلطة الفلسطينية.

إلا أن تلك الإصلاحات السياسية الفلسطينية لم تمنع من استمرار العدوان الإسرائيلي، وانتهاج شارون لخطوات أحادية الجانب بهدف فرض وقائع جديدة على الأرض. ففي 23 حزيران 2002، قامت حكومة شارون بإقرار بناء جدار لعزل الأراضي الفلسطينية، بذريعة الإجراءات الأمنية التي تقضي بمنع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل دون رقابة.[59]

لقد جاءت تلك التطورات السياسية الهامة على الساحة الفلسطينية، في ذات الوقت الذي شهدت فيه الساحة الدولية تحولات وتغيرات سياسية كبيرة. وعلى إثر تلك التحولات، انتقلت الولايات المتحدة في سبيل حسم خلافاتها مع أعدائها إلى تبني خيار استخدام القوة العسكرية المباشرة، متجاوزة بذلك المؤسسات الدولية التي تنظم العلاقات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، لا سيما مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة... وغيرها.

وانسجاما مع سياساتها، قامت الولايات المتحدة بشن هجومها العسكري على العراق في 20 آذار 2003، على الرغم من رفض المجتمع الدولي لتلك الحرب. فالولايات المتحدة دارت ظهرها للمجتمع الدولي، وشنت حربها على العراق بالتحالف مع بريطانيا بحجة محاربة الإرهاب، متذرعة بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، رغم أنه لم يصدر قرار من مجلس الأمن، أو من أية مؤسسة دولية أخرى، يسمح لها باستخدام القوة ضد العراق.

وكان من نتائج تلك الحرب أن نجحت الولايات المتحدة في إسقاط نظام الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، واحتلت بغداد في 9 نيسان 2003، ودمرت البنية التحتية للدولة العراقية لصالح بناء ما يسمى بـــ **الدولة الجديدة**، التي ادعت بأنها ستنعم بالديمقراطية والحرية.

---

[59] – "جدار إسرائيلي عازل"، الموقع الإلكتروني لويكيبيديا الموسوعة الحرة،

/http://ar.wikipedia.org/wiki

لقد شكل احتلال العراق بداية لسياسة أمريكية جديدة، هدفت إلى إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة بالقوة. ولم يكن احتلال الولايات المتحدة للعراق انتصارا لسياستها فحسب، وإنما انتصارا لإسرائيل على المستوى الإقليمي، حيث حاولت حكومة شارون أن تستغله عبر تصعيد سياستها العدوانية ضد الفلسطينيين.

وفي غمرة تلك الأحداث، كانت عجلة التغيير في النظام السياسي الفلسطيني تتم بتسارع، فقد شكل محمود عباس، أبو مازن، حكومته الفلسطينية الأولى في 29 نيسان 2003. وقد شهدت الفترة التي تلت تشكيل تلك الحكومة توترا في العلاقة ما بين السلطة وحماس، وذلك بسبب اللقاءات الأمنية التي تمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث نجم عنها التزامات أمنية فلسطينية تستوجب قيام السلطة بإحباط عمليات المقاومة، ومنع إطلاق صواريخ القسام والقذائف من قطاع غزة.[60]

لقد أثارت تلك الالتزامات الأمنية الفلسطينية حفيظة حركة حماس، كونها المستهدف الأكبر من تلك المخططات الأمنية، خاصة وأنها ترافقت مع الإعلان عن رغبة أمريكية إسرائيلية باستئصال حركة حماس، وتجفيف منابع تمويلها.

ومرة أخرى، وفي سبيل معالجة التدهور في العلاقة بين السلطة وحماس، تدخلت مصر في وساطة بين الطرفين، وأرسلت وفدا أمنيا، برئاسة مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان، إلى قطاع غزة للقيام بمهمة الوساطة. ونجح الوفد المصري في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، حيث مهدت تلك الوساطة لخلق جو ايجابي بين السلطة وحماس لدرجة أن تمكن الطرفان من الاتفاق على عقد هدنة تاريخية مع إسرائيل. وأعلنت حركة حماس ومعها الجهاد الإسلامي أن تلك الهدنة تبدأ من 29 حزيران 2003، ولمدة ثلاثة أشهر.[61]

---

[60] – محمد عبدان، "تطورات العلاقة بين السلطة وحركة حماس"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 24، 2003، ص 102.

[61] – المصدر السابق، ص 101.

إن قبول حركة حماس الهدنة مع إسرائيل شكل موقفا تاريخيا للحركة، كونها المرة الأولى التي تمارس فيها حماس الهدنة منذ تأسيسها عام 1987. ووصفت السلطة الفلسطينية تلك الخطوة بالإنجاز الهام، كونها تساعدها على الوفاء بالتزاماتها الواردة في التفاهمات الأمنية مع الإسرائيليين. ومن جانبها، رأت حماس في تلك الهدنة أنها تفسح المجال أمام حكومة أبو مازن لوقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار عن المناطق الفلسطينية، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين.

وبالرغم من ذلك الموقف الايجابي لحماس بإعلانها الهدنة، إلا أن العلاقة مع السلطة عادت للتوتر من جديد، خاصة في ضوء شروع السلطة بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منها وفقا لخطة خارطة الطريق الأمريكية، وفي مقدمتها جمع الأسلحة من الفصائل الفلسطينية.

لقد رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي تلك الخطوة من جانب السلطة، وأكدتا على أن أية محاولة لمصادرة سلاح المقاومة من شأنه أن يدفع بالحركتين إلى إلغاء الهدنة. وأصدرت الحركتان بيانا مشتركا جاء فيه: "إذ نعلن استنكارنا لأية محاولة لنزع سلاح المقاومة فإننا نحذر من تداعيات هكذا خطوة على الأرض وما قد يترتب عليها من تصعيد واحتكاك مضر بالوضع الفلسطيني الداخلي وبالوحدة الوطنية لشعبنا".[62]

ومن جانبه، أكد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي،[63] أحد قادة حماس في القطاع، أن سلاح المقاومة هو سلاح شرعي لأنه يستخدم ضد الاحتلال، وعلق الرنتيسي على حملة جمع السلاح التي تنوي السلطة القيام بها قائلا: "إن الحملة مطلب أمريكي صهيوني يخدم

---

[62] – المصدر السابق، ص 103– 104.

[63] – من أبرز مؤسسي حركة حماس عام 1987، واعتقل عدة مرات لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأبعد في 17/12/1992 مع 415 من قيادات حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور. تولى الرنتيسي قيادة حركة حماس في أعقاب اغتيال الشيخ أحمد ياسين ، إلا أنه تم اغتياله في 17 نيسان 2004 من قبل قوات الاحتلال بعد شهر واحد من قيادته للحركة.
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/leaders/rantisi.htm

الاحتلال.. وإن أية محاولة لمصادرة أسلحة حماس ستبوء بالفشل، كما باءت المحاولات السابقة للعدو الصهيوني بالفشل".[64]

إن ذلك التوتر على الساحة الفلسطينية كان يستدعي جهدا إضافيا من مصر، لإنقاذ الوضع الفلسطيني وتثبيت الهدنة. فقامت مصر بالدعوة إلى جولة جديدة من الحوار الفلسطيني في 4 كانون الأول 2003 في القاهرة، بهدف الخروج من هذا المأزق.

لم تتوصل الأطراف الفلسطينية في ذلك الحوار إلى نتائج نهائية، لكنها حققت إنجازات هامة تمثلت في استعداد حركتا حماس والجهاد لوقف عملياتهما ضد المدنيين الإسرائيليين، واستعدادهما أيضا للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن بعد إعادة بنائها على أسس ديمقراطية. ومن جانبها، استعدت السلطة الفلسطينية للقبول بقيادة سياسية من كافة القوى، وفتح الباب أمام الجميع للمشاركة في صناعة القرار.[65]

إن نتائج ذلك الحوار أحرزت تغيرا في الخطاب السياسي لحركة حماس وموقفها من المشاركة في المنظمة. وقد جسدت حماس ذلك حين أعلنت استعدادها للشراكة السياسية رافعة شعار **شركاء في الدم.. شركاء في القرار**، الأمر الذي أوضح رغبتها في لعب دور فاعل في رسم السياسة الفلسطينية.[66]

---

[64] – عبدان، مصدر سبق ذكره، ص 104.

[65] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد)، **انتفاضة الاستقلال.. العام III**، مصدر سبق ذكره، ص 18– 19.

[66] – فصائل فلسطينية تدعو لتعديل المبادرة المصرية، "حماس: توريط قوى إقليمية"، الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين، **http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-06/10/article11.shtml**

وعليه، يمكن القول أن حركة حماس قررت المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، حيث أبدت استعدادها للاتفاق مع حركة فتح، وفصائل المنظمة والسلطة الفلسطينية، على برنامج سياسي مرحلي، دون التنازل عن برنامجها الإستراتيجي.[67]

وبالرغم من ذلك التطور الهام على صعيد ترتيب الساحة الفلسطينية، إلا أن رئيس الوزراء آنذاك محمود عباس، كان يتعرض لضغوط خارجية، تهدف إلى سحب صلاحيات الرئيس عرفات واستبعاده. فدخل عباس في نزاع مع الرئيس عرفات على الصلاحيات، بسبب خضوعه للضغوط الأمريكية الإسرائيلية التي طالبته بالتحرر من قيود عرفات، وتقديم صورة جديدة عن الأداء السياسي الفلسطيني بعد بناء الجسور مع واشنطن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وفقا لخطة خارطة الطريق.[68]

وأما حكومة شارون، فقد شددت على عباس بضرورة محاربته للإرهاب عبر تفكيكه بنيته التحتية. ليس هذا فحسب، بل ذهبت أيضا إلى تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني، ورفعت وتيرة حرب اغتيالاتها لتطال العديد من قادة حماس السياسيين، لا سيما الدكتور إبراهيم المقادمة والمهندس إسماعيل أبو شنب.[69] وبالرغم من حجم تلك الخسارة التي تعرضت

---

[67] – وحدة البحوث والدراسات، "الحوار بين حركتي حماس وفتح.. الواقع والتحديات"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109، 2003، ص 63.

[68] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال.. العام III**، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[69] – اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي أحد القادة السياسيين لحركة حماس في قطاع غزة الدكتور إبراهيم المقادمة بتاريخ 8 آذار 2003. ويوصف المقادمة بأنه العقل المفكر لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، والقائد الأول للجهاز الأمني لحماس، وكذلك القائد العسكري لكتائب عز الدين القسام عام 1996. أسامة عامر ومصطفى الصواف، "إبراهيم المقادمة.. فيلسوف الشهداء"، الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين،

http://www.islamonline.net/arabic/famous/2003/03/article07.SHTML

كما اغتالت إسرائيل المهندس إسماعيل أبو شنب في غزة بتاريخ 21 آب 2003، وهو أحد أبرز مؤسسي وقياديي حركة حماس، حيث قضى عشر سنوات في سجون الاحتلال بتهمة قيادة تنظيم حماس خلال الانتفاضة الأولى، ويعتبر أبو شنب من أبرز قيادات الحركة في قطاع غزة، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية،

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveld=58774

لها حماس بفقدانها العديد من قادتها السياسيين، إلا أنها لم تتراجع عن التفكير في التوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية على أرضية الحوار الوطني.

إن الابتزاز الخارجي الذي تعرض له رئيس الوزراء محمود عباس، سواء من ضغط الولايات المتحدة باتجاه دفعه لتقديم استحقاقات أمنية وفقا لخارطة الطريق، أو تصعيد حكومة شارون لعدوانها على الشعب الفلسطيني، جعله يقف عاجزا في مواجهة الشارع الفلسطيني عن تحقيق أي من وعوده.[70] وعلى أثر ذلك، اضطر عباس تحت ضغط الابتزاز الخارجي وصيحات التخوين والتجريح الداخلي، من قواعد فتح وقيادتها على وجه الخصوص، أن يقدم استقالته من منصبه في 6 أيلول 2003.

رحيل عرفات وتغيير النظام السياسي الفلسطيني

بتقديم محمود عباس استقالته كرئيس للحكومة الفلسطينية، كلف الرئيس عرفات أحمد قريع، أبو علاء، بتشكيل ورئاسة حكومة جديدة في تشرين الثاني عام 2003.[71] واستغلالا لتلك الظروف التي فشل فيها عباس في نزع صلاحيات الرئيس عرفات، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أريل شارون عن ولادة مشروعه البديل لخطة خارطة الطريق، وأطلق عليه اسم خطة **فك الارتباط**، أو **الفصل أحادي الجانب**. وقد أقر شارون في تلك الخطة انسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين من قطاع غزة، ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية بالتزامن مع مواصلة بناء الجدار الفاصل. وأكد شارون على أنه سيطبق هذه الخطة من جانب

---

[70] – وعد رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك محمود عباس في البيان الحكومي الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي في 29/4/2003 بأن يحقق الأمن للمواطن الفلسطيني ويحسن ظروف معيشته، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الاحتلال، والقيام بحملة عالمية لجمع التعويضات عن الدمار الإقتصادي الذي أحدثه البطش الإسرائيلي.. وغيرها. سوزان عقل، "تشكيل الحكومة الفلسطينية"، الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني ،

-http://www.oppc.pna.net/mag/mag9

[71] – صادق المجلس التشريعي الفلسطيني على تشكيل حكومة أحمد قريع بتاريخ 12/11/2003.

http://www.oppc.pna.net/mag/mag17/p6-17.htm

واحد دون أي تنسيق مسبق مع الجانب الفلسطيني، متذرعا كالعادة بافتقاده إلى شريك فلسطيني في العملية التفاوضية.[72]

لقد شكلت خطة فك الارتباط أحادية الجانب منحا جديدا في السياسة الإسرائيلية، خاصة وأنها تمكنت من فرض سياسات شارون كبديل لسياسات وخطط المجتمع الدولي. فاللجنة الرباعية وافقت على تلك الخطة، وذلك بسبب انشغال الولايات المتحدة بتطورات الوضع على الساحة العراقية، حيث اعتبرتها لاحقا جزءاً من تطبيقات خطة خارطة الطريق.

ومن ناحيتها، رحبت السلطة الفلسطينية بحذر بخطة فك الارتباط، وأكدت على أهمية التنسيق معها بشأن ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وفي ذات المشهد الفلسطيني، استمرت التهديدات الإسرائيلية بإلحاق الأذى الجسدي المباشر بالرئيس ياسر عرفات، وبدا واضحا أن هناك تواطؤاً أمريكيا في هذا التهديد. ففي 16 كانون الأول 2003، أجهضت الولايات المتحدة مشروع القرار العربي في مجلس الأمن، القاضي بتحذير إسرائيل من التعرض لحياة الرئيس عرفات، وحمايته من التهديدات الإسرائيلية المتتالية.[73]

وفي تصعيد مفاجئ لوتيرة الأحداث، أقدمت إسرائيل على اغتيال مؤسس وزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين في 22 آذار 2004. وبعد أقل من شهر، اغتالت قائد الحركة الجديد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في 17 نيسان 2004، وذلك بالرغم من استمرار حالة التهدئة والهدنة من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس.

وردا على تلك الجرائم المتواترة، تصاعدت أعمال المقاومة الفلسطينية ضد المستوطنات والمواقع الإسرائيلية في القطاع، وهددت حركة حماس بالقيام بأعمال انتقامية

---

[72] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد)، **انتفاضة الاستقلال.. العام IV**، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2005، ص 14.

[73] – المصدر السابق، ص 18.

تزلزل إسرائيل.[74] إلا أن حجم ومستوى التهديدات التي صدرت عن حماس، عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، لم تكن بمستوى رد الفعل المتوقع منها. ففي تلك الفترة، لم يرتق رد حماس العسكري على اغتيال أبرز قائدين فيها إلى مستوى أهمية ذلك الحدث، وذلك مقارنة بحجم ونوعية العمليات التي قامت بها الحركة، في مراحل سابقة، كرد على أحداث ليست بهذا الحجم من الأهمية.

وبهذا، يظهر أن قدرة حركة حماس في الرد على تلك الاغتيالات الإسرائيلية قد ضعفت بشكل ملحوظ، خاصة بعد اغتيال الشيخ ياسين والرنتيسي. ومن الأهمية بمكان التذكير هنا بأن عمليات الاغتيال الإسرائيلية المتواصلة، خلال انتفاضة الأقصى، بحق العديد من قادة حماس، قد وجهت ضربة قوية للحركة. فعمليات الاغتيال تلك، طالت قادة الصف الأول لحماس، سواءً أكانوا سياسيين أم عسكريين، متشددين أو معتدلين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد شكل العدوان الإسرائيلي المتواصل على مناطق الضفة الغربية، واعتقال معظم كوادر وأعضاء حماس، أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة ضعف قدرة الحركة في الرد على الاغتيالات الإسرائيلية بحق قادتها. ونتيجة لذلك، أخذت حماس تركز على إطلاق صواريخ القسام (محلية الصنع) باتجاه المناطق الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة.

ومن جانبه، برر خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، عدم وفاء الحركة بوعودها وتهديداتها القيام بردود مزلزلة على أثر اغتيال قادة بحجم ورمزية الشيخ ياسين

---

[74] – صدر بيان عسكري لكتائب عز الدين القسام بعنوان "مائة رد قادم.. ودماء الياسين والرنتيسي ستفجر البراكين القادمة"، في تاريخ 17/4/2004. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2004/17_4_04(2).htm

والرنتيسي بالقول: "نحن لا نخوض حرب جيوش بل حرب عصابات تعتمد على الكر والفر والصعود والهبوط".[75]

ومن زاوية أخرى، يتبادر هنا تساؤل حول هدف إسرائيل من اغتيال قادة من حماس بمكانة الشيخ ياسين والرنتيسي، في الوقت الذي يحاصر فيه الرئيس عرفات في مقره برام الله، ويتعرض لمحاولات التهميش والإقصاء. فإسرائيل لم تقدم على اغتيال هذين القائدين، إلا وهي تملك مخططا جديدا تنوي القيام به في الساحة الفلسطينية. فتصفية قادة من حماس يمثلون القيادة التاريخية للحركة، يهدف بالضرورة إلى إحداث تغييرات هامة في تركيبة حماس، وربما، يهدف أيضا إلى رسم دور محدد لحماس في النظام السياسي الفلسطيني.

وعلى صعيد آخر، كانت الأوضاع في العراق المحتل من قبل القوات الأنجلو أمريكية تشهد تطورا هاما وخطيرا، حيث تصاعدت المقاومة في العراق ضد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. وبدأ الأمريكان يدركون أنهم وقعوا في وحل المستنقع العراقي، حيث لم يتوقعوا تلك المقاومة، لا سيما وأنهم احتلوا العراق بسرعة وسهولة غير متوقعة. وعليه، فقد بدا واضحا بأن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لم تؤت ثمارها، خاصة وأن المقاومة العراقية أخذت بعدا جديدا مع بروز أبي مصعب الزرقاوي،[76] الذي كلفت مقاومته وآخرين

---

[75] – خالد مشعل، "الإصلاح يجب أن يكون شاملا ماليا وأمنيا وسياسيا، ووقف حالة التفرد بالقرار الفلسطيني"، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2004/mishal1.htm

[76] – هو أحمد فاضل نزال الخلايلة، أردني الجنسية. كان أمير تنظيم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" الذي هو فرع تنظيم القاعدة في العراق، بعد أن بايعت جماعة "التوحيد والجهاد" (وهو الاسم الأول للجماعة) أسامة بن لادن أميرا عاما عليها عام 2004. وقد قام ذلك التنظيم بعمليات كبيرة ضد القوات الأمريكية في العراق، حيث حملت الولايات المتحدة مسؤولية تلك العمليات لأبي مصعب الزرقاوي. تمكنت الولايات المتحدة من اغتيال الزرقاوي في العراق بتاريخ 7 حزيران 2006. الموقع الإلكتروني لويكيبيديا الموسوعة الحرة،

/http://ar.wikipedia.org/wiki

للأمريكان في العراق، وفقا للرقم الرسمي للجيش الأمريكي، منذ بدأ الحرب في آذار 2003 وحتى 15 شباط 2006، نحو 2270 قتيلا و 16549 جريحا أمريكيا.[77]

وبذلك، فقد تعثر المشروع الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط، وذلك بالرغم من تقديم الولايات المتحدة لــ **مبادرة إصلاح الشرق الأوسط الكبير** بعيد احتلال العراق. فالولايات المتحدة أرادت من تلك المبادرة إعادة رسم خريطة المنطقة والسيطرة عليها، عبر فرض مفاهيم غربية تساعدها في الوصول إلى هدفها النهائي، المتمثل في تحقيق نظام سياسي حضاري غربي في العالمين العربي والإسلامي، ليتسنى لها قيادة العالم، تحت يافطة نشر الديمقراطية والحرية، وبذريعة محاربة (الإرهاب).[78]

إذن، فقد أوقفت المقاومة العراقية المشروع الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي خطط له المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية. وفي هذا الصدد، انتقد الخبير الإستراتيجي فرانسي فوكوياما، أحد منظري المحافظين الجدد، صانعي السياسات في إدارة الرئيس بوش، وذلك بسبب تطبيقهم للمبادئ الخاصة بالمحافظين الجدد بطريقة خاطئة، حيث أنهم قللوا من أهمية العداء الخارجي الذي ستسفر عنه الحرب على العراق، وكذلك المصاعب الكثيرة التي تنطوي عليها عمليات إعادة البناء هناك.[79]

ويبين المفكر والباحث الاجتماعي رفيق حبيب، أنه لم يبق أمام الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد تعثر مشروعها في العراق سوى خيار معركة التغيير المفتوحة، التي تمكنها من تطبيق الديمقراطية وحرية العمل السياسي لتصبح عملية التغيير مفتوحة لكل الاحتمالات.

---

[77] – ميشال نوفل، "التقارب الأمريكي– الأوروبي: تقاطع ظرفي على قضايا المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، 2006، ص 97 – 98.

[78] – المصدر السابق، ص 95.

[79] – فرانسيس فوكوياما، "بعد المحافظين الجدد.. أمريكا على مفترق طرق"، 22/4/2006، الموقع الإلكتروني للخليج، **www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm**

وبذلك، تتمكن الولايات المتحدة من الدخول في التغيير الحاصل بكل الوسائل السياسية المباشرة وغير المباشرة، حتى تصل إلى تحقيق أهدافها.[80]

ويضيف حبيب أيضا، أن هذا الخيار يأتي بعد فشل تأييد الولايات المتحدة للأنظمة المستبدة المتحالفة معها، لأنها لم تحقق لها التبعية الكاملة سياسيا وحضاريا. كما أنه يأتي أيضا بعد فشل خيارها استخدام القوة العسكرية المباشرة، كما حصل في العراق وأفغانستان، لأن ذلك يهدد مشروعها بالمزيد من الأخطار.[81]

ومن هنا، سعت الإدارة الأمريكية للخروج من وحل المقاومة العراقية التي أصابت مشروعها بالتعثر. فاتجهت نحو تطبيق خيار معركة التغيير المفتوحة في فلسطين، محاولة بذلك إنعاش مشروعها من جديد، وتغطية عجز وفشل سياساتها في العراق، التي باتت تهدد بخطر وصول خلايا تنظيم القاعدة إلى فلسطين.[82]

وفي تلك الفترة، كان الوضع على الساحة الفلسطينية يشهد تحولات هامة على صعيد خارطة الثقل الجماهيري للتنظيمات الفلسطينية، لاسيما على صعيد حركتي حركتا فتح وحماس. ففتح، كانت تعاني من أزمة تعثر مشروعها السياسي المتمثل في التسوية السلمية مع إسرائيل، وهو المشروع الذي لم يحقق طموح الشعب الفلسطيني بالتحرر وإقامة الدولة. وأما حماس، فقد كانت أسهمها ترتفع بقوة في الشارع الفلسطيني بسبب مشروع المقاومة الذي تتبناه

---

[80] – رفيق حبيب، "أمريكا والإسلاميون.. الضوء الأخضر للخطر الأخضر"، 4/5/2005، الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين، **http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/05/article04.shtm**

[81] – المصدر السابق.

[82] – إن وصول خلايا تنظيم القاعدة إلى الدول المجاورة للعراق، لا سيما الأردن والسعودية ومصر واليمن وغيرها، أمر أقلق الولايات المتحدة، إلا أن الأخطر من ذلك بالنسبة لها وصول ذلك التنظيم إلى فلسطين، فذلك أمر يتجاوز القلق الأمريكي ليصل إلى درجة الرفض المطلق، لما يشكله ذلك الوصول من خطر حقيقي على حليفتها الإستراتيجية إسرائيل.

من جهة، وتقديمها لخيرة قادتها من الصف الأول كثمن للتمسك بذلك البرنامج من جهة أخرى.

ونتيجة لذلك، أدركت الولايات المتحدة تلك المعادلة على الساحة الفلسطينية. فبدأت بالعمل جديا باتجاه رسم دور سياسي فاعل لحركة حماس في السلطة الفلسطينية، وذلك بالرغم من إدراجها أمريكيا على قوائم المنظمات الإرهابية. فمن جهة، تنظر الولايات المتحدة إلى حماس باعتبارها إحدى الحركات المعتدلة للإسلام السياسي، والقادرة على تشكيل الثنائية القطبية مع حركة فتح في السلطة والحكم وفقا لخيارها في معركة التغيير المفتوحة. ومن جهة أخرى، فهي ترى في حماس القدرة على منع وصول خلايا تنظيم القاعدة، ذي التوجهات الإسلامية المتشددة، إلى فلسطين.

كما أن الولايات المتحدة أصبحت تنظر إلى حركة فتح على أنها لا تستطيع وحدها تحقيق التسوية المطلوبة مع الإسرائيليين، في ظل تغير ميزان القوى الفلسطيني الداخلي الجديد، الذي أشار بوضوح نحو تصاعد قوة حركة حماس ونفوذها في الشارع الفلسطيني. وبهذا، فقد أدركت الولايات المتحدة بأنه لا يمكن تجاوز حماس في أية تسوية سلمية قادمة مع الفلسطينيين، ولا بد من العمل على توفير الأجواء المناسبة التي تدفعها للمشاركة في السلطة.

وفي ذات الصدد، أوضح عزمي بشارة، العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي، أن ذلك الدور الذي رسمته الولايات المتحدة لحركة حماس في الساحة الفلسطينية، يأتي في سياق جر الحركة إلى مربع العمل السياسي الهادف إلى تطويعها لقبول الاشتراطات الإسرائيلية الأمريكية لتحقيق التسوية. وأضاف بشارة، أنه في حال رفض حماس لتلك الشروط يتم التخلص منها بعد أن تكون قد شاركت في السلطة والحكم.[83]

---

[83] – عزمي بشارة، **قناة دبي الفضائية**، 23/6/2006.

ومن هنا، يتضح أن ثمة تقاطع في الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للأوضاع على الساحة الفلسطينية، والتي مهدت إسرائيل فيها لإمكان إحداث التغييرات السياسية اللازمة على صعيد بنية حركة حماس، لا سيما بعد اغتيالها الشيخ ياسين والرنتيسي. وبهذا، كان لا بد للولايات المتحدة وإسرائيل من العمل على التخلص من الرئيس عرفات، الذي يقف حجر عثرة أمام تنفيذ مخططاتهما.

وانسجاما مع ذلك، عمدت الولايات المتحدة إلى تفعيل أدواتها في الساحة الفلسطينية للتخلص من الرئيس عرفات، في الوقت الذي شددت فيه إسرائيل حالة الحصار والعزل على الرئيس عرفات في مقره بالمقاطعة في رام الله. فاندلعت بشكل مفاجئ حالة من الفوضى السياسية في قطاع غزة في تموز عام 2004. ولم تكن تلك الحالة بعيدة عن التوجهات الأمريكية الإسرائيلية الهادفة إلى التخلص من الرئيس عرفات. فشهد بذلك القطاع مزيدا من مظاهر الفلتان الأمني، حيث قام مسلحون من حركة فتح بمظاهرات جابت شوارع غزة، وامتدت في ما بعد لتصل إلى باقي المدن والمخيمات، ثم تطورت إلى عمليات خطف للأجانب العاملين في المؤسسات الإنسانية الفلسطينية والدولية النشطة في القطاع.

إن تطور تلك الأحداث وأخذها منحنيات خطرة كاحتلال مسلحين لبعض المقرات الرسمية للسلطة، وطرد العاملين بها، والعبث فيها وحرق بعضها،[84] جعل تلك الأحداث تبدو وكأنها موجهة ومخطط لها.

والجدير بالذكر أن تلك الأحداث والمظاهر الفوضوية لم تقم بها حركة حماس، وإنما قامت بها جماعات مسلحة تنتمي إلى حركة فتح (الحزب الحاكم). فعبرت تلك الجماعات عن

---

[84] – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال.. العام IV**، مصدر سبق ذكره، ص 26.

نقمتها على الأوضاع القائمة، ووجهت انتقادات حادة إلى القيادات الأمنية الرسمية، واتهمتها بالضلوع بالفساد.

وفي تطور دراماتيكي، انتقلت تلك الأحداث إلى الضفة الغربية لترفع ذات الشعارات والاتهامات. وقد تعرض مفجرو تلك الأحداث وموجهوها بالنقد الشخصي للرئيس ياسر عرفات، وحملوه مسؤولية ما تشهده السلطة من تدهور حاد. واعتبر العديد من المراقبين والمحللين أن تلك الاتهامات الموجهة للرئيس عرفات، ما هي إلا إشارة واضحة لخروج تلك الأحداث، لأول مرة، عن سيطرته بل وارتباطها بأجندات أجنبية.

وفي خضم تلك الأحداث، هدد رئيس الوزراء أحمد قريع، بالاستقالة من منصبه إذا لم يوضع حد لحالة الفوضى والفلتان الأمني. وقد عبر ذلك الموقف لقريع عن استجابته ولو بشكل محدود للضغوط الخارجية، كما عبر عن مدى تفاقم الأزمة داخل السلطة، وافتقادها للانسجام بين مؤسساتها المختلفة، وبشكل خاص بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.[85]

لقد أدت تلك الأحداث إلى إضعاف السلطة أكثر من الحال الذي وصلت إليه بسبب الاحتلال وسياسات شارون. ولعل أخطر ما في تلك الأحداث أنها جاءت في ظل اشتداد الضغط على الرئيس عرفات وحصاره وعزله. وهنا يطرح تساؤل هام حول تلك الأحداث، **هل كانت تلك الأحداث بريئة وعفوية، بحيث جاءت كرد فعل طبيعي من مسلحي حركة فتح على الحالة التي وصلت لها الحركة والسلطة؟! أم أنها كانت موجهة ومنظمة ومخططا لها من الخارج، لخدمة توجهات الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة، التي يقف الرئيس عرفات شخصيا حجر عثرة في سبيل تحقيقها، الأمر الذي يتطلب إقصاءه واستبداله؟!**

---

[85] – المصدر السابق، ص 27.

وفي سبيل الإجابة على تلك التساؤلات، أوضح هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن تلك الأحداث جاءت كمؤامرة أمريكية إسرائيلية على الرئيس عرفات، سعت للإطاحة به، وقادها رموز من حركة فتح بدعم وتنسيق أمريكي.[86]

وأما حركة حماس، فقد هدد رئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل، مفجري تلك الأحداث من التعرض للرئيس عرفات قائلا: "إن بعض المسئولين الفلسطينيين رفعوا شعار محاربة الفساد لحسابات شخصية، ونحذر من خطورة شن حملة على الرئيس عرفات بالتزامن مع حملات خارجية لإقصائه، لأن الحركة لن تقف موقف المتفرج إزاء ذلك".[87] وقد حمل مشعل بعض القيادات الأمنية في السلطة الفلسطينية مسؤولية تلك الأحداث، وشكك في مصداقيتهم إزاء موضوع الإصلاح واتهمهم بالفساد، حيث قال: "عندما يصل التنسيق الأمني مع العدو في أواسط التسعينات إلى درجة الاعتقالات الواسعة لمصلحة المطالب الإسرائيلية ويجري تسليم خلايا وقتل واغتيال قادة وكوادر من المقاومة، أليس هذا قمة الفساد؟ فلماذا لم تكن هناك انتفاضة عليه؟".[88]

وهكذا، فقد بات واضحا أن الولايات المتحدة فعلت أدواتها في الساحة الفلسطينية لتضييق الخناق والحصار على الرئيس عرفات بهدف إسقاطه، وصولا إلى تنفيذ مخططاتها على الساحة الفلسطينية. إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل ولم تستطع النيل من عرفات، بسبب مكانته ورمزيته لدى مختلف قوى وقطاعات الشعب الفلسطيني، ووقوفها إلى جانبه وتأييدها له رغم مآخذها العديدة على أسلوب إدارته للحكم، واتهامها لبطانته بالفساد.

---

[86] – هاني الحسن، "برنامج أعز الأعداء"، **قناة العربية الفضائية**، 28/4/2006.

[87] – خالد مشعل، "حسابات شخصية وراء انتفاضة الإصلاح ولا يجوز التقاطع مع مشروع إقصاء عرفات"، **صحيفة الحياة اللندنية**، 28/7/2004.

[88] – المصدر السابق.

لقد دفعت رمزية ومكانة الرئيس عرفات بقطاعات شعبية واسعة إلى التشكيك في دعوات الإصلاح، التي وقف عليها العديد من قيادات السلطة وحركة فتح، واتهامها بأنها دعوات مشبوهة؛ لأنها استهدفت النيل من عرفات في حصاره. كما أن تلك الدعوات جاءت من قيادات متهمة أصلا بالفساد.

وبهذا، فقد فشلت جميع المحاولات الأمريكية الإسرائيلية السلمية الهادفة إلى إقصاء الرئيس عرفات واستبداله، الأمر الذي يعني إمكانية إطلاق الولايات المتحدة العنان لإسرائيل للتخلص منه عبر التصفية الجسدية.

وفي تطور دراماتيكي مفاجئ، دخل الرئيس ياسر عرفات في حالة مرضية خطيرة وغريبة، مما استدعى نقله إلى مستشفى بيرسي الفرنسي العسكري لإخضاعه للعلاج. وبدأ يظهر التضارب حول تشخيص الحالة الصحية للرئيس عرفات، حيث لم يحدد سبب مرضه بالرغم من وجوده في أحد أهم مستشفيات العالم! وكان واضحا من خلال الأحداث والتداعيات التي تم فيها المرض أن عرفات قد سمم، حيث أكد ذلك طبيبه الخاص.[89] فإسرائيل تحدثت عن مرض الرئيس عرفات ونشرت تفصيلات عديدة حول تطور حالته المرضية قبل حدوثها. ومن جانبه، لم يعلن المستشفى الفرنسي نوع المرض الذي ألم بعرفات، واكتفى بالإعلان عن أنه لم يعثر على نوع سم معروف لديهم في جسد عرفات.

وفي 11 تشرين الثاني 2004، أعلن مستشفى بيرسي عن وفاة الرئيس عرفات. وهكذا، رحل الرئيس عرفات غدرا واغتيالا مسموما ليمرر المشروع السياسي الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة. كما أنه رحل ليضع الحالة الفلسطينية برمتها أمام استحقاقات سياسية

---

[89] – أوضح الطبيب الخاص للرئيس عرفات الدكتور أشرف الكردي أن الحالة المرضية التي عانى منها الرئيس قبل وفاته كانت غامضة، وحتى طريقة علاجه والتكتم الذي تم على حالته الصحية في فرنسا كانت تشير بشكل واضح إلى أن هناك سرا في مرضه. أشرف الكردي، "لغز وفاة الرئيس عرفات"، برنامج نقطة نظام، قناة العربية الفضائية، 13/11/2004، **http://www.alarabiya.net/Articles/2004/11/13/7927.htm**

داهمة، حيث كان يتولى معظم المسؤوليات الأولى في مؤسسات ومكونات النظام السياسي الفلسطيني.[90]

وبعد دفن عرفات، في مقره الذي حوصر به في المقاطعة برام الله، وسط أجواء شعبية مشحونة بالحزن والتوتر الشديدين، وقف العالم يترقب تطورات الحالة والمشهد الفلسطيني، مشككا في إمكانية ملء الفلسطينيين للفراغ الذي أحدثه رحيل عرفات المفاجئ.

ومن ناحيتها، اتهمت حركة حماس على لسان رئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل، إسرائيل بتسميم الرئيس عرفات.[91] وحول ترتيب البيت الفلسطيني بعد وفاة عرفات، تساءل مشعل قائلا: "إذا كان بعض الأخوة في الساحة الفلسطينية يلقي سابقا باللوم على عرفات، وكان يحمله المسؤولية في عدم القدرة على ترتيب البيت الفلسطيني وتكريس المؤسسية، وتحقيق شراكة حقيقية مع الفصائل، فهل ستبقى هذه الحجة قائمة اليوم وقد رحل عرفات؟".[92]

إن ذلك التساؤل الذي طرحه مشعل بعيد رحيل الرئيس عرفات حمل إشارة هامة باتجاه مطالبة حماس بالإصلاح السياسي، والذي بات مؤكدا أنه سيدفع حماس نحو المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته المختلفة.

---

[90] – شغل الرئيس ياسر عرفات قبيل وفاته العديد من المناصب في النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته المختلفة، وأهمها: رئيس دولة فلسطين, ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس مجلس الأمن القومي الفلسطيني، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية... وغيرها.

[91] – خالد مشعل، "تصريح صحفي حول وفاة أبي عمار واستحقاقات المرحلة"، **صحيفة المجد الأردنية**، 20/11/2004.

[92] – المصدر السابق.

الخلاصة

إن فشل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وانهيارها كان بسبب تعنت الحكومات الإسرائيلية، الليكودية والعمالية، المتعاقبة على الحكم في إسرائيل منذ عام 1996. فالحكومات الإسرائيلية أثبتت أنها غير معنية بنجاح تلك العملية، لاسيما وأنها تنكرت لكافة التزاماتها السياسية المنصوص عليها في الاتفاقات.

وبهذا، يتضح أن العمليات الإستشهادية التي قامت بها حركة حماس لم تكن السبب الرئيس في فشل عملية السلام، وإنما استخدمت من قبل تلك الحكومات الإسرائيلية كذريعة للتنصل من التزاماتها.

وكرد على فشل العملية السلمية، اندلعت انتفاضة الأقصى لتعيد رسم العلاقة ما بين السلطة وإسرائيل من جهة، لتأخذ طابع المواجهة العسكرية. كما أنها أعادت رسم العلاقة ما بين السلطة وحركة حماس من جهة أخرى، لتزول الشوائب وخطر المواجهة العسكرية بين الطرفين. ففي تلك الانتفاضة، أدرك الفلسطينيون، سلطة ومعارضة، أنهم جميعا في خندق واحد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انتفاضة الأقصى جمعت، لأول مرة، حركتا فتح وحماس

وبقية القوى الفلسطينية في إطار جديد لقيادة الانتفاضة، أطلق عليه اسم القوى الوطنية والإسلامية. وقد أشارت مشاركة حماس في ذلك الإطار إلى إدراك الحركة لميزان القوى الفلسطيني الداخلي الجديد، الذي ألغى قدرتها على العمل خارج التوجه الوطني العام، كما كان عليه الوضع في انتفاضة عام 1987، لا سيما في ظل وجود السلطة الفلسطينية.

وعلى صعيد آخر، استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أرييل شارون، تفجيرات 11 أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن، وراح يمعن في تنفيذ مخططاته بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية في عملية أطلق عليها اسم السور الواقي. وبموجب تلك العملية، حاصر شارون الرئيس ياسر عرفات في مقره برام الله، وشن حربا على مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ونتيجة لذلك، فقدت شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني ثقتها بالسلطة، بعد أن أظهر العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني هشاشة أوضاعها أمام الرأي العام الفلسطيني. وبهذا، تمكنت حماس من تثبيت نفسها على الأرض، حيث أصبح برنامجها القائم على المقاومة يحظى بشعبية أكبر من ذلك البرنامج الذي تتبناه السلطة، القائم على التسوية السلمية والتفاوض مع إسرائيل.

لقد كان من أهم استحقاقات عملية السور الواقي تلك الدعوات الأمريكية الإسرائيلية المطالبة بإعادة تشكيل القيادة الفلسطينية، عبر استبعاد الرئيس عرفات وجلب قيادة بديلة. وفي ذات الوقت، أدركت السلطة والمعارضة الفلسطينية بعيد عملية السور الواقي أن العلاقات الفلسطينية الداخلية أصبحت بحاجة إلى صيغ جديدة، الأمر الذي تطلب إطلاق حوار وطني فلسطيني. وقد توصل الطرفان، السلطة وحماس، إلى استعداد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لأول مرة، لوقف عملياتهم ضد المدنيين الإسرائيليين، واستعدادهما للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية بشرط إجراء إصلاحات فيها.

ويتضح بذلك، أن حماس قد قررت أن تلعب دورا سياسيا فاعلا في الساحة الفلسطينية، بعد أن ارتفعت أسهم الحركة بقوة في الشارع الفلسطيني، لا سيما في ظل تبنيها لمشروع المقاومة، وتقديمها لخيرة قادتها كثمن للتمسك في ذلك المشروع.

لقد أدركت الولايات المتحدة تلك التطورات على الساحة الفلسطينية، والتي كانت تتقاطع مع مخططاتها في رسم دور سياسي فاعل لحماس في السلطة. فراحت الولايات المتحدة تعمل على التخلص نهائيا من الرئيس عرفات، الذي كان يقف عائقا أمام تنفيذ مشاريعها على الساحة الفلسطينية. وهكذا، رحل عرفات ليضع النظام السياسي الفلسطيني ومستقبله أمام احتمالات غامضة ومجهولة.

الفصل السادس: حركة حماس والتحول البراغماتي نحو السلطة

مقدمة

برحيل الرئيس ياسر عرفات بات واضحا أن ثمة تغييرا جوهريا سيطرأ على النظام السياسي الفلسطيني، لا سيما وأن الرئيس عرفات كان يتمتع بصفات قيادية أهلته لإدارة الحكم بطريقة فريدة. فرحيله فرض استحقاقات سياسية هامة على صعيد إقرار إجراء انتخابات فلسطينية عامة.

وفي تلك المرحلة، كانت حركة حماس أكثر إدراكا وقدرة على استيعاب التطور الحاصل على صعيد النظام السياسي. ولذلك، سعت حماس إلى تثبيت مواقعها كشريك في القرار السياسي الفلسطيني. وقررت أيضا المشاركة في الانتخابات الفلسطينية المحلية والتشريعية، محدثة بتلك الخطوة البراغماتية تغييرا كبيرا على الخارطة السياسية الفلسطينية.

وفي خضم تلك المشاركة، خاضت حماس صراعا مبكرا على السلطة مع حركة فتح في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الأمر الذي هدد، بشكل جدي، من خطر الانزلاق في براثن الحرب الأهلية.

يتناول هذا الفصل أسباب ومبررات تلك المشاركة ونتائجها، وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك تداعيات نتائجها محليا وإقليميا ودوليا.

حماس وقرار المشاركة في الانتخابات الفلسطينية بين عامي 2004- 2006

لقد شكل رحيل الرئيس عرفات منعطفا بالغ الأهمية في تاريخ الكفاح الفلسطيني المعاصر، لأنه مثل علامة فاصلة ما بين مرحلتين وجه الاختلاف بينهما أكثر من وجه التشابه. فالرئيس عرفات كان الشخص القائد الرمز الذي يمسك بكل خيوط اللعبة السياسية، ويحركها كيفما يشاء. وبرحيله بات واضحا لمن سيخلفه أن الأمور يجب أن تدار بطريقة مختلفة، بحيث ستعتمد على النظام المؤسساتي والاحتكام لتوازنات القوى من جهة، ومراعاة الرغبة الشعبية من خلال الولوج في الانتخابات من جهة أخرى. ولعل السبب في ذلك يعود إلى غياب القائد الرمز، وعدم توفر الشخصية الكارزماتية التي كان يتمتع بها الرئيس عرفات، والتي قد لا تكون متوفرة في أي رئيس جديد.[1]

ومن جانبها، فقد كانت حركة حماس مهيأة، أكثر من غيرها، لاستيعاب هذا التطور الجديد في النظام السياسي الفلسطيني، وأدركت أن عليها استغلال تلك اللحظة. ويتضح ذلك جليا من خلال التصريحات التي أدلى بها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، حول رؤيته لمرحلة ما بعد الرئيس عرفات، حيث طالب بترتيب البيت الفلسطيني، كاستحقاق فلسطيني داخلي يتعلق بتغيير القيادة وإدارة القرار الفلسطيني، وذلك عبر تشكيل قيادة وطنية موحدة، لتكون مرجعية القرار في الساحة الفلسطينية. وقد عرض مشعل تشكيل تلك القيادة بالتوافق بداية، ومن ثم، يجري الإعداد لانتخابات ديمقراطية لفرز القيادة وفق رؤية سياسية جديدة، تتفق جميع الأطراف على معالمها وأولوياتها وبرنامجها السياسي.[2]

إن تلك التصريحات التي عبر فيها مشعل عن مطلب حركة حماس بإعادة تشكيل القيادة الفلسطينية، أشارت إلى أن الحركة تسعى لتثبيت مواقعها كشريك في القرار السياسي

---

[1] – جورج جقمان، "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 62، 2005، ص 51.

[2] – خالد مشعل، "تصريح صحفي حول وفاة أبي عمار واستحقاقات المرحلة"، **صحيفة المجد الأردنية**، 20/11/2004.

الفلسطيني. وبالنسبة للانتخابات، فهي تأتي، برأي مشعل، وفق رؤية سياسية جديدة، بمعنى مختلفة عن الانتخابات التشريعية السابقة عام 1996، والتي جاءت تحت سقف اتفاقية أوسلو.

وأمام استحقاق الانتخابات الرئاسية بعد رحيل الرئيس عرفات، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المؤقت روحي فتوح قرارا بإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للسلطة الفلسطينية في 9 كانون الثاني 2005،[3] وتنظيم الانتخابات المحلية (البلدية) في مناطق الضفة والقطاع في عدة دورات. كما أقر تنظيم انتخابات تشريعية في 17 تموز 2005.[4] وجدير بالذكر أن إجراء الانتخابات المحلية في الضفة والقطاع تحظى باهتمام كبير، سواء من قبل الفصائل الفلسطينية أو الجماهير، وذلك كونها المرة الأولى التي تجرى فيها تلك الانتخابات منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994. كما أن موعد إجراء تلك الانتخابات يكتسب أهمية خاصة كونها تجرى قبيل الانتخابات التشريعية، مما يجعل نتائجها تمثل مؤشرا أوليا هاما لنتائج الانتخابات التشريعية الثانية.

وقد رحبت حركة حماس بتلك القرارات، وأعلنت عن مشاركتها في الانتخابات المحلية، خاصة وأنها كانت تطالب بإجرائها منذ قيام السلطة الفلسطينية. فحماس تنظر إلى الانتخابات المحلية باعتبارها خدمية، تهدف إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وليست انتخابات سياسية. وفي 23 كانون الأول 2004، جرت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، وعبرت نتائج تلك الانتخابات عن تقدم كبير لصالح حركة حماس وتحقيقها لفوز كاسح على حساب حركة فتح. فقد حصلت حماس على 36 % من عدد أعضاء المجالس المحلية في

---

[3] – "مرسوم رئاسي رقم 10 لسنة 2004 بشأن الدعوة لانتخابات رئاسية"، 14/11/2004، الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية،
http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=113

[4] – "مرسوم رئاسي لسنة 2005 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية"، 8/1/2005، الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية،
http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=120

الضفة، و 65 % من مجموع أعضاء المجالس في غزة، الأمر الذي شكل لها مفاجئة لم تكن تتوقعها.[5]

وأما بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فقد جرت في موعدها المحدد، وفاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس دون منافسة تذكر. وقد رفضت حماس المشاركة في تلك الانتخابات تصويتا وترشيحا، بذريعة أنها لم تجر بصورة متزامنة مع الانتخابات المحلية والتشريعية في إطار رزمة واحدة. إلا أن هذا التبرير قد لا يبدو مقنعا، إذ من الواضح أن حماس لم تكن مستعدة لتبوء مراكز السلطة التي تجعلها في الواجهة، خاصة وأن موقع رئيس السلطة يفرض، على سبيل المثال لا الحصر، التزامات سياسية محددة في التفاوض مع إسرائيل. ويبدو أيضا، أن حماس لم تكن ترغب في استفزاز حركة فتح ومواجهتها مبكرا في تلك الانتخابات، حتى لا تظهر وكأنها ترغب في السيطرة على السلطة. فحماس تريد أن تسير الأمور بصورة تدريجية وهادئة، لاسيما وأنه تبين من خلال سير الأحداث اللاحقة أنها كانت تخطط للمشاركة في الانتخابات التشريعية، وهي الانتخابات الأهم بالنسبة لها في تلك المرحلة.

وبالرغم من تلك المبررات لعدم مشاركة حماس في الانتخابات الرئاسية، إلا أنه يتبادر للمرء **تساؤل حول إمكانية وجود علاقة بين ذلك الموقف الذي تبنته الحركة إزاء الانتخابات الرئاسية، واغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي.** فخسارة حماس لهذين القائدين التاريخيين، أفقدها القدرة على المناورة في تلك الانتخابات، لا سيما وأن منافسة حركة فتح على منصب الرئاسة ليس بالأمر السهل. فمنصب الرئاسة بحاجة إلى منافسة بمستوى وحجم القادة التاريخيين، سواء في فتح أو حماس، وربما يكون ذلك هو السبب الرئيس وراء قيام إسرائيل باغتيال الشيخ ياسين والرنتيسي. فإسرائيل هدفت بذلك تفريغ

---

[5] – أشرف العجرمي، "حماس والانتخابات"، **مجلة تسامح**، العدد 11، 2005، ص 46.

الحركة من قادتها التاريخيين، وعدم تمكينها من المشاركة في تلك الانتخابات، وحصر خياراتها وتوجيه مساراتها المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، خاضت حركة حماس حوارات هامة مع الرئيس عباس، وأثمرت تلك الحوارات عن تفاهمات بينهما على التهدئة، والبحث في موضوع الشراكة السياسية المتوافق عليها بين الطرفين.[6]

وبهدف البحث في تفاصيل تلك الشراكة السياسية والاتفاق على أسسها وقواعدها، فقد دعت مصر لعقد مؤتمر للحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة خلال الفترة من 15- 17 آذار 2005، وذلك بمشاركة الرئيس محمود عباس، وحضور اثني عشر تنظيما وفصيلا فلسطينيا.

وقبيل انعقاد ذلك المؤتمر بثلاثة أيام، أعلن الدكتور محمد غزال، أحد قادة حماس في الضفة، وبشكل مفاجئ، في 12 آذار 2005، أن حركة حماس قررت خوض الانتخابات التشريعية الثانية.[7]

إن إعلان حركة حماس خوضها الانتخابات التشريعية الثانية، أمر يتفق على أهميته جميع المراقبين والمحللين السياسيين، لا بل والجماهير والقوى السياسية الفلسطينية. إلا أن إعلان قرار تلك المشاركة قبيل إجراء الحوار الفلسطيني في القاهرة لوضع أسس الشراكة السياسية مع الحركة، له مدلولاته السياسية على نوعية تلك المشاركة. فحماس أرادت بذلك الإعلان، أن تحسم مشاركتها في الانتخابات التشريعية بشكل منفرد قبيل إجراء الحوار، حتى تعفي نفسها من الالتزام بأي سقف سابق لتلك الانتخابات. ويتضح بذلك، أن مشاركة حماس تأتي متجاوزة لاتفاق أوسلو كسقف لتلك الانتخابات.

---

[6] – المصدر السابق، ص 43.

[7] – "انطلاقا من المتغيرات التي أحدثتها الانتفاضة: حماس تعلن رسميا عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة"، 12 آذار 2005، الموقع الالكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي،

?http://www.amin.org/look/amin/article.tpl

وتأكيدا لذلك الموقف، فقد أوضح سعيد صيام، أحد قادة حماس في القطاع، أنه "بعد السنوات العشر العجاف وبعد هذه المعاناة التي عاناها الشعب الفلسطيني وانتهاء ما يسمى بأوسلو وتجاوزه.. هنا قررت الحركة المشاركة".[8]

كما بين حسن يوسف، أحد قادة حماس في الضفة، أن سبب قبول حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، يعود إلى اتضاح دور المجلس التشريعي في عدم عقده مفاوضات واتفاقيات مع إسرائيل، إذ أن جميع المفاوضات والاتفاقيات كانت توقع باسم منظمة التحرير. وكذلك يعود أيضا، وفقا ليوسف، إلى ازدياد القوة الشعبية لحماس، حيث قال:

> حماس أصبحت اليوم حركة كبيرة وذات امتدادات شعبية ضخمة، وقد أثبتت وضعها الانتخابي في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية والقطاع، وهي بذلك ملزمة بالتجاوب مع حاجات الناس الذين يؤيدون المقاومة ويناصرونها، إذ لا يعقل أن تقدم حماس كل هذه الدماء، بينما لا تستطيع أن توقف أي اتفاق سياسي ظالم، تقوم به سلطة تمثل تيارا واحدا يؤمن بالحل السلمي وسياسة التنازلات، لأنها فقط هي السلطة الشرعية المعترف بها أمام العالم.[9]

وحول الحديث عن تحريم حماس للانتخابات السابقة عام 1996، أكد يوسف أن قرار حماس عدم المشاركة في تلك الانتخابات، هو قرار سياسي ولم يكن موقفا شرعيا يحرم تلك المشاركة أو يحللها. وأضاف يوسف حول ذلك القرار قائلا: "كان القرار – آنذاك – نابعا من قراءة سياسية لحماس، رأت فيها أن ثمة مشروعا خطيرا يتم تمريره من خلال هذه الانتخابات

---

[8] – "حوار جريدة السبيل الأردنية مع الشيخ سعيد صيام عضو القيادة السياسية لحركة حماس في غزة حول الانتخابات التشريعية"، 19/12/2005، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/seyaam.htm

[9] – حسن يوسف، "حماس – الميثاق/ الثوابت والمستجدات الراهنة"، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الثالث لجمعية الخنساء النسائية**، بدون تاريخ، ص 7.

وهو مشروع سلطة الحكم الذاتي الذي رسمت معالمه آنذاك ليكون ترسيما لواقع سياسي فلسطيني مهزوم يقبل بالتنازل عن الحقوق الأساسية".[10]

ويتضح من خلال استعراض مواقف قادة حماس إزاء المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، بأن هذه المشاركة تأتي متجاوزة لاتفاق أوسلو، وليست تحت سقفه. فقادة حماس لا يعتبرون الحركة ملزمة ببنود هذا الاتفاق، لا سيما في ظل التطورات التي حصلت بعيد اندلاع انتفاضة الأقصى، سواء على صعيد انهيار عملية السلام أو تصاعد قوة الحركة وتثبيتها لنهج المقاومة. وفي هذا الصدد، يرى الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، أن حماس قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية كون انتفاضة الأقصى والمعطيات الجديدة تجاوزت اتفاقية أوسلو. وأضاف المصري أن قادة حماس يعتقدون بأنه إذا كان بمقدور شارون أن يشارك بالانتخابات الإسرائيلية تحت راية إسقاط اتفاقية أوسلو، فإن حماس تستطيع أن تخوض الانتخابات وهي تعارض تلك الاتفاقية وتتبنى خيار المقاومة. فالموقف من اتفاقية أوسلو لم يتغير بالنسبة لحماس، وإنما الذي تغير هو الموقف من السلطة. وفي رأي الحركة، أصبحت السلطة مشروع دولة فلسطينية حرة ومستقلة، وذلك بالرغم من القيود التي تكبلها.[11]

وإضافة إلى تلك المبررات التي قررت حركة حماس على ضوئها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، فقد جاءت أيضا بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية، لاسيما أحداث 11 أيلول 2001، والتي أدرجت حماس بموجبها على قوائم الإرهاب الأمريكية والأوروبية. وبرر حسن يوسف تأثر قرار حماس بالمتغيرات الإقليمية والدولية، بحاجة

---

[10] – المصدر السابق، ص 6.

[11] – هاني المصري، "مشاركة حماس خطوة تاريخية"، 15 آذار 2005، الموقع الالكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي، **?http://www.amin.org/look/amin/article.tpl**

الحركة إلى الكثير من المنابر العربية والإقليمية لحماية برنامجها، والعمل على استمراره من خلال وضع شرعي قانوني يتيح لها الحراك الآمن.[12]

ومما سبق يمكن حصر العوامل التي أثرت على موقف حركة حماس باتجاه المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية بالعوامل التالية:[13]

أولا: شعور حماس بالقوة، خاصة في ظل امتلاكها أوراق هامة في موضوع التهدئة ووقف إطلاق النار، حيث توصلت مختلف الأطراف في الساحة الفلسطينية إلى قناعة مفادها أن أي اتفاق فلسطيني داخلي لا يمكن الوصول إليه بدون موافقة حماس. كما لا يمكن للسلطة توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل دون موافقة حماس عليه.

ثانيا: حاجة حماس إلى الحماية والشرعية السياسية، في ظل الهجمة الأمريكية الشرسة على كل المنظمات الإسلامية في إطار ما يسمى مكافحة الإرهاب الأصولي.

ثالثا: قراءة حماس لمزاج الرأي العام الفلسطيني، الذي خاض انتفاضة الأقصى، وحاجته إلى الراحة وتحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

رابعا: شعور حماس بأهمية تغيير نهجها وسياستها، في ظل المتغيرات الدولية التي تهدد بشطبها، في حال استمرارها برفع نفس الشعارات وتبني ذات النهج أيضا.

خامسا: إدراك حماس بعقم العملية السلمية وعدم قدرتها على الإفضاء لأية تسوية سياسية، وخاصة في ظل حكومة شارون. ولذلك، لن تضطر حماس لدفع أي ثمن سياسي جراء تلك المشاركة.

سادسا: وصول حماس إلى استنتاج أن هناك حاجة للعمل السياسي والجماهيري، وليس فقط للمقاومة المسلحة، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الهائلة.

---

[12] – يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 8.

[13] – العجرمي، مصدر سبق ذكره، ص 43- 45.

سابعا: قناعة حماس بأنها في ذروة قوتها، وهو الأمر الذي يمكنها من حصاد أكبر قدر ممكن من النتائج في العملية الانتخابية.

وبهذا، يظهر جليا تطور الموقف السياسي لحركة حماس إزاء قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية، والذي اتخذته الحركة من موقع القوة، بعد أن أصبح لها وزن مركزي في الشارع الفلسطيني. وعليه، فقد عبرت حماس بذلك القرار عن موقف سياسي براغماتي، تسعى من خلاله للوصول إلى السلطة، عبر توظيف قوتها في الشارع الفلسطيني، محاولة بذلك الهروب من الضغط الدولي، الذي يهدد بشطبها في حال استمرارها في ممارسة ذات النهج.

وبالرغم من ذلك، فإن قبول حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية اعتبره العديد من الساسة، لا سيما قيادة السلطة وحركة فتح، وكذلك بعض الكتاب والمحللين، بأنه بمثابة قبول باتفاقية أوسلو وانصياع للمتغيرات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، علق بكر أبو بكر، أحد الكتاب الوطنيين، على قرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية قائلا:

> ها هي حماس تنصاع للمتغيرات، وتدخل العملية الانتخابية للمجلس التشريعي وفق شروط أوسلو، حفاظا على الرأس والجسد، وليس خدمة للشعب الفلسطيني كما تدعي حماس، فالخدمة للشعب الفلسطيني كان من الممكن أن تتحقق منذ الانطلاقة ومنذ الانتخابات الأولى عام 1996.[14]

ولكن، لا بد هنا من التساؤل، **هل توظيف حماس لقوتها في الشارع الفلسطيني عبر الانتخابات التشريعية، بل وحتى فوزها فيها، يمكنها من الهروب من الضغط الدولي وفرض شروطها عليه؟!** وكيف **لحماس أن تتمتع بالوضع الشرعي والقانوني في الساحة الدولية**

---

[14] – بكر أبو بكر، "حماس والانحناء السياسي"، 17 آذار 2005، الموقع الالكتروني لصحيفة الصباح،
http://www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=print&sid=6070

دون أن تقبل بسقف اتفاقية أوسلو كسقف للانتخابات؟! فهل مجرد موافقة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية، أو حتى الفوز بها، يمنحها الغطاء الشرعي والقانوني؟!

إن تلك المبررات التي يطرحها قادة حماس، إزاء سقف مشاركتهم في الانتخابات، لا تبدو واقعية في التعامل مع حقائق السياسة الدولية، لأن المجتمع الدولي لن يغير سياساته تجاه الفلسطينيين نتيجة قبول حركة حماس المشاركة في الانتخابات. فمن يريد فرض شروطه وأجندته على المجتمع الدولي يجب أن يمتلك الكثير من أدوات وعناصر القوة، وليس فقط القوة الجماهيرية التي قد تؤهله للفوز في الانتخابات.

ولذلك، فإن تجاوز حركة حماس لسقف اتفاقية أوسلو للمشاركة في الانتخابات التشريعية أمر لا يستهان به، لا سيما إن فازت في تلك الانتخابات. ففوز حماس في تلك الانتخابات يضع السلطة الفلسطينية أمام خيارات خطيرة بخصوص مصيرها، ومستقبل علاقاتها بالمجتمع الدولي، وكذلك آفاق التسوية مع إسرائيل.

حماس والصراع على السلطة في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من غزة

جاءت نتائج مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الذي عقد بالقاهرة في 15 آذار 2005، لتعلن تمديد التهدئة أو الهدنة، وذلك مقابل التزام إسرائيلي بوقف كافة أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني. كما أكد ذلك المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال. ولعل الإنجاز الأبرز الذي تم التوافق عليه في المؤتمر هو "تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".[15] وبالإضافة إلى ذلك،

[15] – المكتب السياسي لحركة حماس، "مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة، 15- 17/3/2005"، **الرسالة رقم (1)**، 22/3/2005، ص 6- 7.

فقد اتفقت الفصائل الفلسطينية في ذلك المؤتمر على رفع توصية للمجلس التشريعي الفلسطيني لاعتماد نظام انتخابي جديد، مختلط مناصفة بين النسبي والدوائر.

وبهذا، يمكن القول أن هذا التوافق غير المسبوق بين الفصائل الفلسطينية، في ذلك المؤتمر، عبر عن تطور كبير في برامج حركتي حماس والجهاد الإسلامي على وجه الخصوص. وقد ظهر ذلك التطور في إقرار الحركتين، لأول مرة وبشكل رسمي، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. كما ظهر في نظرتهما الجديدة لمنظمة التحرير، إذ اعترفت حركتا حماس والجهاد، للمرة الأولى أيضا، بشرعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، بشرط إجراء إصلاحات في هيكل المنظمة.[16]

إلا أنه لم يتم التوافق السياسي في ذلك المؤتمر مع حركة حماس على أسس الشراكة السياسية، لا سيما في ظل طرح حماس مشاركتها في الانتخابات خارج إطار اتفاقية أوسلو. فالنظام السياسي الفلسطيني الذي تقف في مركزه السلطة الفلسطينية يستند إلى اعتراف دولي بفضل اتفاقات أوسلو. وفي حال مشاركة حماس بتلك الانتخابات وفوزها بها، فإن النظام السياسي الفلسطيني سيقع في أزمة كبيرة جراء ذلك، خاصة وأن حماس، مازالت، لا تعترف بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني بشكل نهائي، إلا بعد إجراء إصلاحات فيها. وبتحليل موقف حماس، يظهر أنه لا يوجد تناقض بين موقفها من المشاركة خارج إطار أوسلو، وربطها للاعتراف بالمنظمة بإجراء إصلاحات فيها.

ومن هنا، يمكن القول أنه بالرغم من ايجابية قرار حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلا أن تلك المشاركة تحمل مخاطر عديدة على النظام السياسي الفلسطيني في حال

---

[16] – هاني المصري، "إعلان القاهرة: أكثر من تمديد للتهدئة وأقل مما هو مطلوب"، 19 آذار 2005، الموقع الالكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي،

?http://www.amin.org/look/amin/article.tpl

عدم وضع ضوابط سياسية محددة لها، والاتفاق مع حماس عليها. ويبدو أن قيادة السلطة وحركة فتح تجاهلت هذا الأمر، وربما، يعود السبب في ذلك إلى اعتقادهم أن حماس لن تفوز في هذه الانتخابات، وإنما ستكون في أحسن أحوالها معارضة برلمانية.

وبالرغم من ذلك، إلا أن تلك النتائج والتفاهمات التي أفرزها مؤتمر الحوار الوطني، أشارت بشكل واضح إلى إمكانية حدوث انفراج سياسي قريب، ولو بشكل آني، على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، لا سيما بين حركتي فتح و حماس. ولكن سرعان ما تبدد الأمل بالانفراج، وذلك في ضوء نتائج الانتخابات المحلية للمرحلة الثانية، التي جرت في 5 أيار 2005. فقد أظهرت نتائج تلك الانتخابات حصول حركة فتح على خمسين مجلسا محليا من أصل أربعة وثمانين في الضفة والقطاع. وأما بالنسبة لحركة حماس، فقد حصلت على 30 مجلسا، بما فيها مناطق حضرية رئيسة مثل رفح في قطاع غزة، وقلقيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي أشار إلى تفوق حماس نظرا لفوزها في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.[17]

وعلى أثر تلك النتائج، ماطلت السلطة في الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية المقررة في 17 تموز 2005، من خلال إبطاء إقرار قانون الانتخابات بالصيغة التي تم الاتفاق عليها في حوار القاهرة. وانسجاما مع ذلك، أعلن الرئيس محمود عباس في 3 حزيران 2005 أن الانتخابات التشريعية تأجلت إلى أجل غير مسمى، مبررا ذلك بقوله: "إن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لحل الخلافات على القانون الانتخابي".[18]

---

[17] – "فلسطين: الانتخابات البلدية جارية"، أيار 2005، الموقع الالكتروني لنشرة الإصلاح العربي،
?http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx

[18] – المصدر السابق.

وردا على ذلك، انتقدت حركة حماس قرار تأجيل الانتخابات التشريعية بشدة، ووصفت ذلك القرار بـــ: "أنه ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار في القاهرة، ويضر بمصداقية العلاقات مع فتح". كما اعتبرت حماس ذلك القرار بمثابة مسرحية بغطاء قانوني تهدف إلى تعطيل الانتخابات إلى أطول فترة ممكنة، كي يبقى كل شيء على حاله، بحيث لا يفقد أحد في السلطة موقعه ومركزه، معتبرة أن تأجيل تلك الانتخابات هو استمرار لعقلية الهيمنة والتفرد.[19]

وتبرز الإشارة هنا إلى أن تأجيل الانتخابات التشريعية الثانية لم يكن فقط بسبب الخلاف على القانون الانتخابي كما برر الرئيس عباس، وإنما كان أيضا بسبب نتائج الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية التي أظهرت تقدم حركة حماس على حركة فتح بشكل ملحوظ.

ويظهر هنا أن قيادة السلطة أجلت تلك الانتخابات بسبب ما تشهده صفوف حركة فتح من خلافات وانقسامات حادة، إذ حاولت من خلال ذلك التأجيل منح قيادة فتح فرصة أكبر لإعادة ترتيب صفوف الحركة.

وفي إطار سعيها لتخفيف وطأة الانتقادات على قرار تأجيل الانتخابات التشريعية، سارعت السلطة بالضغط على المجلس التشريعي الفلسطيني لإقرار القانون الانتخابي الجديد، الذي تم الاتفاق عليه في حوار القاهرة. وفي 18 حزيران 2005، أقر المجلس التشريعي القانون الانتخابي الجديد، والذي يقوم "على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (50% – 50%) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة".[20]

---

[19] – المصدر السابق.

[20] – لجنة الانتخابات المركزية، "**قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة**"، فلسطين: 2005، ص 7.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرضت حركة فتح على الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، المشاركة في حكومة وحدة وطنية. إلا أن حماس رفضت ذلك العرض، واعتبرته فخا يهدف إلى إشراكها في حكومة لن تستطع من خلالها أن تحقق شيئا يذكر. كما رأت حماس أن مشاركتها في مثل هذه الحكومة يصورها وكأنها تسعى إلى المناصب، ومن ثم تتهم بالمسؤولية عن الأوضاع المتردية للسلطة.

لقد جاءت هذه التطورات السياسية المتسارعة على الساحة الفلسطينية في ظل الاستعداد لتنفيذ الحكومة الإسرائيلية، برئاسة شارون، لخطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. واستحقاقا لذلك الانسحاب، دعت حركة حماس السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بوعودها في حوار القاهرة، وتشكيل لجنة مرجعية في ما يخص الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بدلا من العرض الذي تقدمت به السلطة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أن السلطة الفلسطينية رفضت تلك الدعوة، معتبرة تشكيل لجنة مرجعية للقطاع بمثابة إنشاء سلطة موازية أو بديلة للسلطة القائمة، الأمر الذي أقلق حماس بشدة، خاصة في ظل سعي السلطة ومطالبتها بتنسيق الانسحاب مع إسرائيل.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن الساحة الفلسطينية وصلت إلى مستوى عال من الاحتقان الداخلي، وذلك بسب ثلاثة عوامل رئيسة: العامل الأول، تمثل في نتائج الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية، والتي أظهرت تفوق حركة حماس ومحاولة حركة فتح الطعن في نتائج تلك الانتخابات واللجوء إلى القضاء. والعامل الثاني، تجلى في تأجيل الانتخابات التشريعية بقرار من الرئيس محمود عباس، وهو الأمر الذي وصفه العديد من المراقبين بأنه بمثابة الهروب من الاستحقاق الوطني، وخصوصا في ظل تزايد وتنامي شعبية حماس. وأما العامل الثالث، فقد تمثل في رغبة حماس تشكيل لجنة مرجعية للإشراف على

قطاع غزة بعيد الانسحاب الإسرائيلي منه، وهو ما رفضته السلطة وفتح تحت شعار "**سلطة واحدة، وسلاح واحد، وقرار وطني واحد**".

وعلى إثر تلك التطورات، التي رفعت درجة حدة الاحتقان بين حركتي فتح وحماس، شنت حركة حماس هجوما إعلاميا واسعا على السلطة. فوجه محمود الزهار، أحد قادة حماس في القطاع، هجوما حادا ضد السلطة الفلسطينية، وحذرها من مواجهة حماس. كما شن الزهار هجوما على دعوة حركة فتح لإشراك حماس في حكومة وحدة وطنية، موضحا أن حماس لن تكون "جزءاً من حل المشاكل الداخلية وتجاوز صراعات داخلية في داخل الحكومة الحالية".[21]

وكذلك، هاجم الزهار الرئيس محمود عباس وطريقة تعامله، مشددا على أن حماس فقدت الثقة بالرئيس، لعدم تطبيقه ما تم الاتفاق عليه مع الحركة والفصائل في حوار القاهرة. وأضاف الزهار أنه لن يسمح بسرقة إنجازات الشارع الفلسطيني التي حققتها حركة حماس، مهددا ومتوعدا السلطة وفتح بقوله: "يجب أن يعلموا أن الذي يفعلونه الآن هو اللعب بالنار وخطر، ونحن نحذر، وحذرنا وقلنا ذلك للسيد محمود عباس.. كما أن حماس تحتفظ بسلاحها وأنها ستقوم بالدفاع عن أي شبر من الوطن في حال حدوث أي هجمات إسرائيلية".[22]

وانسجاما مع تلك التصريحات التي أطلقها الزهار، قامت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في 6 تموز 2005، بإطلاق مجموعة صواريخ (بدائية الصنع) على مستوطنة **كفار داروم** في قطاع غزة. وأعقبها في 12 تموز تنفيذ حركة الجهاد الإسلامي لعملية استشهادية في نتانيا.

وردا على تلك الخروقات لما تم الاتفاق عليه في حوار القاهرة، جاءت تصريحات نصر يوسف، وزير الداخلية الفلسطيني آنذاك، المطالبة بنزع سلاح فصائل المقاومة،

---

[21] – بكر أبو بكر، "حركة حماس: المواجهة والبحث عن السلطة"، **نشرة داخلية لحركة فتح**، 8/11/2005، ص 5.

[22] – المصدر السابق.

وضرورة أن يكون السلاح الوحيد في الأراضي الفلسطينية فقط في يد السلطة الشرعية.[23] إلا أن حماس اعتبرت أن من حقها الرد على الاعتداءات الإسرائيلية، إذ أن هذا الأمر لا يشكل خرقا لتفاهمات القاهرة.

وفي ذات السياق، حذرت كتائب عز الدين القسام بعدم التهاون مع قوات الأمن الفلسطينية إن قامت بمنع عناصرها بالقوة من إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات. وبهذا، استمرت حماس في عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية. وفي 14 تموز 2005، تعرضت إحدى مجموعات حماس، أثناء محاولتها إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، لإطلاق النيران من قبل قوات الأمن الفلسطينية، فأصيب خمسة من عناصرها. وعلى أثر ذلك، دعت حماس الرئيس عباس إلى إقالة وزير الداخلية نصر يوسف الذي حملته مسؤولية الاشتباكات.[24]

ونتيجة لذلك، شهدت الساحة الفلسطينية اشتباكات مسلحة تجاوزت الخط الأحمر بين قوات الأمن الفلسطينية وحركة حماس، أسفرت عن مقتل فلسطينيين وجرح العشرات، وتدمير مدرعات وآليات وناقلات للجند تابعة للشرطة الفلسطينية.[25]

ومن ناحيتها، حملت حركة فتح مسؤولية تلك الأحداث والصدامات في غزة إلى حركة حماس، واتهمتها بالتسبب في إراقة الدم الفلسطيني وإيقاع العديد من القتلى والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني. وقد نظرت حركة فتح إلى ذلك التصعيد من قبل حماس على أنه تصعيد

---

[23] – مها عبد الهادي، "السلطة تصر على جمع الأسلحة لكنها تصطدم بالواقع والرفض"، الموقع الالكتروني لفلسطين المسلمة، **http://www.fm-m.com/2005/Oct2005/story15.htm**

[24] – المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، **بيان بعنوان "العدو الصهيوني والسلطة الفلسطينية يشنان حملة عدوانية متزامنة على المقاومة وعلى رأسها كتائب القسام"**، 15/7/2005.

[25] – أبو بكر، "حركة حماس: المواجهة والبحث عن السلطة"، مصدر سبق ذكره، ص 8.

مبيت، خاصة بعد حملة التحريض العلنية التي أطلقتها حماس في وسائل الإعلام ضد السلطة الفلسطينية، لا سيما تصريحات الزهار التي هاجم فيها السلطة وفتح والرئيس عباس.[26]

ومن أجل تطويق تلك الأحداث، واصل الجانب المصري جهوده الناجحة لتحقيق المصالحة الوطنية وتثبيت التهدئة، على أثر الصدام الحاصل بين السلطة وحماس. وبالرغم من نجاح الجهود المصرية في وقف الاشتباكات الداخلية، إلا أنه ظل يلوح في الأفق تساؤل هام، **ماذا تريد حماس من ذلك التصعيد والصدام في غزة؟ فهل تريد حماس فرض سلطة موازية بهدف إضعاف السلطة القائمة؟** ولعل الإجابة على هذا التساؤل تتطلب أولا معرفة ماذا تريد حماس قبيل الانسحاب الإسرائيلي من غزة. فحماس تريد سلطة لا تضطر فيها للتعامل مع الحكومة الإسرائيلية، كونها تنظر للسلطة كغنيمة يجب الحصول عليها دون تنسيق أو اتفاق مع إسرائيل. ولذلك، فقد رفعت حماس شعار **الأرض لمن يحررها**، وهي بذلك تشير إلى أحقية المقاومة في حكم قطاع غزة بعيد الانسحاب الإسرائيلي منه، لاسيما وأنها تتزعم فصائل المعارضة الفلسطينية المقاومة.[27]

وفي سبيل الوصول إلى ذلك، ترى حماس أنه لا بد من إضعاف السلطة وحركة فتح إلى الدرجة التي لا تستطيعان فيها تعطيل برامج ومخططات حماس. وبهذا، يظهر أن ما قامت به حماس لا يندرج في إطار ردود الأفعال على إجراءات السلطة، وإنما هو تخطيط واع لما تريده الحركة، حيث سبقته حملة إعلامية واسعة ضد السلطة.

وعلى صعيد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فقد قررت حكومة شارون بدء ذلك الانسحاب في 15 آب 2005 بشكل أحادي، ودون أي تنسيق مع السلطة الفلسطينية.[28]

---

[26] – يحيى رباح، **صحيفة الحياة الجديدة**، 17/7/2005.

[27] – أبو بكر، "حركة حماس: المواجهة والبحث عن السلطة"، مصدر سبق ذكره.

[28] – **صحيفة الأيام**، 4 آب 2005.

ولعل شارون هدف من جعل ذلك الانسحاب أحادي الجانب التأكيد للعالم على أنه لا يوجد له شريك فلسطيني، خاصة وأنه كان يتذرع بعدم التزام الرئيس عباس بكبح المقاومة.

ومنذ بدئها الانسحاب، هددت إسرائيل بأنها سترد بشكل عنيف على أية اعتداءات تتعرض لها قواتها أثناء انسحابها من غزة. ونتيجة لذلك، قامت السلطة الفلسطينية بمحاولة إقناع الفصائل الفلسطينية بضرورة أن يتم الانسحاب بهدوء، ونجحت في ذلك، انطلاقا من حرص الجميع، سلطة ومقاومة، على عدم منح إسرائيل أية ذريعة لوقف الانسحاب، أو القيام بعدوان واسع على غزة.

وفي سبيل تعزيز التفاهم مع حركة حماس، أصدر الرئيس محمود عباس في 20 آب 2005 مرسوما رئاسيا حدد فيه موعد إجراء الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني 2006.[29] ويبدو أن الرئيس عباس قد حاول من وراء تحديد موعد الانتخابات في تلك الفترة إنجاح إتمام الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بهدوء، وكذلك تجاوز خطر الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وذلك بحسم الصراع على السلطة عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

وفي 12 أيلول 2005، أنهت إسرائيل انسحابها من قطاع غزة، والذي لم يكن فعليا أكثر من عملية إخلاء للمستوطنين وإعادة انتشار للجيش الإسرائيلي. وبالرغم من شكلية ذلك الانسحاب، وحصول قطاع غزة بموجبه على سيادة منقوصة، إلا أنه أثر بشكل كبير على العلاقات الفلسطينية الداخلية، لا سيما بين حركتي فتح وحماس.

فمنذ انتهاء ذلك الانسحاب، تصاعدت حالة الاستقطاب بين الحركتين استعدادا لخوض الانتخابات التشريعية. فميدانيا، سارعت حركة حماس إلى نشر عناصرها ومقاتليها المسلحين،

---

[29] – "مرسوم رئاسي لسنة 2005 لتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية"، 20/8/2005، الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية،

http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=129

من كتائب عز الدين القسام، في المناطق التي انسحبت منها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. إلا أن السلطة الفلسطينية رفضت تلك الخطوة من جانب حماس، وقامت بنشر قواتها على الفور في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل.

وأما سياسيا، فقد قامت حماس في إطار استعدادها لخوض الانتخابات التشريعية، بتوجيه رسائل تطمينية لكافة الأطراف في المجتمع الدولي إثر رفض إسرائيل واللجنة الرباعية لمشاركتها في الانتخابات التشريعية. فصرح الدكتور محمد غزال، أحد قادة حماس في الضفة، بأن الحركة قد تعدل ميثاقها الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، وتجري مفاوضات معها. ووصف غزال ميثاق الحركة قائلا: "هذا الميثاق ليس قرآنا".[30]

ولكن حماس سرعان ما تراجعت عن تلك التصريحات، متذرعة بعدم دقتها وتحريفها من قبل الجهة التي نشرتها. وهنا يظهر أن حماس قد قامت بإطلاق تلك التصريحات كبالون اختبار بهدف إظهار قدر من المرونة السياسية أمام المجتمع الدولي. وأما تراجعها عن تلك التصريحات، فيأتي في إطار سعيها إلى المحافظة على شعبيتها في الأوساط المتشددة دينيا، لا سيما وأن تلك التصريحات تضر بمصداقية الحركة وموقفها أمام قواعدها المتشددة في تلك المرحلة الحرجة، التي تستعد فيها لخوض الانتخابات التشريعية الثانية.

ويتضح بذلك، أن حركة حماس تعيش حالة من الازدواجية في الموقف بين قيادتها البراغماتية وقواعدها الراديكالية. فقيادة حماس تسعى للوصول إلى السلطة في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. وفي نفس الوقت، تعمل تلك القيادة على دغدغة مشاعر قواعدها المتمسكة بالتحرير الكامل، حيث يظهر ذلك بوضوح في خطاب نزار ريان، أحد قادة حماس في القطاع، خلال احتفال أقيم على أنقاض أحد المستوطنات الإسرائيلية المحررة في

---

[30] – محمد غزال، "حماس قد تعدل ميثاقها ولا مشكلة في التفاوض مع الإسرائيليين"، **صحيفة الأيام**، 22/9/2005، ص 1.

غزة، عندما قال: "حماس لا تزال ملتزمة بتحرير القدس والضفة الغربية وكل فلسطين بما في ذلك ما يعرف بإسرائيل حاليا".[31]

أما على صعيد السلطة الفلسطينية، وفي إطار سعيها للحفاظ على هيبتها ومكانتها وقدرتها الانتخابية، ركزت على وجوب وحدانية السلاح وضرورة ضبطه حفاظا على الأمن الداخلي الفلسطيني. ويأتي اهتمام السلطة بتقديم مسألة الأمن على المسائل الأخرى، بسبب حالة الفلتان الأمني التي سادت القطاع عقب الانسحاب الإسرائيلي منه، والتي أدت إلى حدوث تراجع حاد في شعبية السلطة وفتح على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة شهد أكثر من 75 حادثة اختطاف خلال شهرين من بدء الإسرائيلي منه، حيث لجأ المسلحون الفلسطينيون للقيام بتلك الحوادث بهدف ابتزاز السلطة والضغط عليها للحصول على فرص عمل، أو إطلاق سراح أفراد من عائلاتهم معتقلين في سجون السلطة، أو الأخذ بالثأر.[32]

ونتيجة لذلك، أصبحت السلطة تدرك أن عدم قدرتها على ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية، سيؤثر سلبا على قدرتها في الاستفادة من عامل الزمن لتعزيز مكانتها الانتخابية. فالسلطة سعت إلى استثمار عامل الزمن لتحقيق هدفين هما: إعادة فتح مسار التسوية السياسية مع إسرائيل للحد من هجمتها الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، والحصول على دعم مالي واقتصادي فوري لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.[33]

---

[31] – أبو بكر، "حركة حماس: المواجهة والبحث عن السلطة"، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[32] – مخيمر أبو سادة، "غزة: حقائق فك الارتباط القاسية"، تشرين الثاني 2005، الموقع الالكتروني لنشرة الإصلاح العربي، **?http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx**

[33] – ستيفن ايرلنغر، "من سيخط السطور الأخيرة في غزة"، **صحيفة الوطن القطرية**، 27/2/2005.

إذن، فقد رأت السلطة الفلسطينية أن تحقيق الأمن وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين هما مدخلها الرئيس لتحسين صورتها الانتخابية. في حين، رأت حركة حماس أن استمرار رفع شعار المقاومة يشكل سلاحها الانتخابي الأفضل.

واستغل الطرفان، فتح وحماس، تلك الشعارات الانتخابية في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية التي جرت في 29 أيلول 2005. ففي تلك الانتخابات، ركزت حماس في دعايتها الانتخابية على استغلال الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتجييره لصالح المقاومة. فحماس اعتقدت أن كسبها لنسب تحقيق الانسحاب سيؤدي إلى تعزيز مكانتها بين الفلسطينيين بشكل عام، وبالتالي قدرتها الانتخابية.[34]

وبالرغم من استثمار حماس لشعارات المقاومة في تلك الانتخابات، إلا أن نتائجها شكلت خيبة أمل وتراجع لدى الحركة. فمرشحو حماس تمكنوا من الفوز بـــ 13 مجلسا محليا فقط، بينما فاز مرشحو فتح بـــ 51 مجلسا. ولعل السبب في ذلك التراجع الملحوظ لحماس يعود لعاملين رئيسين هما: قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن حملة اعتقالات واسعة النطاق في الضفة الغربية ضد كوادر ومرشحي الحركة في تلك الانتخابات، وذلك ردا على استئناف حماس إطلاق الصواريخ من القطاع. وكذلك تعديل نظام الانتخابات المحلية من الترشيح الشخصي إلى نظام القوائم الحزبية والتمثيل النسبي، حيث استفادت من هذا النظام الانتخابي الجديد حركة فتح لأنه أتاح لمرشحيها المشاركة في أكثر من قائمة انتخابية داخل الدائرة الواحدة، ما أسفر عن حصولهم على أكبر عدد ممكن من الأصوات.[35]

---

[34] – علي الجرباوي، "حول الانتخابات والانتفاضة الثالثة"، **صحيفة السفير اللبنانية**، 29/9/2005.

[35] – بشير عبد الفتاح، "الانتخابات الفلسطينية وإشكالية الدور السياسي لحركة حماس"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 20، أكتوبر 2005، ص 148- 149.

وهكذا، أصبح واضحا دخول الطرفين، فتح وحماس، في لعبة التنافس الانتخابي المبكر، التي كان بالإمكان ضبطها والتحكم بها لو استمرت في الإطار الفلسطيني الداخلي. ولكن سرعان ما خرج ذلك التنافس عن السيطرة، بسبب نفوذ إسرائيل وقدرتها على لعب دور أساسي في تأجيجه. فإسرائيل لا تريد انتظام الحياة السياسية الفلسطينية، لأن ذلك يفرض عليها استحقاقات سياسية هامة تسعى دوما للتهرب منها.

وبهدف التنصل من تلك الاستحقاقات، قامت الحكومة الإسرائيلية بمحاولة تعطيل إجراء الانتخابات التشريعية. فأعلن شارون عن عدم رغبة حكومته في مشاركة حماس بالانتخابات، وعن إعاقتها إن تمت تلك المشاركة. ومن جانبها، أكدت اللجنة الرباعية، بصيغة أقل حدة، على نفس الموقف الإسرائيلي من مشاركة حماس في الانتخابات، إلا أن السلطة الفلسطينية رفضت تلك المواقف التي اعتبرتها تدخلا أجنبيا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

ولا بد هنا من التنويه إلى أن ذلك الموقف الإسرائيلي، ومن ورائه الموقف الدولي، إزاء مشاركة حماس في الانتخابات ليس بالموقف الجدي، وإنما يأتي كنوع من الابتزاز السياسي لحركة حماس، وكمحاولة إسرائيلية للتهرب من الاستحقاقات السياسية تجاه الفلسطينيين ونقل المبادرة إلى الساحة الفلسطينية.

حماس من قيادة المعارضة إلى قيادة السلطة

واجهت السلطة الفلسطينية مشكلة الرفض الإسرائيلي لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، بذريعة أنها تندرج في قائمة المنظمات الإرهابية التي تمارس العنف. وبالرغم من ذلك، سرعان ما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة حماس

في تلك الانتخابات، في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس محمود عباس إلى واشنطن في تشرين الأول 2005. وحول تلك الزيارة، تحدث كثيرون من المقربين من الرئيس عباس الذين رافقوه في زيارته لواشنطن، عن دوره في إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش بأهمية وضرورة الموافقة على مشاركة حماس في تلك الانتخابات.[36]

فالرئيس عباس يعتقد أن إدخال حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني وإشراكها في تحمل أعباء الحكم، يجعلها أكثر شعورا بالمسؤولية الوطنية العامة. كما أنه ينظر إلى مشاركتها في الانتخابات التشريعية، على أنها الفرصة التي يمكن من خلالها تحويل موقفها من التهدئة إلى الالتزام الثابت بوقف إطلاق النار، والذي من الممكن أن ينعكس مستقبلا على توجهاتها السياسية.[37] ويرى الرئيس عباس أن بقاء حماس خارج النظام السياسي الفلسطيني يمنحها إمكانية التحكم السلبي في مسار التسوية السياسية. ومن وجهة نظره، إن لم يؤد وجودها داخل النظام إلى تغيير موقفها من التسوية، فإنه سيؤدي إلى التزامها بقراراته على الأقل.[38]

ومن هنا، يمكن القول أن الرئيس عباس كان يفترض حصول حماس في حال مشاركتها بالانتخابات، على ما يؤهلها لأن تشكل معارضة برلمانية فقط، لا أن تشكل الأغلبية. ولعله من نافلة القول هنا التوضيح بأن الرئيس يهدف، من وراء إشراك حماس في الانتخابات، إلى ضبط إيقاعها داخل النظام، فيما يتعلق بالمسائل السياسية تحديدا، وليس العكس. وبعبارة أخرى، فقد سعى الرئيس عباس إلى استيعاب حركة حماس ورسم دور سياسي لها في إطار النظام السياسي الفلسطيني، ليتمكن من الوصول إلى حالة الاستقرار

---

[36] – أكرم هنية، "عن اليوم التالي لـــ أربعاء الانقلاب الكبير"، **صحيفة الأيام**، 4 شباط 2006.

[37] – علي الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، ربيع 2006، ص 9.

[38] – المصدر السابق.

السياسي داخل النظام. وبالرغم من ذلك، لا يمكن القول أن تلك الرؤية التي حملها الرئيس عباس كانت السبب الرئيس في إقناع الولايات المتحدة لقبول مشاركة حماس في الانتخابات.

فالولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لمشاركة الإسلاميين، لا سيما حركات الإسلام السياسي المعتدل، في العملية الديمقراطية في العالم العربي عقب إطلاقها مبادرة إصلاح الشرق الوسط الكبير عام 2003.

وبناءً على تلك المبادرة، فقد سمحت الولايات المتحدة بمشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات العراقية، وأصبحوا جزءاً من النظام السياسي العراقي الجديد. وكذلك، فهي تنظر بإيجابية لمشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية والأردنية وغيرها. كما أن الولايات المتحدة أقامت علاقات قوية مع الإخوان المسلمين في سوريا بهدف إسقاط النظام السوري.

وعليه، تنظر الولايات المتحدة إلى مشاركة الإسلاميين المعتدلين في أنظمة الحكم في العالم العربي على أنها قد تأتي بالإصلاح السياسي، الذي يمكنها من تحقيق أهدافها في بناء إمبراطوريتها وقيادتها للعالم.[39] وقد تعززت تلك النظرة في أعقاب احتلال العراق، حيث تصاعدت أعمال المقاومة العراقية بشكل واسع وكبير، الأمر الذي أدى إلى تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة. ومن هنا، أعادت الولايات المتحدة النظر في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، لتتبنى خيار معركة التغيير المفتوحة لكل الاحتمالات بعد فشل خيار القوة العسكرية المباشرة. وانسجاما مع ذلك، جاءت موافقة الولايات المتحدة على مشاركة حركة حماس في الانتخابات. فحماس التي تشكل رأس الحربة لحركة الإخوان المسلمين، كونها

[39] – رفيق حبيب، "أمريكا والإسلاميون.. ضوء أخضر للخطر الأخضر"، 4/5/2005، الموقع الالكتروني لإسلام أون لاين، **http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/05/article04.shtml**

الجناح المقاتل الوحيد لهذه الحركة، ستخضع تجربة مشاركتها في الانتخابات والحكم لاختبار أمريكي جاد، يتعلق بمستقبل مشاركة الإسلاميين عموما في الحكم.

وبهذا، يتضح أن ثمة تقاطع في رؤية الرئيس محمود عباس والولايات المتحدة لمشاركة حماس في الانتخابات، حيث يسعى الطرفان إلى استيعابها داخل النظام وجرها إلى مربع العمل السياسي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من ذلك التقاطع في الرؤية، إلا أنه يوجد تباين كبير في أهدافهما من وراء ذلك الاستيعاب.

واستنادا إلى ذلك، لم تكن معارضة الولايات المتحدة لمشاركة حماس في الانتخابات سوى معارضة شكلية، هدفت إلى ابتزاز حماس سياسيا والضغط عليها من أجل تطويعها.

وعلى صعيد الانتخابات المحلية، فقد جرت المرحلة الرابعة منها في 15 كانون الأول 2005، حيث حققت حركة حماس فيها تقدما كبيرا على حركة فتح. فحماس تمكنت في تلك الانتخابات من الفوز بكبرى المدن في الضفة الغربية، لا سيما جنين والبيرة ونابلس. في حين، كان حصاد فتح بمناطق الريف في الضفة كبيرا.[40]

ومما لا شك فيه، أن نتائج تلك المرحلة من الانتخابات المحلية تحظى بأهمية كبيرة، خاصة وأنها جاءت قبيل الانتخابات التشريعية بفترة وجيزة. فنتائج تلك الانتخابات، أشارت بوضوح إلى أن حماس تتمتع بثقل جماهيري كبير قد يمكنها من تحقيق نتيجة هامة في الانتخابات التشريعية، حيث فازت الحركة في معظم مدن الضفة الكبرى التي تتميز بالكثافة السكانية العالية.

وبناءً على تلك النتيجة، بدأ العديد من كوادر وقيادات حركة فتح يطالبون بتأجيل الانتخابات التشريعية، خاصة في ظل تردي أوضاع الحركة الداخلية ومعاناتها من الانقسام

---

[40] – "حماس تحقق فوزا كاسحا في المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية والبلدية"، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، **/http://www.palestine-info.net/arabic/palestoday/reports/report2005**

والتشرذم. فحركة فتح لم تنجح في اختيار مرشحيها للانتخابات التشريعية في مؤتمراتها التمهيدية (البرايمرز)، سواءً على مستوى الدوائر أو القوائم. ولعل تلك الأسباب بالتحديد، دفعت بالعديد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، لا سيما أحمد قريع رئيس الوزراء آنذاك ونائبه نبيل شعث، لتوجيه رسالة إلى الرئيس عباس تطالبه بتأجيل الانتخابات التشريعية. وقد برروا مطلبهم بتأجيل الانتخابات، لعدم تعهد إسرائيل بالسماح للناخبين في القدس الشرقية بالتصويت في تلك الانتخابات، وتدهور الوضع الأمني الفلسطيني الداخلي بسبب ازدياد حالة الفلتان الأمني.[41]

جدير بالذكر أن إسرائيل أعلنت في تلك الفترة، أنها لن تسمح بإجراء الانتخابات التشريعية في القدس الشرقية كما كان عليه الأمر في الانتخابات السابقة عام 1996. وعلى أثر ذلك، أعلن الرئيس عباس أن الانتخابات لن تتأجل، إلا إذا أصرت إسرائيل على منع سكان القدس الشرقية من المشاركة فيها.[42]

ويبدو هنا أن قادة حماس تصوروا أن الرئيس عباس يبحث عن ذريعة لتأجيل الانتخابات. فأعلنوا أنهم يصرون على إجراء تلك الانتخابات حتى لو استمر الحظر الإسرائيلي على مواطني القدس الشرقية، الأمر الذي جعل معظم الأطراف في الساحة الفلسطينية تنظر إلى موقفهم بكثير من الاستهجان والرفض.[43]

وقبيل إجراء الانتخابات التشريعية، اجتاح قطاع غزة موجة عارمة من الفوضى والفلتان الأمني، حيث تم اختطاف العديد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين

---

[41] – "ثمانية من أعضاء قيادة فتح يقترحون تأجيلها، هل تعقد الانتخابات التشريعية في موعدها؟"، **صحيفة الأيام**، 12/2005.

[42] – محمود عباس، "تصريح حول عدم إجراء الانتخابات بدون مشاركة القدس"، **قناة الجزيرة الفضائية**، 1/1/2006.

[43] – فيصل حوراني، "مفاجأة الانتخابات الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، ربيع 2006، ص 23.

والمراقبين الأجانب. كما أنه تم الاعتداء على مقرات لجنة الانتخابات المركزية المسؤولة عن التحضير للانتخابات التشريعية، الأمر الذي هدد جديا بإمكانية تأجيل تلك الانتخابات.

وبالرغم من ذلك، فقد أصر الرئيس عباس على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد دون أي تأجيل، وكذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطها على إسرائيل للسماح بإجراء الانتخابات التشريعية دون إعاقة.

وفي سبيل مواجهة تلك الاستحقاقات الفلسطينية، أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون عن نيتها طرح خطة أطلق عليها اسم **خطة الانطواء في الضفة الغربية.**[44] وتقضي هذه الخطة بإلغاء خطة خارطة الطريق وفرض حل إسرائيلي بدعم أمريكي، متذرعة بعدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات.

وفي تطور مفاجئ، تدهورت صحة شارون ودخل في غيبوبة تامة. وعلى الفور، تولى مهامه نائبه إيهود أولمرت. وهنا برز احتمال تأجيل الانتخابات التشريعية، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على إجراء تلك الانتخابات في موعدها المحدد في 25 كانون الثاني 2006، الأمر الذي جعل إسرائيل تقبل بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية.[45]

نتائج الانتخابات التشريعية الثانية: زلزال سياسي أم نتائج متوقعة؟!

جرت الانتخابات التشريعية الثانية في موعدها المقرر في 25 كانون الثاني 2006، دون أية مشاكل. وكان مرور يوم الانتخابات بسلاسة بالغة مفاجئة للجميع، محليا وخارجيا،

---

[44] – تنص خطة الانطواء على ضم معظم المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت بعد عام 1967 في الضفة الغربية، وكذلك على ضم منطقة غور الأردن التي تمثل حوالي 25% من مساحة الضفة. كما أنها تنص على ضم المناطق التي تحتوي على مصادر المياه العذبة، واستكمال تهويد القدس ومضاعفة مساحتها عبر ربطها بمستوطنة "معاليه أدوميم" التي تعتبر أكبر مستوطنات الضفة، واستكمال بناء الجدار الفاصل. صالح محمد النعامي، "إسرائيل: خطة الانطواء"، **مجلة وجهات نظر**، العدد 88، 2006، ص 14.

[45] – "إسرائيل تبلغ لجنة الانتخابات موافقتها على إجراء الانتخابات في القدس والسماح للمرشحين بإجراء الدعاية الانتخابية"، **صحيفة الأيام**، 10/1/2006.

وذلك بشهادة جميع المراقبين الذين وصفوا تلك الانتخابات بأقصى درجات النزاهة والشفافية.[46] وجدير بالذكر أن جميع استطلاعات الرأي المستقلة لمختلف مراكز الدراسات والأبحاث، أشارت نتائج استطلاعاتها حتى تاريخ إجراء الانتخابات إلى تقدم حركة فتح على حركة حماس.[47]

وعلى العكس مما هو متوقع، جاءت نتائج تلك الانتخابات مخالفة لجميع استطلاعات الرأي التي قامت بها مراكز الأبحاث المختلفة. ففي تلك الانتخابات، حققت حركة حماس فوزا كاسحا على حركة فتح، إذ حصلت على 74 مقعدا برلمانيا من أصل 132 مقعدا على مستوى الدوائر والقوائم. في حين، لم تحصل حركة فتح إلا على 45 مقعدا فقط.[48]

لقد شكلت تلك النتيجة زلزالا سياسيا على مستوى النظام السياسي الفلسطيني، إذ أعلنت عن ميلاد عهد جديد لميزان القوى الفلسطيني الداخلي. فحركة فتح التي حكمت النظام وسيطرت عليه لأكثر من 35 عاما، أصبحت اليوم بفعل نتائج تلك الانتخابات تشكل الأقلية البرلمانية (المعارضة)، وذلك على الرغم من سيطرتها على مؤسستي الرئاسة في السلطة والمنظمة. وأما بالنسبة لحركة حماس، فقد أصبحت اليوم تشكل الأغلبية البرلمانية (الحزب الحاكم)، بعد أن كانت على مدار العقدين الماضيين تشكل الأقلية (المعارضة).

---

[46] – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006"،
http://www.pchrgaza.ps/files/elic/arabic/elic_43.htm

[47] – أظهر استطلاع أجرته جامعة بيرزيت عند إغلاق صناديق الاقتراع، أن حركة فتح ستحصل على 46.3% مقابل 39.5% لحماس. في حين، أظهر استطلاع آخر أجرته الجامعة نفسها بعد ساعات فقط من الاستطلاع الأول حصول فتح على 47% مقابل 44% لحماس. كما أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية استطلاعا في الفترة ما بين 17– 19 كانون الثاني 2006، حيث أظهر الاستطلاع أن 42% سيصوتون لقائمة فتح مقابل 35% لقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحماس. مركز دراسات الشرق الأوسط، "حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني 2006"، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام،
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

[48] – المصدر السابق.

إن نتيجة الانتخابات التشريعية الثانية لم تفاجئ حركتا فتح وحماس وحدهما، وإنما فاجأت أيضا الشعب الفلسطيني، بل والعالم أجمع. ونتيجة لذلك، يتبادر للمرء تساؤل ملح حول تلك المفاجأة الكبيرة، **ما الذي حصل؟ وكيف ظهرت نتائج تلك الانتخابات المخالفة لجميع استطلاعات الرأي التي جرت حتى يوم الانتخابات؟**

إن الإجابة على تلك التساؤلات تتطلب تفسيرا سياسيا ورياضيا لما حصل. فسياسيا، أشارت التحليلات والتفسيرات العديدة لتلك النتيجة بأن الوضع الفلسطيني تفاقم خلال أعوام انتفاضة الأقصى، ووصل إلى أقصى مدى من الاحتقان حتى أصبح على حافة الانفجار أو إحداث التغيير الجذري. وما أن جاءت الانتخابات التي انتظرها الفلسطينيون بفارغ الصبر، حتى انتهزوها للتعبير عن رؤيتهم في التغيير الجذري.[49]

أما رياضيا، فإن دلالة التصويت التي أفضت إلى نتائج تلك الانتخابات، على مستوى القوائم، أشارت إلى أن "**قائمة الإصلاح والتغيير**" التي مثلت حركة حماس في الانتخابات، حصلت على تسعة وعشرين مقعدا من أصل ستة وستين. وفي المقابل، حصلت حركة فتح على ثمانية وعشرين مقعدا، أي بأقل من مقعد واحد عن حركة حماس. وأما على مستوى الدوائر، فقد حصدت حماس خمسة وأربعين مقعدا من أصل ستة وستين. في حين، لم تحصل فتح سوى على سبعة عشر مقعدا.[50] ويتضح بذلك، أن حماس حققت فوزها الكاسح على فتح من مرشحيها في الدوائر.

وبتحليل تلك النتائج، يظهر لدى الحركتين فرق كبير في الحصاد ما بين الدوائر والقوائم. فالتصويت للقائمة يعكس موقف المصوتين من حماس أو فتح ذاتها. في حين، أن التصويت للأفراد ليس بالضرورة أن يكون له علاقة مباشرة بالموقف من الحركة. فعلى

---

[49] – الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[50] – حوراني، مصدر سبق ذكره، ص 24– 25.

مستوى الدوائر، لم تظفر حماس بأغلبية المقاعد لأن مرشحيها متفوقون بالضرورة على مرشحي فتح، وإنما لأن مرشحي فتح بددوا أصوات مؤيدي حركتهم حين تنافس أكثر من واحد منهم على كل مقعد.[51]

وبهذا، يتضح بأن حصيلة فتح وحماس تساوت تقريبا في القوائم، بفارق مقعد واحد لمصلحة حماس، إلا أن تلك الحصيلة تختلف في الدوائر. فمجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحو فتح في الدوائر، فاق مجموع ما حصل عليه مرشحو حماس. وبناءً على ذلك، يمكن القول أنه لو لم يبدد تنافس المرشحين الفتحاويين فيما بينهم الأصوات، لجاءت النتيجة مطابقة لما توقعته استطلاعات الرأي ولفازت فتح بمقاعد أكثر.

وبالرغم من ذلك، لا يستطيع أحد أن ينكر شعبية حركة حماس في الساحة الفلسطينية، وحجم الأصوات الكبيرة التي حصلت عليها من أعضائها ومناصريها. ومع هذا، فإن ذلك الحجم لا يكفي لاكتساحها الانتخابات بهذه النتيجة الكبيرة. ولذلك، فقد كان كسب حماس للأصوات الاحتجاجية من داخل حركة فتح هو سر فوزها الكبير. فأصحاب الأصوات الاحتجاجية، عبروا بذلك التصويت عن رفضهم لنتائج مسيرة التسوية بسبب عجزها عن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة من جهة، وضيقهم بأداء بعض قادة السلطة المتهمين بالفساد من جهة أخرى. كما أنهم عبروا عن رفضهم لحالة الانقسام والتشرذم التي تعاني منها حركتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن الرفض الأمريكي والإسرائيلي لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، والذي جاء لابتزاز الحركة ودفعها

---

[51] – ففي محافظة سلفيت على سبيل المثال لا الحصر، تنافس على مستوى الدوائر ثلاثة مرشحين محسوبين رسميا على حركة فتح، علما بأن سلفيت نصيبها مقعد واحد في البرلمان، وحصلوا مجتمعين على 11978 صوتا. في حين، ترشح لنفس المقعد مرشح واحد عن حركة حماس وحصل على 6762 صوتا. ونتيجة لذلك، خسر المرشحون الثلاثة المحسوبون على فتح بسبب عدم تجاوز أي منهم نسبة الحسم عن مرشح حماس. وبالتالي، تمكن مرشح حماس من الفوز بسهولة رغم الفارق الكبير في الأصوات لصالح فتح. الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية،
http://www.elections.ps/pdf/ResultsFinal_PLC_Districts_population_centers_07.xls

لتقديم تنازلات سياسية، قد شكل دعاية انتخابية غير مباشرة لصالح الحركة. فحماس استثمرت ذلك الموقف في حملتها الانتخابية بين أوساط الشعب الفلسطيني المناهض للسياسات الأمريكية والإسرائيلية. وقد حققت بذلك تعاطفا وتأييدا شعبيا واسعا، لا سيما في ظل رفعها لشعار "إسرائيل وأمريكا قالت لحماس لا... فأنت ماذا تقول؟".

وأياً كانت أسباب فوز حركة حماس، سواءً بالصوت الاحتجاجي أم بغيره، فإن نتيجة تلك الانتخابات تلزم جميع الأطراف في الساحة الفلسطينية باحترامها، لأنها جاءت بشفافية ونزاهة كبيرة قل مشاهدتها في أكثر دول العالم حضارة وديمقراطية.

تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية

كان من الواضح أن نتيجة الانتخابات التشريعية الثانية قد شكلت مفاجأة لإسرائيل، إذ أن فوز حماس الكاسح له انعكاسات معقدة عليها. ففوز حماس يفيد إسرائيل بشكل آني، حيث أنه يوفر لها مبررا للمضي في خطة الانطواء ويمكنها من تنفيذ إجراءاتها الأحادية الجانب في الضفة الغربية، لا سيما وأن ذلك الفوز يعزز ادعائها بعدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات. وفي المقابل، فإن هذا الفوز يضر بمصالح إسرائيل وبوجودها على المدى البعيد، لأنه يعيد الصراع إلى منطلقاته الأساسية والمبدئية.[52]

ومن هنا، فقد جاء الموقف الإسرائيلي رافضا لتلك النتيجة. ليس هذا فحسب، وإنما طالب العالم بعدم الاعتراف بها، وعدم التعامل مع حماس بذريعة أنها حركة إرهابية. وعلى الفور، جاء الموقف الأمريكي والأوروبي مطابقا للموقف الإسرائيلي في عدائه لنتائج تلك الانتخابات، خاصة وأنها تضع المشروع الأمريكي في المنطقة أمام تحد خطير. فالسياسة الأمريكية وافقت على استيعاب معارضي سياستها داخل النظم السياسية في بلادهم، وذلك

---

[52] – الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، مصدر سبق ذكره، ص 16.

لتسهيل ضبطهم والتعامل معهم، ولكنها لا تحبذ سيطرتهم على هذه النظم، لأن ذلك يضر بتحقيق مصالحها في المنطقة.[53]

وبالرغم من ذلك، إلا أن الولايات المتحدة وأوروبا اضطرتا لإعادة بلورة موقفهما بصورة تبدو أقل حدة، وذلك خوفا من أن يؤدي موقفهما إلى انهيار السلطة الفلسطينية. فانهيار السلطة يعني دخول المنطقة برمتها في حالة من الفوضى العارمة. ولذلك، فقد جاء الموقف الجديد للولايات المتحدة وأوروبا عبر اللجنة الرباعية، حيث وضعتا فيه ثلاثة شروط على حركة حماس لقبولها والتعامل معها، هي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والقبول بالالتزامات الفلسطينية السابقة، لا سيما اتفاق أوسلو وخطة خارطة الطريق، ونبذ العنف.[54]

وأما بالنسبة للموقف العربي، فلم يكن ذلك الموقف بعيدا عن الشروط الدولية التي وضعتها اللجنة الرباعية. فمعظم الدول العربية أعلنت عن ترحيبها الحذر بفوز حماس في الانتخابات، إلا أنها أيدت شروط المجتمع الدولي للتعامل معها، باستثناء سوريا التي اعتبرت ذلك الفوز، بمثابة نصر لخطها المقاوم للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

إن تلك المواقف الدولية والعربية التي واجهتها حركة حماس، شكلت الأرضية المناسبة لفرض عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي. فإسرائيل، ومنذ فوز حماس في الانتخابات، وضعت مخططا استراتيجيا بعيد المدى يهدف إلى دفع الفلسطينيين نحو الاقتتال الداخلي. وتوضح ذلك المخطط، الكاتبة والمحللة السياسية الإسرائيلية المختصة بالشؤون الفلسطينية، أورلي نوي، حيث قالت: إن إسرائيل خططت إلى دفع الفلسطينيين نحو الهاوية والفوضى والاقتتال الداخلي، عبر إضعاف طرفي النزاع

---

[53] – المصدر السابق.

[54] – "الديمقراطية على الطريقة الأمريكية"، 21 شباط 2006،

?http://www.swissinfo.org/ara/swissinfo.html

الفلسطيني، فتح وحماس، بشكل متساو. وبهذا، لا يستطيع أي منهما السيطرة على الأراضي الفلسطينية بشكل فعال. ويأتي ذلك، وفقا لــ نوي، بالترافق مع ممارسة الحصار الاقتصادي والضغط السياسي على الشعب الفلسطيني، وخصوصا في قطاع غزة.[55]

ومن جانبها، لم تمتلك حركة حماس مخططات استراتيجية لقيادة السلطة الفلسطينية في حال فوزها في الانتخابات، لأنها لم تكن تتوقع ذلك الفوز الساحق أصلا. ولذلك، فقد أصبحت الحركة بفضل تلك النتائج أمام خيارات صعبة ومأزق حقيقي، إذ ليس من السهل عليها التخلي عن قيادة السلطة وتشكيل الحكومة الفلسطينية بعد هذا الفوز الكبير. كما أنه من الصعب عليها القبول بشروط اللجنة الرباعية، التي تتعارض مع فكرها الأيديولوجي ومواقفها من الصراع.

وفي إطار سعيها للخروج من المأزق، وجهت حركة حماس دعوتها إلى حركة فتح وبقية الفصائل لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقرنت تلك الدعوة بالتشارك في تحمل مسؤولية منظمة التحرير. إلا أن حركة فتح وجميع فصائل المنظمة رفضوا تلك الدعوة، بسبب تعارض البرنامج السياسي للحكومة الذي تطرحه حماس مع البرنامج السياسي للمنظمة، وعدم اعتراف حماس بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

فحركة حماس عرضت حكومة الوحدة على أساس برنامجها السياسي، وهو البرنامج الذي يرفضه العالم، وعلى أساسه يهدد الشعب الفلسطيني بالحصار وفرض العقوبات. **فكيف لحركة فتح وفصائل المنظمة أن يقبلوا بالمشاركة في تلك الحكومة؟**

إن حركة فتح التي قادت النظام السياسي الفلسطيني لما يقارب الأربعين عاما، عبر برنامج سياسي براغماتي واقعي، لا تستطيع المغامرة بمشروعها الوطني والمشاركة في حكومة الوحدة التي تطرحها حماس. فتلك المشاركة، ربما، تنقل النظام السياسي من الانفتاح

---

[55] – **صحيفة الحياة الجديدة**، 10/10/2006.

والقبول إلى العزلة والرفض، لا سيما وأن فتح بخبرتها الواسعة تدرك حقائق السياسة الدولية وكيفية التعامل معها. في حين، يصف الكاتب والمفكر السياسي، محمد حسنين هيكل، مواقف حماس بالبراءة في التعامل مع حقائق السياسة الدولية. ويوضح هيكل أيضا، أن فوز حماس الكبير في الانتخابات التشريعية يعتبر تفويضا مشرفا لها من الشعب الفلسطيني، ولكن هذا التفويض جاء في لحظة غير مشرفة من تاريخ العالم العربي.[56]

إن فوز حماس الذي حققته في الانتخابات التشريعية، لا يؤهلها لفرض برنامجها السياسي على المجتمع الدولي أو قبولها والاعتراف بها. فالمجتمع الدولي لا ينظر إلى قوة حماس عبر صناديق الاقتراع وثقل وزنها الجماهيري في فلسطين فحسب، وإنما ينظر إلى قدرتها على التأثير في المنطقة وامتلاكها لعناصر وأدوات القوة في العلاقات الدولية، كشرط أساس لقبول مواقفها والتعامل معها.

ومن هنا، يمكن القول أنه لم يبق أمام حماس سوى ثلاثة خيارات لتشكيل الحكومة، هي: تغيير مواقفها وقبولها بشروط اللجنة الرباعية، أو تشكيل حكومة كفاءات موالية لبرنامجها من خارج صفوف كتلتها البرلمانية أو قيادة الصف الأول فيها، أو تشكيل حكومة من صفوفها القيادية تلتزم ببرامجها ومواقفها السياسية.

وبدون تردد، اختارت حماس خيار تشكيل حكومة من صفوفها القيادية تلتزم ببرامجها ومواقفها، برئاسة إسماعيل هنية، أحد قادتها البارزين في قطاع غزة. كما ضمت تلك الحكومة العديد من قادة الحركة في القطاع تحديدا، لا سيما محمود الزهار وسعيد صيام. وعلى أثر

---

[56] – محمد حسنين هيكل، "هيكل.. الملفات الساخنة على الساحتين العربية والدولية"، 20/4/2006، الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية،
http://www.ahjazeera.net/nr/exeres/9C7A8FDD-766E-4202-B27C-5D0722CBFDB8.htm

تشكيلها تلك الحكومة، اتهمت حماس معظم الفصائل الفلسطينية باستجابتها للضغوط الخارجية بعدم المشاركة في حكومة الوحدة.

وبذلك، تكون حماس قد وضعت السلطة الفلسطينية في مواجهة حصار اقتصادي وسياسي دولي، الأمر الذي يهدد السلطة بالانهيار. وقد بررت حماس لجوئها لذلك الخيار، بأنها لا تستطيع التنصل من تشكيل الحكومة بعد حصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، خاصة وأنها تخشى الظهور بمظهر العابث أو العاجز أمام الجماهير التي انتخبتها ووضعت ثقتها بها.

وعليه، يمكن القول أن تشكيل حماس للحكومة وحدها وفقا لبرنامجها السياسي قد فاقم الأزمة داخل النظام السياسي الفلسطيني، لا سيما وأن برنامج حماس السياسي يتعارض مع برنامج منظمة التحرير التي تمثل الإطار والمرجعية السياسية للسلطة الفلسطينية. وبذلك، أصبحت أزمة النظام السياسي تتجلى في وجود سلطة برأسين، الرئاسة والحكومة، متباينتين في البرامج والمواقف.

إن تشكيل حماس للحكومة منفردة وحدها يجعلها تحت الضغط السياسي المباشر من قبل المجتمع الدولي، خاصة وأن تجربة مشاركة حماس في الانتخابات والحكم ستضع الحركة أمام اختبار أمريكي جدي، حول صلاحية التعامل معها وإمكانية استيعابها وقبولها في النظام السياسي.

ونتيجة لتشكيل حماس للحكومة الفلسطينية وعدم اعترافها بالشروط الدولية، راحت إسرائيل والمجتمع الدولي يفرضون حصارا ماليا وسياسيا شاملا على السلطة الفلسطينية. وبموجب ذلك، أوقفت إسرائيل تحويل عائدات الرسوم الجمركية الفلسطينية المحتجزة لديها.

ويذكر أن ذلك الحصار ترافق فرضه مع إجراء الانتخابات الإسرائيلية في آذار 2006، التي فاز فيها حزب كاديما بزعامة إيهود أولمرت، الذي التزم عشية إجرائها بتنفيذ خطة الانطواء.

وبهذا، بات واضحا أن ذلك الحصار سيخلق تفاعلات هامة على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، لا سيما بين حركتي فتح وحماس. فتفاعلات الحصار يبدو أنها قادرة على زرع الفتنة الداخلية وتوفير الأرضية المناسبة للنزاع والخلاف، خاصة في ظل صراع رأسي السلطة حول الصلاحيات والبرامج.

فحماس تعتقد أن رفض فتح المشاركة في حكومة الوحدة، يأتي في إطار التآمر عليها بهدف إسقاطها وإفشال تجربتها. وبعبارة أخرى، ترى حماس أن ذلك الرفض يأتي منسجما مع الضغوط الخارجية التي تفرضها إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية.

ولعل ما يعزز ذلك الاعتقاد لدى حماس، تلك التصريحات التي يطلقها قادة فتح باللجوء إلى خيار الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكرة، الأمر الذي يجعل حماس تتحدث عن سيطرة تيار انقلابي على حركة فتح. وتتهم حماس ذلك التيار في حركة فتح بالسعي إلى إفشالها وإسقاط الحكومة عبر طرحه للانتخابات المبكرة، لتسترد فتح بذلك وضعها السابق في قيادة السلطة.

وفي المقابل، تعتقد فتح أن تشكيل حماس للحكومة بمفردها على أساس برنامجها يدلل على عدم اكتراث حماس بمصير السلطة الفلسطينية. ويؤكد ذلك الاعتقاد لدى فتح، تلك التهديدات التي يطلقها قادة حماس بمنع تشكيل أية حكومة جديدة في حال إسقاط الحكومة الحالية، واعتبارها آخر الحكومات. ليس هذا فحسب، بل وأكثر من ذلك عندما يطالب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، في أعقاب اختطاف رئيس المجلس التشريعي من قبل إسرائيل ، بحل

السلطة الفلسطينية كمخرج من تلك الأزمة.[57] فتلك التهديدات والمطالبات تنظر إليها فتح على أنها تمثل خطورة حقيقية على المشروع الوطني الفلسطيني، الذي أسسته وقادته منذ انطلاقتها عام 1965.

وبهذا، يتضح أن الأزمة الرئيسة بين الطرفين، فتح وحماس، هي أزمة ثقة بالدرجة الأساس. وقد انعكست بشكل مباشر على طبيعة فهم كل طرف لدوره الحقيقي في السلطة. فحركة حماس، وبالرغم من فوزها في الانتخابات وتشكيلها للحكومة، مازالت تتعامل على أنها تمثل المعارضة وليس السلطة. ويظهر ذلك السلوك بشكل واضح لدى حماس، من خلال رفضها تقديم الاستحقاقات السياسية لانتقالها من المعارضة إلى قيادة السلطة. فمن غير الواقعي أن تبقى التزامات حماس في المعارضة ذات الالتزامات في السلطة. في حين، استمرت حركة فتح في التعامل على أنها تمثل السلطة وليس المعارضة، وذلك بالرغم من خسارتها للانتخابات والحكومة. ففتح لم تستوعب خسارتها للانتخابات، واستمرت بالعمل في ذات المواقف والسياسات التي كانت تمارسها مع حماس وهي تقود الحكومة.

وبناءً على توتر العلاقات الفلسطينية الداخلية، وفقدان الثقة بين فتح وحماس، هاجم رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل الرئيس عباس واتهمه بقيادة تيار انقلابي داخل فتح، يهدف إلى إسقاط الحكومة والتآمر عليها.[58] فأحدثت تلك التصريحات التي أطلقها مشعل في دمشق موجة عارمة من الاحتجاج في الشارع الفلسطيني، خاصة في صفوف مؤيدي

---

[57] – صالح النعامي، "هنية ومنظمة التحرير يلمحان إلى إمكانية حل السلطة الفلسطينية.. عقب اختطاف رئيس المجلس التشريعي"، 10 آب 2006، الموقع الالكتروني لجريدة الشرق الأوسط،

?http://www.aawsat.com/details.asp

[58] – "اشتباكات بين أنصار فتح وحماس على خلفية تصريحات مشعل"، 22/4/2006،

?http://www.akhbaruna.com/node/1300

ومناصري حركة فتح. واعتبرت فتح تلك التصريحات بأنها تهدف إلى خلق فتنة وتدبير لحرب أهلية فلسطينية، الأمر الذي ساهم في توتير الأوضاع ميدانيا بين مناصري الحركتين.

وعلى صعيد تنازع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، فقد قرر وزير الداخلية سعيد صيام، تشكيل قوة أمنية خاصة في قطاع غزة تتكون من رجال المقاومة والفصائل، وتحديدا حركة حماس. وقد أطلق صيام على تلك القوة اسم "**القوة التنفيذية**"، مبررا قراره بتشكيلها إلى حاجة القطاع لتلك القوة لمواجهة حالة الفلتان الأمني، لا سيما في ظل عدم انصياع أجهزة الأمن الفلسطينية لتعليماته.

ومن جانبه، رفض الرئيس عباس قرار تشكيل تلك القوة، كما رفضته حركة فتح أيضا، لأنهم يعتقدون أن تشكيلها يخلق حالة من الازدواجية والتضارب في العمل مع أجهزة الأمن الفلسطينية ويلغي عمليا دورها.

وفي ظل ذلك التنازع على الصلاحيات، كانت الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية تتفاقم بشكل خطير، خاصة في ظل استمرار وتصاعد الحصار الدولي وقطع المساعدات المالية. فالولايات المتحدة لم تكتف بفرض الحصار على السلطة، وإنما منعت أيضا إدخال الأموال والمساعدات المالية للفلسطينيين عن طريق البنوك المحلية والعربية والدولية.

وبهذا، اشتد الحصار والتضييق على حركة حماس والحكومة الفلسطينية، واعتبرت حماس نفسها أمام مؤامرة أقطابها خارجية وداخلية، وراحت تعمل على حل أزمتها داخليا. فهاجمت حماس حركة فتح واتهمتها بالتآمر عليها لإسقاطها، واستخدمت خطابا تعبويا تحريضيا في المساجد كفرت وخونت المتآمرين عليها من فتح وغيرها.[59] وبذلك، دخلت

---

[59] – عماد الأصفر، "يا أئمة المساجد اتقوا الله"، **الحال**، العدد 11، 1/4/2006، ص 15.

الساحة الفلسطينية في أجواء إحترابية خطيرة، جراء استخدام حماس ذلك الخطاب التحريضي ضد حركة فتح وقيادتها بشكل مباشر.

وبفضل ذلك، أصبحت الساحة الفلسطينية كمن يقف على برميل بارود. وما أن جاء قرار وزير الداخلية بنشر القوة التنفيذية في شوارع غزة، حتى اندلعت الاشتباكات بينها وبين الشرطة الفلسطينية. وهكذا، دخلت الساحة الفلسطينية في حالة اقتتال داخلي أنذرت، وبشكل جدي، بإمكانية اندلاع حرب أهلية فلسطينية.

وأمام تلك المواجهات المسلحة، وحالات التصفية والاغتيالات السياسية التي مارستها حركتا فتح وحماس، دعا رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، عزيز الدويك، لإجراء حوار وطني بهدف الوصول إلى تفاهمات تنهي حالة التوتر على الساحة الفلسطينية. وبناءً على تلك الدعوة، فقد تم الاتفاق مع الرئيس عباس على عقد مؤتمر للحوار الوطني في أيار 2006.

وقبيل عقد ذلك المؤتمر، تقدم بعض قادة الفصائل المعتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيلي بوثيقة تطرح برنامجا سياسيا مشتركا للخروج من الأزمة الفلسطينية، وأطلق على تلك الوثيقة "**وثيقة الوفاق الوطني**".[60]

وفي 24 أيار 2006، عقد مؤتمر الحوار الوطني في رام الله وغزة، وأعلن الرئيس محمود عباس في بداية المؤتمر عن تبنيه لوثيقة الوفاق الوطني، داعيا جميع الفصائل إلى قبولها. وقد هدد الرئيس عباس بطرح تلك الوثيقة على الاستفتاء الشعبي العام خلال أربعين يوما، وذلك في حال عدم إقرارها أو الوصول إلى نتيجة في الحوار خلال عشرة أيام.[61]

---

[60] – تم التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني من قبل قادة الفصائل في معتقل هداريم الإسرائيلي، حيث وقعها مروان البرغوثي عن حركة فتح وعبد الخالق النتشة عن حركة حماس وآخرون. "نص وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)"، 9/6/2006، الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات الفلسطينية،

http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=517

[61] – الهيئة العامة للاستعلامات، "خطاب الرئيس خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لجلسات الحوار الوطني 25/5/2006"، الموقع الالكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني،

وقد رفضت حماس تلك التهديدات التي فرضت التوتر على أجواء المؤتمر، واعتبرت أن حصر مدة الحوار بعشرة أيام هي محاولة لتوتير المؤتمر وإفشاله بهدف الوصول إلى الاستفتاء. كما أن حماس تحفظت على بندين من بنود الوثيقة، وهما: الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وقبول قرارات الشرعية الدولية. ويشار هنا إلى أن حماس رفضت فكرة الاستفتاء من حيث المبدأ، حيث اعتبرها خالد مشعل إلغاء للمؤسسة التشريعية ولنتائج الانتخابات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الناطق باسم حماس في غزة، سامي أبو زهري، أن حماس ترفض الاستفتاء بشكل مطلق لأنها لا تقبل الاستفتاء على الثوابت.[62]

وجدير بالذكر هنا أن قيادة حماس في الخارج طالبت بعقد مؤتمر الحوار الوطني خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليتسنى لها المشاركة فيه. ولكن الرئيس محمود عباس وحركة فتح رفضا ذلك المطلب، حيث تم عقد الحوار في رام الله وغزة. فالرئيس عباس وفتح أيضا، ينظران إلى قيادة حماس في الخارج على أنها قيادة راديكالية متشددة، مرتبطة بأجندات إقليمية لها علاقة بمحور الممانعة الرافض للسياسات الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، والذي تقوده إيران وسوريا. ولذلك، فإنهم يرون أنه من الصعب الاتفاق مع تلك القيادة على تفاهمات وطنية فلسطينية. في حين، ينظر الرئيس عباس وفتح إلى جزء كبير من قيادة حماس في الداخل على أنها قيادة براغماتية، يمكن التوصل معها إلى برامج سياسية. فجيل الشباب الذي انقلب يوما ما على سياسة وبرامج تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني، مع اندلاع انتفاضة عام 1987 وأسس حركة حماس، هو الذي يقود اليوم حركة حماس في الداخل.

---

http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/25-5-2006.html

[62] – **صحيفة الأيام**، 3/6/2006.

وبالرغم من تلك الرؤية، إلا أن ظروف تأسيس حماس وانطلاقتها عام 1987 تختلف كليا عن ظروفها في المرحلة الحالية. فحركة حماس اليوم محاصرة ماليا وسياسيا، وتتلقى الدعم من دول محور الممانعة عبر قيادتها في الخارج. وفي حال خروج قادة الحركة في الداخل عن الالتزام بمواقف قيادتها في الخارج، فإن ذلك سيعرضها للحصار الشامل من مختلف المحاور. ولذلك، فإن نفوذ وتأثير قيادة حماس في الخارج، خاصة المكتب السياسي للحركة ورئيسه خالد مشعل، على القرار السياسي لحماس في الداخل سيبقى مهيمنا طالما أن ظروف تلك المعادلة الإقليمية والدولية لم تتغير.

وعليه، فشل مؤتمر الحوار الوطني في الوصول إلى تفاهم بين طرفي النزاع الفلسطيني، فتح وحماس. وبالرغم من ذلك، فقد تم الاتفاق على نقل الحوار إلى غزة والاستمرار به حتى تاريخ إجراء الاستفتاء، إلا أن حماس رفضت الاستفتاء واعتبرته غير قانوني، حيث حدد الرئيس عباس موعده في 26 تموز 2006.

ونتيجة لفشل مؤتمر الحوار الوطني وتخييم أجواء التشاؤم على الساحة الفلسطينية، عادت حالة الاحتراب الداخلي من جديد. فقامت مجموعات مسلحة من حركة حماس بمهاجمة مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مواجهات فلسطينية دامية. وعلى أثر ذلك، امتدت تلك المواجهات في مختلف مناطق قطاع غزة، لتصل إلى حد قيام مسلحين من الطرفين بعمليات اختطاف بحق أنصار الحركتين.

ولم تتوقف المواجهات عند ذلك الحد، بل وامتدت لتصل إلى الضفة الغربية. فقام مسلحون من حركة فتح في الضفة بالرد على الاعتداءات التي قام بها مسلحو حماس في غزة، فأحرقوا مقري المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية في رام الله.

ومن أجل تطويق ذلك الاقتتال، بذلت حركتا فتح وحماس جهودا للتهدئة والعودة مرة أخرى لاستكمال الحوار، بهدف الوصول إلى اتفاق يخلص الحالة الفلسطينية من المأزق السياسي الخطير الذي تعيشه. وانسجاما مع ذلك، قرر رئيس الوزراء إسماعيل هنية سحب القوة التنفيذية من شوارع غزة لتعزيز التهدئة. كما أعلن، إثر اتفاقه مع الرئيس عباس، عن دمج تلك القوة بالشرطة الفلسطينية بعد تلقيها التدريبات اللازمة.

إن تلك الجهود التي تبذل في سبيل وقف إراقة الدم الفلسطيني، ومحاولات رأب الصدع بين الطرفين، فتح وحماس، لن يكتب لها النجاح في ظل انعدام الثقة بينهما وتغليب كل طرف مصالحه الحزبية والفئوية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية العامة. وأما بالنسبة لنجاح تلك الجهود في وقف الاقتتال، فما هو إلا نجاح آني يصعب استمراره وصموده مع تفاعل الأحداث اليومية بين الطرفين.

الخلاصة

إن إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية لم يكن تحت سقف اتفاق أوسلو، وإنما جاء لتنامي شعبيتها وتصاعد قوتها وفشل عملية السلام. كما أن نتائج الانتخابات المحلية وتحقيق حماس فيها تقدما كبيرا على حركة فتح دفعها نحو المشاركة وخوض غمار تلك الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماس حاولت بتلك المشاركة الهروب من الضغط الدولي بعيد وقوع أحداث 11 أيلول 2001، لا سيما في ظل إدراجها على قوائم المنظمات الإرهابية.

ويتضح بذلك، أن تطور الموقف السياسي لحماس إزاء المشاركة في الانتخابات التشريعية، جاء بعد أن أصبح للحركة وزن مركزي في الساحة الفلسدطينية. وبعبارة أخرى،

فإن ذلك التطور ما هو إلا تعبير عن موقف سياسي براغماتي، سعت من خلاله حماس للوصول إلى السلطة عبر توظيف قوتها الشعبية في الشارع الفلسطيني.

وعلى صعيد نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، فقد شكلت نتيجة تلك الانتخابات زلزالا سياسيا على مستوى النظام السياسي الفلسطيني. فحركة حماس أصبحت بفضل هذه الانتخابات تشكل الأغلبية (الحزب الحاكم)، بعد أن كانت على مدار عقدين تشكل الأقلية المعارضة خارج النظام. وأما بالنسبة لحركة فتح، فقد حكمت النظام لأكثر من 35 عاما، وبخسارتها تلك الانتخابات أصبحت تشكل الأقلية المعارضة، وذلك بالرغم من استمرار سيطرتها على مؤسستي رئاسة السلطة والمنظمة.

وعلى أثر تلك النتائج، شكلت حماس حكومتها منفردة بعد رفض حركة فتح وفصائل المنظمة المشاركة معها في حكومة وحدة وطنية، لأنها طرحت تلك الحكومة وفقا لبرنامجها السياسي المعارض لبرنامج المنظمة. ونتيجة لذلك، تعرضت السلطة الفلسطينية لحصار مالي وسياسي دولي، أدى إلى دخول الساحة الفلسطينية في حالة إحترابية واقتتال داخلي، هدد جديا بإمكانية اندلاع حرب أهلية.

كما أن من أبرز نتائج تشكيل حماس لحكومتها منفردة على الصعيد الفلسطيني الداخلي، وجود سلطة برأسين، الرئاسة والحكومة، متباينتين في البرامج والمواقف، الأمر الذي أوجد أزمة سياسية خطيرة للنظام السياسي الفلسطيني.

إن تشكيل حماس لحكومتها منفردة ورفضها لمطالب اللجنة الرباعية للاعتراف بها والتعامل معها، أظهر لديها قدرا من التمسك بالمواقف الأيديولوجية على حساب المواقف السياسية البراغماتية. ويبدو هنا أن ذلك الموقف يعود إلى عدم قدرة الحركة على التراجع عن مواقفها أمام مؤيديها، لأنها حققت ذلك الفوز في الانتخابات بسبب طرحها لتلك المواقف. فعلى

العكس من المواقف السابقة للحركة، والتي تحكمت بها قوتها الشعبية والجماهيرية ودفعتها إلى تقديم مواقف براغماتية، يأتي الموقف الأيديولوجي اليوم مدفوعا بالقوة الشعبية التي تمنعها من تقديم ذلك الموقف البراغماتي.

ومما سبق، يتضح أن أزمة العلاقة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، تحولت إلى أزمة ثقة بين القوتين المركزيتين في الساحة الفلسطينية، فتح وحماس، بحيث ينظر كل طرف إلى الآخر بعين الشك والريبة. وقد انعكست تلك الأزمة على فهم كل طرف لطبيعة دوره الحقيقي في السلطة. فحماس، وعلى الرغم من فوزها بالانتخابات وتشكيلها للحكومة، إلا أنها مازالت تتعامل وكأنها تمثل المعارضة وليس السلطة. في حين، أن فتح، بالرغم من خسارتها للانتخابات، إلا أنها مازالت تتعامل على أنها تمثل السلطة وليس المعارضة.

ويبقى التساؤل الأهم المطروح أمام تلك الحالة الفلسطينية، هل تتمكن حركتا فتح وحماس من إزالة الشك والريبة في ما بينهما، قبل أن تنجح إسرائيل في تعزيز الطائفية الحزبية التي تسعى من ورائها إلى إشعال الحرب الأهلية في فلسطين؟!

الخاتمة

لقد تناولت الدراسة في فصولها المتعددة والمتسلسلة، تاريخ نشوء حركة المقاومة الاسلامية (حماس) منذ تأسيسها مع اندلاع الانتفاضة عام 1987، والإرهاصات السابقة لذلك، ومراحل تطورها منذ أن كانت تنظيما إسلاميا دعويا يهدف إلى التربية والإعداد إلى أن أصبحت جزءاً من السلطة، بل هي نفسها. متعرضين في ذلك إلى أيديولوجيتها وتحولاتها البراغماتية.

لقد تبين أن تأسيس حركة حماس عام 1987 الذي جاء كرد على الانتفاضة، أعطى الحركة الهوية النضالية وأمدها ببعد وطني كانت تفتقده في السابق، بسبب انضوائها تحت إطار تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني الذي يعد امتدادا لتنظيم الإخوان المسلمين في الخارج. وقد أثبتت تجربة الإخوان المسلمين في فلسطين، أن معيار ارتفاع أو انخفاض شعبية الحركة مرتبط بشكل أساس بتبنيها أو تخليها عن برنامج الجهاد والمقاومة. فبقدر ما تتبنى الحركة المقاومة المسلحة تزداد شعبيتها، وببعدها عنها تزداد ضعفا وتراجعا. ولعل ما يؤكد ذلك، الانشقاق الأول الذي وقع في صفوف الإخوان عندما افترقوا عن البندقية في الخمسينيات من القرن الماضي، لتأسس حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من رحم تنظيم الإخوان. وكذلك وقوع الانشقاق الثاني في مطلع الثمانينيات مع تشكيل حركة الجهاد الإسلامي. وبهذا، يتضح أن حركة الإخوان المسلمين في فلسطين كانت في حالة من المد والجزر المتواصلة، بسبب انقسامها على نفسها ما بين استخدام الكفاح المسلح واستخدام برنامج التربية والإعداد.

وبتأسيس حماس وانطلاقها، بات واضحا أنها نجحت في بلورة هويتها النضالية، وربما كان ذلك بسبب تبنيها الكفاح المسلح الذي أدى إلى زيادة شعبيتها، وذلك بالرغم من إرثها الثقيل لموروث الإخوان المسلمين في فلسطين على مدار العقود الخمسة الماضية. فتلك

الانطلاقة أحدثت تغييرا كبيرا لصورة الاسلاميين عموما في فلسطين، وبدلت بشكل ملحوظ ميزان القوى الداخلي على الساحة الفلسطينية. فأصبحت حماس بفضل دورها النضالي المميز في الانتفاضة تحظى بشعبية واسعة أعادت لها هيبتها ومكانتها. وقد اتضح أن حماس حرصت منذ انطلاقتها على العمل بمفردها وبشكل مستقل عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وذلك رغبة منها في التميز وإثبات نفسها كقوة رئيسة موازية أو بديلة لتلك القيادة.

وفي ذات الوقت، لم تكن حماس على علاقة وفاق واتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية لوجود خلاف أيديولوجي معها منذ تأسيسها. فحماس تبنت المنهج البراغماتي في عملها السياسي، وانضمامها إلى القيادة الموحدة يجعلها تابعة لحركة فتح وهو ما يضمن لها حصة صغيرة في الساحة الفلسطينية، بينما وجودها خارج تلك القيادة يجعلها تأخذ نصيبا موازيا أو أكبر من حصة القيادة الموحدة. كما أن حماس اختارت البقاء خارج اطار المنظمة في الوقت الذي تجنبت فيه طرح نفسها كبديل لها، لإدراكها أن المنظمة تحظى باعتراف عربي ودولي لا تستطيع أن تحظى بهما في ما لو شكلت منظمة بديلة. ومن هنا، اختارت حماس البقاء خارج المنظمة والعمل بشكل منفرد، حتى لا تذوب داخلها وتصبح تنظيما هامشيا. فحماس تعاملت مع المنظمة عبر سياسة النفس الطويل، حيث كانت تتطلع إليها حين تجد الفرصة مواتية لتأخذ النصيب الأكبر فيها، لأن ذلك يمكنها من إحداث التغيير والإصلاح الذي ينسجم مع برامجها ومواقفها السياسية المعلنة.

وبالنظر إلى الظروف والأسباب العربية والدولية التي أدت إلى فرض عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لاسيما نتائج حرب الخليج الثانية عام 1991، والتي أدت إلى دخول المنظمة إلى مؤتمر مدريد، نجد أن الحركة قد رفضت مشروع التسوية ووقفت ضده محاولة إسقاطه من خلال تصعيد عملها العسكري ضد الاحتلال، قاصدة بذلك إفشاله وإحراج

المفاوضين. وهدفت أيضا لفت النظر إلى وجودها، ومحاولة إيصال رسالة إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء فحواها أنه لا يمكن نجاح التسوية دون حماس، علما بأن المتتبع لمواقف قادة الحركة يجد أنهم قبلوا قبل مدريد بعض مشاريع التسوية التي طرحت عليهم، كمشروع شامير عام 1989.

وكذلك بالنسبة لموقف حماس من طبيعة الدولة اتضح أن حماس تبنت في ميثاقها وأدبياتها فكرة الحل التاريخي للصراع. إلا أنها وجدت نفسها أمام التساؤل التقليدي للوجود اليهودي في فلسطين الذي اضطرها للالتفاف عليه، وتقديم طروحات جديدة أساسها الحل المرحلي للصراع.

إن استعراض الطروحات السياسية لحماس ومقارنتها مع موقفها الأيديولوجي، بين أن الحركة تعيش في حالة من القلق برزت من خلال تغير مواقفها تبعا للتطورات السياسية المتلاحقة، حيث كانت تلك التطورات سببا رئيسا لتعدد تصوراتها السياسية، وهي بذلك عبرت عن تبنيها للمنهج البراغماتي بشكل واضح.

وبالرغم من التغيرات الهامة التي نتجت عن اتفاقية أوسلو 1993، والذي بموجبها انتقل النظام السياسي الفلسطيني من حقل تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية إلى حقل تسيطر عليه السلطة الفلسطينية، إلا أن حماس لم تتحول إلى تنظيم هامشي وإن لوحظ تراجع نسبي في حجم تأييدها الجماهيري.

فقيام السلطة الفلسطينية عام 1994 دفع إلى ظهور تغيرات في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وتحديدا مع حركة حماس، التي بدأت تشكل عاملا مؤثرا في القرار السياسي الفلسطيني وفي بنية النظام السياسي، رغم وجودها خارج المنظمة ما دفع بالسلطة، مضطرة، إلى التعامل معها.

أما على صعيد الانتخابات االتشريعية الأولى عام 1996، فقد رفضت حماس المشاركة فيها وذلك لعدم اضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو ومحاصرته والعمل على إسقاطه. علما بأن المتتبع لمجريات الأحداث يجد أن عدم مشاركة حماس في الانتخابات يعود إلى حسابات تنظيمية داخلية خاصة بالحركة، لها علاقة بثقلها الجماهيري في الساحة الفلسطينية. فحماس، قبيل التسوية في مدريد عام 1991، قبلت فكرة إجراء الانتخابات واعتبرتها السبيل الوحيد لفرز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني.

وكان لعدم مشاركة حماس في الانتخابات تداعيات على صعيد مقاومة الاحتلال، حيث لجأت إلى تصعيد عملها العسكري متخذة من العمليات الإستشهادية في العمق الإسرائيلي سبيلا لذلك، الأمر الذي وضع حماس بين مطرقة السلطة وسندان إسرائيل، خاصة في ظل تحميل الطرفين الحركة مسؤولية تعثر عملية السلام.

وبالرغم من ذلك الادعاء، إلا أن فشل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية كان بسبب تعنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، العمالية والليكودية، على الحكم في إسرائيل منذ عام 1996. فقد أثبتت تلك الحكومات أنها غير معنية بنجاح العملية السلمية، متنكرة لكافة التزاماتها السياسية المنصوص عليها في الاتفاقيات. وهذا ما يؤكد أن العمليات الإستشهادية التي قامت بها حماس لم تكن السبب في فشل عملية السلام، كما تدعي إسرائيل، وإنما اتخذتها كذريعة للتنصل من الالتزامات السياسية تجاه الفلسطينيين، ومن ثم، تبرير ذلك الفشل.

وكرد على فشل العملية السلمية، اندلعت انتفاضة الأقصى لتعيد رسم العلاقة ما بين السلطة وإسرائيل من جهة، وما بين حركة حماس والسلطة من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، أدرك الفلسطينيون، سلطة ومعارضة، أنهم في خندق واحد وأمام خطر واحد.

فقد جمعت الانتفاضة، لأول مرة، حركتي فتح وحماس وبقية القوى الفلسطينية في إطار جديد لقيادة تلك الانتفاضة أطلق عليه اسم القوى الوطنية والإسلامية. وقد استغل شارون الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك تفجيرات 11 أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن، وراح يمعن في تنفيذ مخططاته بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية في عملية أطلق عليها اسم السور الواقي. وبموجب تلك العملية، حاصر شارون الرئيس ياسر عرفات في مقره برام الله وشن حربا تدميرية على مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد أثرت تلك العمليات العسكرية الإسرائيلية على حماس والسلطة، إذ أضعفت السلطة في نفوس شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني التي فقدت ثقتها بها، وهذا ما عزز المكانة الشعبية لحماس. وبذلك، أخذ برنامج حماس القائم على المقاومة يحظى بشعبية أكبر من ذلك البرنامج الذي تبنته السلطة.

لقد كان من أهم استحقاقات عملية السور الواقي، تلك الدعوات الأمريكية الإسرائيلية المطالبة بإعادة تشكيل القيادة الفلسطينية، عبر استبعاد الرئيس عرفات وجلب قيادة بديلة.

وفي ذات الوقت، أدركت السلطة والمعارضة، بعيد عملية السور الواقي، والهجمة الأمريكية على الحركات الإسلامية وإعلانها الحرب على الإرهاب، أن العلاقات الفلسطينية الداخلية أصبحت بحاجة إلى صيغ جديدة. وعلى أثر ذلك، انطلقت جولات الحوار الوطني الفلسطيني لتضع أسسا جديدة لتلك العلاقات. وقد توصل الطرفان، السلطة وحماس، إلى استعداد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لأول مرة، لوقف عملياتهم ضد المدنيين الإسرائيليين واستعدادهم للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية بشرط إجراء إصلاحات فيها.

ويتضح بذلك، أن حماس قد قررت أن تلعب دورا سياسيا فعالا في الساحة الفلسطينية، بعد أن ارتفعت أسهم الحركة بقوة في الشارع الفلسطيني، لا سيما في ظل تبنيها لمشروع المقاومة، وتقديمها لخيرة قادتها كثمن للتمسك في ذلك المشروع.

لقد أدركت الولايات المتحدة تلك التطورات على الساحة الفلسطينية، والتي كانت تتقاطع مع رغبتها في رسم دور سياسي فاعل لحماس في السلطة. فراحت الولايات المتحدة تعمل على التخلص من الرئيس عرفات، الذي كان يقف عائقا أمام تنفيذ مشاريعها على الساحة الفلسطينية. وهكذا، رحل عرفات ليضع النظام السياسي الفلسطيني ومستقبله أمام احتمالات غامضة ومجهولة.

وفي الختام، فقد تبين أن إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية لم تأت تحت سقف اتفاق أوسلو لتدلل على تحول أيديولوجي عند حماس، وإنما جاءت لتنامي شعبيتها وتصاعد قوتها وفشل عملية السلام، إضافة إلى نجاحها في الانتخابات المحلية وتحقيقها تقدما كبيرا على حركة فتح. واتضح بذلك، أن تطور الموقف السياسي لحماس إزاء المشاركة في الانتخابات التشريعية جاء بعد أن أصبح للحركة وزن مركزي في الساحة الفلسطينية، وهو بذلك يعد تعبيرا عن موقف سياسي براغماتي سعت من خلاله حماس للوصول إلى السلطة عبر توظيف قوتها الشعبية في الساحة الفلسطينية. يضاف إلى هذا كله، أن حركة حماس حاولت بتلك المشاركة الهروب من الضغط الدولي، لا سيما بعد إدراجها على قوائم المنظمات الإرهابية بعيد وقوع أحداث 11 أيلول 2001.

أما على صعيد نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، فقد شكلت نتيجة تلك الانتخابات زلزالا سياسيا على مستوى النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بفوز حماس فوزا كاسحا على حساب حركة فتح. وأصبحت حماس تشكل الأغلبية (الحزب الحاكم) بعد أن كانت على مدار عقدين تمثل الأقلية المعارضة خارج النظام. أما بالنسبة لفتح، فخسارتها أخرجتها من موقع الحزب الحاكم الذي قادت به النظام السياسي الفلسطيني على مدار العقود الأربعة الماضية، لتصبح الأقلية المعارضة رغم استمرارها في رئاسة السلطة والمنظمة.

وعلى أثر ذلك، شكلت حماس حكومتها منفردة بعد رفض حركة فتح وفصائل منظمة التحرير المشاركة معها في حكومة وحدة وطنية، لأنها طرحت تلك الحكومة وفق برنامجها السياسي المعارض إلى برنامج المنظمة. ونتيجة لذلك، تعرضت الحكومة الفلسطينية إلى حصار دولي مالي وسياسي أدى إلى دخول الساحة الفلسطينية في حالة احترابية واقتتال داخلي، هددت جديا بإمكانية اندلاع حرب أهلية فلسطينية. كما أن من أبرز نتائج تشكيل حماس لحكومتها منفردة على الصعيد الفلسطيني الداخلي وجود سلطة برأسين، الرئاسة والحكومة، متباينتين في البرامج والمواقف، الأمر الذي خلق أزمة سياسية يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني. كما أوجد أزمة ثقة بين القوتين المركزيتين في الساحة الفلسطينية، فتح وحماس، بحيث ينظر كل طرف منهما إلى الآخر بعين الشك والريبة. وقد انعكست تلك الأزمة على فهم كل طرف لطبيعة دوره الحقيقي في السلطة. فحماس، وعلى الرغم من فوزها في الانتخابات وتشكيلها للحكومة، إلا أنها ما زالت تتعامل وكأنها تمثل المعارضة وليس السلطة. في حين، أن فتح وبالرغم من خسارتها للانتخابات وخروجها من الحكومة، إلا أنها مازالت تتعامل على أنها تمثل السلطة وليس المعارضة.

وبدا أن تشكيل حماس لحكومتها المنفردة، ورفضها لمطالب اللجنة الرباعية للاعتراف بها والتعامل معها، أظهر لديها قدرا من التمسك بالمواقف الأيديولوجية على حساب المواقف السياسية البراغماتية. ويبدو هنا أن ذلك الموقف يعود إلى عدم قدرة الحركة على التراجع عن مواقفها أمام مؤيديها ومناصريها، لأنها حققت ذلك الفوز في الانتخابات بسبب طرحها لتلك المواقف. فعلى العكس من المواقف السابقة للحركة، والتي تحكمت بها قوتها الشعبية والجماهيرية، ودفعتها إلى تقديم مواقف براغماتية، يأتي الموقف الأيديولوجي اليوم مدفوعا بالقوى الشعبية التي تمنعها من تقديم ذلك الموقف البراغماتي.

وهذا ما لم يكن يتوقعه الرئيس محمود عباس حين أصر على ضرورة دخول حماس الانتخابات، لجرها إلى مربع العمل السياسي وإقحامها في تحمل مسؤولية المشاركة في السلطة والحكم الذي لم تتحمله من قبل. فالرئيس عباس يرى أن تحمل حماس مسوؤلية العمل السياسي يؤدي إلى تخفيض حدة رفضها لمشروع التسوية، ومن ثم، إشراكها في العملية السلمية المتوقفة واستئناف المفاوضات بهدف الوصول إلى الحل النهائي.

ومن هنا، تبقى الأسئلة الاستراتيجية مطروحة ومفتوحة، هل تنجح إسرائيل في خلق طائفية حزبية في فلسطين تستطيع من خلالها تنفيذ مخططاتها بإشعال حرب أهلية فلسطينية؟ أم أن حركتي فتح وحماس ستتجاوزان عقدة السلطة والحكم وتتفقان على برنامج وطني يمكنهما من قيادة السلطة الفلسطينية إلى بر الأمان؟ وهل ستتجاوز حركة فتح إشكالية المكانة القيادية لها في النظام السياسي والسلطة الفلسطينية، وتعترف بأن نهجها التفاوضي كان عقيما على مدار سنوات التسوية؟ وهل ستتمكن حركة حماس من تغليب المصلحة الوطنية على الارتباط بمعادلات إقليمية لها أجندات مختلفة عن الأجندة الوطنية الفلسطينية، وتنقل برنامجها من عالم الأيديولوجيا والرموز إلى السياسة والواقع، وتعترف بأن منهج الحسم العسكري ليس لمصلحة الفلسطينيين في المنظور القريب؟ وبعبارة أخرى، هل ستتمكن حركتا فتح وحماس من تجاوز مصالحهما الحزبية الضيقة لتوفرا الوقت على الشعب الفلسطيني وتقنعاه بأهليتهما لإدارة شؤونه؟ أم أننا بحاجة إلى مزيد من الاقتتال في الساحة الفلسطينية للوصول إلى استراتيجية عمل وطني موحد، تجعل المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ايجابية وبناءة لصالح تعزيز المشروع الوطني الفلسطيني، الذي أصبح مهددا بالانهيار جراء الأزمة التي يعاني منها النظام؟

فبالمشاركة الايجابية والبناءة، التي تعتمد على تعزيز الشراكة السياسية على قاعدة التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، يتمكن الطرفان من السير بالمشروع الوطني الفلسطيني نحو الأهداف المنشودة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

- أبو حجله، فؤاد (تحرير). **فلسطيني بلا هوية**. (عمان: دار الجليل، ط 2، 1996).
- أبو عزة، عبد الله. **مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية**. (الكويت: دار القلم، 1992).
- أبو عمرو، زياد. **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة**. (عكا: دار الأسوار، ط 1، 1987).
- أبو عمرو، زياد. **الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. (عكا: دار الأسوار، ط 1، 1989).
- أبو العمرين، خالد. **حركة المقاومة الإسلامية حماس**. (القاهرة. مركز الحضارة العربية، 2000).
- إبراهيم، زكريا. **مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 حتى نهاية عام 1991**. (غزة: بدون دار نشر، 1990).
- اشتيه، محمد (تحرير). **الفكر السياسي للحركات الإسلامية- تجربة مصر والأردن وفلسطين**. (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ط 1، 2000).
- البرغوثي، إياد. **الأسلمة والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط 2، 2003).
- البرغوثي، إياد. **الإسلام السياسي في فلسطين.. ما وراء السياسة**. (رام الله: مركز القدس للإعلام والاتصال، 2000).
- البنا، حسن. **مذكرات الدعوة والداعية. عن الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**. (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986).
- الجرباوي، علي. **الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني**. (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994).

- الجعبري، فتحي خميس. **الحوار الفلسطيني الواقع والطموح**. (الخليل: دار المستقبل، بدون تاريخ نشر).

- الحسن، خالد (تقديم وإشراف). **حول اتفاق غزة- أريحا أولاً "وثائق ودراسات"**. (عمان: دار الشروق، 1995).

- الحروب، خالد. **الإسلاميون في فلسطين- قراءات، مواقف، وقضايا أخرى**. (عمان: دار البشير، 1994).

- الحروب، خالد. **حماس الفكر والممارسة السياسية**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1996).

- ______. **الحقيقة الغائبة- صوت الحق والقوة والحرية**. (الأرض المحتلة: بدون دار نشر، 1987).

- الحمد، جواد وآخرون (تحرير). **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**. (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، 1996).

- حمزة، محمد. **أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله**. (القاهرة: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، 1989).

- حنفي، حسن. **الأصولية الإسلامية**. (القاهرة : مكتبة مدبولي، بدون تاريخ نشر).

- الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986).

- خليفة، أحمد (ترجمة). **حرب فلسطين 1947-1948، الرواية الإسرائيلية الرسمية**. (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986).

- دراج، فيصل وآخرون (تحرير). **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ج 1، ط 2، 2000).

- سويد، محمود. (تحرير). **الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 2002).

- الشريف، كامل. **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**. (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط 1، 1987).

- شفيق، منير. **آراء حول الثورة الفلسطينية**. (بيروت: دار تشرين للنشر، ط 1، 1977).

- الشقاقي، خليل (تحرير). **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**. (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995).

- صالح، محسن محمد. **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948**. (الكويت: مكتبة الفلاح، 1988).

- صالح، محسن محمد. **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. (مصر: مركز الإعلام العربي، ط 1، 2003).

- عبد الرحمن، أسعد. **منظمة التحرير جذورها، تأسيسها، مساراتها**. (نيقوسيا: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987).

- عبد العزيز، أحمد. **القضية الفلسطينية في نصف قرن، قراءة في مشروع التسوية السلمية 1991-1998**. (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، ط 1، 1999).

- عبد الكريم، قيس. **من أوسلو إلى واي ريفر**. (دمشق: دار الشجرة، ط 1، 2001).

- عبد الله، ماهر. **تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية (ندوة)**. (لندن: مركز دراسات المستقبل العربي، 1990).

- عبد الملك، رجاء. **القضية الفلسطينية في عقد التسعينيات**. (القاهرة: مطابع دار أخبار اليوم، 2006).

- عزام، عبد الله. **حماس: الجذور التاريخية والميثاق**. (بيشاور: مكتبة خدمات المجاهدين، 1989).

- الفالوجي، عماد. **درب الأشواك: حماس.. الانتفاضة.. السلطة**. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002).

– ______. **قراءة تحليلية لإعلان المبادئ الفلسطيني.** (فلسطين: منشورات جامعة بيرزيت، 1994).

– ______. **القضية الفلسطينية بين ميثاقين.** (الكويت: مكتبة دار البيان، ط 1، 1989).

– الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، بدون تاريخ نشر).

– الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، بدون تاريخ نشر).

– الكيلاني، موسى زيد. **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين.** (عمان: مؤسسة الرسالة، 1995).

– لجنة الانتخابات المركزية. **الديمقراطية في فلسطين، الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي 1996.** (فلسطين: لجنة الانتخابات المركزية، 1997).

– لجنة الانتخابات المركزية. **قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة.** فلسطين: بدون ناشر، 2005.

– المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد). **انتفاضة الاستقلال.. العام .I** (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2002).

– المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد). **انتفاضة الاستقلال.. العام .II** (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2003).

– المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد). **انتفاضة الاستقلال.. العام .III** (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2004).

– المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (إعداد). **انتفاضة الاستقلال.. العام .IV** (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، 2005).

- مشعل، خالد. **انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة.** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، 1994).
- ميتشل، ريتشارد. **الإخوان المسلمون،** في عبد السلام رضوان ومنى أنيس (ترجمة). (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985).
- نزال، محمد. **الانتفاضة الفلسطينية.** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، 1990).
- النفيسي، عبد الله. **الإخوان المسلمين التجربة والخطأ.** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 1989).
- النواتي، مهيب سلمان. **حماس من الداخل.** (فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002).
- نوفل، ممدوح. **الانتفاضة: انفجار عملية السلام.** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002).
- هلال، جميل. **تكوين النخبة الفلسطينية.** (رام الله: مؤسسة نادية للطباعة والنشر، ط 1، 2002).
- هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** (رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط 1، 1998).
- ياسين، عبد القادر. **حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين.** (القاهرة: دار سينا، 1990).
- بن يوسف، أحمد. **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المسير.** (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989).

الكتب بالإنجليزية:

- Burns, E.L.M. **Between Arab and Israel**. (London: George G. Harrap& Co. ltd).

- Cobban, Helena. **The Palestinian Liberation organization: People, Power, and Politics**, (Cambridge: Cambridge University press, 1984).
- Cygielmen, victor (correspondent). **Nouvel observateur**. 2002.
- Jarbawi, Ali. **Hamas Bid to lead the Palestinian People**. (Virginia: united Association for studies and Research, 1994).
- Sahliyeh, Email. **In of leadership: west Bank Politics since 1967**. (Washington: The Brookings Institution, 1998).
- Schiff, Ze'ev and Ya'ari. **Intifada: The Palestinian uprising Israels third front.** (New York: Simon and Schuster, 1989).
- Shadid, Mahmmed k. **The Muslim Brother hood Movement in the west Bank and Gaza.** (Third WORD Quarterly: April 1998).
- Shalev, Aryeh. **The Intifada, causes and effects.** (Tel Aviv, London: WEST VIEW PRESS, 1991).
- Matar, Philip. **The Mufti of Jerusalem: Al- Hajj Amin Al-Hussayni and Palestinian National Movement**. (Columbia: University press, 1988).

الوثائق:

- أبو بكر، بكر. "حركة حماس: المواجهة والبحث عن السلطة". **نشرة داخلية لحركة فتح**. 8/11/2005.
- البيان الختامي لحوار السلطة وحماس في القاهرة بعنوان "**بيان صحفي مشترك**". 21/12/1995.
- حركة المقاومة الإسلامية. **بيان رقم 1**. 14/12/1987.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان**. يناير 1988.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 28**. 18/8/1988.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان**. 25 تموز 1989.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 51**.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 79**. 7/10/1991.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 80**. 29/10/1991.

- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 90**. 5/9/1992.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 91**.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان خاص**. 7/12/1993.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان رقم 114**. 6/8/1994.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان**. 31/12/1995.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان**. 16/1/1996.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان**. 30/7/1997.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **بيان خاص حول الحوار مع السلطة**. 12/12/1995.
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". **نشرة إعلامية غير دورية**. العدد الأول. مارس 1988.
- القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. **نداء رقم 25**. 6/9/1988.
- المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام. **بيان بعنوان "العدو الصهيوني والسلطة الفلسطينية يشنان حملة عدوانية متزامنة على المقاومة وعلى رأسها كتائب القسام"**. 15/7/2005.
- المكتب السياسي لحركة حماس. **بيان خاص**. 16/4/1994.
- المكتب السياسي لحركة حماس. **بيان خاص**. 21/4/1994.
- المكتب السياسي لحركة حماس. "مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة، 15-17/3/2005". **الرسالة رقم (1)**. 22/3/2005.
- يوسف، حسن. "حماس- الميثاق/ الثوابت والمستجدات الراهنة". **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الثالث لجمعية الخنساء النسائية**. بدون تاريخ.

الدوريات:

- أبو شنب، إسماعيل. "حماس والرابع من أيار". **صحيفة الحياة اللندنية**، 18/4/1999.

- أبو عمرو، زياد. "حماس: خلفية تاريخية سياسية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993.
- أبو غنيمة، زياد. "فلسطين الإسلامية.. هي فلسطين المحررة". **مجلة لواء الإسلام**، العدد 10، 1989.
- أبو مرزوق، موسى. **مجلة فلسطين المسلمة**، حزيران 1994.
- أبو النصر، محمد حامد. "مسيرة الجماعة بين حل النقراشي وحل عبد الناصر". **مجلة لواء الإسلام**، العدد 2، 1987.
- الأصفر، عماد. "يا أئمة المساجد اتقوا الله". **الحال**، العدد 11، 1/4/2006.
- ايرلنغر، ستيفن. "من سيخط السطور الأخيرة في غزة". **صحيفة الوطن القطرية**، 27/2/2005.
- "إسرائيل تبلغ لجنة الانتخابات موافقتها على إجراء الانتخابات في القدس والسماح للمرشحين بإجراء الدعاية الانتخابية". **صحيفة الأيام**، 10/1/2006.
- البرغوثي، إياد. "م.ت.ف، حماس.. والانتفاضة". **مجلة الفكر الجديد**، العدد 1، 1989.
- بشارة، عزمي. **قناة دبي الفضائية**، 23/6/2006.
- بيان مشترك لحركة حماس مع الفصائل العشرة. **صحيفة الحياة اللندنية**، 20/11/1995.
- "ثمانية من أعضاء قيادة فتح يقترحون تأجيلها، هل تعقد الانتخابات التشريعية في موعدها؟". **صحيفة الأيام**، 12/2005.
- الجرباوي، علي. "حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993.
- الجرباوي، علي. "حول الانتخابات والانتفاضة الثالثة". **صحيفة السفير اللبنانية**، 29/9/2005.
- الجرباوي، علي. "فلسطين والمرحلة الجديدة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، ربيع 2006.

– جقمان، جورج. "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 62، 2005.

– الحركة الإسلامية في أراضي عام 1948. **صحيفة صوت الحق والحرية**، 5/1/1990.

– الحروب، خالد. "حماس: لا مفر من الحزب السياسي في النهاية". **صحيفة الحياة اللندنية**، 28/6/1995.

– الحروب، خالد. "حماس واتفاق غزة– أريحا أولا، الموقف والممارسة ". **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 16، 1993.

– الحروب، خالد. "خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة ". **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 42، 2000.

– الحسن، هاني. "برنامج أعز الأعداء". **قناة العربية الفضائية**، 28/4/2006.

– الحمد، جواد. "الانتفاضة الفلسطينية نقطة تحول تاريخي في البداية والنهاية". **صحيفة الدستور الأردنية**، 6/12/1995.

– حوراني، فيصل. "مفاجأة الانتخابات الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، ربيع 2006.

– حيدري، نبيل. "منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس.. الصراع بشأن النفوذ". **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 13، 1993.

– خليل، عوض. "جذور الإسلام السياسي في فلسطين". **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 227، 1992.

– رباح، يحيى. **صحيفة الحياة الجديدة**، 17/7/2005.

– الرنتيسي، عبد العزيز. **مجلة فلسطين المسلمة**، 1990.

– **صحيفة الأيام**، 4 آب 2005.

– **صحيفة الأيام**، 3/6/2006.

– **صحيفة الحياة الجديدة**، 6/1/2001.

- **صحيفة الحياة الجديدة**، 10/10/2006.
- **صحيفة الرأي الأردنية**، 31/1/1993.
- **صحيفة الفجر**، 29 أيلول 1989.
- **صحيفة القدس**، 7 كانون الأول 1989.
- **صحيفة النهار المقدسية**، 30/4/1989.
- عباس، محمود. "تصريح حول عدم إجراء الانتخابات بدون مشاركة القدس". **قناة الجزيرة الفضائية**، 1/1/2006.
- عبدان ، محمد. "تطور العلاقة بين السلطة وحركة حماس". **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 24، 2003.
- عبد الفتاح، بشير. "الانتخابات الفلسطينية وإشكالية الدور السياسي لحركة حماس". **مجلة الديمقراطية**، العدد 20، أكتوبر 2005.
- العجرمي، أشرف. "حماس والانتخابات". **مجلة تسامح**، العدد 11، 2005.
- عرفات، ياسر. **قناة أبو ظبي الفضائية**، 29/3/2002.
- عصفور، حسن. "رؤية لاتفاق إعلان المبادئ". **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد 16، 1993.
- غزال، محمد. "حماس قد تعدل ميثاقها ولا مشكلة في التفاوض مع الإسرائيليين". **صحيفة الأيام**، 22/9/2005.
- غوشة، إبراهيم. **صحيفة القدس العربي**، 13/10/1995.
- غوشة، إبراهيم. "المؤتمر مفترق طرق بين المجاهدين والمتعبين". مجلة دراسات فلسطينية، العدد 8، 1991.
- غوشة، إبراهيم. **صحيفة الدستور الأردنية**، 23/4/1995.
- القوقا، خليل. **صحيفة الأنباء الكويتية**، 8/10/1988.

- كايد، عزيز. "حماس: الفكر والممارسة السياسية". **مجلة السياسة الفلسطينية**، العدد 5/16، 1997.
- مالي، روبرت وآغا، حسين. "كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أمريكا وإسرائيل". **صحيفة الحياة**، 20/7/2001.
- ______. "م.ت.ف من محنة إلى محنة". **مجلة المنطلق**، العدد 16، 1986.
- المدهون، ربعي. "الحركة الإسلامية في فلسطين 1928- 1987". **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 87، 1988.
- مشعل، خالد. "تصريح صحفي حول وفاة أبي عمار واستحقاقات المرحلة ". **صحيفة المجد الأردنية**، 20/11/2004.
- مشعل، خالد. "حسابات شخصية وراء انتفاضة الإصلاح ولا يجوز التقاطع مع مشروع إقصاء عرفات". **صحيفة الحياة اللندنية**، 28/7/2004.
- مشعل، خالد. **صحيفة الحياة**، 5/12/2003.
- مصطفى، هالة. "التيار الإسلامي في الأرض المحتلة". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 113، 1988.
- نزال، محمد. **مجلة فلسطين المسلمة**، نيسان 1993.
- النعامي، صالح محمد. "إسرائيل: خطة الانطواء". **مجلة وجهات نظر**، العدد 88، 2006.
- نوفل، ميشال. "التقارب الأمريكي- الأوربي: تقاطع ظرفي على قضايا المنطقة". **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، 2006.
- هنية، أكرم. "عن اليوم التالي لـــ أربعاء الانقلاب الكبير". **صحيفة الأيام**، 4 شباط 2006.
- وحدة البحوث والدراسات. "الحوار بين حركتي حماس وفتح.. الواقع والتحديات". **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109، 2003.
- ياسين، أحمد. **التلفزيون الإسرائيلي**، 30/1/1989.

- ياسين، أحمد. "رسائل الشيخ أحمد ياسين من السجن إلى قيادة الحركة وأبنائها". **مجلة الوسط**، العدد 92، 11/11/1993.
- ياسين، أحمد. **صحيفة البيارق**، 25/12/1992.
- ياسين، أحمد. **صحيفة السبيل الأردنية**، العدد 266، 5/1/2002.
- ياسين، أحمد. **مجلة فلسطين المسلمة**، آذار 1995.
- ياسين، أحمد. "مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي". **مجلة المجتمع الكويتية**، 17/2/1990.
- ياسين، عبير محمد. "حماس والعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية". **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 132، 1998.

الانترنت:

- أبو بكر، بكر. "حماس والانحناء السياسي". 17 آذار 2005.

www.alsbah.net

- أبو سادة، مخيمر. "غزة: حقائق فك الارتباط القاسية". تشرين الثاني 2005.

www.alwatan.com

- أبو طه، علاء فوزي. "النظام السياسي الفلسطيني ومراحل تكريس التسوية السياسية". 9 شباط 2006.

www.alwatanvoice.com

- أبو ليلى، قيس عبد الكريم. "النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة". 29 آب 2004.

www.mafhoum.com

- أحمد، هشام. "من بدأ النزاع الحالي، العنف حتمي مادام الاحتلال مستمر". الليمون المر. 27 كانون الأول 2004.

http://arabic.tharwaproject.com

- "انتفاضة الأقصى.. بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية". 23/10/2000.

www.palestine-info. info

- "اشتباكات بين أنصار فتح وحماس على خلفية تصريحات مشعل". 22/4/2006.

www.akhbaruna.com

- "اعتقال غنيمات يغلق ملف أشهر خلايا المقاومة الفلسطينية".

www.alresalah.info

- "انطلاقا من المتغيرات التي أحدثتها الانتفاضة: حماس تعلن رسميا عن عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة". 12 آذار 2005.

www.amin.org

- بدوي، جوزف. "إسرائيل، فلسطين، حقائق حول نزاع". 16 كانون الثاني 2003.

http://maaber.50megs.com

- "البيان الثلاثي الأمريكي الفلسطيني الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد". 25 تموز 2000.

www.acrossborders.ps

- بيان لكتائب عز الدين القسام بعنوان "مائة رد قادم.. ودماء الياسين والرنتيسي ستفجر البراكين القادمة". 17/4/2004.

www.palestine-info.com

- "التحفظات الإسرائيلية الـ 14 على خارطة الطريق".

www.Aljazeera.net

- التقرير الاستراتيجي العربي. "إسرائيل والانتفاضة.. معادلة الأمن المطلق".

www.ahram.org.eg

- "جدار إسرائيلي عازل".

http://ar.wikipedia.org

- حبيب، رفيق. "أمريكا والإسلاميون.. الضوء الأخضر للخطر الأخضر". 4/5/2005.

www.islamonline.net

- "حقيقة الموقف الأمريكي من إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة".

www.fateh.net

- حلبي، سمير. "أبو الأعلى المودودي.. داعية فوق السحاب".

www.islamonline.net

- "حماس تحقق فوزا كاسحا في المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية والبلدية"

www.palestine-info.net

- "حوار جريدة السبيل الأردنية مع الشيخ سعيد صيام عضو القيادة السياسية لحركة حماس في غزة حول الانتخابات التشريعية". 19/12/2005.

www.palestine-info. info

- "الديمقراطية على الطريقة الأمريكية". 21 شباط 2006.

www.swissinfo.org

- "سجل المجد، عمليات حماس".

www.palestine-info. info

- سلامه، نهى. "أبطال الانتفاضة.. من الحجارة إلى القسام". 10/4/2002.

www.islamonline.net

- الشهابي، أكرم. "معركة الكرامة".

www.palmedia.ps

- عامر، أسامة والصواف، مصطفى. "إبراهيم المقادمة.. فيلسوف الشهداء".

www.islamonline.net

- عبد العزيز، حمدي. "سيد قطب.. الأديب والمصلح الاجتماعي".

www.islamonline.net

- عبد الهادي، مها. "السلطة تصر على جمع الأسلحة لكنها تصطدم بالواقع والرفض".

www.fm.m.com

- عبد الوهاب، داليا عبد القادر. "فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد". أكتوبر 2006.

www.alsiyassa.org.eg

- عطا الله، أكرم. "الانتفاضة في سياقها الموضوعي". شباط 2006.

www.sis.gov.ps

- عقل، سوزان. "تشكيل الحكومة الفلسطينية".

www.oppc.pna.net

– غريش، الان. "الوجه الحقيقي لايهود باراك". تموز 2002.

www.mondiploar.com

– غولان، غوليا. " من بدأ النزاع الحالي، فشل إسرائيلي أم خطأ فلسطيني". الليمون المر. 27 كانون الأول 2004.

http://arabic.tharwaproject.com

– فصائل فلسطينية تدعو لتعديل المبادرة المصرية. "حماس: توريط قوى إقليمية".

www.islamonline.net

– "فلسطين: الانتخابات البلدية جارية". أيار 2005.

www.alwatan.com

– فوكوياما، فرانسيس. "بعد المحافظين الجدد.. أمريكا على مفترق طرق". 22/4/2006.

www.alkhaleej.ae

– "القمة العربية تتبنى مبادرة السلام العربية". 29 آذار 2002.

http://arabic.peopledaily.com

– الكردي، أشرف. "لغز وفاة الرئيس عرفات". برنامج نقطة نظام. قناة العربية الفضائية. 13/11/2004.

www.alarabiya.net

– محيسن، تيسير. "التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية، في السياق الفلسطيني".

http://saaid.net

– "مرسوم رئاسي رقم 10 لسنة 2004 بشأن الدعوة لانتخابات رئاسية". 14/11/2004.

www.elections.ps

– "مرسوم رئاسي رقم لسنة 2005 بشأن الدعوة لانتخابات تشريعية". 8/1/2005.

www.elections.ps

– "مرسوم رئاسي لسنة 2005 لتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية". 20/8/2005.

www.elections.ps

– المركز الإعلامي الألماني. "خارطة الطريق".

info.diplo.de

– المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. "الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006".

www.pchrgaza.ps

– مركز دراسات الشرق الأوسط. "حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني 2006".

www.palestine-info. info

– مشعل، خالد. "الإصلاح يجب أن يكون شاملا ماليا وأمنيا وسياسيا، ووقف حالة التفرد بالقرار الفلسطيني".

www.palestine-info. info

– المصري، هاني. "إعلان القاهرة: أكثر من تمديد الهدنة وأقل مما هو مطلوب". 19 آذار 2005.

www.amin.org

– المصري، هاني. "مشاركة حماس في خطوة تاريخية". 15 آذار 2005.

www.amin.org

– "نبذة عن حركة حماس، العمل العسكري في برنامج حماس".

www.palestine-info. info

– "نتائج استطلاعات للرأي العام الفلسطيني حول فشل قمة كامب ديفيد من 29- 31/7/2000.

www.sis.gov.ps

– "نص وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)". 9/6/2006.

www.elections.ps

– النعامي، صالح. "هنية ومنظمة التحرير يلمحان إلى إمكانية حل السلطة الفلسطينية.. عقب اختطاف رئيس المجلس التشريعي". 10 آب 2006.

www.aawsat.com

– الهيئة العامة للاستعلامات. "خطاب الرئيس خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لجلسات الحوار الوطني 25/5/2006".

www.pnic.gov.ps

– هيكل، محمد حسنين. "هيكل الملفات الساخنة على الساحتين العربية والدولية".

www.Aljazeera.net

– الوالي، مصطفى عبد الواحد. "أمن إسرائيل الجوهر وأبعاد".

www.qudsway.com